جامعة وهران 2
محمد بن أحمد
Université d'Oran 2
Mohamed Ben Ahmed

جامـــــــــعة وهـــران 2

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

أطروحـــــــة

للحصول على شهـــــادة دكتوراه علوم

في العلوم الاقتصادية

نحـــو تطبيـــق نظـــام مالـــي إسلامـــي:

المعوقـــات و الحلـــول

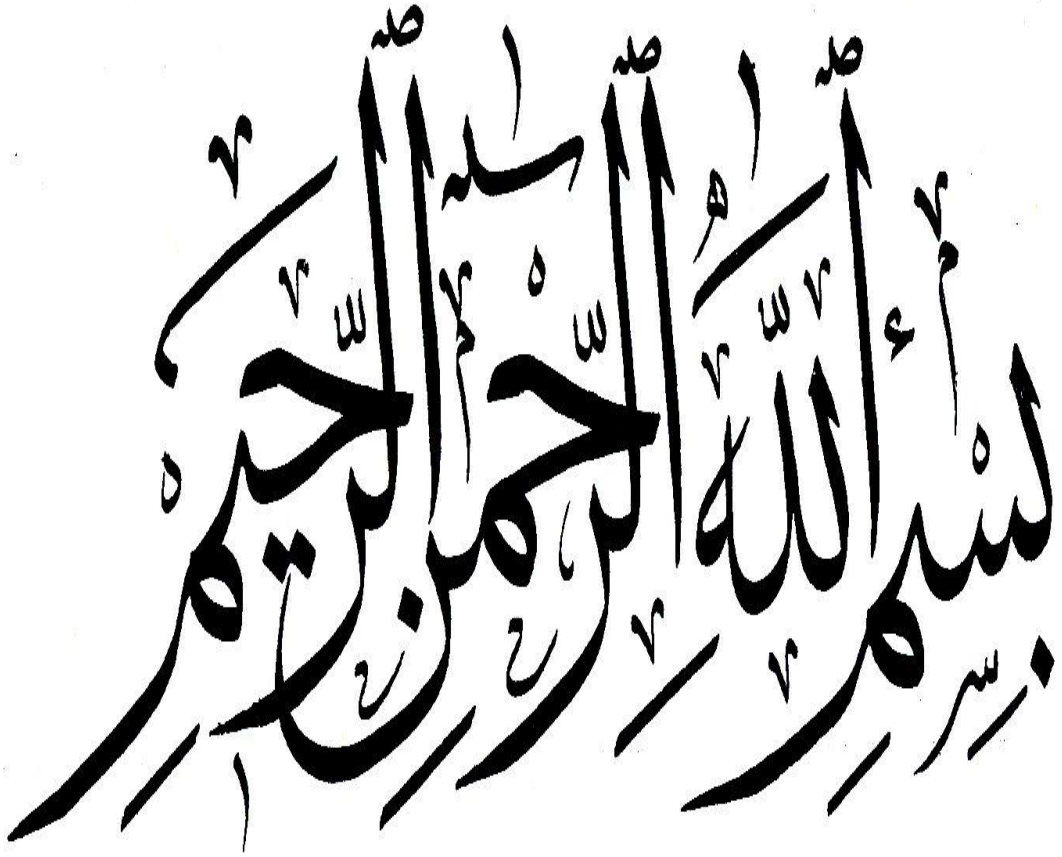
- دراســـة حالـــة الجزائـــر -

مقدمـة مـن طـرف السيـد: دراعـو عزالديـن

أمام لجنـــــة المناقشـــــة

اللقب والاسم	الرتبـــــة	المؤسسة الأصلـــية	الصـــــفة
بن باير حبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	رئيـــسا
حاكمي بوحفص	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهـــران 2	مقـــررا
غرداين عبد الواحد	أستاذ محاضر –أ–	جامعة وهـــران 2	منـــاقشا
كورتل فريد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	منـــاقشا
بن منصور عبد الله	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	منـــاقشا
بوشلاغم عميروش	أستاذ محاضر –أ–	المركز الجامعي ميلة	منـــاقشا

السـنة: 2019 – 2020


بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ

* فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ

أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾

البقرة: [278 – 279]

شكـــــــــــــــر

تخونني الكلمات و تغيب عن ذهني العبارات، و لو حضرت ما كفتكم حقكم، أستاذي و مؤطري البروفيسور المحترم "**حاكمي بوحفص** "،

يا من كنت لي الأخ قبل المعلم، و الأب قبل المشرف،

لطالما وقفت بجانبي و ساندتني في كل الظروف الصعبة

التي مررت بها، و كنت خير سند، يا من علمتني الأخلاق قبل العلم،

أتوجه إليكم بأسمى عبارات التقدير و الامتنان و الاعتزاز و الفخر

على كل ما قدمتموه لي، و خير ما أقول " جازاكم الله عنا كل خير "

دراعو عزالدين

إهـــــداء

إلى من قال فيهما العلي القدير: " و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا "،

إلى والدي العزيزين، لن توفيكما الكلمات حقكما و لو عشت أمدا،

و لا يفيكما حقكما إلا جنة أسألها الله لكما، أهديكما ثمرة عملي المتواضع.

إلى زوجتي الكريمة، إبني أنس و إبنتي أميرة أهيدكم هذا العمل، لقد كنتم خير الأهل.

إلى جميع الإخوة و الأخوات، الأصدقاء و الزملاء، و كل من قدم لي يد العون،

شكرا لكم و أدامكم الله سندا لنا.

دراعو عزالدين

الملخـــص

نحو تطبيق نظام مالي إسلامي: المعوقات و الحلول

– دراسة حالة الجزائر –

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى وضع نموذج للنظام المالي الإسلامي وفق سيناريوهات محددة ، و ذلك من أجل وضع الآليات المناسبة لتبني هذا النظام في الجزائر، حيث تناولت الإشكالية الرئيسية إمكانية تطبيق ذلك في ظل البيئة المالية التقليدية السائدة. كما اعتمدت الدراسة أيضا على عدة مناهج من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، منها المنهج الوصفي الاستقرائي، المنهج التحليلي و الدراسة القياسية.

كما توصلت الدراسة إلى عدة نتائج مهمة أبرزها: أن الجزائر قادرة على تبني النظام المالي الإسلامي، خاصة إذا علمنا أن هناك عدة تطبيقات لهذا النظام كالمصارف و التأمين التكافلي، بالإضافة لصدور نظام جديد خاص بالشبابيك الإسلامية و كيفية عملها ضمن البنوك التقليدية. هذا و خلصنا أيضا إلى أن دور الدولة مهم في عملية التطبيق و المرافقة، و أن الإرادة السياسية هي المفتاح الرئيسي لنجاح النموذج المقترح من طرف الباحث.

الكلمات المفتاحية: النظام المالي الإسلامي، المصارف الإسلامية، التأمين التكافلي، السوق المالي الإسلامي

Towards an Islamic Financial System: Prospects and Challenges

- Case Study of Algeria -

Abstract:

The purpose of this study is to develop a model of the Islamic financial system according to specific scenarios, in order to develop appropriate mechanisms for the adoption of Islamic finance in Algeria, where the main problem was the possibility of applying this in the prevailing traditional financial environment. The study also adopted several approaches to reach the established objectives, including the descriptive approach, the analytical approach and the econometric study.

The study concluded that Algeria is able to adopt the Islamic financial system, especially if we know that there are several applications of Islamic finance such as banks and Takaful insurance, plus to the issuance of a new system for Islamic windows and how it work within conventional banks. We also concluded that the role of the state is important, especially in the process of implementation and accompaniment, and that the political will is the key to the success of the model proposed by the researcher.

Key words: Islamic financial system, Islamic banks, takaful, Islamic financial system.

Vers un Système Financier Islamique : Enjeux et Perspectives

- Etude de Cas de l'Algérie -

Résumé :

Cette étude cherche à développer un model du système financier islamique avec des scénarios spécifiques, et cela a pour objet de mise en œuvre les mécanismes nécessaires pour adopter ce genre de système en Algérie, dont la problématique principale est de chercher la possibilité d'appliquer ce système dans un environnement financier purement conventionnel. Et en vue de valider nos hypothèses, on a utilisé des différentes techniques et méthodes, comme la technique documentaire, la méthode historique, la méthode statistique, la méthode descriptive et la méthode économétrique.

Dans cette recherche, on a constaté plusieurs conséquences importantes telles que : la capacité d'adopter le système financier islamique en Algérie, sachant qu'il existe des différentes applications de ce système, comme des banques islamiques et société d'assurance takaful, ainsi qu'un cadre législatif pour les fenêtres islamiques. En plus, on a constaté le rôle important de l'accompagnement de l'Etat dans l'application de ce système, et que la volonté politique est la clé magique pour réussir ce système proposé par le chercheur.

Mots- clés : Système financier islamique, banques islamiques, assurances takaful, marché financier islamique.

فهرس مختصر

العنوان	الصفحات
المقدمة العامة	أ - ز
الفصل الأول : أساسيات حول النظام المالي الإسلامي	**43 - 01**
الفصل الثاني : الإطار المؤسساتي للنظام المالي الإسلامي	**83 – 44**
الفصل الثالث : الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول في تطبيق النظام المالي الإسلامي	**149 – 84**
الفصل الرابع : النظام المالي الجزائري	**188 – 150**
الفصل الخامس: تطبيقات النظام المالي الإسلامي في الجزائر	**234 – 189**
الفصل السادس: السيناريوهات الممكنة لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر	**273 - 235**
الخاتمة	**284 – 274**
قائمة المراجع	**305 – 285**
الفهرس	**XV - I**

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال

الشكل (01): تطور إجمالي الأصول المالية الإسلامية عبر العالم خلال الفترة 2008– 2018 (مليار دولار) ---------- 86

الشكل (02): توزيع أصول النظام المالي الإسلامي حسب القطاعات لسنة 2018 (%) ---------- 88

الشكل (03): تطور الأصول المصرفية الإسلامية خلال الفترة 2008– 2018 (مليار دولار) ---------- 89

الشكل (04): تطور حجم التأمين التكافلي خلال الفترة 2011 – 2018 (مليار دولار) ---------- 92

الشكل (05): تطور إصدارات الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2008– 2018 (مليار دولار) ---------- 93

الشكل (06): تطور أصول صناديق الاستثمار الإسلامية و عددها خلال الفترة 2008– 2018 (مليار دولار) ---------- 94

الشكل (07): ترتيب الدول حسب تطور إجمالي الأصول المالية الإسلامية لسنة 2018 (مليار دولار) ---------- 96

الشكل (08): تطور إجمالي الأصول المالية الإسلامية عبر المناطق خلال الفترة 2008– 2018 (مليار دولار) ---------- 97

الشكل (09): تطور إجمالي أصول المصارف الإسلامية و عددها حسب الدول لسنة 2018 (مليار دولار) ---------- 98

الشكل (10): ترتيب الدول حسب أصول شركات التأمين التكافلي و عددها لسنة 2018 (مليار دولار) ---------- 99

الشكل (11): إجمالي أصول باقي المؤسسات المالية الإسلامية * و عددها لسنة 2018 (مليار دولار) ---------- 100

الشكل (12): إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية حسب الدول لسنة 2018 (مليار دولار) ---------- 101

الشكل (13): تطور أصول صناديق الاستثمار الإسلامية و عددها حسب الدول لسنة 2018 (مليار دولار) ---------- 102

الشكل (14): تطور حجم السوق المالية الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2015– 2018 (مليار رينغيت) ---------- 108

الشكل (15): تطور قطاع التأمين التكافلي في ماليزيا خلال الفترة 2008– 2016 الوحدة (مليون رينغيت) ---------- 110

الشكل (16): مساهمات صيغ التمويل الإسلامية في السودان لسنة 2014 ---------- 125

الشكل (17): تطور قطاع التأمينات في السودان خلال الفترة 2010–2013 (مليون جنيه) ---------- 126

الشكل (18): تطور حجم صناديق الاستثمار الإسلامية في السودان خلال الفترة 2010– 2013 (مليون جنيه) ---------- 127

الشكل (19): تطور مؤشرات البورصة في السودان خلال الفترة 2010– 2014 (مليون جنيه) ---------- 127

الشكل (20): مؤشرات القطاع المصرفي في السودان 2016– 2018 ---------- 129

الشكل (21): حجم أصول المصارف الإسلامية المصرية خلال 2010 – 2018 (مليون جنيه) ---------- 133

الشكل (22): تطور حجم الصكوك الإسلامية في مصر خلال الفترة 2011 – 2018 (مليار دولار) ---------- 139

الشكل (23): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام PIB للجزائر خلال الفترة 2008–2018 (%) 153

الشكل (24): تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 2008–2018 (مليار دولار) ---------- 154

الشكل (25): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (%) ---------- 155

الشكل (26): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2008–2018 ---------- 156

الشكل (27): النظام المالي في الجزائر إلى غاية سنة 2018 ---------- 165

الشكل (28): مخطط توضيحي للمؤسسات النقدية و المالية في الجزائر 2018 ---------- 168

الشكل (29): تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2008–2018 (مليار دج) ---------- 170

الشكل (30): تطور حجم القروض في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2008–2018 (مليار دج) ---------- 170

الشكل (31): تطور حجم القروض الموجهة للقطاع العام في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 ---------- 171

الشكل (32): تطور حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (مليار دج) ---------- 172

الشكل (33):تطور حجم الفائض في السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (مليار دج) ---------- 173

الشكل (34): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (مليار دج) ---------- 174

الشكل (35): مكونات قطاع التأمين في الجزائر ---------- 175

الشكل (36): تطور رقم الأعمال في قطاع التأمينات في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (مليار دج) ---------- 179

الشكل (37): تطور معدل الاختراق لسوق التأمينات في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (%) ---------- 180

الشكل (38): تطور كثافة التأمين في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (%) ---------- 181

الشكل (39): تطور قيمة الرسملة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (مليار دج) ---------- 182

الشكل (40): نسبة الرسملة إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 (%) ---------- 183

الشكل (41): تطور قيمة التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (مليار دج) ---------- 184

الشكل (42): تطور معدل الدوران في بورصة الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (%) ---------- 185

الشكل (43): عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 ---------- 186

الشكل (44): الهياكل التنظيمية للحوكمة المؤسسية لبنك البركة الجزائري 199

الشكل (45): تطور إجمالي الأصول لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج) ---------- 202

الشكل (46): تطور حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج) ---------- 203

الشكل (47): تطور إجمالي الودائع لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج) ---------- 204

الشكل (48): تطور إجمالي التمويلات لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج) ---------- 205

الشكل (49): تطور صافي الأرباح لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج)---------- 206
الشكل (50): تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج) ---------- 210
الشكل (51): تطور حقوق الملكية لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج) ---------- 211
الشكل (52): تطور إجمالي الودائع لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج) ---------- 212
الشكل (53): تطور إجمالي التمويلات لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج) ---------- 213
الشكل (54): تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج) ---------- 214
الشكل (55): تطور رقم الأعمال لدى شركة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2008–2018 (مليون دج) ---------- 217
الشكل (56): تطور حجم الأداءات لدى شركة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2008–2017 (مليون دج)---------- 218
الشكل (57): تطور معدل الاختراق لدى شركة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2008–2017---------- 218
الشكل (57): تطور إجمالي حصيلة الزكاة في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (مليون دج) ---------- 223
الشكل (58): تقسيمات الزكاة في الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج) ---------- 224
الشكل (59): توزيع حصيلة الزكاة (عدد المستفيدين) في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 ---------- 225
الشكل (60): الأموال الموزعة بصيغة القرض الحسن و عدد المستفيدين منها في الجزائر خلال الفترة 2008– 2014---------- 226
الشكل (61): تطور إيرادات الوقف في الجزائر خلال الفترة 2008– 2016 (مليون دج)---------- 228
الشكل (62): حصص الاستثمار الوقفي في الجزائر لسنة 2015 (%) ---------- 230
الشكل (63): النموذج الملائم لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر 245

قائمة الجداول

الجدول (01): تطور مختلف قطاعات النظام المالي الإسلامي عبر العالم لسنة 2018 (مليار دولار) 87

الجدول (02): ترتيب أسرع 10 مصارف إسلامية نموا في العالم لسنة 2018(مليون دولار) ---------- 90

الجدول (03): ترتيب أسرع 10 نوافذ إسلامية عبر العالم لسنة 2018 (مليون دولار) ---------- 91

الجدول (04): حجم الأصول المالية الإسلامية لدول مختارة خلال الفترة 2008 – 2016 (مليار دولار) ---------- 95

الجدول (05): تطور مجموع الأصول و الودائع و القروض في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة 2008– 2015 (مليون رينغيت) ---- 105

الجدول (06): مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول و التمويل خلال 2008– 2015(%)---------- 106

الجدول (07): إحصائيات القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا للفترة 2008– 2016 ---------- 106

الجدول (08): الهيئات الداعمة للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا---------- 107

الجدول (09): حجم الصكوك الإسلامية المتداولة في السوق المالية الإسلامية الماليزية في الفترة 2015– 2018 (مليار رينغيت ماليزي) 109

الجدول (10): حجم صناديق الاستثمار الإسلامية المتداولة في السوق المالية الإسلامية الماليزية خلال 2015– 2018 (مليار رينغيت ماليزي) ---------- 110

الجدول (11): بيانات القطاع المصرفي الإسلامي في باكستان خلال الفترة 2008– 2018 (مليار روبية)---------- 113

الجدول (12): مساهمة أساليب التمويل الإسلامية في إجمالي التمويل في باكستان خلال الفترة (2014– 2018) (%) ---------- 114

الجدول (13): بيانات المصارف الإسلامية في السعودية خلال الفترة 2015– 2016 (مليون دولار)---------- 118

الجدول (14): بيانات القطاع المصرفي في مصر للفترة 2008– 2016 (مليون جنيه) ---------- 125

الجدول (15): المؤسسات المالية الإسلامية في تونس لسنة 2018 ---------- 130

الجدول (16): مؤشرات المصارف الإسلامية في تونس لسنة 2018 ---------- 131

الجدول (17): حجم الفروع الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي المصري لسنة 2018 ---------- 134

الجدول (18): صناديق الاستثمار الإسلامية خلال الفترة 2008– 2018 (الوحدة: مليون جنيه مصري)---------- 135

الجدول (19): لائحة المصارف الإسلامية في بريطانيا حتى سنة 2012 ---------- 137

الجدول (20): تقييم تجارب بعض الدول المختارة في تطبيق النظام المالي الإسلامي 2018 ---------- 144

الجدول (21): تطور أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008–2018) (مليار دولار) 152

الجدول (22): تطور أهم مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري في الفترة 2008–2018 (مليار دج) ---------- 169
الجدول (23): بنية قطاع التأمين في الجزائر ---------- 177
الجدول (24): تطور أهم مؤشرات قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (مليار دج) ---------- 178
الجدول (25): أهم مؤشرات بورصة الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (مليار دج / %) ---------- 181
الجدول (26): أهم مؤشرات مصرف البركة الجزائري خلال سنة 2008–2018 (مليون دج) 201
الجدول (27): تطور مؤشرات مصرف السلام الجزائر خلال الفترة2018–2008 (مليون دج) ---------- 209
الجدول (28): تطور نشاطات شركة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2008–2018 (مليون دج) ---------- 216
الجدول (29): إحصائيات صندوق الزكاة في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (مليون دج) ---------- 222
الجدول (30): تطور إيرادات الوقف خلال الفترة 2008–2016 (مليون دج) ---------- 227
الجدول (31): توزيع الأملاك الوقفية بالجزائر لسنة 2016 ---------- 229
الجدول (32): تقييم تجربة النظام المالي الإسلامي في الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 ---------- 232
الجدول(33): نتائج اختبارات جدر الوحدة لجميع المتغيرات حسب ديكي فولر الموسع(ADF) بوجود قاطع 237
الجدول (34): نتائج اختبارات السببية في الأجل القصير ---------- 240

المقدمـــة العامـــة

1. التقديم:

يعتمد النظام المالي الإسلامي على مجموعة من المؤسسات المالية باختلاف أنواعها: المصرفية، المالية و شركات التأمين التكافلي، و على جملة من القوانين و التشريعات المنظمة، بالإضافة إلى عدة سياسات مالية و كذا أسواق لتداول مختلف الأصول و الأوراق المالية. فمنذ أزمة الرهن العقاري سنة 2007 و انتقال الأزمة من الأسواق النقدية إلى الأسواق المالية العالمية، بدأ التفكير مليا في العودة إلى النظام المالي الإسلامي الذي يعتمد على أساليب تمويل تشاركية، أي تقاسم الأرباح مع تحمل المخاطر، بالإضافة للاهتمام بالشق الاجتماعي، فهو يحرص على العدالة في توزيع الدخول و المساهمة في تنمية المجتمع عبر عدة مشاريع غير ربحية تهدف إلى القضاء على أهم المشاكل الاقتصادية كالبطالة و الفقر.

من جانب آخر، تعتبر المصارف الإسلامية جزءا هاما من النظام المالي الإسلامي، حيث تحقق أرقاما هامة في عالم التمويل، و تتميز بربحيتها العالية و عدم تأثرها بمختلف الأزمات المالية العالمية. إلا أن هذا النوع من المؤسسات المالية الإسلامية يواجه تحديات كبيرة، خاصة ما تعلق منها بممارسة العمل المصرفي الإسلامي في ظل بيئة تقليدية، أين تضطر هذه المصارف إلى التكيف مع تعليمات البنك المركزي باعتباره بنك البنوك من جهة، و تجنب المعاملات الربوية المخالفة للشريعة من جهة أخرى. و في ذات السياق، توجد عدة مؤسسات و هيئات مالية دولية داعمة للنظام المالي الإسلامي، مثل هيئة معايير المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، و هيئة التمويل الإسلامي العالمية، و ذلك بهدف التأسيس لقواعد و قوانين تنظم العمل المالي الإسلامي، كما تعمل أيضا هذه الهيئات على تطوير أساليب التمويل، و بالتالي تجنب التعامل بسعر الفائدة المسبق مع ضمان التنافسية للمؤسسات المالية الإسلامية.

و تبرز على الساحة المالية العالمية أيضا ما يعرف بالأسواق المالية الإسلامية، و التي تشكل برفقة القوانين و الإجراءات المنظمة ما يعرف بالنظام المالي الإسلامي كما بينا ذلك سابقا. فبعد أن يتم إصدار الأوراق المالية و أبرزها الصكوك الإسلامية في سوق الإصدار، فإنها تطرح للتداول في البورصة سواء المحلية أو العالمية، و هي بذلك تمثل مجموعة من الأصول التي تعكس مشاريع ذات طابع حقيقي و ليس افتراضي، معززة بذلك الطرح الذي يقول بأن النظام المالي الإسلامي جاء ليدعم الاقتصاد الحقيقي و يساهم في خلق الثروة عن طريق نشاطات استثمارية عينية و كبرى.

و على غرار العديد من الدول، عرفت الجزائر بدورها عملية تطبيق النظام المالي الإسلامي بشكل جزئي من خلال المصارف الإسلامية و شركة للتأمين التكافلي. حيث أن الطلب المتزايد على الخدمات المالية الإسلامية، دفع بالسلطات النقدية إلى فتح مجال الاستثمار المالي و ذلك عبر بوابة المصارف. و كنتيجة لذلك، بدأ بنك البركة الجزائري في ممارسة نشاطاته ابتداء من سنة 1990 إلى غاية اليوم، محققا بذلك أرباحا قياسية سمحت له بالاستحواذ على نسبة هامة من السوق المصرفية في الجزائر. ليتبع ذلك دخول مصرف السلام الجزائر سنة 2006 حيز الخدمة، أين قام بتنويع منتجاته و خدماته الموافقة للشريعة وفق الطلب المحلي، و بالتالي استقطاب حجم معتبر من الودائع، و قيامه أيضا بمنافسة باقي البنوك في عمليات منح الائتمان و التمويل اللازم للمشاريع. و في ذات السياق، تسجل الجزائر أيضا دخول خدمات التأمين التكافلي حيز الخدمة، و ذلك عبر شركة سلامة للتأمينات، حيث تنفرد هذه الأخيرة بخدماتها الإسلامية في مجال التأمين سواء تعلق الأمر بمرافقة العمليات المصرفية أو غيرها من النشاطات الاقتصادية و الإنتاجية. بالإضافة إلى كل هذا، قام بنك الجزائر، و هو أعلى سلطة نقدية في البلاد، قام بإصدار تنظيم خاص بالمالية التشاركية و ممارستها عبر شبابيك خاصة و ذلك في نوفمبر 2018، و هو ما يتيح لكافة البنوك العمومية و الخاصة ممارسة الصيرفة الإسلامية.

و عليه، فإن دراستنا للنظام المالي الإسلامي ستعتمد على عدة كلمات مفتاحية، من شأنها أن تتيح لنا معرفة ماهية النظام و كيفية التطبيق و مختلف الأساليب المستخدمة لذلك، حيث نجد: النظام المالي الإسلامي، المؤسسات المالية الإسلامية، شركات التأمين التكافلي، بورصة الأوراق المالية الإسلامية، القوانين و الهيئات الشرعية.

2. الإشكالية:

بناء على ما سبق، فإننا نطرح التساؤل الرئيسي التالي: " ما هي إمكانية تطبيق نظام مالي إسلامي في الجزائر في ظل وجود بيئة مالية تقليدية، و ما هي الآليات المقترحة لتحقيق ذلك؟ "

1.2. الأسئلة الفرعية:

و يتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

- ما هي طبيعة النظام المالي الإسلامي، و ما الذي يميزه عن النظام المالي التقليدي؟
- ما هي درجة تطبيق النظام المالي الإسلامي في مختلف دول العالم، و ما هي الدروس المستفادة من هذه التجارب؟
- ما هو النموذج الملائم لتطبيق النظام المالي الإسلامي، بناء على ما تمتلكه الجزائر من مقومات و فرص؟

3. الفرضيات:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية، فإننا نفترض ما يلي:

- النظام المالي الجزائري الحالي غير قادر على أداء وظائفه بالفعالية اللازمة؛

- يمكن تجميع كافة الهيئات الشرعية و المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف، شركات تأمين تكافلي، قوانين منظمة و أسواق مالية إسلامية ضمن نظام مالي موحد و متوافق مع الشريعة، بحيث يعمل جنبا إلى جنب مع النظام المالي التقليدي بما يسمح بتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الجزائر.

4. منهجية الدراسة:

1.4. المنهج المتبع:

يعتمد منهج الدراسة على عدة أساليب أهمها: المنهج الوصفي و التحليلي و الذي يمكننا من تقديم الجانب النظري و التطرق لمختلف المؤلفات و المراجع العلمية ذات الصلة بموضوع النظام المالي الإسلامي. بالإضافة إلى دراسة حالة العديد من الدول و على رأسها الجزائر، حيث يسمح لنا بتشخيص وضعية اقتصادها و مدى قدرته على استيعاب التطورات الحاصلة في مجال المالية الموافقة للشريعة. كما سنستعين أيضا بالدراسة القياسية، أين سنحاول قياس دور النظام المالي في تحقيق النمو، كما سنحاول إنجاز نموذجي تصوري بناء على تجارب دول رائدة في المجال، و كذا وضع سيناريوهات محتملة لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر.

2.4. تقسيمات الموضوع:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى جانبين أساسيين: الجانب النظري، حيث ضم فصلين اثنين تم التطرق فيهما للمفهوم الحقيقي للنظام المالي الإسلامي، مكوناته و مؤسساته. أما الجانب التطبيقي، فقد تمثل في أربعة فصول، بدءا بالفصل الثالث و الذي تناول درجة تطبيق النظام المالي الإسلامي في مختلف دول العالم و ما هي أبرز الأدوات المستخدمة، و في الفصل الرابع تم التطرق لواقع النظام المالي الجزائر عبر تشخيصه و تحليله، أما الفصل الخامس فقد تطرق لتطبيقات النظام المالي الإسلامي في الجزائر و كيفية تفاعلها مع المنظومة المالية و المصرفية المحلية، في حين تناول الفصل السادس و الأخير قياسا للنظام المالي الجزائري، و كذا

محاولة تصور للنظام المالي الإسلامي الملائم للجزائر، بناء على ما تم تناوله من تجارب سابقة لعينة من الدول التي سبق لها تجريب هذا النظام.

5. حدود الدراسة:

تتميز أي دراسة أو بحث بإطارين هامين:

1.5. الإطار المكاني:

تتمثل الحدود الجغرافية للدراسة في دولة الجزائر، و هو المكان الذي اخترناه لإعداد البحث.

2.5. الإطار الزمني:

اخترنا الفترة 2008-2018 من أجل إعداد الدراسة، و تم ذلك لملائمة الفترة لطبيعة البحث المقدم.

6. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعت بنا إلى اختيار الموضوع الخاص بالنظام المالي الإسلامي، فمنها ما هو موضوعي و منها ما هو شخصي.

1.6. الدوافع الموضوعية:

- استكمال المسار التعليمي، و الذي عرف إنجاز مذكرة ليسانس حول: **دور البنوك في تمويل الاستثمار: دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري و البنك الوطني الجزائري** سنة 2006، بالإضافة إلى مذكرة ماجستير حول: **Essor de la Finance Islamique : Enjeux et Perspectives**، سنة 2012،

وصولا إلى مرحلة الدكتوراه و التي فضلنا فيها مواصلة البحث في نفس المجال مع التركيز على كل جوانب النظام المالي الإسلامي و توحيدها ضمن نظام مالي موحد؛

- زيادة الرصيد المعرفي و البيبليوغرافي الخاص بالنظام المالي الإسلامي، و توفير مرجع هام للطلبة و الباحثين ذوي الاختصاص؛
- المساهمة في إعداد ورقة بحثية قد توفر الحلول و البدائل للسلطات النقدية و المالية في الجزائر، بما تحتويه من تشخيص لواقع الاقتصاد المالي للجزائر و كذا استشراف المستقبل بالنسبة لتطبيق النظام المالي الإسلامي.

2.6. الدوافع الشخصية:

- إيمان الطالب بمبادئه الإسلامية، و ضرورة تطبيق ذلك على الجانب الاقتصادي بصفة عامة، و على الجانب المالي بصفة خاصة؛
- تمكين الطالب من التخصص في مجال المالية الإسلامية و التعمق في الطرح و المبادرة بالابتكار؛
- فتح المجال لتأليف كتب و مجلدات خاصة بالنظام المالي الإسلامي انطلاقا من رسالة الدكتوراه.

7. أهمية الدراسة:

يتمتع موضوع النظام المالي الإسلامي باهتمام كبير من مختلف الهيئات المالية و النقدية العالمية، على غرار صندوق النقد و البنك الدوليين، و كذا سعيها لتطوير البحث و الابتكار في المجال. بالإضافة إلى ذلك نجد:

- توفر الدراسة مرجعا هاما للباحثين في النظام المالي الإسلامي؛
- تفتح الدراسة آفاقا واسعة لمعالجة إشكالية تطبيق النظام المالي الإسلامي بكل مكوناته بما فيها المصارف الإسلامية، صناعة التأمين التكافلي و كذا الأسواق المالية الإسلامية؛

- تساهم الدراسة في نشر الوعي و إثراء ثقافة المسؤولين في الجزائر حول أهمية تبني النظام المالي الإسلامي عبر كافة الأشكال و النماذج المتاحة.

8. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تقديم المفهوم الحديث للنظام المالي الإسلامي والذي يحاكي إلى حد كبير تركيبة النظام المالي التقليدي؛

- عرض أهم مكونات النظام المالي الإسلامي والمتمثلة في المصارف الإسلامية، شركات التأمين التكافلي، وكذا سوق رأس المال الإسلامي؛

- تبيان أهمية المؤسسات المالية الإسلامية ومدى فعاليتها في استقطاب مستويات عالية من الادخار العالمي؛

- إعطاء لمحة عن النظام المالي الجزائري الحالي ومدى استعداده لاستقطاب الاستثمارات الخاصة بالتمويل الإسلامي؛

- تسليط الضوء على المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر ومدى نجاعتها؛

- قراءة في النظام الصادر مؤخرا والمتعلق بالمالية التشاركية في الجزائر.

9. الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات سابقة تناولت موضوع النظام المالي الإسلامي، و نذكر منها:

- عوف محمد الكفراوي (2006)، النظام المالي الإسلامي : دراسة مقارنة، و الذي تناول إشكالية الانتقال من نظام مالي يعتمد على تحديد الموازنة العامة للدولة إلى نظام مالي شامل يحقق التنمية الاقتصادية، مصر. حيث

توصل الكاتب إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن النظام المالي الإسلامي يعتمد على مبادئ سماوية، و لا ضرورة للتحقق منها، و أن النظام المالي الإسلامي حسبه أثبت فعاليته و نجاعته في تسيير أمور الدولة، و أنه بذلك صالح للتطبيق الوقت الحالي إذا ما تم تحيينه و تكييفه استجابة لمتطلبات العصر؛

- سمير عماري، إلهام شيلي (2019)، دراسة تحليلية لواقع النظام المالي الإسلامي ببنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول النظام المالي و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، يومي 04 و 05 فيفري 2019، جامعة المسيلة. حيث تناول البحث إشكالية تطبيق النظام المالي الإسلامي و ما مدى تحقق ذلك لدى بنك دبي الإسلامي، أين توصلت الدراسة إلى أن ذات البنك حقق أرباحا عالية خلال العشرية الأخيرة بفضل اعتماده على نظام مالي إسلامي، كما أن حكومة دبي توفر كل الدعم و الأطر القانونية لنشاط البنوك الإسلامية ضمن ذات النظام؛

- عبد العزيز ميلودي (2007)، محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية: دراسة قياسية لحالة بنك البركة: رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، حيث تناولت الدراسة إشكالية إيجاد النموذج الأفضل لضبط سياسة تمويل الاستثمارات في بنك البركة، حيث استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى و التي سمحت له بإعطاء النموذج الأكثر دقة، كما توصل الدراسة إلى أن هناك محددات و ضوابط لتمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية من بينها ما هو خاص بالبنك و منها ما هو خاص بالعميل طالب التمويل و منها أيضا ما هو خاص بالمشروع محل الاستثمار و منها ما هو يشمله جميعا كضوابط الشريعة الإسلامية؛

- سمية بلجبلية، أحمد بوراس (2018)، أثر المؤشرات المالية على معدل النمو الاقتصادي في ظل سياسات التحرير المالي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2013، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، الجزائر. حيث تناولت الدراسة إشكالية التحرير المالي كسياسة و أثره على معدلات النمو الاقتصادي في

الجزائر، أين توصل الباحث إلى أن سياسة التحرير المالي المنتهجة في الجزائر لم تؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي و التحسن الملاحظ على مستوى الناتج المحلي الإجمالي لم تكن نتيجة تحسن حجم و نشاط الوساطة المالية، أيضا وجود قطاع مالي غير رسمي قوي يؤثر على نجاعة الوساطة المالية الرسمية؛

- محمد بوحديدة (2008)، النظام المالي الإسلامي كنظام مركب : التجارب، التحديات و الآفاق، دراسة استقرائية، تحليلية و نظامية للعلاقات المالية الإسلامية في تفاعلاتها مع الغير، رسالة دكتوراه علوم، الجزائر. حيث تناول الباحث إشكالية: حقيقة وجود النظام المالي الإسلامي، أم أنه مجرد اجتهادات فقهية لا ترقى إلى الجانب الاقتصادي، و عليه فقد توصل البحث إلى نتائج أبرزها: صعوبة تجميع مكونات النظام المالي الإسلامي و كذا تطبيقها معا على أرض الواقع، و أن الاجتهاد الاقتصادي و الفقهي توصل إلى منظومة مالية تلاءم الطبيعة البشرية و تسمح بتحقيق التنمية المستدامة؛

- لطفي عامر بن جديدة و آخرون (2014)، النظام المالي الإسلامي: المبادئ و الممارسات، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، ماليزيا. حيث تناول الكتاب التقديم النظري للنظام المالي الإسلامي، و تضمن أيضا عرضا مفصلا لأهم المؤسسات المالية الإسلامية و كيفية عملها، بالإضافة إلى تطرقه لمختلف المعوقات التي تواجه تطبيق النظام المالي الإسلامي و الحلول المناسبة، أين توصلت الدراسة إلى ضرورة العناية بالجانب القانوني للنظام المالي الإسلامي، و ذلك عبر إصدار تشريعات خاصة به تسمح بممارسة المالية الإسلامية دون أية عراقيل تذكر؛

- أحمد طه العجلوني (2014)، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، السعودية. حيث تناول الكاتب إشكالية تحديث نظام التمويل الإسلامي ليكون مرافقا لمتطلبات التنمية و كذا حتى يدخل ضمن استراتيجيات الدول الساعية لاستقطاب التمويل الإسلامي لديها، و قد توصل الكاتب أيضا إلى نتائج

مهمة منها: أن التمويل المالي الإسلامي بشكله المعاصر قادر على مجاراة التمويل التقليدي و حتى على استخلافه، و أنه قادر على مواجهة مختلف الأزمات المالية العالمية؛

من خلال الدراسات السابقة المذكورة أعلاه، و التي تطرقنا فيها لعينة فقط على سبيل المثال لا الحصر، تجلت لنا الصورة التي سنتبعها في معالجة إشكالية البحث و التي تتميز عن الدراسات السابقة في كيفية تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر، حيث سنركز على المحاور الأساسية للنظام المالي الإسلامي، كما سنحاول وضع نموذج استشرافي خاص بطبيعة الاقتصاد الجزائري و وفق سيناريوهات محددة، و هذا دون النقل الحرفي للنماذج المطبقة في دول الخليج أو ماليزيا.

10. صعوبات الدراسة:

واجهتنا عدة صعوبات أثناء إعدادنا للدراسة، حيث لاحظنا قلة المراجع المخصصة لدراسة النظام المالي الإسلامي و خاصة في الجزائر مقارنة بما هو عليه الحال لدى النظام المالي التقليدي، و هو ما اضطرنا إلى التواصل مع مختلف الباحثين في الدول العربية و المسلمة من أجل الحصول على آخر إصدارات المالية الإسلامية. أيضا، واجهتنا بعض الصعوبات في الحصول على بيانات مصرف البركة خاصة السنوات الأخيرة للدراسة، و نفس الأمر بالنسبة لمصرف السلام الجزائر. و غير ها من العراقيل و الصعوبات على غرار تفشي جائحة كورونا و ما أحدثته من ركود عالمي.

11. خطة الدراسة:

سنتناول موضوع النظام المالي الإسلامي و كيفية تطبيقه في الجزائر عبر عدة فصول تم تقسيمها كالآتي:

الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي الإسلامي

الفصل الثاني: الهيكل المؤسساتي للنظام المالي الإسلامي

الفصل الثالث: الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول في تطبيق النظام المالي الإسلامي

الفصل الرابع: النظام المالي الجزائري

الفصل الخامس: تطبيقات النظام المالي الإسلامي في الجزائر

الفصل السادس: السيناريوهات الممكنة لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر

الفصـــل الأول:

أساسيات حول النظام المالي الإسلامي

مقدمة الفصل:

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على حقيقة النظام المالي الإسلامي و ما يميزه عن غيره من الأنظمة، حيث أن ظهور هذا المصطلح جعل الكثير من الاقتصاديين و المهتمين بمجال التمويل الإسلامي يقارنونه بالنظام المالي التقليدي من ناحية الأدوات و الأساليب المتبعة في التمويل. في حين أن النظام المالي الإسلامي لديه مبادئ و مميزات خاصة به، كما أنه يعتمد على الاقتصاد الإسلامي في استنباط أساليب التمويل و الاستثمار، هذا الأخير بدوره يختلف عن الاقتصاد الوضعي كثيرا، حيث أنه يركز أكثر على الاستثمار في الجانب الحقيقي و ما يقدم النفع للمجتمع و الدولة. و عليه، فإننا سنتناول هذه الجوانب بالتفصيل و التدرج و ذلك من خلال الخطة التالية:

المبحث 1: نبذة عن الاقتصاد الإسلامي

المبحث 2: ماهية النظام المالي الإسلامي

المبحث 3: أساليب التمويل في النظام المالي الإسلامي

المبحث 1: نبذة عن الاقتصاد الإسلامي

يعتبر مفهوم الاقتصاد الإسلامي حديثا من ناحية الاصطلاح، حيث تزامن ظهوره مع فترة السبعينات و التي تميزت بطفرة في إيرادات المحروقات للدول الإسلامية [1]، و هو ما أدى إلى تعزيز التعامل بهذا النوع من الاقتصاد، و الذي يحاكي إلى حد كبير الاقتصاد الوضعي. إلا أن الدارس لموضوع الاقتصاد الإسلامي سيجد أن الأسس و المبادئ التي يتعامل بها هي قديمة المنشأ و تعود لتاريخ تأسيس أول دولة إسلامية.

المطلب 1: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

إن حقيقة وجود علم يختص بالاقتصاد الإسلامي تعتبر مسألة جد حساسة و صعبة، فالمزج بين تعاليم الشريعة الإسلامية و مبادئ الاقتصاد التي جاء بها غير المسلمون، ثم إسناد كل ذلك في الأخير و تسميته ب"الاقتصاد الإسلامي" قد لا يعتبر أمرا عادلا [2]. و عليه، فالأمر يتطلب نوعا من التحليل و الدراسة العلمية للفصل في طبيعة الاقتصاد الإسلامي. فكلمة علم تعني : " إدراك الشيء بحقيقته و اليقين و المعرفة، كما أن تلك الكلمة تطلق على مجموع مسائل و أصول كلية تجمعها جهة واحدة، و تعلم الأمر أي عرفه و أتقنه. و العلم يفوق المعرفة في الدرجة و العمق و المستوى بحيث يمكن أن يشمل العلم المعرفة بينما لا يمكن للمعرفة أن تشمل العلم " [3]، و هذا ما من شأنه أن يوضح لنا خصائص العلوم بمختلف مجالاتها. فإذا كان الاقتصاد الإسلامي يستمد قوته و شرعيته من الأحكام الإلهية و السنة النبوية، فهل يمكن لوظائفه و خصائصه أن ترتقي به إلى مستوى علم يثبت ذاته على أرض الواقع. من جانب آخر، فالمزاوجة بين الجانب الفقهي التعبدي، و الجانب

[1] Mohammed MATHEW MALLEY (2011), The political impact of Islamic banking in Jordan, PhD, University of Texas. P : 61.

[2] مالك بن نبي (1987)، المسلم في عالم الاقتصاد، الطبعة الثالثة دار الفكر المعاصر، لبنان. ص: 10.

[3] زينب صالح الأشوح (2015)، الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي: نظرة تاريخية مقارنة، تم التحميل من الموقع: www.kotobarabia.com. ص: 306.

الاقتصادي يعتبر أمرا هاما لبقية القطاعات بما فيها القطاع التجاري و المالي، حيث تعتمد شرعية الأنشطة في هذه القطاعات على مدى التزامها لأحكام و مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

و في هذا السياق، حاول و اجتهد الكثير من المفكرين و الاقتصاديين من أجل إيجاد تعريف علمي لظاهرة الاقتصاد الإسلامي، حيث يرى العجلوني أنه: " ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص و توزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، و بدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أم البيئة " (أحمد طه العجلوني، 2014) [1]. في حين ترى الأشوح أنه " الإطار العام الذي يتضمن مجموعة القواعد الشرعية الكلية التي تحكم المعاملات الاقتصادية لتحقيق إشباع حاجات الإنسان المادية و الروحية بأفضل شكل ممكن بما يحقق الحياة الكريمة الرغدة في الدنيا و الفوز برضاء الله في الآخرة " (زينب صالح الأشوح، بدون سنة) [2]. أما الطريقي فيرى أنه " العلم بالأحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية فيما ينظم كسب المال، و إنفاقه، و أوجه تنميته " (عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، 2009) [3]. و عليه، يتضح لنا أن الاقتصاد الإسلامي يتشبث بالمبادئ المنهجية للعلم، فهو يبحث عن استغلال الموارد المتاحة من أجل تلبية مختلف الحاجات، في المقابل فهو يمول و يستثمر بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ليخلق بذلك نظاما اقتصاديا يجسد أسس المذهب الاقتصادي الإسلامي [4].

[1] أحمد طه العجلوني (2014)، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية. ص: 15.

[2] زينب صالح الأشوح، مرجع سابق. ص: 321.

[3] عبد الله بن عبد المحسن الطريقي (2009)، الاقتصاد الإسلامي: أسس و مبادئ و أهداف، الطبعة الحادية عشرة، مؤسسة الجريسي للتوزيع و الإعلان، الرياض. ص: 18-19.

[4] صالحي صالح (2020)، الاقتصاد الإسلامي: الخصائص المنهاجية و المكونات النظامية و المستجدات البحثية في علم الاقتصاد الإسلامي، منشور رقم 01، مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة سطيف 1، الجزائر. ص: 18

المطلب 2: مبادئ الاقتصاد الإسلامي و خصائصه

قبل التطرق لمبادئ و خصائص الاقتصاد الإسلامي، لابد من الحديث عن مختلف المدارس الاقتصادية و توجهاتهم، لأن ذلك يسمح بالتمهيد للفكر الاقتصادي الإسلامي و نظرته العامة و الخاصة للاقتصاد. فالتجاريين مثلا هدفهم الحصول على أكبر قدر من الذهب، و الطبيعيون اتجهوا إلى الثروة الزراعية، و قللوا من شأن الصناعة و التجارة، في حين أن الرأسماليين يهدفون إلى المنفعة و إشباع الرغبات، دون نظر إلى حلال أو حرام. فالسلعة تعتبر اقتصادية يسعى إليها بقدر ما تشبع من رغبات، و ما يقابلها من الثمن، و الوسائل تعد منتجة بقدر ما تؤدي إليه من سلع و خدمات يقابلها أثمان. أما الماركسيون فإن هدفهم المادي يتجه لخدمة الشيوعية الملحدة.[1]

ففي ظل هذا الطرح، فإننا نتساءل عن طبيعة و خصائص الاقتصاد الإسلامي:

أولا: ربانية المصدر و الهدف

يعتبر الكثير من المفكرين الاقتصاديين الإسلاميين أن الاقتصاد الرأسمالي أو الاشتراكي اقتصاد وضعي من نتاج البشر، و أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد رباني يستمد قواعده و أصوله من مصادر التشريع الإسلامي التي شرعها الله، فهم يعتبرون أن المال مال الله و هو نعمة من نعمه العديدة التي خلقها لمنافع الإنسان و مصالحه.[2] لذا " فالاقتصاد الإسلامي منبثق من العقيدة الإسلامية و يستقي مبادئه الأساسية من مصادر التشريع الإسلامي من القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة و إجماع علماء الأمة و القياس، فالاقتصاد الإسلامي يستمد أصله من كلام الله سبحانه و تعالى و ليس من أفكار العلماء و الفلاسفة كما في النظم الاقتصادية الأخرى، ففي القرآن الكريم و

[1] علي أحمد السالوس (1998)، الاقتصاد الإسلامي و القضايا الفقهية المعاصرة، دار الثقافة، الدوحة، قطر. ص: 30.
[2] حسين محمد سمحان (2013)، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن. ص: 62.

مصادر التشريع الأخرى نجد الأسس التي بنيت عليها نظرية الاقتصاد الإسلامي، و لهذا سمي هذا الاقتصاد بالإسلامي و نسب لهذا الدين " [1].

ثانيا: الرقابة المزدوجة

على غرار الأنظمة الوضعية للاقتصاد، فإن الاقتصاد الإسلامي نظام أخلاقي قائم بالدرجة الأولى على الرقابة الداخلية قبل الرقابة الخارجية، و على الدوافع الأخلاقية قبل العقود القانونية. [2] " فعندما يضع أي نظام بشري مبادئه و قوانينه فإن التطبيق يحتاج إلى جهاز للرقابة، و يستطيع الناس مخالفة هذا النظام ماداموا بعيدين عن أعين الرقباء. أما في الإسلام فإن النشاط الاقتصادي يخضع لرقابتين: رقابة بشرية، و رقابة ذاتية " [3]. و عليه فإن الاقتصاد الإسلامي يؤسس لمبادئ جديدة للرقابة و متابعة الأنشطة التجارية و المالية، بحيث يضمن ثقة أكبر في الصفقات و يسمح للمتعاملين بتجنب العديد من المخاطر الاقتصادية كالغرر و المضاربة و الاحتكار.

ثالثا: اقتصاد أخلاقي و متوازن

ظلت العلاقة بين الاقتصاد و القيم الأخلاقية موضع جدل و نقاش بين الاقتصاديين منذ القرن السابع عشر الميلادي حتى يومنا هذا، حيث يستبعد بعض الاقتصاديين ربط الأخلاق بالاقتصاد، و على هذا قامت النظم الاقتصادية المعاصرة التي فصلت بين الأخلاق و الاقتصاد، فما يهم الاقتصادي إلا إشباع رغبة الإنسان بأي شكل كان، و بأي وسيلة و لو كانت محرمة. في حين أن الاقتصاد الإسلامي لا يفرق بين الاقتصاد و الأخلاق، بل يربط بينهما برباط وثيق، إذ أن معظم أحكام الشريعة الإسلامية مرتبطة بالأخلاق، و تقوم على أسس أخلاقية كالأمانة، الصدق، الوفاء بالوعد، السماحة.[4] " فالإنسان مادة و روح، و خالقه يعلم ما يصلح لكل

[1] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 20.
[2] سامي بن إبراهيم السويلم (2013)، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، مركز نماء للبحوث و الدراسات، بيروت، لبنان. ص. 29.
[3] علي أحمد السالوس، مرجع سابق، ص: 31.
[4] حسين محمد سمحان، مرجع سابق. ص: 66.

منهما و ما لا يصلح، فجاء الاقتصاد الإسلامي بالتوازن بين الجانبين بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر، و لهذا وجدنا الربط بين التنمية الاقتصادية و التنمية الإيمانية " [1].

رابعا: الجمع بين الجانب الربحي و الشق التكافلي

إن الأصل في الأمور الفقهية هو الإباحة، أي إجازة و قبول كافة الأنشطة الاقتصادية، التجارية و المالية ما لم تتعارض مع نصوص التحريم. و لكن ذلك لا يمنع مطلقا من التكيف مع ظروف الزمان و المكان التي تستدعي وجود المرونة في الأحكام.[2] " ففي الاقتصاد الإسلامي أمور ثابتة، لا تتغير و لا تتبدل مهما تغير الزمان و المكان منها: تحريم الربا و الميسر، و حل البيع، و كثير من العقود، و النصاب، و المقدار في الزكاة، و توزيع التركة على الورثة، فليس لأحد أن يحل ما حرم، أو يحرم ما أحل، أو يغير في أحكام الزكاة و الميراث. و منها حد السرقة فليس لأحد أن يستبدل به عقوبة أخرى. و الإسلام جاء خاتما للأديان ليطبق في كل زمان و مكان، فكان في اقتصاده من المرونة ما جعله يتسع للأساليب المختلفة، و الوسائل المتجددة، و العرف ما دام لا يتعارض مع أصل ثابت " [3]. من جهة أخرى، فإن الاقتصاد الإسلامي يضمن التكامل بين مختلف الأنشطة بما في ذلك الربحية و غير الربحية. " فبناء على أن الإسلام دين الفطرة فإن الاقتصاد الإسلامي يحقق التوازن بين النشاط الهادف للربح و بين النشاط غير الهادف للربح، أو بين المعاوضات و بين التبرعات. بخلاف الرأسمالية التي أفرطت في الاعتماد على القطاع الربحي أو آلية السوق، و بخلاف الاشتراكية التي أفرطت في الاعتماد على القطاع غير الربحي و روح الجماعة " [4]. فمن شأن هذا التوازن في الأرباح بين الاقتصاد و المجتمع أن يخلق نوعا من المرونة و العدالة في توزيع الثروات، بما يتماشى مع مبدأ الثبات في المبادئ و التطوير في المعاملات.

[1] علي أحمد السالوس، مرجع سابق. ص: 34.
[2] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 21.
[3] علي أحمد السالوس، مرجع سابق. ص: 32.
[4] سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سابق. ص: 54.

خامسا: إعمال المصلحة العامة و الخاصة

" إذا كان من مزايا الاقتصاد الرأسمالي تأكيده مفهوم الحرية، فإن أبرز ما يميز الاقتصاد الإسلامي هو التوازن، فهذا الدين وسط في كل شيء. و من أبرز الجوانب التي تبرز فيها وسطية الإسلام اعتناؤه بمصلحة الفرد و حقه في ممارسة حريته الاقتصادية و لكنه أيضا لم يسمح للأفراد بالتعدي على المصلحة العامة كما أنه لم يسمح بأخذ المصلحة العامة على حساب الأفراد " [1]. فلكل إنسان دوافعه و رغباته، بحيث لا يتعارض ذلك مع مصلحة الجماعة، و ليس له حق استخدام ما يملك بطريقة تسبب الضرر للآخرين، أو الجماعة، و ليس له كذلك تعطيل الانتفاع تعطيلا يضر بمصلحة الجماعة.[2] فيكون الاقتصاد الإسلامي قد راعى التوازن التام بين المصلحتين.

سادسا: الواقعية و العالمية

يتميز الاقتصاد الإسلامي بالواقعية في مبادئه و تعاملاته، فهو يراعي حاجات الأفراد و المجتمع من جهة، و من جهة أخرى يتعامل مع هذه المتطلبات بواقعية و عقلانية. " فالاقتصاد الإسلامي واقعي في مبادئه و منهجه و أحكامه، ينظر إلى الواقع العملي الذي يتفق مع طبائع الناس، و يراعي دوافعهم و حاجاتهم و مشكلاتهم، لا يجنح إلى خيال و أوهام، و لا ينزل إلى درك لا يتفق مع البشرية التي كرمها ربنا عز و جل " [3]. كما يترتب على كون الاقتصاد الإسلامي نظاما أخلاقيا أنه نظام عالمي، لا يختص بالمسلمين وحدهم. فالقضايا المالية الأساسية لا تختص بالمسلمين فقط، بل هي مبادئ يدعو إليها القرآن البشرية جمعاء [4]. " و الاقتصاد الإسلامي جزء من رسالة الإسلام جاء بما يسعد البشر جميعهم مسلمهم و كافرهم، بغض النظر عن مكان سكناهم أو عرقهم أو مستواهم المعيشي أو الثقافي أو غيره " [5]. فهو اقتصاد متكامل وفق مبادئه و خصائصه، حيث يمنح فرص الاستثمار و

[1] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 21.
[2] علي أحمد السالوس، مرجع سابق. ص: 36.
[3] نفس المرجع. ص: 37.
[4] سامي بن إبراهيم السويلم، مرجع سابق. ص: 28.
[5] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 21.

النشاط الاقتصادي للمجتمعات الفقيرة كما الغنية، المسلمة كما دون ذلك. فالتنمية هدف شرعي كما هو اقتصادي، و يشمل المنظومة كافة بكل مركباتها البشرية و الطائفية.

سابعا: الأعمال التضامنية و تقاسم المخاطر

لا تقتصر أنشطة الاقتصاد الإسلامي على الجانب الربحي فقط، بل تتعداه إلى الأعمال التكافلية و التشاركية.

حيث يتميز الاقتصاد الإسلامي بمبدأ التضامنية في الأعمال، حيث يضمن عدة صيغ تمويلية تعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي و تغطية حاجات الفقراء في ظل هذا النظام [1]. من جهة أخرى، يضمن الاقتصاد الإسلامي مبدأ تقاسم الخسائر و المخاطر بنفس القدر و الصفة الذين يضمن بهما توزيع الأرباح. و هذا هو " أساس الاقتصاد الإسلامي و عماده، و هي الصفة المميزة له عن غيره من النظم، فالمشاركة في الربح و الخسارة هي قاعدة توزيع الثروة بين رأس المال و العمل، و هي الأساس الذي يحقق العدالة في التوزيع " [2].

المطلب 3: مهام الاقتصاد الإسلامي

تتمثل أهم وظائف الاقتصاد الإسلامي في وضع نموذج نظري افتراضي للواقع المالي الشرعي، و كذا تعزيز الأحكام الشرعية الواردة في المعاملات المالية، بالإضافة إلى مساعدة الفقيه على استخلاص المقاصد الشرعية من الأحكام المالية على ضوء الواقع الاقتصادي [3]. إلا أن المفاهيم الاقتصادية الأساسية كالحرية و الملكية و الدخل لا تبتعد كثيرا عن منظار الاقتصاد الإسلامي، فقد عرفها و حدد طبيعتها وفق معالم الشريعة الإسلامية.

[1] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 20.
[2] نفس المرجع. ص: 20.
[3] محمد الصحري (2013)، الاقتصاد الاسلامي: رؤية مقاصدية، دار إحياء للنشر الرقمي. ص: 70.

أولا: الحرية الاقتصادية

تختلف الحرية الاقتصادية من مدرسة إلى أخرى وفق القواعد و الشروط المعتمد عليها، إلا أنها تعرف في الاقتصاد الإسلامي على أنها : " إعطاء الفرد الحرية في الاكتساب و التمتع بالطيبات و القيام بجميع أوجه التشابه الاقتصادي ضمن دائرة الحلال و القيم و الأخلاق الإسلامية، حيث الأصل في كافة أوجه النشاط الاقتصادي الإباحة " [1]. حيث نلاحظ أن الاقتصاد الإسلامي يمارس وظيفة الحرية لكن بضوابط شرعية، أي أن الحرية ليست مطلقة، بل هناك قيود لمشروعية أي نشاط اقتصادي، بالإضافة لضرورة تدخل الدولة و أيضا التقييد الذاتي المعتمد على قناعات الفرد.

1. مشروعية النشاط الاقتصادي:

يسمح الاقتصاد الإسلامي بممارسة كل نشاط اقتصادي لا يتعارض مع مبادئ الشريعة، فهو بذلك يفتح المجال للنشاط و الاستثمار طالما أن ذلك مباح [2] . فتحريم أي نشاط من الناحية الشرعية له إسقاطات و آثار على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي. حيث نلاحظ أن عدة أنشطة اقتصادية و تجارية و صناعية قد سلط عليها الضوء الاقتصاد الوضعي و أثبت ضررها للمجتمع و الاقتصاد كصناعة الخمور، المقامرة، الغرر.... و عليه فإن أي نشاط لا يتوافق مع الفطرة السليمة التي خلق عليها الإنسان يعتبر محرما.

2. حق الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي:

لا يقتصر النشاط الاقتصادي فقط على العمليات الكلاسيكية من إنتاج و تلبية الطلب إلى التوزيع و الاستهلاك، إنما يكون مقرونا بأداء متكامل و متناسق بين الأفراد و الدولة، بحيث يسعى كل طرف إلى أداء

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان (2012)، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية و التطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، عمان، الأردن. ص: 79.

[2] عزيز اسماعيل محمد العزي (2015)، الاقتصاد الإسلامي: نظرية أم حقيقة، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي. ص: 18.

مهامه بما يتفق مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي خاصة ما تعلق بالملكية، و دون أن يحتكر أي طرف النشاط الاقتصادي لصالحه، و ذلك عبر تحديد المسؤوليات و الالتزامات لكل طرف [1]. فملكية الأفراد، و التي تعتبر ملكية خاصة، تدخل ضمن شؤون تسيير الدولة. هذه الأخيرة مطالبة بضبط سلوكيات الأفراد فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي كما هو الحال في الجانب الاقتصادي و المالي سواء تعلق الأمر بإنتاج، استثمار أو توزيع. حيث تتم هذه الرقابة و التوجيه بما يتماشى أيضا مع المصلحة العامة. كما تقوم الدولة أيضا بالتدخل في النشاط الاقتصادي في حال تخلي الأفراد عن القيام بذلك أو في حال وجود تقصير أو إهمال [2]، و ذلك في إطار المسؤولية الاقتصادية للدولة، فبجانب فريضة الزكاة فإنه يمكن فرض بعض الواجبات المالية على الأفراد، من أجل تحقيق المنفعة العامة المشتركة بين القطاعين الخاص و العام. كما نشير إلى أنه لا يمكن للدولة في أي حال من الأحوال التعدي على الملكية الخاصة، إلا في حدود ضيقة جدا مع تعويض عادل و شامل.

3. التقييد الذاتي:

بجانب الحرية، فإن الاقتصاد الإسلامي يوصي بضرورة تعزيز الوازع الديني و الضمير لدى الأفراد، و الذي يؤدي إلى تقويم و تسديد السلوك الاقتصادي و الاجتماعي للأفراد و المؤسسات و يسهل من أداء الدولة في تسيير و مراقبة الأنشطة الاقتصادية.

ثانيا: الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي

تعتبر الملكية ذات وظيفة جماعية و اجتماعية في النظام الاقتصادي الإسلامي، ذلك أن الملك لله و البشر مستخلفون في المال. و حق الخلافة عن الله في المال مستمد من حق الخلافة العام للبشر [3]. و من هذا المنطلق،

[1] خالد الماجد (2013)، التصرف في المال العام: حدود السلطة في حق الأمة، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، لبنان. ص: 210-211.

[2] شاه جيهان نقاب كل (2015)، أصول الاقتصاد الإسلامي بين الإعمال و الإهمال، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي. ص: 32.

[3] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 89

فإن الإنسان مطالب بحسن التدبير و تسيير المال بما يحقق المنفعة للأفراد، المجتمع و الدولة. و ذلك باعتباره مستخلفا و ليس مالكا فعليا. فالملكية مهما كانت خاصة أو عامة فهي مقيدة بمبادئ الشريعة الإسلامية و لا يمكن التعدي عليها أو مخالفة حدودها.

1. الملكية الخاصة:

أقر النظام الاقتصادي الإسلامي حق الملكية للأفراد باعتبارها ملكية خاصة، و قد جاء ذلك ضمن مقاصد الشريعة الإسلامية و التي توصي و تؤكد على الحفاظ على الدين، النفس، العقل، العرض و المال [1]. كما أن الشريعة حرمت أيضا الاعتداء على المال و كذا أكله بالباطل بين الناس [2]. كما يمكن اكتساب الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي عن طريق عدة مصادر مختلفة نذكر منها: الزرع و إحياء الأرض، العمل، الميراث و الوصية، و كذا العقود الناقلة للملكية كالبيع، الهبة، المعاوضات، و كافة أنواع العقود و البيوع المشروعة [3]. هذا و قيد النظام الإسلامي حرية التصرف في الملكية الخاصة بقيود تكفل عدم الإضرار بحقوق الآخرين و بالصالح العام. بل و أجاز نزعها من صاحبها إذا أساء استخدام حقه فيها و لم يتيسر منعه بوسيلة أخرى [4] .و من بين التكاليف المفروضة على الملكية الفردية نجد: الزكاة، وجوب استثمار المال إذا كان من مصادر الإنتاج و إتباع السبل في ذلك مع تحقيق التوازن في توجيه الاستثمار، الإنفاق في سبيل الله، اجتناب الإضرار بالغير عند استعمال المالك لحقوق الملكية، عدم إجازة تنمية الأموال بالربا و الغش و الاحتكار، الاعتدال في الإنفاق و كذا تقييد حرية مالك المال بعدم الخروج على فرائض الإرث و الوصية.[5]

---

[1] Adnan AL RAKIB (2019), Islamic economy: its banking and financing instruments, PhD, Centria University of apllied sciences. P : 08.

[2] مادو غي بن سيدي سلا (2015)، ضوابط استثمار الأموال في الشريعة الإسلامية و مقاصده، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي. ص: 22.

[3] Elmehdi MAJIDI (2016), La finance islamique et la croissance économique : Quelles interactions dans les pays de MENA ?, PhD, Université de pau et de Pays de l'Adour P : 20.

[4] خالد الماجد، مرجع سابق. ص: 27.

[5] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 96 و 97

2. الملكية العامة:

تختلف الملكية العامة عن الخاصة من حيث التأطير و المسؤولية، فهي تعني الملكية المملوكة و المخصصة لنفع جميع أفراد المجتمع و تنقسم بدورها إلى ملكية الدولة و ملكية المجتمع [1]. فالمرافق العامة تعني جعل المنفعة شاملة للجميع، أفراد و مؤسسات. و لا يمكن بأي حال من الأحوال تحويلها إلى ملكية خاصة ضمانا لحقوق الطبقات الاجتماعية المختلفة و تحقيقا لأهداف التنمية التي تحدد معالمه الدولة. كما تم تقييد الملكية العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي و ذلك بتحديد أوجه الإنفاق في صالح المشاريع و المنشآت العامة، فأموال الزكاة و التكاليف المقيدة للملكية الخاصة يتم توجيهها لبناء المدارس و تعزيز الأمن و تهيئة المرافق....

ثالثا: توزيع الدخل

اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين و كذا مختلف المدارس الاقتصادية حول نظم إدارة و توزيع الدخل، لكن و بصفة عامة فانه يتحدد في المجتمع بعدة عوامل منها: توزيع عناصر الملكية، و المهارات و الكفاءات الفردية و النظم و القوانين الخاصة باكتساب الثروة و الدخل و الضرائب و الميراث [2] .كما تعتبر النظرية الاقتصادية الإسلامية أن كل من مؤشري الدخل الوطني و معدل النمو غير كافيين للحكم على وجود عدالة في توزيع الثروة في المجتمع [3] . لذا فالنظام الاقتصادي الإسلامي يؤطر توزيع الدخل بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية و الرامية إلى حماية الفقراء من الحاجة و حماية الأغنياء من طغيان المال على مصالح الجماعة و طغيان أصحابه، و كذا الترف الذي يتبع الغني مما يؤدي إلى الانحلال، أيضا نزع الأحقاد و سيادة التراحم بين فئات المجتمع.[4]

و من بين أهم الوسائل التي يعتمد عليها النظام المالي الإسلامي في إعادة توزيع الدخل نجد:

[1] محمد عبد الحليم عمر (2015)، منزلة المال في الإسلام و ضوابط استخدامه، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي. ص: 16.
[2] شاه جيهان نقاب كل، مرجع سابق. ص: 11.
[3] محمود حسين الوادي، مرجع سابق. ص: 119.
[4] نفس المرجع. ص: 121.

1. الميراث:

فالميراث العادل و الذي يتم وفق نصوص الشريعة الإسلامية، يؤدي إلى توزيع الثروة على عدة أفراد و منع احتكارها من طرف شخص واحد، حيث أن عملية الميراث تستمر جيلا بعد جيل. [1]

2. الزكاة:

و هي تحاكي نوعا ما الضرائب في النظام المالي التقليدي، و هي جزء محدد يقتطعه الحاكم من ثروة الأغنياء و يعيد منحه و توزيعه على الفقراء و المحتاجين من أجل القيام بمشاريع إنتاجية و استثمارية مربحة. فالزكاة بذلك تكون قد ساهمت بشكل كبير في إعادة توزيع الثروة و المداخيل و أيضا تسمح بخلق قيمة مضافة في الإنتاج و الخدمات. [2]

3. نظام المشاركة:

حيث يسمح هذا المبدأ لأصحاب الدخل المحدود بالدخول في مشاريع منتجة عن طريق جهدهم فقط، و هو ما يمكنهم بعد فترة من تحقيق رأس مال يسمح لهم ببدء مشروع جديد و البقاء كشريك أساسي في المشروع الحالي. من جهة أخرى، فإن عملية تقسيم الأرباح تسمح بتوزيع الثروة على عدة أشخاص و ليس احتكارها من طرف شخص واحد [3]. و هو ما يزيد من احتمالية تعدد حاملي رؤوس الأموال و بالتالي زيادة المشاريع الاقتصادية.

---

[1] فوزي عطوي (1988)، الاقتصاد و المال في التشريع الإسلامي و النظم الوضعية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان. ص: 75.

[2] عزيز اسماعيل محمد العزي، مرجع سابق. ص: 17.

[3] Maimoona SALEEM (2012), Islamic economic system and its managerial principles, PhD, Qurtuba university. P : 72.

بالإضافة إلى الوسائل السابقة المساهمة بصفة أساسية في توزيع الدخل بين الأفراد، فإن الشريعة الإسلامية قد دعت إلى الإنفاق و البذل باعتبارهما أكبر عامل ذاتي لإعادة التوزيع، بالاضافة إلى تحريم الإسلام لدخول الربا و الاحتكار و أكل المال بالباطل و الفرد و السرقة و استغلال النفوذ للحصول على المال و مصادرته لبيت المال.[1]

[1] فوزي عطوي، مرجع سابق. ص: 75.

المبحث 2: ماهية النظام المالي الإسلامي

إن التطرق لمفهوم النظام المالي الموافق للشريعة يستلزم منا الخوض في مختلف المفاهيم و التعاريف ذات الصلة بالموضوع بالإضافة إلى تناول أهم أهدافه و مبادئه، و هو ما من شأنه أن يعطي رؤية واضحة للنظام و أهم ما يميزه عن الأنظمة المالية التقليدية.

المطلب 1: لماذا النظام المالي الإسلامي ؟

سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى العوامل التي أدت إلى تشكل النظام المالي الإسلامي بهذه الصيغة و الطريقة، فالتعاملات المالية الإسلامية ما هي إلا نظام مالي أخلاقي و عادل لا يتعامل بالفائدة [1].

أولا: الأصول التاريخية للنظام المالي الإسلامي

يجمع النظام المالي الإسلامي بين الأمور المالية و الأمور الشرعية في نفس الهيكل، حيث يتبنى كل الممارسات المالية بشرط توافقها مع أحكام الشريعة، لذا نجد أن الفقهاء يسعون دائما لاستنباط مختلف الأحكام التي وردت في القرآن و السنة و محاولة تفسيرها و تحيينها بما يتوافق مع متطلبات العصر. [2]

1. الخلفية الاستعمارية و علاقتها بتشكل النظام المالي الإسلامي للدول:

يعتبر اختلاف القوانين الوضعية من بلد لآخر أمر طبيعي، حيث أن الشعوب لها تراثها و قيمها و معتقداتها التي تعبر عن فلسفتها و رؤيتها للأمور الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، و هو ما يقتضي التكيف مع مختلف الظروف المكانية و الزمانية بما يخدم مصلحة الأمم [3]. ففي أوربا مثلا، اعتمدت عملية نقل المدخرات لأغراض

---

[1] Dubai International Financial Centre (2007), A Guide to Islamic Finance In Or From The DIFC, Praesidium LLP refers to the DIFC Incorporated LLP, with registration number 0436, Arabic emirates. P : 12

[2] محمد الصحري، مرجع سابق. ص: 10.

[3] سمير عبد الحميد رضوان (1996)، أسواق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة. ص: 395.

الاستثمار و منذ عهد الإغريق على القرض بفائدة، و عليه ظهر ما يعرف بالبنك التقليدي أين يتلقى المدخرات ثم يعيد توجيهها لأغراض الاستثمار، " فمصادر الأموال للمؤسسة المالية في النموذج الأوربي هي القرض بفائدة، ثم يعطيها لمن كان له حاجة إلى التمويل على أساس القرض بفائدة أيضا، ثم لما استولى الأوربيون على مقدرات الأمور في أكثر أفجاح العالم في ظل الاستعمار غرسوا في البلدان المستعمرة مؤسساتهم السياسية و الثقافية و الاقتصادية، و منها البنوك التي تعمل بالربا، و لم تكن بلاد المسلمين مستثناة من ذلك " [1]، فالمتتبع للأوضاع الاقتصادية و السياسية للعديد من الدول النامية خاصة يجد أنها تتبع تشريعات بعيدة كل البعد عن عاداتها و أصولها العقائدية و هذا بسبب التبعية الاستعمارية [2]، فنجد مثلا مسألة التعامل بسعر الفائدة المسبق و الذي تحرمه الشريعة الإسلامية، في حين أنه يعتبر عنصر محرك و أساسي في الأنظمة المالية لكثير من الدول المسلمة، و هذا ما يخلق الكثير من التناقض لدى هذه الشعوب و الأمم، فمن جهة هي مطالبة باحترام شعائر دينها و تعاليمه، و من جهة أخرى فإنها مطالبة أيضا بإتباع تعليمات و قوانين الحكومة لديها في مختلف التعاملات المالية و التجارية و التي هي أساس قائمة على مبادئ تتنافى مع الشريعة. " لذلك لم يكن مصادفة أن تولد الدعوة إلى إنشاء البنوك الإسلامية في خمسينات القرن الميلادي الماضي، و هو عهد الاستقلال من الاستعمار الأوربي، حيث استقلت فيه أكثر الدول الإسلامية " [3].

من جانب آخر، فقد أكد مجمع الفقه الإسلامي في الكثير من المناسبات على دعوة الحكومات الإسلامية إلى تشجيع انتشار المصارف الإسلامية و استحداث أخرى في كل بلد مسلم تلبية لحاجات المجتمع، و هذا كي لا يعيش المسلم في تناقض بين واقعه و مقتضيات عقيدته [4]، حيث لا ترى الشرعية الإسلامية مانعا في استحداث

[1] محمد بن علي القري (2019)، بحوث في التمويل الإسلامي: المجلد الأول، دار سليمان الميمان للنشر و التوزيع، الرياض، السعودية. ص: 58.

[2] لطفي عامر بن جديدة و آخرون (2014)، النظام المالي الإسلامي: المبادئ و الممارسات، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية. ص: 812.

[3] محمد بن علي القري، بحوث في التمويل الإسلامي: المجلد الأول، مرجع سابق. ص: 58.

[4] علي أحمد السالوس، مرجع سابق. ص: 367.

صيغ تمويلية و أدوات مالية بشرط أن تتماشى مع مبادئ النظام المالي الإسلامي، " و على أساس هذه الصيغ و الأدوات المستحدثة نتيجة إحلال التمويل بالمشاركة محل المداينة بفائدة يلعب الجانب المؤسسي من: بنك مركزي و بنوك استثمار و أعمال، و شركات استثمار و تمويل، و شركات تكافل و تأمين إسلامي، و حركة تعاونية، و سوق أوراق مالية، يلعب دورا أساسيا في حشد المدخرات و توجيهها إلى عمليات الاستثمار بما يكفل تحقيق نمو متزايد في معدلات التراكم الرأسمالي، و يحقق بالتالي أولويات و أهداف المجتمع " [1]، و بالتالي فإن عملية الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام إسلامي ستحدث بعض الفروق الجوهرية في عمليات التمويل و الاستثمار من جهة، كما ستنتج لنا هيئة وطنية للرقابة الشرعية و التي تشكل ركن أساسي في النظام المالي الإسلامي عن طريق قيامها بعمليات المراقبة و التدقيق، و كذا المساهمة في استصدار قوانين و تشريعات تسمح بأخلقة النظام كليا و الابتعاد عن الشبهات المتعلقة بسعر الفائدة المسبق أو كما يصطلح عليه بالربا، كل هذا يتماشى جنبا إلى جنب مع الهيكل المؤسسي للنظام المالي الإسلامي.

2. أثر الشريعة في تكوين النظام المالي الإسلامي:

يعتبر النظام المالي الإسلامي محكوم بالمفاهيم الاقتصادية الإسلامية و التي بدورها تقوم على أساس التكافل و التراحم، و تدعو إلى الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر [2]، حيث يقود التأمل في دلالات القرآن (و الذي يعتبر أحد أهم مصادر التشريع الإسلامي) إلى اكتشاف سنن الله النفسية و الاجتماعية و الكونية، و بالتالي إمكانية إقامة مجموعة من الأسس و القواعد و القوانين و التشريعات التي تعالج شؤون الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للأمم بناء على مبادئ العدل و إنشاء الحضارة [3]، " ففي القرآن و السنة مسائل اقتصادية كثيرة كالزكاة و الربا و

[1] عبد الحميد الغزالي (1994)، الأرباح و الفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي و الحكم الشرعي، الطبعة الأولى، سلسلة ترجمات الاقتصاد الإسلامي رقم 2، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية. ص: 26.

[2] فوزي عطوي، مرجع سابق. ص: 40.

[3] فتحي حسن ملكاوي (2011)، منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية ص: 144.

القمار و الغرر و العدل و الظلم و بيع ما ليس عنده و بيع ما لا يملك و بيع ما لم يقبض و بيع الديون و ربح ما لم يضمن، و لهذا كله آثار مهمة على الاقتصاد و المصارف و البورصات و التكاليف المالية و غيرها " [1].

من جانب آخر، فالنظام المالي الإسلامي يقوم و يتشكل بناء على الجانب الأخلاقي للأفراد و المعاملات، حيث يؤثر هذا الأخير على الوعي الداخلي و يشعر الفرد بأنه مؤتمن على ما عنده من موارد، و يوفر المعايير اللازمة لتخصيصها و توزيعها على نحو كفء و عادل، و هو ما يصطلح عليه لدى الكثير من الباحثين في مجال المعاملات المالية الإسلامية بالوازع الديني [2].

ثانيا: حقيقة النظام المالي الإسلامي

يعتبر النظام المالي الإسلامي مميزا و مختلفا كثيرا عن بقية الأنظمة المالية، فهناك عدة عوامل تاريخية و شرعية أدت إلى بلورته وفق النموذج الذي نقوم بدراسته.

1. الحكمة من تحريم الربا و علاقتها بتشكل النظام المالي الإسلامي:

اتفقت جميع الأديان و على مر العصور على تحريم الربا [3]، فالربا هو الفائدة المتحصل عليها جراء منح قرض ما [4]، " و هو كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله، و عجز المدين عن الوفاء به مقابل تأجيله، و كذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد: هاتان الصورتان ربا محرم شرعا " [5]، لقول الله عز و جل: " يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله و ذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين " إلى قوله: " و هم لا يظلمون " (البقرة:

[1] رفيق يونس المصري (2010)، الأزمة المالية العالمية: هل نجد لها في الإسلام حلا؟، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا. ص: 40.
[2] خالد عبد المنعم (2011)، ملخصات موسوعة الاقتصاد الإسلامي الصادرة عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مركز الدراسات المعرفية، الزمالك، القاهرة ص: 482.
[3] رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية: هل نجد لها في الإسلام حلا؟، مرجع سابق. ص: 21.
[4] طارق الله خان، حبيب احمد (2003)، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 5، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية ص: 63.
[5] علي أحمد السالوس، مرجع سابق. ص: 247.

278 – 281)، و قال ابن عباس: هذه آخر آية نزلت على النبي (صلى الله عليه و سلم) [1]، حيث تتضمن الفائدة المسبقة على رأس المال نوعا من الاستغلالية اتجاه المستفيد من التمويل، حيث أنها جزاء من غير بذل جهد، كما أن مانح التمويل غير معرض للخسارة و هو ما يجعل عملية التمويل غير متكافئة بين الأطراف المتشاركة في المشروع أو غيره [2]. في المقابل، فقد أثبت أشهر المؤرخين الاقتصاديين للشرق الإسلامي (إبراهام يودوفتش) أن عملية نقل المدخرات لأغراض الاستثمار في العصر الإسلامي كانت ترتكز أساسا على عقدي المضاربة و الشركة، و لم يكن القرض بفائدة أحد وسائلها [3]، حيث أن القرض في الإسلام كان يمنح لأغراض البر و المعروف و ليس مقابل معدل فائدة مسبق [4].

أما في الوقت الحالي، فتعتبر الفوائد الربوية التي تفرضها البنوك التقليدية حاليا أخطر من الربا الذي كان مفروضا قديما و في مختلف الحضارات، حيث يتميز البنك التقليدي بالتجارة في النقود بيعا و شراء مقابل معدل فائدة يضمن له الربح، أيضا قيامه بعملية خلق النقود، و هو بذلك بعيد كل البعد عن المتاجرة في السلع و الخدمات العينية [5]، كما أن عملية خلق النقود و زيادة الائتمان تؤدي إلى تضاعف الآثار الجانبية لعملية التمويل بالربا و تتسبب بمشاكل كثيرة للمستثمرين و الحكومات و تدفع إلى المزيد من الأزمات الاقتصادية و المالية، في حين أن الربا قديما كان يقتصر على الأفراد عموما و يتمثل في إقراض بزيادة أو اشتراط زيادة في حال تأخر تسديد الدين، و كان يقوم بها التجار آنذاك لتوسيع نشاطاتهم و كذا استثمار الأموال الفائضة عن حاجتهم. [6]

[1] أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (2002)، صحيح البخاري، طبعة جديدة مضبوطة و مصححة و مفهرسة، دار ابن كثير، دمشق، ص: 502.

[2] علي سيد اسماعيل (2018)، التحليل الاقتصادي لكتاب كارثة الفائدة لـ فرايهرفون بيتمان، العدد 77، أكتوبر 2018، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية ص: 3.

[3] محمد بن علي القري، بحوث في التمويل الإسلامي: المجلد الأول، مرجع سابق: 58.

[4] رفيق يونس المصري، الأزمة المالية العالمية: هل نجد لها في الإسلام حلا؟، مرجع سابق. ص: 21.

[5] رفيق يونس المصري (2012)، التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا. ص: 63.

[6] علي أحمد السالوس، مرجع سابق. ص: 184.

من جانب آخر، فالمدافعون عن الربا يبررون استخدامها بوجود ظاهرة التضخم و التي قد تتسبب لهم بخسائر في رأس المال، في حين أن " العبرة في وفاء الديون الثابتة بعملة ما، هي بالمثل و ليس بالقيمة لأن الديون تقضى بأمثالها، فلا يجوز ربط الديون الثابتة في الذمة، أيا كان مصدرها، بمستوى الأسعار "[1]، حيث يوجد اختلاف بين الباحثين في الاقتصاد الإسلامي حول قضية التضخم و علاقته بالدين خاصة، أي علاقته بالنظام المالي الإسلامي، حيث أن بعض الديون تفقد قيمتها الحقيقية مع الوقت بسبب التضخم، و هو ما يعني تعرض الدائن لخسائر فادحة في قيمة رأس المال الذي قام بإقراضه. في المقابل لا يمكن للمدين أن يرجع رأسمال مع فائدة لأن ذلك يعتبر من الربا. إلا أن الرأي الراجح هو تعويض المدين للدائن في حال كانت الخسارة أكبر من ثلث رأس المال [2] . و كنتيجة لذلك، تأتي المصرفية الإسلامية لتقدم خدمات مالية وفق التزامها بمبدأ تحريم الربا شرعا، و هذا ضمن نظام مالي يتوافق مع الشريعة الإسلامية [3] " و في مجتمع إسلامي يرى أن هذا النظام هو النظام الأجدر بالتطبيق في ديار المسلمين، و لا يضر وجود من لا يرضون بهذا النظام، و هم عادة من ذوي خلفية ثقافية مجافية للإسلام " [4]. بل و بالرغم من أن تحريم التعامل بسعر الفائدة المسبق يعتبر أحد أهم مبادئ النظام المالي الإسلامي، إلا أن بعض النظم المالية و خاصة المؤسسات المالية و المصرفية كالبنوك التي لديها فروع إسلامية، تلجأ إلى التحايل على هذا المبدأ، أي تقوم بمحاكاة عملية الربا ببعض البيوع و هذا إما بغرض تعظيم الربح أو زيادة الحصة السوقية، في حين أن " الحيل مستقبحة شرعا و عقلا، و الحلول التي يقدمها بعض الفقهاء في كل عصر، عن طريقها، ليست إلا حلولا مزرية و مشينة، و تنتهك المقاصد الشرعية " [5]. و هنا يأتي دور هيئات الرقابة و المتابعة و التدقيق، حيث أنها مطالبة بالفصل في التعاملات المخالفة لمبادئ النظام المالي الإسلامي. في المقابل نسجل بعض الاختلالات لدى هذه الهيئات الشرعية، حيث يتقاضى أعضائها أجورا عالية جدا على

[1] علي أحمد السالوس، مرجع سابق. ص: 549.

[2] عبد الله بن سليمان المنيع (1996)، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، مكة المكرمة. ص: 454- 455.

[3] طارق الله خان، حبيب احمد، مرجع سابق. ص: 63.

[4] وليد مصطفى شاويش (2011)، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي و الاقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية. ص: 89.

[5] رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، مرجع سابق. ص: 195.

الفتوى التي يقدمونها و هو ما قد يلصق بهم صفة الرشوة، حيث لا يمكن حينها لعضو الهيئة أن يرفض تمرير قرار أو مشروع مالي و إلا سيكون مهددا بالفصل أو عدم تقاضي راتبه، " و يعملون في عدد كبير من المؤسسات المالية و المصرفية قد يتجاوز المائة، و ما يقدمونه في النتيجة يغلب عليه الحيل، و هي حيل ليست بالضرورة من صنعهم، بل هي موجودة في كتب الفقه القديم، كالعينة و التورق و بيع الوفاء " [1].

2. إشكالية مصطلح " النظام المالي الإسلامي ":

قد يتساءل البعض عن وجود بنوك و مؤسسات مالية قائمة تعمل بنظام المشاركة لكن ليست إسلامية، ما الجدوى إذن من إطلاق مصطلح الإسلامية على البنوك و المؤسسات. و الحقيقة أن مصطلح الإسلامية يعكس نظام و توجه قائم على مبادئ سامية و روحانية، يستمد أسسها من تعاليم القرآن و السنة و التي لا يمكن أن تخطئ بأي حال من الأحوال، فهي نظريات محققة، و إن حدث خلل فهو يعود لمشكل التطبيق و التكيف و تفسير الأحكام لا غير. فالنظام المالي الإسلامي بذلك يختصر المسافات و الزمن للتأكد و البحث عن نظريات جديدة و التحقق منها، بل الأجدر هو محاولة التعمق في الأحكام المالية الإسلامية و تطويرها أكثر و أكثر وفق مبادئ الشريعة. ففي حين يرى البعض أن كل النظم خاضعة للنسبية التاريخية و أنها تخضع دائما للمراحل الكبرى لتاريخ البشرية كقانون حتمي للتغيير، يأتي موقف إيماني يقوم على الاعتقاد بالغيب و بالرسالات ليعارض كل ذلك و يؤكد على وجود أحكام إلهية تعلو على فرضية الزمان و المكان [2]، إنه النظام المالي الإسلامي القائم على مبدأ " أخذ الحق و إعطاء الحق " [3].

[1] رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، مرجع سابق. ص: 231.

[2] طارق البشرى (1996)، الوضع القانوني المعاصر بين الشريعة الإسلامية و القانون الوضعي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة. ص: 89.

[3] فوزي عطوي (1988)، الاقتصاد و المال في التشريع الإسلامي و النظم الوضعية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان. ص: 41.

و عليه، فإن استخدام مصطلحات كالمالية الإسلامية، الصناعة المالية الإسلامية، التمويل الإسلامي، المالية التشاركية و غيره من المصطلحات المستجدة لم يعد مجديا، لأن طبيعة النظام المالي الإسلامي تجعله مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتشريع الإسلامي و هو ما يميزه عن بقية العلوم و الأنظمة، فهو يتحرك في اتجاه واحد رفقة جميع مكوناته، فالتمويل و الاستثمار و المضاربة و غيرها من العمليات المالية بالإضافة لمختلف الأسواق و القوانين تتماشى كلها جنبا لجنب مع المبادئ السامية للنظام المالي الإسلامي، و هو ما جعلنا نعتمد هذا المصطلح (النظام المالي الإسلامي) بصفة علمية لشرح مختلف التطورات الحاصلة في المعاملات المالية الإسلامية أينما كانت و في أي وقت. و تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد مانع من الاستفادة من النظم المالية التقليدية و نظرياتها و تطبيقاتها المعاصرة [1]، و هو ما يعرف بنظام المحاكاة و يدخل ضمن مقاصد الشريعة التي تسمح بتكييف مختلف المعاملات المالية التقليدية وفق معاملات مالية إسلامية.

المطلب 2: مفهوم النظام المالي الإسلامي

تنقسم الأحكام الشرعية إلى : أحكام العبادات و أحكام المعاملات، هذه الأخيرة ينبثق منها النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث تحدد أحكامه الشريعة الإسلامية، و يبحث في استخدام الموارد المتاحة في إنتاج أقصى ما يمكن من السلع و الخدمات الحلال لإشباع الحاجات طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، كما أنه يؤثر مباشرة في النظام المالي الإسلامي[2].

من هذا المنطلق ظهرت عدة تعريفات تشخص و تحدد المفهوم البسيط للنظام الإسلامي، فهو " مجموعة من المؤسسات و القوانين و الأنظمة، و التقنيات التي يكون من خلالها إيجاد الأصول المالية و تداولها، و يكون من خلالها إنتاج و توزيع الخدمات المالية، و تخصيص الأموال بناءا على العائد المتوقع من الاستثمار، و ذلك على

[1] عبد الكريم أحمد قندوز (2019)، المالية الإسلامية، الدائرة الاقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات ص: 18.
[2] عوف محمد الكفراوي (2006)، النظام المالي الإسلامي : دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ص: 19.

ضوء أحكام الشريعة الإسلامية و التكامل مع السياسة المالية العامة و مؤسسات الزكاة و الوقف و غيرها من المؤسسات العامة، بهدف تحقيق التشغيل الأمثل للموارد المالية، و تحقيق الرفاهية للمجتمع " (احمد طه العجلوني، 2014) [1]. فبالرغم من أصالة النظام المالي الإسلامي و ووجوده منذ القدم، إلا أنه يحاكي حاليا النظام المالي التقليدي خاصة ما تعلق في الجانب الإقراضي مع حفاظه على مبادئه العامة من ناحية عمليات التمويل و الاستثمار، بالإضافة لتميزه بجانب التمويل غير الربحي كالزكاة و الوقف.

أيضا، فالنظام المالي الإسلامي عبارة عن: "مجموعة من الأحكام الشرعية التي وردت في القرآن الكريم و السنة النبوية فيما يتعلق بالأموال و الملكية الخاصة و كيفية الحصول عليها و طرق ذلك، و كيفية التصرف فيها و بالمالية العامة و كيفية جباية الإيرادات العامة من مصادرها المختلفة و المتعددة و كيف يتم إنفاقها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية " (عوف محمد الكفرواي، 2006) [2]. إلا أن هذا التعريف و للأسف يحصر النظام المالي الإسلامي ضمن جانب واحد محكوم بالنظرة التاريخية للدولة، فالأصح هو الاعتراف بوجود شق آخر مهم للنظام المالي يتعلق بإدارة المورد المالي على مستوى القطاع الخاص، و يتعدى الاهتمام بالمالية العامة للدولة فقط [3].

من خلال كل ما سبق، يمكننا أن نستخلص ما يلي:

- أن النظام المالي الإسلامي قديم المنشأ،
- النظام التقليدي متطور بما يكفي لمجاراة الحياة الاقتصادية الحديثة إلا أنه يتعامل بأدوات تحرمها الشريعة الإسلامية،
- أن النظام المالي الإسلامي لم يتم العمل على تطويره قديما و اكتفى دوره على تسيير خزينة الدولة و مواردها.

[1] أحمد طه العجلوني (2014)، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 36.

[2] عوف محمد الكفراوي، النظام المالي الإسلامي : دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص: 15- 16.

[3] فطوم معمر، ياسين سي لخضر غربي (2019)، معالم النظام المالي الإسلامي و الأطر المؤسسية له، ملتقى وطني حول: النظام المالي و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، يومي: 04 و 05 فيفري 2019، جامعة المسيلة، الجزائر. ص: 13.

- أن النظام المالي الإسلامي يمكن أن يستفيد من التطور المحقق في النظام المالي التقليدي.

المطلب 3: أهداف و مبادئ النظام المالي الإسلامي

من بين محددات النظام المالي الإسلامي نجد المبادئ و الأهداف، هذه الأخيرة تلعب دورا هاما في التفريق بين النظام الإسلامي و النظام التقليدي. من جهة أخرى، فتحديد نظرة الإسلام للمال تساعد كثيرا في فهم طبيعة التمويل الإسلامي و مدى الحرص الشديد على تفادي التعامل بالأدوات المالية التقليدية المعتمدة على سعر الفائدة.

أولا: أهداف النظام المالي الإسلامي

كل نظام لابد له من أهداف و غايات بما يتوافق مع مبادئه، و عليه فإن من أهم أهداف النظام المالي الإسلامي تتمثل في:

- حراسة الدين و حماية القيم؛ [1]
- استقرار قيمة النقود بحيث تبقى موثوقة و وسيطا مقبولا للتبادل، و مخزنا للقيمة ثابتا و مستقرا؛ [2]
- توليد مدخرات كافية و استغلالها بكفاءة؛ [3]
- حسن استغلال و تخصيص الموارد و الطاقات؛ [4]
- الرفاهية الكاملة من خلال العمالة و المعدل الأمثل للنمو؛ [5]
- العدالة الاقتصادية و الاجتماعية و توزيع منصف للدخل و الثروة. [1]

[1] سعد بن حمدان اللحياني (1997)، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، بحث رقم 43، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية ص: 209.

[2] احمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 52.

[3] نفس المرجع. ص: 52.

[4] سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق. ص: 209.

[5] احمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق، ص: 52.

و الملاحظ أن أهداف النظام المالي الإسلامي تحاكي إلى حد كبير أهداف النظام المالي التقليدي من ناحية الشكل، ذلك أن طبيعة تسيير المال تقتضي الاستقرار و عدة عوامل مشتركة. لكن ما لا يجب تغاضيه، هو أن النظام الإسلامي يسعى إلى تحقيق تلك الأهداف المشتركة لكن بطريق مختلفة و أدوات مختلفة أيضا، فهو يستخدم أدوات مالية و نقدية خالية من سعر الفائدة المسبق أو ما يعرف بالربا و يستبدلها بأدوات تشاركية، حيث يمكن أيضا للبنك المركزي أن يعتمد معدل العائد على الاستثمار كآلية لتخصيص الموارد، و كذا تحقيق التوازن بين الطلب و العرض على الأموال بدل سعر الفائدة و التأثير على عرض النقود من خلال العمليات المفتوحة بأدوات مالية مشاركة سواء لزيادة عرض النقود من خلال العمليات المفتوحة بأدوات مالية مشاركة سواء لزيادة عرض النقود أو الحد منه، و الاعتماد على نسب الاحتياطي القانوني بدل سعر الخصم المالي [2].

ثانيا: مبادئ النظام المالي الإسلامي

يعتمد النظام المالي الإسلامي على العديد من الأسس و المبادئ، و التي تساهم في صياغة الحياة الاقتصادية وفق منهج رباني يسمح بالحياة الكريمة للأفراد.

و من بين هذه المبادئ العامة نذكر: العقيدة و معناها الإيمان بالله وحده، لأن ذلك يقود إلى تطبيق الشريعة و الإحساس بمراقبة الله للعبد، أيضا نجد المساواة بين الناس، أين لم يفرق الإسلام بين عربي و أعجمي، و أتاح للجميع فرص العمل و الكسب المشروع و حق التملك و التوسع. ضف إلى ذلك العدل، حيث يؤكد الإسلام على ضرورة العدل بل و الحرص عليه أشد الحرص، لأنه يمثل الأمن و الأمان لكل الأنشطة الاقتصادية و المالية أين يطمئن الجميع على حقوقهم و ممتلكاتهم. من جانب آخر، نذكر التكافل الاجتماعي، و الذي يقوم على إيجاد مجتمع متماسك محتكم لأحكام الشرع، تكون فيه المسؤولية موزعة على الجميع، فالكل راع و الكل

[1] احمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 52.
[2] نفس المرجع. ص: 54.

مسؤول عن رعيته، و متضامن معها و مرتبط بها، و من هذا المنطلق تزدهر الأنشطة الاقتصادية و المالية و تنمو. كما لا أن للمال وظيفة اجتماعية، حيث جعل الإسلام للمال وظيفة اجتماعية تضمن التكافل بين الأفراد و الجماعات من الناحية الاقتصادية، كإخراج الزكاة سنويا للفقراء و المساكين و ذوي الحاجة، ذلك أن هذه النفقات تضمن إعادة توزيع الثروة و تؤدي في نفس الوقت إلى التراحم و التكافل و التعاون بين أفراد المجتمع و إلى تحقيق النمو الاقتصادي.[1]

و إضافة إلى المبادئ المذكورة سالفا، فإنه توجد مبادئ أساسية تمثل جوهر النظام المالي الإسلامي، و التي نوجزها فيما يلي:

1. مبدأ عدم التعامل بالفوائد الربوية:

" يقصد بعمليات الاشتراك التعاقد بين اثنين فأكثر على العمل للكسب بواسطة ما يقدمونه من رأس مال مشترك على أن يقسم ما يحصل من الربح بينهم " [2]، حيث يعتبر سعر الفائدة هو الثمن المقابل لخدمة منح القروض، أو بصفة عامة الدين، كما " ينظر في الاقتصاد الرأسمالي إلى النقود على أنها سلعة تباع و تشترى و يحدد سعرها (الفائدة) على أساس التوازن بين عرض النقود و الطلب عليها عند البعض، أو بعرض الائتمان و الطلب عليه عند البعض الآخر " [3]، و هو ما يعتبر مخالفا وفق مبادئ النظام المالي الإسلامي، حيث يرى هذا الأخير أن وظائف النقود مختلف عما هو معمول به في النظام التقليدي، و عليه فالنقود هي وحدة للقياس، وسيط للتبادل، مخزن للقيمة و أداة لتسوية المدفوعات و الديون، و لا يمكن أن يتعدى دورها ذلك و إلا دخلت في باب التحريم، فالنقود لا تلد نقودا و إنما ينبغي أن يقترن ذلك بالعمل و الاستثمار، فالشريعة الإسلامية تعتبر سعر الفائدة

[1] محمد عوف الكفراوي، النظام المالي الإسلامي : دراسة مقارنة، مرجع سابق. ص: 54.
[2] عزالدين خوجة (2014)، أدوات الاستثمار الإسلامي، الطبعة الأولى، مصرف الزيتونة، تونس ص: 92.
[3] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 41.

المسبق أحد أنواع الربا [1]، فالربا هي المشاركة في الغنم دون الغرم، و تنقسم إلى ربا الفضل و هي الزيادة التي لا يقابلها عوض في مبادلة مال بمال من جنسه، أما ربا النسيئة فهي التأجيل نظير فائدة و كلا النوعين محرم بالكتاب و السنة. [2]. لذا فإن تحريم التعامل بسعر الفائدة يعتبر أحد أهم ركائز و مبادئ النظام المالي الإسلامي، فبعض الاقتصاديين مثلا يطلقون على البنوك الإسلامية اسم " بنوك لاربوية"، و أيضا يطلقون على التمويل الإسلامي اسم " تمويل لاربوي".

2. مبدأ المشاركة:

يعتبر مبدأ المشاركة في الأرباح و الخسائر عنصرا أساسيا في كل الأنشطة التي تعتمد على التشارك و التحالف في المشاريع مهما كانت طبيعتها، و هو ما يصطلح على تسميته فقهيا "الغنم بالغرم". فالغنم يدل على تحقيق الغنيمة (أي الربح) و الغرم يعني حدوث الغرامة (أي الخسارة). و تأتي هذه القاعدة بمعنى مرادف للمشاركة من حيث اشتراط تحمل المخاطرة للحصول على العائد، فالمشاركة تسمح بتقاسم الأخطار كما الأرباح و تمنع احتكار رأس المال من طرف واحد [3]. و عليه يأتي التمويل في هذه الصيغة و يطلق عليه التمويل بالمشاركة، حيث يدخل طرفين على الأقل في مشروع ما، أحدهم يدخل بماله و الآخر بجهده، و تختلف نسبة المشاركة حسب طبيعة التمويل، أي يمكن أن يكون مشاركة أو مضاربة أو غيره، و هو ما سنتطرق إليه في أساليب التمويل الإسلامي. كذلك، فإن تحقيق عوائد و ثروة من المشاريع المنجزة مع مرور الوقت، لا يعني أن النظام المالي الإسلامي لا يعترف بالعامل الزمني، و إنما يؤكد على ضرورة العمل و الاستثمار مع مرور الزمن من أجل تحقيق شرعية الأرباح و العوائد.

[1] عبد الكريم قندوز (2019)، عقود التمويل الإسلامي: دراسات حالة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي. ص: 23.
[2] محمد عوف الكفراوي، النظام المالي الإسلامي : دراسة مقارنة، مرجع سابق. ص: 54.
[3] عبد الحليم عمار غربي (2013)، مصادر و استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية: على ضوء تجربتها المصرفية و المحاسبية، دار أبي الفداء، سوريا. ص: 44.

3. مبدأ تحريم الاكتناز:

لا يعتبر اكتناز المال محرما فقط في النظام المالي الإسلامي فقط، بل هو فعل منبوذ من طرف جميع النظم و المذاهب الاقتصادية. " فاكتناز المال يعني حجب المال عن المنفعة، أي حجز المال و منعه من تحقيق المنافع التي يمكن أن يؤديها لصاحبه أو المجتمع. و قد يشمل الاكتناز عملية حجز الأرباح و تدويرها في الشركات بشكل مبالغ فيه دون أن يكون هناك خطط لإعادة استثمارها و تشغيلها " [1]. و عليه، فإن عملية حجز الأموال تعطل الدورة النقدية و المالية من جهة، و تتسبب في ركود الدورة الاقتصادية من جهة أخرى، لذا تبرز الحكمة من تحريم الاكتناز، لأنه يعطل المشاريع الاقتصادية و يعيق حركة النمو و التنمية و هو يؤدي للعديد من المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية.

4. مبدأ شرعية مصادر الأموال و استخداماتها:

يركز النظام المالي الإسلامي كثيرا على مسألة شرعية مصادر الأموال، و هذا تعزيزا للقاعدة التي تقول أن ما بني على باطل فهو باطل. لذا و قبل القيام بأي نشاط تجاري، اقتصادي أو مالي، يجب التأكد من شرعية الأموال المستخدمة، و أن لا تكون هذه الأموال قد أتت عن طريق أنشطة غير مشروعة. فبالنسبة للأفراد فإنه ينبغي تحري الأموال الحلال من أجل الحصول على دخل [2]. أما بالنسبة للمؤسسات فينبغي التأكد من عدم التعامل بالسندات أو أي أوراق مالية تحوي على فوائد أو أي نوع من أنواع الربا. لذا يجب الابتعاد عن الغش و التدليس و الاحتكار و المنافسة المدمرة، و السعي في كسب الملكية عن طريق العمل في القطاعات المنتجة و الحلال، أو إذا كانت إرثا أو هبة أو نصيبا من الزكاة. [3]. في المقابل، فإن النظام المالي الإسلامي يشترط عدم استخدام الأموال، حتى و لو أتت من مصدر شرعي، لا يمكن استخدامها في أنشطة غير مرخص بها من طرف

[1] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 46.
[2] عبد الكريم قندوز، عقود التمويل الإسلامي: دراسات حالة، مرجع سابق. ص: 17.
[3] محمد عوف الكفراوي، النظام المالي الإسلامي : دراسة مقارنة، مرجع سابق. ص: 54.

الشريعة الإسلامية، فالاستثمار في قطاعات تجارية و إنتاجية كالمقامرة و الخمور و لحم الخنزير، أو قطاعات مالية كالاستثمار في الديون و غيره تعتبر محرمة، و لا يجوز الاستثمار فيها مطلقا. و الأمر عينه ينطبق على جميع مكونات المجتمع، أفراد و مؤسسات و حتى نظام الدولة.

5. مبدأ تحريم المضاربة:

إن مصطلح المضاربة في النظام المالي الإسلامي يختلف عنه في النظام التقليدي، حيث " ينطوي مفهوم المضاربة المستخدم في الأسواق المالية الحديثة على عملية المتاجرة بأصول مالية تدر دخلا، و الاحتفاظ بها لحين بيعها، بحيث لا يكون هدف المضارب الاستثمار الفعلي في الشركات التي تصدر هذه الأصول " [1]. فهذا المصطلح و هذا المفهوم يعتبران محرمين في الشريعة الإسلامية، و لا يمكن للنظام المالي الإسلامي التعامل بهما في أي حال من الأحوال، لأن ذلك يعني ربح متعامل على حساب الآخر، فهو عبارة عن عملية استغلال مرور الوقت و زيادة الطلب على الورقة المالية أو الأصل من أجل تحقيق ربح. في المقابل يتعرض طرف آخر إلى خسارة كبيرة، و هذا ما يعتبر بمثابة مقامرة و هو يتعارض مع مبادئ التمويل الإسلامي.

6. مبدأ قدسية العقود:

إن عملية إبرام العقود في أي عملية مهما كانت تجارية أو مالية يعتبر أمرا في غاية الأهمية، ذلك أنه يحدد معالم العملية المبرمة و يحدد أطر المشروع، حيث أنه على أساس الاتفاق المبرم سوف يتم إنجاز المشروع و كذا اقتسام الأرباح و الخسائر. لذا فقد أولى النظام المالي الإسلامي أهمية قصوى للعقود و أكد على قدسيتها، حتى لا يتضرر أي طرف في العملية. فما يميز العقود في هذا النظام هو أنها تحوز على جانب من العقيدة الإيمانية لدى

1 أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 48.

الأطراف، أي أن كل طرف يجب أن يتحلى بصفات إيمانية تجعله صادقا في بنود العقد، و حتى في بعض الأمور التي قد يتناساها العقد.

مبحث 3: أساليب التمويل في النظام المالي الإسلامي

يحتاج النظام المالي الإسلامي كغيره من الأنظمة إلى تقنيات و أساليب تساهم في تجسيد مختلف الأهداف و الاستراتيجيات المسطرة. إلا أن التمويل الإسلامي يتميز عن غيره بالجانب التكافلي التضامني، فبالإضافة إلى أساليب تمويلية استثمارية كالمشاركة و المضاربة، نجد أيضا أساليب أخرى كالوقف و الزكاة، و التي تستهدف في الجانب الأول الطبقة الاجتماعية سعيا منها لتحقيق العدالة في توزيع الدخول. كما نجد أيضا أسلوب التمويل عن طريق الصكوك، و هي تحاكي إلى حد كبير الأوراق المالية في النظام التقليدي، حيث تنبثق منها صكوك المضاربة و المشاركة و المرابحة و غيرها، أين تلبي حاجات الممولين و المستثمرين في كافة القطاعات و بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية [1].

مطلب 1: أساليب التمويل الإسلامي

اختلفت تقسيمات الأساليب الخاصة بالتمويل الإسلامي، فمنهم من قسمها حسب الأجل إلى طويل و متوسط، و منهم من قسمها حسب نوعية العملية المالية. في هذا الإطار سنتناول أهم الأساليب التمويلية وفق النظام المالي الإسلامي، و سيكون التقسيم وفقا لطبيعة المشروع الممول، فإما أن يكون تشاركي أو تجاري أو زراعي.

أولا: أسلوب التمويل التشاركي التجاري

و يضم هذا الأسلوب عنصريين أساسيين، ألا و هما المشاركة و المضاربة، بالإضافة للأسلوب التجاري عبر كل من المرابحة و السلم، حيث يعتمد كلا التطبيقين على مبدأ البيع و الشراء، و عليه فإنه يمكن إدراج كل البيوع المتعلقة بالتجارة و التي يمكن استحداثها مستقبلا ضمن هذا الأسلوب.

[1] Abdul Qayyum KHAN (2017), The political economy of Islamic banking and finance in the muslim world: a case study of Pakistan, PhD, International Islamic university, islamabad. P : 27.

1.المشاركة:

تعرف بأنها " الاتفاق بين البنك و العميل على العمل في مشروع ما بغرض تحقيق الربح عن طريق المساهمة في رأسمال المشروع و إدارته، أي أنها أية صيغة يتزاوج فيها عنصر رأس المال و العمل في تثمير رأس المال مقابل المشاركة في ناتج هذا الثمير " (محمد محمود المكاوي، 2009) [1]. فهذه الشراكة تجمع بين متعاملين، أحدهما في الغالب يكون البنك الإسلامي، و الآخر هو شريك يملك من الخبرة و الكفاءة ما يكفي لإدارة المشروع و تحقيق أرباح. حيث يساهم البنك بحصة من المال، في الغالب تكون له أكبر حصة مساهمة، في حين يساهم الشريك الثاني أو بقية الشركاء بما تبقى مع تقديمهم لجهدهم و خبرتهم لإدارة المشروع، و يبقى البنك يراقب و يساعد في التسيير و القضاء على المشاكل و العراقيل الإدارية إن وجدت [2]. أما فيما يخص تقاسم الأرباح و الخسائر، فإنه أحد أهم مبادئ النظام المالي الإسلامي، و عليه فإن الاتفاق يكون قبل بداية المشروع أو الشركة، أي عند إمضاء العقد، فيتم التفاهم على اقتسام الأرباح الصافية، أي بعد أن يستخلص الشريك العامل مقابل جهده و إدارته. و في حالة الخسارة، يكون الشريك العامل قد خسر جهده و وقته، في حين يتحمل البنك الخسارة المادية. و عليه، يمكن لكلا الطرفين الاستفادة من الخسارة و ذلك بالنجاح في مشروع آخر، حيث يكون الشريك العامل قد اكتسب خبرة أفضل تساعده في النجاح، أما البنك فإنه قادر على استرداد مبلغ الخسارة عن طريق الربح في بقية المشاريع المنجزة في مختلف صيغ التمويل المجسدة [3].

[1] محمد محمود المكاوي (2009)، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة و السيطرة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر. ص 28.

[2] موسى عمر مبارك أبو محيميد (2008)، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و علاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية. ص: 86.

[3] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان (2012)، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية و التطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، عمان، الأردن. ص: 193.

2. المضاربة:

و تسمى أيضا المقارضة، حيث " يتم فيها المزج و التأليف بين عنصري الإنتاج العمل و رأس المال في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك و العمال المضاربين " (عبد الحليم عمار غربي، 2018) [1]. فهي عبارة عن نظام تمويلي إسلامي يقوم من خلاله البنك الإسلامي بدفع للعميل نقودا ليتجر بها مقابل جزء معلوم مشاع في ربحها. فهي نوع من الشركة في الربح على أن يكون رأس المال من طرف و السعي و العمل من الطرف الآخر، على أن تكون حصة كل منهما جزءا شائعا معلوما من الربح المتفق عليه ابتداءا عند التعاقد [2].

3. المرابحة:

ما هي إلا عملية إعادة بيع مؤجلة أو معجلة للسلعة، مع الحصول على هامش ربح معين [3]، حيث تصنف المرابحة ضمن الأساليب التجارية للتمويل الإسلامي، ذلك أنها تحمل طابع البيع و الشراء، " فصيغة المرابحة أن يذكر البنك للعميل المشتري الثمن الذي اشترى به السلعة و يشترط عليه ربحا ما، و صورتها أن يقول البنك: أنا اشتريت هذه السلعة مثلا بمائة و بعتها إليك بما اشتريتها به و زيادة قدرها عشرة، فيقول المشتري قبلت ذلك " [4] . فالمرابحة بذلك تعتبر أحد أهم أساليب التمويل الإسلامي، فهي تساعد على خاصية التوزيع للسلع و الخدمات، حيث توفر مرونة في التدفق و تحريك العجلة التجارية و الاقتصادية [5]. أضف إلى ذلك، أن إجراءاتها بسيطة و غير مكلفة و تسمح لبقية المتعاملين الاقتصاديين الحصول على ما يلزمهم من مواد أساسية أو أولية لعملية الإنتاج، أو حتى للأفراد أين تسمح لهم بالحصول على احتياجاتهم الأساسية من عقار أو سيارة و غيره.

---

[1] عبد الحليم عمار غربي (2018)، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي، الإصدار الأول، مطبوعات كي، سوريا. ص: 159.

[2] محمد محمود المكاوي، مرجع سابق. ص: 44.

[3] محمد الصحري، مرجع سابق. ص: 23.

[4] نفس المرجع، ص 52.

[5] ابتسام ساعد (2017)، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي: التجربة الماليزية نموذجا، رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر. ص: 91.

4. السلم:

و هو اتفاق بين طرف و طرف آخر أو عدة أطراف، يقضي هذا الاتفاق بتسليم البائع لسلعته للمشتري آجلا و في القوت المحدد، على أن يتسلم مبلغ الصفقة مسبقا أي عاجلا [1]، فهو عبارة عن عملية مبادلة سلعة آجلة بسعر عاجل. و تساهم مثل هذا النوع من البيوع في توفير الاحتياجات و تفادي مشكل الندرة. كما أن هذا الأسلوب التمويلي يمنح المنتج أو المزارع سيولة تمكنه من الاستمرار في الإنتاج دون توقف، و تمكن البنوك الإسلامية من اقتناء السلع بسعر أقل من مثيلاتها في السوق، و بعد ذلك تقوم بتسويق هذه السلع من خلال أجهزتها أو عن طريق الغير [2].

هذا و يضم أسلوب التمويل التجاري عدة أنواع أخرى، و هي في تطور مستمر وفق الحاجة إليها، و نذكر على سبيل المثال: البيع بالتقسيط، البيع لأجل، البيع بالتوريد ... و غيرها. و كل تصب في سبيل تلبية حاجة الأفراد و المؤسسات و يبقى الابتكار موجودا من طرف البنوك الإسلامية طالما أن ذلك مؤطر و مراقب من طرف هيئات شرعية تسهر على الإفتاء و التدقيق الشرعي.

ثانيا: أسلوب التمويل التقاولي و التأجيري:

و يضم كل من تقنية الاستصناع بحكم أنها عمل مقاولاتي، و أيضا يضم التمويل التأجيري.

1. الاستصناع:

" الاستصناع هو عقد بيع سلعة موصوفة في الذمة يلتزم البائع بصنعها بمادة من عنده مقابل ثمن يدفعه المشتري حالا أو مؤجلا أو على أقساط " [3]. فهو بذلك نوع من البيوع يقضي على مشكل الندرة أيضا، فيضمن

[1] ابتسام ساعد، مرجع سابق. ص: 96.
[2] محمد محمود المكاوي، مرجع سابق، ص 63.
[3] نفس المرجع. ص: 67.

بذلك المستصنع أي طالب السلعة توفر السلعة بالمواصفات لمحددة و بالكمية المطلوبة و في الأجل المتفق عليه. لذا فلا يمكن أن يتم الإخلال بالعقد مهما حصل، و على كل طرف تحمل عواقب الإخلال. أما في حالة عدم التزام الصانع بالمواصفات و الآجال المحددة، فإنه من حق البنك أو طالب السلعة الرجوع في الشراء أو قبول السلعة كما هي. أما في ما يخص التسوية المالية، فإن تكون حسب الاتفاق بين الطرفين أو الأطراف، فإما يكون الدفع قبل بدء العملية، أو أثناءها و على شكل أقساط، و إما يكون في آخر العملية [1].

2. التأجير التمويلي:

و هو أسلوب تمويلي إسلامي مبتكر، حيث يجمع بين عمليتي البيع و التأجير و ذلك على المديين المتوسط و الطويل، فهو بذلك يتفادى سلبيات البيع بالتقسيط، و يوفر في نفس الوقت كل احتياجات الشركات و المتعاملين الاقتصاديين، خاصة أولئك غير القادرين على الشراء من الوهلة الأولى كشركات الطيران و السفن [2]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشق المالي واضح في هذه العملة، حيث لا يمكن للمشتري تملك السلعة المقتناة من طرف البنك إلا بعد استيفاء كل الأقساط و في الآجال المحددة، كما يحقق للبنك استرداد سلعته بعدما يكون قد تحصل على ثمن الإيجار مسبقا. إذن، فالإيجار التمويلي صيغة مرنة توفر احتياجات المتعاملين الاقتصاديين و يخفف من الأعباء المالية رغم غلاء السلع [3].

ثالثا: أسلوب التمويل الزراعي

و يقصد بالزراعي هنا كل ما تعلق بخدمة الأرض و الزرع و السقي، بالإضافة إلى الفلاحة و تربية المواشي.

[1] محمد بن علي القري (2019)، بحوث في التمويل الإسلامي، المجلد الثالث، دار سليمان الميمان للنشر و التوزيع، الرياض، السعودية. ص: 20.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان (2012)، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية و التطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، عمان، الأردن. ص: 261.

[3] أشرف محمد دوابه (2007)، دراسات في التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، دار السلام، مصر. ص: 77.

1. المزارعة:

و هو أسلوب تمويلي إسلامي قديم المنشأ، حيث تتفق عناصره مع مبادئ التمويل الإسلامي، لذا فقد زاد الاهتمام به مؤخرا نظرا لمساهمته الكبيرة في دعم الاقتصاد الحقيقي. فالمزارعة هي عبارة عن عملية يشترك فيها طرفان أساسيان، أحدهما يساهم بالأرض و البذور، و الثاني يساهم بجهده و عمله، على أن يقتسما الغلة و الناتج حسب الاتفاق الحاصل بينهما [1]. و من شأن هذا الأسلوب أن يساهم في زيادة عمليات استصلاح الأراضي كذلك، و كما أنه يوفر فرص عمل و يساهم في زيادة الإنتاج و الوفرة الاقتصادية [2].

2. المساقاة:

و هذا الأسلوب يحاكي إلى حد ما أسلوب المزارعة، فهنا يعمل طرفان أحدهما يملك أرضا مزروعة أو حقول على وشك الإثمار، و الآخر يملك جهده و وقته و خبرته، حيث يتفقان على إثمار المحصول مقابل تقاسم جزء من الأرباح. فمن شأن هذا الأسلوب أن يعزز القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي، بحيث يسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي للاقتصاد و هو ما تسعى إليه الدول في إطار برامجها التنموية [3].

3. المغارسة:

كما توجد عدة أساليب تمويلية وفق نظام مالي إسلامي، كلها تحاكي مبدأ المزارعة و المساقاة و على سبيل المثال لا الحصر، نذكر أسلوب المغارسة و الذي يعتمد على التزام طرف بتثمير أرض ما مقابل الحصول على جزء من الأرباح، أو أسلوب شركة الحيوان و الذي يقضي بتربية فصيلة من الحيوانات مقابل الحصول على جزء من الأرباح. و كل هذه الأساليب تدخل ضمن التمويل الزراعي، حيث يركز النظام المالي الإسلامي كثيرا على هذه

[1] عبد الكريم قندوز، المالية الإسلامية، مرجع سابق. ص: 151.
[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق. ص: 253.
[3] عبد الكريم قندوز، مرجع سابق. ص: 154.

الأساليب و يعززها و ذلك تطبيقا لإستراتيجية الاقتصاد الإسلامي التي تسعى إلى دعم و ترقية الاقتصاد الحقيقي [1].

مطلب 2: أساليب التمويل التضامني

و يشمل هذا الأسلوب ركيزتين أساسيتين في الاقتصاد الإسلامي ألا و هما : الزكاة و الوقف، حيث يعتبران من الأساليب ذات الأثر الاجتماعي و يجسدان بذلك أحد أهم أركان كل من الإسلام من جهة، و النظام المالي الإسلامي من جهة أخرى، حيث يتجسد معنى العناية و التكفل بالجانب الاجتماعي موازاة مع الجانبين الاقتصادي و المالي.

أولا: الوقف

ارتبط نظام الوقف بوجود الدولة الإسلامية، أي أنه قديم المنشأ، ارتبط بالحضارة الإسلامية و ما كانت تمثله من تطور على جميع الأصعدة بما في ذلك النظام المالي. " فقد كان نظام الوقف هو الممول الرئيس لمرافق التعليم، و الرعاية الصحية و الاجتماعية، و منشآت الدفاع و الأمن، و مؤسسات الفكر و الثقافة " [2]، و هو ما دفع بالمفكرين الاقتصاديين الإسلاميين إلى العودة إلى هذا الأسلوب التمويلي المميز و الذي عرف تهميشا و إقصاء في الفترات السابقة خاصة في الدول و المجتمعات الإسلامية المستعمرة.

فالوقف هو: " حبس العين، بحيث لا يتصرف فيها بالبيع أو الهبة أو التوريث، و صرف الثمرة إلى جهة من جهات البر وفق شروط الواقف " (محمود احمد مهدي، 2009) [3]، حيث أن هذا الأسلوب يعتمد بدرجة كبيرة على الجانب الإنتاجي، بحيث يتم تسخير الأموال المجمعة من أجل خلق القيمة المضافة و الاستفادة منها في أوجه

---

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق. ص: 254.

2 محمود أحمد مهدي (2009)، نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول و المجتمعات الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، ص 7.

3 نفس المرجع. ص: 07.

الخير و دعم الجانب الاجتماعي [1]. و يقسم الفقهاء الوقف من حيث جهة الانتفاع به إلى ثلاثة أقسام، فنجد بذلك الوقف الخيري و الذي يقوم على نفس مبادئ الأوقاف، إلا أن الاختلاف يكمن في إيرادات هذا الوقف، حيث توجه كليا و تصرف لأوجه الخير دون أن تكون هناك أرباحا للصالح الشخصي، فيمكن أن توجه عائدات الوقف إلى الفقراء أو المساجد أو المستشفيات الخيرية. في حين أن الوقف الأهلي أو الذري يخصص بداية إلى الأهل و الذرية، و هو سر تسميته. إلا أنه و بعد ذلك، أي في المآل الأخير يخصص لأوجه الخير، فتتكفل به جمعية أو مؤسسة خيرية و يبقى الإيراد المالي على حاله، أي مخصصا للجانب الإنساني و الاجتماعي. و أخيرا، نجد الوقف المشترك، و يقصد بالاشتراك هنا أن عدة جهات في المجتمع يمكنها الاستفادة منه في آن واحد، و هذا النوع من الوقف هو الأكثر انتشارا حاليا، حيث يسمح بتحقيق أرباح لأصحاب المشاريع الوقفية، و في نفس الوقت يؤمن مصدر دخل ثابت للفقراء و لجهات الخير [2].

ثانيا: الزكاة

خلافا للوقف، فإن مصدر التمويل للزكاة هو الاقتطاع و ليس التطوع، أي أن الأموال تؤخذ من طبقة معينة و يتم توجيهها إلى تمويل مشاريع مربحة أو تمليكها لأشخاص يقومون باستثمارها لصالحهم.

فالزكاة هي: " الركن الثالث من أركان الإسلام الخمسة، و هي عبادة مالية يتقرب بها المسلم إلى الله بتطهير ماله و إعطاء حق الله فيه " (احمد طه العجلوني، 2014) [3]. فالزكاة تعتبر أسلوب يجمع بين الالتزام الشرعي من جهة و الالتزام المالي لدى الطبقات الاجتماعية من جهة أخرى، بحيث تقوم على مبدأ إعادة توزيع الدخول و ذلك باقتطاع جزء من ثروة الأغنياء و توزيعها على المستحقين من الطبقة الفقيرة، لتخلق بذلك نوعا من التوازن و العدالة الاجتماعية، إضافة إلى خلق القيمة المضافة من الناحية الاقتصادية و التجارية. كما يعتبرها بعض

[1] عبد الكريم قندوز، مرجع سابق. ص: 83.
[2] أشرف محمد دوابه، مرجع سابق. ص: 147.
[3] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 75.

الاقتصاديين كأداة من أدوات السياسة المالية، حيث أنها تحاكي إلى حد ما أسلوب الضريبة التي تفرضها الدولة على المتعاملين الاقتصاديين، و كذا من ناحية استغلال الأموال المتراكمة في بناء المدارس و المستشفيات و غيره [1].

و تنفق حصيلة الزكاة بين طوائف المستحقين الثمانية بطريقتين هما: التمليك بالنسبة للفقراء و المساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم، و الصرف في مصالح المستحقين الآخرين، أي في الرقاب و الغارمين و في سبيل الله و ابن السبيل. كما أثبت أسلوب التمويل عن طريق الزكاة نجاعة كبيرة في نمو المشاريع الاقتصادية و الانتقال من حالة البطالة إلى حالة التشغيل، بالإضافة لكون أموال الزكاة قادرة على التأثير الإيجابي في الاقتصاد، حيث نجد لها أثرا كبيرا على الاستهلاك الكلي و على الاستثمار و التنمية [2]، أيضا على العمل و زيادة التوظيف و الرفاه العام، بالإضافة لمحاربة الزكاة للاكتناز و تشجيع وسائل الائتمان. كما أن لها أثرا كذلك على الدورات الاقتصادية و التضخم، و كذا تخفيض مستويات البطالة و الحد من الفقر [3].

مطلب 3: التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية من أحد أهم الأدوات المعاصرة في النظام المالي الإسلامي، فهي تشهد طلبا كبيرا عليها و تداولا واسعا في الأسواق المالية العالمية، حيث امتد الأمر إلى الدول الأوربية، و قد شهد سوق الصكوك الإسلامية عالميا تطورات متسارعة من حيث عدد و قيم الإصدارات التي تمت في الفترة الوجيزة التي ظهرت فيها الصكوك كأحد أهم أدوات التمويل الإسلامي [4]، حيث يتم التأسيس لعقود الصكوك الإسلامية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركة و المضاربة و غيرها، أي أن الصك يسمى بالصيغة التي يصدر بها، فنجد مثلا

[1] عبد الكريم قندوز، مرجع سابق. ص: 62.

[2] سامي بن إبراهيم السويلم (2013)، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، مركز نماء للبحوث و الدراسات، بيروت، لبنان. ص: 54.

3 نفس المرجع ، ص 77.

[4] كريم محمد عبد السميع الزهري (2017)، الصكوك المالية الإسلامية : نظرة مفاهيمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 61، ص 59.

صكوك المشاركة و صكوك المضاربة و صكوك المرابحة... إلى غيره. فكل صك يتبع أحكام و قواعد الصيغة التي تم إصداره على أساسها [1].

فالصكوك ما هي إلا: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص و ذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك و قفل باب الاكتتاب و بدء استخدامها فيما صدرت من أجله ". (هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI)، حيث تقوم على تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة، ثم بيعها في الأسواق المالية مع الحفاظ على قواعد النظام المالي الإسلامي. فهي بذلك تساهم في خلق و إنشاء المشروعات خاصة الكبرى منها و على المدى المتوسط و الطويل الأجل، و هي نوع من الشراكة تسمح لأطرافها باقتسام الأرباح و الخسائر [2]. كما تتميز الصكوك الإسلامية بعدة مميزات و خصائص، نذكر منها ما يلي : [3]

- تمثل الصكوك حصصا شائعة في ملكية موجودات أصول أو منافع أو خدمات، و قد تكون الموجودات أعيانا ثابتة أو متداولة أو حقوقا معنوية، و لا تمثل دينا على مصدرها لحاملي الصكوك.
- تعتبر الصكوك كوثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة، و ذلك لتيسير شراء و تداول هذه الصكوك، و الصك عبارة عن ورقة مالية لإثبات الحق و ليس مالا منقوما بذاته [4] .
- تصدر و تتداول وفقا للشروط و الضوابط الشرعية حيث تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع هذه الضوابط.

[1] رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، مرجع سابق. ص: 148.
[2] نفس المرجع. ص: 148.
[3] كريم محمد عبد السميع الزهري، مرجع سابق. ص: 58-59.
[4] محمد بن علي القري (2019)، بحوث في التمويل الإسلامي، المجلد الرابع، دار سليمان الميمان للنشر و التوزيع، الرياض، السعودية. ص: 84.

- تقوم على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة وفقا لقاعدة الغنم بالغرم [1].
- و قد تتفق الصكوك الإسلامية مع أدوات التمويل التقليدية في بعض الجوانب و تختلف معها في أخرى، فتتفق جميعا في أنه يمكن الاستفادة منها في توفير السيولة للمؤسسات المالية لإقامة مشروعات أو دعم مشروعات قائمة، كما أنها تعمل على تنشيط هيئة سوق المال و دفع عجلة التنمية للاقتصاد الوطني.
- و تتميز الصكوك الإسلامية بأنواعها المختلفة ما بين قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل، و كذلك منها الحكومية و منها التي تصدرها الشركات، و منها ما يصدر لتمويل مشروع بعينه أي صكوك مخصصة.

[1] ابتسام ساعد، مرجع سابق. ص: 137.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن الاقتصاد الإسلامي لديه مبادئ روحانية لا تتغير بتغير الزمان و المكان، فهي مستمدة من القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة و إجماع علماء الأمة و القياس. فهو بذلك علم قائم بذاته و يعتمد على القوانين الفقهية جنبا إلى جنب مع سعيه لتجسيد مبادئه السامية على أرض الواقع في شكل نظريات و أساليب علمية بما يخدم الصالح العام للمسلمين و غير المسلمين، حيث أنه يتميز بالتوازن و الوسطية في كافة المجالات، فالأصل في كافة أوجه النشاط الاقتصادي هو الإباحة مع الخضوع الدائم للرقابة البشرية و الرقابة الذاتية و كذا الالتزام الأخلاقي، و هو ما من شأنه ضمان الشفافية و المصداقية في التعامل سواء على المستوى المحلي أو الدولي. بالإضافة لذلك، فأنشطة الاقتصاد الإسلامي لا تقتصر على الجانب الربحي فقط، بل تتعداه إلى الأعمال التكافلية و التشاركية، أين يضمن مبدأ تقاسم الخسائر و المخاطر بنفس الدرجة التي يضمن بها توزيع الأرباح. و في هذا السياق، يعتبر النظام المالي الإسلامي نظاما محكوما بالمفاهيم الاقتصادية الإسلامية أيضا، فهو متأسس على الجانب الأخلاقي بالموازاة مع الجانب المالي، و يضمن بذلك عملية التوازن عبر مبدأ أخذ الحق و إعطاء الحق. بالإضافة لذلك، فهو عبارة عن مجموعة من المؤسسات و القوانين و الأنظمة التي تعمل على إيجاد الأصول المالية و تداولها في إطار قوانين الشريعة الإسلامية، كما أنه يسعى أيضا لضمان أكبر قدر من العدالة في توزيع الدخل و الثروة و كذا استقرار قيمة النقود و إعطائها وظيفتها الحقيقية بعيدا عن أي تعاملات ربوية، دون أن ننسى السعي لتحقيق استغلال أمثل للموارد و الكفاءة في تسييرها بما يضمن تحقيق النمو و التنمية من جهة و حراسة الدين و حماية القيم من جهة أخرى.

أيضا، فإن استخدام مصطلح " الإسلامي " يعكس نظام و توجه قائم على مبادئ سامية و روحانية، حيث أن فلسفة النظام المالي الإسلامي تقوم أساسا على مبدأ تحريم الربا أين ما وجد و في أي إطار مؤسساتي كان، و هو ما يعني دراسة كافة المؤسسات و الأسواق و القوانين، ناهيك على أن الربا محرم لدى جميع الأديان و

في جميع العصور، بل أن الفوائد الربوية التي تفرضها البنوك التقليدية حاليا تعتبر أخطر من الربا الذي كان مفروضا قديما، حيث أنها تعمل ضمن نظام مالي يسمح باشتقاق الودائع و تراكم رؤوس الأموال و يزيد من خدمات الديون. و عليه، فإننا نعتبر النظام المالي الإسلامي نظاما شاملا لكل تعاملات المسلمين و يعمل على تطهير دورة المال و مباركته. و في ذات السياق أيضا، أكد مجمع الفقه الإسلامي في أكثر من مناسبة على دعوة الحكومات الإسلامية إلى تشجيع تطبيق النظام المالي الإسلامي في كل بلد مسلم تلبية لحاجات المجتمع حتى لا يعيش الفرد المسلم في تناقض بين واقعه و مقتضيات عقيدته. و عليه، فإن إحلال النظام المالي الإسلامي يتطلب العمل على تغيير كبير في الجانب المؤسسي من بنك مركزي و مؤسسات مالية إسلامية بمختلف أنواعها و شركات تكافل و سوق مالي، و هو ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصـــل الثانـــي:

الإطار المؤسساتي للنظام المالي الإسلامي

مقدمة الفصل:

سنحاول في هذا الفصل التعرف على النظام المالي الإسلامي من الناحية النظرية، و هو ما من شأنه أن يقربنا أكثر إلى الإجابة على إشكالية الدراسة المتعلقة بكيفية تطبيق النظام المالي الإسلامي على أرض الواقع. فباعتبار أن النظام المالي يؤدي الوظائف التي تسمح بتمويل الاقتصاد، فإنه مطالب بإتباع تعاليم و مبادئ الاقتصاد الإسلامي . هذه المبادئ و الأهداف تحدد بدورها كيفية التمويل و الاستثمار اللازمين للحركة الاقتصادية، حيث أن كل نظام مالي لديه أدواته و مؤسساته الخاصة و التي تعمل بتناسق كبير من أجل تحقيق الأهداف المسطرة. و على غرار النظام التقليدي، فإن النظام المالي الإسلامي بدوره يتمتع بمؤسسات و آليات تمويل و أسواق تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث نجد منها ما هو محاكي في طريقة عمله للنظام التقليدي، و منها ما هو مبتكر من طرف هيئات و مؤسسات تعنى بتطوير الصناعة المالية الإسلامية. و في هذا السياق، فإننا سنتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث 1: المؤسسات المالية في ظل النظام المالي الإسلامي

المبحث 2: القوانين، السياسات و الأسواق في ظل النظام المالي الإسلامي

المبحث 1: المؤسسات المالية في ظل النظام المالي الإسلامي

مع التطور الذي شهده سوق الأوراق المالية الموافقة للشريعة، أصبح لزاما على النظام المالي الإسلامي تطوير مؤسساته المالية لاستيعاب الطلب المتزايد على المنتجات المالي الإسلامية في مختلف الأسواق المحلية و العالمية [1]، خاصة أنه يتمتع بأهداف و وظائف عليه تأديتها، و في المقابل تأتي المؤسسات المالية الإسلامية كآلية لتطبيق و تنفيذ مختلف السياسات المالية و النقدية وفق إستراتيجية عمل يحددها النظام، و ذلك سعيا منه لتحقيق الأهداف المسطرة، و عليه " لن تخرج المؤسسات المالية المقترحة في ظل النظام المالي الإسلامي في هيكلها العام عن تلك الموجودة في النظام المالي التقليدي كالمصارف التجارية، و شركات التأمين، و الأسواق المالية، و المصارف المركزية إلخ، إلا أن ما سيتغير هو أدواتها و أساليب عملها " [2]، و قد تباينت هذه المؤسسات المالية من هيئات مالية بحتة إلى هيئات حكومية و دولية، إلا أن الهدف المشترك لها هو تطبيق و تجسيد معالم النظام المالي الإسلامي في السوق و الاقتصاد ككل.

المطلب 1: المؤسسات المالية الإسلامية

سنتناول في هذا العنصر أهم المؤسسات المالية التي يعتمد عليها النظام المالي الإسلامي، و هي المصارف الإسلامية، البنك المركزي الإسلامي، الصناديق الاستثمارية و شركات التأمين التكافلي.

أولا: البنك المركزي الإسلامي

يعتبر البنك المركزي عموما مؤسسة مصرفية تسهر على تسيير شؤون النقود و الائتمان، و ذلك عن طريق القيام بعملية إصدار النقود و الإشراف على باقي البنوك الموجودة في الاقتصاد، لتساهم بذلك في تحقيق و تنفيذ

[1] Abdulkader KAAKEH (2018), Behavioural finance in ismaic finance: a new approach, PhD, UMB university, Barcelone, Spain. P : 29.

[2] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 55.

السياسات الاقتصادية للدولة [1]. أما البنك المركزي الإسلامي فيعرف على أنه: " مؤسسة حكومية مستقلة، مسؤولة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للاقتصاد الإسلامي في الحقل النقدي و المصرفي " (محمد عمر شابرا، 1993) [2]. فالاستقلالية تعتبر عنصر هام في عمل البنك المركزي الإسلامي، حيث يسمح ذلك بتطبيق مختلف المعايير الشرعية على كافة المؤسسات المالية التي تخضع لسلطته، و هو ما من شأنه السماح بتحقيق أهداف السياسة النقدية و السياسة الاقتصادية على حد سواء. كما أن أي تأثير على البنك المركزي من طرف الحكومة قد يؤدي إلى خلل في عمل الجهاز النقدي و المصرفي وفق مبادئ النظام المالي الإسلامي. من جانب آخر، فالبنك المركزي الإسلامي مؤسسة مالية تتمتع بجملة من الخصائص و المميزات، حيث أنه يسعى لتطبيق النظام المالي الإسلامي باعتباره سلطة نقدية مستقلة و أحد أهم المؤسسات المالية في الاقتصاد الوطني. أيضا، يعتبر همزة الوصل بين الحكومة من جهة و باقي المؤسسات المالية و المصرفية من جهة أخرى [3].

1. الوظائف:

يقع على عاتق البنك المركزي الإسلامي جملة من المهام و الوظائف التي تدخل في إطار سلطته و استقلاليته، و من أبرزها نجد:

- إصدار العملة و المحافظة على استقرارها، فبالرغم من أنها وظيفة تقليدية، إلا أن أهم ما يميز البنك المركزي الإسلامي هو مراعاة مبادئ النظام المالي الإسلامي فيما يخص تقليل مخاطر الإصدار من جهة، و

[1] عمار مجيد كاظم الوداي (2009)، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة للمدة 1981- 2006، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق. ص: 50.

[2] محمد عمر شابرا (1993)، نحو نظام نقدي عادل: دراسة للنقود و المصارف و السياسة النقدية في ضوء الإسلام، ترجمة سيد محمد سكر، دار البشير، عمان، الأردن. ص: 132.

[3] عبد الرزاق نذير (2016)، السياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي كأداة لمعالجة التقلبات الاقتصادية، رسالة دكتوراه علوم، جامعة بسكرة، الجزائر. ص: 23.

المحافظة على استقرار العملة من جهة أخرى باستخدام وسائل و أساليب تسمح بمراقبة عرض النقود و كذا تحقيق التوازن بين الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد النقدي [1]؛

- يعتبر بنك البنوك و بنك الحكومة، حيث يشرف على مراقبة عمل المصارف الإسلامية و مختلف المؤسسات المالية الموجودة و توفير السيولة لها، و يقوم أيضا بدور المقرض و الممول للحكومة وفق أساليب التمويل الإسلامية [2]؛
- السعي الدائم لمنع تركز الثروة و السلطة في أيدي أصحاب النفوذ، و ذلك من خلال إتباع سياسة نقدية متوافقة مع النظام المالي الإسلامي [3]؛
- السهر على مراجعة القوانين التقليدية للعمل المصرفي و محاولة تكييفها وفق النظام المالي الإسلامي [4].

إذن، لا يختلف دور البنك المركزي في النظام المالي الإسلامي عنه في النظام التقليدي، فهو يساهم من خلال سياسته النقدية في الوصول إلى أهداف التنمية الاقتصادية، حيث أن مهاما كتحقيق الاستقرار النقدي و التحكم في حجم الكتلة النقدية، و إصدار العملة تبقى سارية المفعول، بالإضافة لتوفير السيولة اللازمة للاقتصاد عن طريق أذونات حكومية يقوم بضخها في السوق المالي، أو الدخول كمشتري للأوراق المالية في السوق النقدي من أجل ضخ المزيد من السيولة. كما يمكنه أيضا إتباع أساليب و سياسات أخرى متوافقة مع النظام المالي الإسلامي، بحيث يمكن الاعتماد على أسلوب المشاركة بدل أسلوب القرض ، بالإضافة لإنشاء صندوق احتياطي للسيولة تساهم فيه كافة المصارف الإسلامية. أيضا، يمكن تطبيق أسلوب السيولة المتبادلة بين هذه المصارف و البنك المركزي وفق نظام القرض الحسن [5]. و في الجانب المقابل، يلتزم المصرف المركزي الإسلامي بالمحافظة على أموال المودعين و العمل بكل الوسائل الفنية و الشرعية الممكنة على عدم تعرضها للخسارة، كما يستطيع أيضا حث

[1] محمد عمر شابرا، مرجع سابق. ص: 132.
[2] عمار مجيد كاظم الوداي، ص: 53- 55.
[3] محمد عمر شابرا، مرجع سابق. ص: 132.
[4] نفس المرجع. ص: 133.
[5] محمد عبد المنعم أبو زيد (2011)، البنك المركزي الإسلامي: الوظيفة الرقابية، جامعة اليرموك، الأردن. ص: 23.

المصارف الإسلامية على تسخير كافة الإمكانيات البشرية و الفنية التي تسمح باستخدام هذه الأموال بكفاءة عالية مع ضمان أقل قدر من المخاطر [1].

أما عن علاقة البنك المركزي بالمصارف في ظل النظام المالي الإسلامي، فإنه لا توجد أية إشكالات أو صعوبات، فالتعامل يتم ضمن نظام متكامل من المؤسسات و القوانين المعمول بها و كذا الأسواق المالية، و كلها تخضع لنفس المبادئ من تحريم التعامل بسعر الفائدة المسبق و الغرر و غيره مما سبق ذكره، حيث تلتزم كافة المصارف المحلية أو الأجنبية بتعليمات و أوامر المصرف المركزي الإسلامي فيما يخص عمليات الاستثمار و التمويل، كما يقوم البنك المركزي الإسلامي بمراقبة العمل المصرفي بانتظام و بدقة، و كذا الإشراف و المتابعة لكافة عمليات المصارف الإسلامية من تمويل و استثمار و مدى مطابقتها لمبادئ النظام المالي الإسلامي، بالإضافة لمنح التراخيص للمصارف الإسلامية الراغبة بمزاولة نشاطها [2]. أيضا، يلتزم المصرف المركزي بالحماية من الوقوع في الأزمات المالية، و يساهم بشكل كبير في تأطير عمل المصارف الإسلامية و كذا تدريب و تكوين رأسمال البشري المؤهل [3].

ثانيا: المصارف الإسلامية

تعتبر مؤسسات النظام المالي الإسلامي أهم قطاع فيه، و على رأسها نجد المصارف الإسلامية و التي ساهمت بقسط كبير في انتشار و اختراق الصناعة المالية الإسلامية لمختلف الأسواق المحلية و العالمية، حيث أنها تعتمد أساسا على مبدأ المشاركة في الأرباح و الخسائر كبديل لسعر الفائدة [4]. و عليه، يعرف المصرف الإسلامي على أنه: " مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذا و عطاء و تلتزم في نواحي نشاطها و معاملاتها

[1] محمد عبد المنعم أبو زيد، مرجع سابق. ص: 19- 20.
[2] نفس المرجع. ص: 27.
[3] محمود عبد الكريم أحمد إرشيد (2007)، الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس، الأردن ص: 320.
[4] أسامة عبد الخالق الأنصاري (1994)، إدارة البنوك التجارية و البنوك الإسلامية، تم التحميل من الموقع، www.kotobarabia.com، القاهرة، مصر. ص: 516.

المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية، كما يعرف أيضا أنه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع إسلامي متكامل، و تحقيق عدالة التوزيع، و وضع المال في المسار الإسلامي " [1]، حيث يتضمن القانون الأساسي للمصرف الإسلامي عدة مواد و تعليمات تمنع التعامل بأي شكل من أشكال سعر الفائدة أخذا أو عطاء [2]، فهي مؤسسات تمارس الوساطة المالية عبر القيام بجمع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمار الشرعي مقابل جزء من الأرباح [3]، علما أن معظم ودائعها هي ودائع استثمارية. فبالإضافة لتميزها بالشق الاجتماعي و العقائدي و التنموي، فهي مؤسسات قائمة على مبدأ المشاركة و تسعى دائما لدعم الجانب الاستثماري على حساب الربح السريع الذي تنتهجه عادة البنوك التقليدية. و بذلك يكتمل كل من الجانب القانوني و الشرعي و المالي لهذه المصارف، و تصبح قادرة على أداء مهامها في ظل النظام المالي الإسلامي.

1. الأهداف:

تختلف أهداف المصرف الإسلامي حسب طبيعة نشاطه التمويلي و الاستثماري، حيث نوجز أهم الأهداف في:

- استبدال المعاملات المالية القائمة على سعر الفائدة بأخرى قائمة على أساس الربح [4]؛
- تحقيق الأرباح المتوافقة مع الشريعة لمختلف المساهمين و المودعين [5].
- الحد من مشكلة اكتناز الأموال عبر توجيهها نحو الاستثمار الشرعي [1]؛

[1] سعد عبد محمد (2014)، العلاقة بين البنك المركزي و المصارف الإسلامية، العدد 40، هيئة التعليم التقني، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. ص: 352.

[2] عمار مجيد كاظم الوداي، مرجع سابق. ص: 63.

[3] عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي، مرجع سابق. ص: 154.

[4] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي (2004)، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية. ص: 89.

[5] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته: مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 217.

- السعي نحو تحقيق تضمان فعلي بين أصحاب الفوائض المالية و أصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض عبر مبدأ تقاسم الأرباح و الخسائر [2]؛
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة و كذا التنمية الاجتماعية و العقائدية للأفراد؛
- ضمان تكوين و تنمية رأس مال بشري مؤهل للقيام بالأعمال المصرفية وفق النظام المالي الإسلامي؛
- إحياء نظام الزكاة [3]؛
- منح تسهيلات مالية للمنظمات و الأجهزة التي تعمل لصالح البيئة و التنمية المستدامة. [4]

هذا و بالإضافة لسعي هذه المصارف كغيرها من المؤسسات المالية إلى تقديم الخدمات المصرفية للمتعاملين، و كذا توفير التمويل اللازم للمستثمرين، فإنها تسعى أيضا إلى دعم الجانب الابتكاري لمنتجاتها، و ذلك عبر تطوير أدوات و أساليب جديدة تتماشى مع قيم و مبادئ النظام المالي الإسلامي، و هو ما من شأنه أن يضمن لها تحقيق الانتشار و التوسع.

2. العلاقة مع البنك المركزي التقليدي:

تتحدد طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي و البنك المركزي التقليدي عموما بالجانب القانوني و التشريعي، خاصة إذا علمنا أن التعليمات المصرفية التي تصدرها البنوك المركزية تتأثر غالبا بالمعايير المصرفية الدولية، و هذا من أجل المحافظة على سلامة المراكز المالية للبنوك و تصنيفاتها الائتمانية الدولية [5]، حيث تتأرجح هذه العلاقة ما بين التفاهم و التكامل أحيانا، و الاختلاف و عدم التنسيق في الكثير من الأحيان. فرغبة المصارف

[1] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى (2012)، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة ص: 5- 6.

[2] نفس المرجع. ص: 6.

[3] سعد عبد محمد، مرجع سابق. ص: 353.

[4] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق. ص: 89.

[5] كمال توفيق حطاب (2015)، المعايير الشرعية و المهنية الحاكمة للصناعة المالية الإسلامية، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي. ص: 15.

الإسلامية بالانتشار و الاستثمار خارجيا تدفعها إلى التكيف مع تعاملات البنوك المركزية التقليدية، حيث تعمل جاهدة على عدم تلقي أية فوائد مصرفية و إن تحتم عليها ذلك فإنها تلجأ إلى التبرأ منها عبر تقديم خدمات اجتماعية و وضعها في حساب خاص و من ثم تصريفها لأوجه البر و الإحسان. في المقابل فإنها تسعى لتوظيف أرصدتها المالية وفق مبادئ المشاركة لدى البنك المركزي أو في بعض الحالات على شكل قروض حسنة و دون أي فوائد تذكر. في هذا الإطار تختلف درجة التعامل و الوقوع في الشبهات لدى المصارف الإسلامية من دولة إلى أخرى حسب القوانين المعمول بها و درجة استجابة السلطات النقدية و المالية للتعاملات المصرفية التي يتضمنها النظام المالي الإسلامي [1].

3. النوافذ الإسلامية:

عرفت النوافذ الإسلامية انتشارا كبيرا في مختلف دول العالم، فضلا عن تحقيقها لأرقام مهمة في مجال التمويل و تحقيق الأرباح. فهي عبارة عن: "كيان مالي مملوك لبنك تقليدي ، مستقل في نشاطه عن نشاطات البنك الأم ، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله " (لطف محمد السرحي، 2010) [2]. و لكي تمارس مهامها مع التزامها بمبادئ النظام المالي الإسلامي، فإنه يشترط تمتعها بالاستقلالية المالية و المحاسبية و توفرها على هيئة شرعية للمراقبة و التدقيق

1.3. الأهداف:

- رغبة البنوك التقليدية في منافسة المصارف الإسلامية من جهة، و كذا المحافظة على عملائها من جهة أخرى [3]؛

[1] محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، مرجع سابق. ص: 321.

[2] لطف محمد السرحي (2010)، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع و آفاق المستقبل، يومي 20 و21 مارس 2010، اليمن. ص: 02.

[3] نفس المرجع. ص: 04.

- رغبة بعض البنوك التقليدية في التحول للنظام المالي الإسلامي عبر إستراتيجية التطبيق الجزئي؛
- استقطاب أكبر قدر من ادخار الأفراد و الشركات؛
- رفع حجم الودائع و توفير المزيد من السيولة.

ثالثا: شركات التأمين التكافلي

قرر مجلس مجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي بالأكثرية تحريم التأمين بجميع أنواعه سواء كان على النفس أو البضائع التجارية أو غير ذلك من الأموال، ليقوم بعدها بتبني البديل الإسلامي الشرعي و المتمثل في التأمين التكافلي [1]، حيث تقوم شركات التأمين التكافلي بتوظيف ما يتبقى من فوائض مالية (ناتجة عن عمليات تسديد الأقساط من جهة و تعويض المتضررين من جهة أخرى) بواسطة مؤسسة مختصة (لها صفة وكيل)، حيث تقوم هذه الأخيرة بتوزيعه على المساهمين، في حين أن هذا لا يحدث في شركات التأمين التقليدي، و لا تصبح عملية التأمين محرمة إلا إذا تم توظيف الفائض التأميني في استثمارات ربوية أو تم التأمين على أنشطة اقتصادية محرمة [2].

و عليه، يعرف التأمين التكافلي على أنه: " عقد تعاوني على أساس المواسات بين مشتركين لأجل تفادي الأخطار التي تحيط بهم، و تقوم بإدارتها شركة أو هيئة تعاونية، ليست طرفا رئيسا في تعاوض التعاون المالي و القيمي، و إنما توكل من قبل المشتركين في تعاوضهم مقابل أجر، فهو تكفل عقد التأمين التكافلي العوضي و الاستثماري بأجر معين " (العيد قريشي، 2017) [3]، كما تراعي شركات التأمين التكافلي عدة مبادئ هامة تتوافق بدورها مع النظام المالي الإسلامي، حيث أنها تتفادى التعامل بأي شكل من أشكال الربا، كما تحرص على تجنب الغرر و المقامرة في مختلف العقود المبرمة، بالإضافة إلى الابتعاد عن أي نشاط استثماري قد لا يتوافق مع

[1] علي أحمد السالوس، مرجع سابق. ص: 490.
[2] محمد الصحري، مرجع سابق. ص: 38.
[3] العيد قريشي (2017)، محاضرات في التأمين و التأمين التكافلي، مطبوعة دروس، جامعة جيجل، الجزائر. ص: 47.

الشريعة. أيضا، فهي تتكون من المساهمين الذين يأسسونها و يتابعون إجراءات سيرها، بالإضافة للمستأمنين الذين يدفعون الأقساط بصفة دورية و منتظمة، حيث يحق لهم استثمار الفوائض لدى الشركة و الحصول على نسبة من الأرباح في نهاية كل سنة [1]. و تتميز شركات التأمين التكافلي أيضا بوجود هيئة شرعية تسهر على مراقبة كافة أنشطة الشركة، سواء ما تعلق بتأمين الأفراد و الممتلكات أو الأنشطة الاستثمارية، كما أنه يجب التفرقة بين حاملي الوثائق من جهة و حاملي الأسهم من جهة أخرى.

1. الوظائف:

تقوم شركات التأمين التكافلي بجملة من المهام و الوظائف التي من شأنها تعزيز مكانتها ضمن النظام المالي الإسلامي، و لعل أبرزها:

- تقوم الشركة بإدارة صندوق التكافل و تنظيم عملياته، بالإضافة لتسيير حسابات مفصلة لرأس المال و باقي حقوق المساهمين [2]؛
- العمل على استثمار رؤوس الأموال المتراكمة لدى الشركة وفق مبادئ النظام المالي الإسلامي؛
- البحث عن مصادر تمويل موافقة للشريعة، و التقرب من المؤسسات المالية الإسلامية عبر عقد شراكات و اتفاقيات تمويل [3]؛
- السهر على تكوين و تأطير العامل البشري بما يتماشى مع متطلبات الشريعة من جهة، و احتياجات سوق التأمين من جهة أخرى، و هو ما من شأنه ضمان قدر عالي من التنافسية في السوق.

[1] فاطمة تواتي بن علي و مفيدة نادي (2019)، إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، يومي 17 و 18 ديسمبر 2019 -جامعة الشلف ، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية بالحامة- الجزائرص: 505.

[2] نفس المرجع. ص: 506.

[3] فلاق صليحة (2015)، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي: تجارب عربية، رسالة دكتوراه علوم، جامعة الشلف، الجزائر. ص: 100.

من ناحية أخرى، تعتمد شركات التأمين التكافلي على ثلاثة نماذج لإدارة التأمين، حيث نجد نموذج المضاربة، و الذي يقوم هذا النموذج على أساس تقديم المستأمنين لرؤوس الأموال من جهة، و دخول الشركة كمضارب من جهة أخرى. أيضا، هناك نموذج الوكالة بأجر معلوم، ففي هذا النموذج تقوم الشركة باستثمار أموال المستأمنين مقابل أجر معلوم. أخيرا، نجد النموذج المختلط، و الذي يعتمد هذا النموذج المميز على إدارة العمليات التأمينية من قبل الشركة على أساس الوكالة بأجر معلوم، و استثمار المتوفر من أقساط التأمين على أساس عقد المضاربة [1].

في الأخير، تساهم شركات التأمين التكافلي بشكل كبير في خفض نسبة المخاطر الموجودة في السوق و تسهل من أداء وظائف النظام المالي الإسلامي. كما أنها تساهم في عمليات الوساطة المالية، أين تقوم بتعبئة الأموال و إعادة توزيعها، فالملاحظ إذن أن شركات التكافل تؤدي تقريبا نفس الدور لشركات التأمين التقليدي، لكن في الحقيقة أن الأمر يختلف من ناحية العلاقة بين الشركة و المؤمنين. و مع هذا، فإن شركات التأمين التكافلي لم تعرف نفس التطور و الانتشار الذي عرفته المصارف الإسلامية.

رابعا: الصناديق الاستثمارية

لعبت المؤسسات المالية الإسلامية و على رأسها المصارف دورا بارزا في انتشار صناديق الاستثمار الإسلامية، حيث اتخذت هذه الأخيرة عدة مسميات مثل: محافظ الاستثمار، وحدات الاستثمار، صناديق المضاربة [2]. في المقابل، تتميز الصناديق الاستثمارية بقدرتها على القيام بأعمال تعجز عن أدائها المصارف، فهي تعتمد أساسا على التمويل طويل الأجل في المشاريع ذات البنية التحتية ، و هو ما يتطلب وجود جملة من القوانين، و كذا سوق مالي نشط يضمن عمليات التبادل و الاستثمار المالي، بالإضافة إلى ذلك ضرورة وجود أصول حقيقية مملوكة للصندوق، و كذا تحقيق المشروع لمجموع إيرادات بصفة ذاتية، كل هذا ضمن نظام مالي

[1] العيد قريشي، مرجع سابق. ص: 58.
[2] عزالدين محمد خوجة (1993)، صناديق الاستثمار الإسلامية، الطبعة الأولى، مجموعة دلة البركة. ص: 15.

إسلامي [1]، أين يتم البحث أولا عن فكرة مشروع أو عدة مشاريع ذات جدوى اقتصادية، ثم يتم التأسيس للصندوق و تحديد أهدافه الإستراتيجية و إعداد نشرة الإصدار، ليتم بعدها تقسيم رأس المال إلى صكوك مضاربة من أجل طرحها للاكتتاب. و بعد تجميع الأموال اللازمة يتم الشروع في النشاط الاستثماري، و توزيع الأرباح لاحقا على المساهمين في حال تحقق عائد سنوي [2].

و عليه، فقد عرفتها منظمة أيوفي بأنها: " أوعية استثمارية مستقلة في ذمتها المالية عن الجهات المنشئة لها و تتكون من مساهمات في صورة أسهم أو وحدات متساوية تمثل ملكية أصحابها في الموجودات مع استحقاق الربح أو تحمل الخسارة و تدار بالمضاربة أو الوكالة " [3]، حيث تهدف إلى تجميع المدخرات و تحويلها إلى استثمار مع ضمان أقل قدر من المخاطر [4]، علما أن مدة الاستثمار قد تختلف من قصيرة إلى متوسطة أو طويلة الأجل [5]. أيضا، تمتنع الصناديق عن إدارة أي استثمار لا يتوافق مع الشريعة، و تتجنب التعامل بسعر الفائدة فيما يتعلق بأصول و خصوم المنشأة، بالإضافة لتميزها بالمرونة مقارنة بباقي المؤسسات المالية الإسلامية لأن إنشائها يتم بدون تعقيدات تذكر، في المقابل يتحمل المؤسسون و حاملو رؤوس الأموال مخاطر الاستثمار مباشرة [6]. من جهة أخرى، تخضع هذه الصناديق لعدة مبادئ حاكمة، و لعل أبرزها هو مبدأ استحقاق الربح بنفس القدر الذي تستحق به الخسارة في حال عدم نجاح المشروع الاستثماري، على أن يتم توزيع ذلك وفق نسبة المشاركة لكل طرف و كذلك حسب العائد المحقق نهاية كل سنة [7].

[1] محمد بن علي القري، بحوث في التمويل الإسلامي، المجلد الرابع، مرجع سابق. ص: 276-278.
[2] عزالدين محمد خوجة، صناديق الاستثمار الإسلامية، مرجع سابق. ص: 13- 14.
[3] عبد الحميد محمود البعلي (2012)، أدوات التمويل و الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، مكتبة الاقتصاد، مجموعة البركة المصرفية. ص: 240.
[4] محمد عواد الفزيع (2010)، دليل إجراءات التدقيق الشرعي، العدد 41، مجلة الشريعة و القانون، الكويت ص: 295.
[5] رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، مرجع سابق. ص: 181.
[6] عتروس صبرينة (2017)، إطار مقترح لتفعيل دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تطوير نشاط المصارف الإسلامية: دراسة حالة عينة من صناديق الأسهم السعودية، رسالة دكتوراه ل.م.د، جامعة بسكرة، الجزائر. ص: 137- 138.
[7] عبد الحميد محمود البعلي، مرجع سابق. ص: 241.

1. الأهداف:

تختلف أهداف هذه الصناديق حسب طبيعة النشاط و كذا رقم الأعمال لدى المنشأة، و عليه يمكن حصر أهم أهدافها فيما يلي:

- جمع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمار وفق مبادئ النظام المالي الإسلامي؛
- محاولة تحقيق أكبر عائد ممكن مع ضمان أقل قدر من المخاطر؛
- تنشيط سوق الأوراق المالية بصفة عامة و الإسلامية بصفة خاصة [1]؛
- السعي لتحقيق مرونة في الانتقال بين مختلف الأدوات الاستثمارية من جهة و من صندوق لآخر من جهة أخرى [2]؛
- اختيار أدوات استثمار ملائمة و مرنة، بحيث تحقق أكبر عائد ممكن و بأقل تكلفة.

المطلب 2: المؤسسات المالية الرديفة

يعتبر وجود مؤسسات مالية رديفة و مرافقة لمؤسسات النظام المالي الإسلامي أمرا مهما، فهي تساهم بمهام و وظائف مهمة كذلك، كتأمين العمليات المالية، توفير السيولة، وتقديم الاستشارات المالية. و في هذا السياق، نجد المؤسسات المالية الإسلامية التالية:

أولا: المؤسسات المالية غير المصرفية

و هي عبارة عن شركات قد تكون على شكل اتحادات للائتمان، جمعيات تعاونية، أو مجموعة أخرى من مؤسسات إدارة الاستثمار، كما قد تكون مملوكة عموما للقطاع الخاص، و قد يلحق بعضها بالقطاع العام، في

[1] محمد عدنان بن الضيف (2016)، الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة، الجزائر ص: 206.
[2] نفس المرجع. ص: 207.

حين يتخصص بعضها في قطاعات اقتصادية معينة كالزراعة أو الصناعة مثلا [1]. فهي مؤسسات مالية تقدم خدمات هامة للمودعين و المستثمرين على حد سواء، أين تقوم بإدارة الادخار و عمليات الاستثمار وفق التمويل بالمشاركة أو المضاربة. فهي بذلك تحقق التنويع في إدارة الأموال و هو ما يساهم في التقليل من مخاطر الإيداع و الاستثمار.

ثانيا: هيئات الاستشارات المالية

تحاكي هذه الهيئات دور مؤسسات الاستشارة المالية التقليدية، فبدورها تقوم بتوفير المعلومات الخاصة بالسوق، و تقدير الخطر كذلك، بالإضافة لقيامها بعمليات دراسة الجدوى الخاصة بعمليات المضاربة و المشاركة [2].

ثالثا: شركات التأمين على الودائع المصرفية

يتم تأسيسها بهدف التأمين على الودائع لدى المصارف، حيث ينبغي لها أن تكون مستقلة و لا تسعى لتحقيق ربح، كما يجب أن تعمل بكفالة الحكومة و تحت إشراف البنك المركزي [3]. أيضا، فعملية التأمين على الودائع المصرفية لا يعتبر مخالفا لمبادئ النظام المالي الإسلامي، بل بالعكس، فهي تشجع على الادخار بدل الاكتناز، كما تقوم بحماية المودعين في حالة إفلاس البنك، و هو ما يساهم في رفع حجم الودائع لدى المصارف الإسلامية. مع العلم أن خدمة التأمين هذه لا تشمل تغطية الودائع الاستثمارية نظرا لارتباط هذا النوع من الودائع بمبدأ المشاركة و المضاربة و هو ما يعني اقتسام الأرباح و الخسائر بين المتعاملين.

[1] محمد عمر شابرا، مرجع سابق. ص: 156.
[2] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته: مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 60.
[3] محمد عمر شابرا، مرجع سابق. ص: 160.

رابعا: مؤسسات تمويل و استثمار غير ربحي

حيث تنشط هذه المؤسسات في مختلف القطاعات كالسكن و الزراعة و الصناعة و غيره من الأنشطة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، أين تقوم بالتقليل من حجم و شروط الائتمان، و هو ما يسمح للمستثمر بالحصول على عوائد أكبر، و من جهة أخرى يسمح لفئة كبيرة من ذوي الدخل المحدود بتلبية احتياجاتهم الأساسية من سكن أو مشروع مصغر يدر دخلا [1].

خامسا: مؤسسات مالية أخرى مساندة

بالإضافة للمؤسسات المالية غير الربحية، نجد أيضا مؤسسات مالية كالزكاة و الوقف. حيث تساهم هذه الهيئات الشرعية الاقتصادية في جمع الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع و خلق القيمة المضافة. فوجود مثل هذه المؤسسات يعتبر أمرا ضروريا و واجبا في النظام المالي الإسلامي نظرا لمساهمتها بجزء كبير في إعادة توزيع الدخل و الثروة [2].

سادسا: مركز إدارة السيولة المالية

و هو عبارة عن مؤسسة مالية على شكل فرع للسوق المالية الإسلامية الدولية، تأسست سنة 2002 و مقرها البحرين، حيث تسعى لإدارة السيولة لدى المصارف الإسلامية عبر إنشاء سوق ثانوية لتداول الأدوات المالية. كما تقوم أيضا بتوفير فرص استثمار قصيرة الأجل. في المقابل، تسمح هذه المؤسسة للمصارف الإسلامية بالحصول على السيولة اللازمة عن طريق تسهيل إنشاء سوق مالية بينية، و كذا سهولة تحويل الأوراق المالية إلى سيولة لتحسين صورة محافظها المالية [3].

[1] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته: مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 61.
[2] نفس المرجع. ص: 61.
[3] عبد الحليم عمار غربي (2014)، البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير و التطبيق، مجموعة دار أبي الفداء العالمية، سورية. ص: 100.

سابعا: هيئة مراجعة حسابات الاستثمار

هي عبارة عن هيئة حكومية تحاكي إلى حد كبير هيئة تأمين الودائع، إلا أنها توفر على كل مؤسسة مالية حاجتها إلى توظيف عدد كبير من مراجعي الحسابات. فنظرا لطبيعة عمل النظام المالي الإسلامي، فإن وجود هيئة مراجعة حسابات الاستثمار أمر لابد منه من أجل مراجعة حسابات المضاربين الذين تحصلوا على تمويل مباشر أو بواسطة مؤسسات مالية أخرى، أين يقوم مراجعو الحسابات بالتحري و مراجعة التصرفات الإدارية المشبوهة من أجل ضبط نسبة الربح الحقيقية، و بالتالي توزيع العائد على حملة الأسهم بطريقة عادلة [1].

المطلب 3: المؤسسات المالية العالمية

يتدعم النظام المالي الإسلامي بمؤسسات عالمية تساهم في ترسيخ مبادئه و تعزيز قدراته التنافسية. فهي تساهم بشكل كبير بلورة و توحيد المعايير المحاسبية الملائمة للتمويل الإسلامي. و من أبرز هذه المؤسسات نجد:

أولا: البنك الإسلامي للتنمية

هو مؤسسة مالية تأسست سنة 1973، و تضم دول إسلامية كأعضاء لها، و مهمتها الأساسية دعم المشاريع التنمية للدول و المساهمة في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، فهو يحاكي إلى حد كبير دور البنك الدولي، كما تتعدد فروعه عبر العالم من مؤسسات مختلفة منها ما يختص بالتمويل و منها ما يختص بالتدريب و التكوين و التنمية و خلق مؤسسات و مالية إسلامية حديثة [2].

[1] محمد عمر شابرا، مرجع سابق. ص: 161- 162.

[2] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته: مدخل مالي معاصر. مرجع سابق. ص: 62.

1. الوظائف:

يسعى البنك الإسلامي للتنمية كغيره من المؤسسات المالية الدولية إلى تحقيق أهدافه التنموية، و ذلك عبر القيام بالوظائف التالية [1]:

- تمويل المشاريع الإنتاجية الكبرى للدول الأعضاء عبر المساهمة في رؤوس أموال المشروعات؛
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول الأعضاء عبر تقديم المساعدات المالية وفق الصيغ المشروعة؛
- توسيع دائرة البحوث و التدريب في شتى مجالات الاقتصاد الإسلامي عامة و النظام المالي الإسلامي خاصة.

ثانيا: هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

إن الزيادة المستمرة في عدد المؤسسات المالية الإسلامية و خاصة المصارف أدى إلى ضرورة وجود هيئات و مؤسسات خاصة بالمعايير و المراقبة الشرعية من أجل الابتعاد عن المخالفات و الشبهات الشرعية. حيث تأسست هذه الهيئة سنة 1990 بالجزائر، لكن تم تسجيلها في البحرين سنة 1991 بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة للربح [2]، و تسعى لمتابعة توحيد النظام المالي الإسلامي للتأمين و الصيرفة سعيا لإيجاد التناغم و التجانس بالتشارك مع المؤسسات الفرعية، و هذا بالتزامن مع تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات المالية ذات الصبغة الإسلامية الكاملة و كذا النوافذ و المنتجات الإسلامية [3]. كما تتكون هذه الهيئة أيضا من أعضاء مشاركين كالمؤسسات المالية الإسلامية و الهيئات الرقابية و الإشرافية التي تشرف على مؤسسات مالية

[1] عبد الحليم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير و التطبيق، مرجع سابق. ص: 91.
[2] هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI (2017)، المعايير الشرعية: النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها حتى نوفمبر 2017، البحرين. ص: 23.
[3] كمال توفيق حطاب، مرجع سابق. ص: 30.

إسلامية، و تشمل البنوك المركزية و مؤسسات النقد و ما في حكمها، و كذا المجامع و الهيئات الفقهية الإسلامية ذات الشخصية المعنوية. بالإضافة لما سبق، نجد أيضا أعضاء مراقبين مثل الهيئات و الجمعيات المسؤولة عن تنظيم مهنة المحاسبة و المراجعة أو عن إعداد معايير المحاسبة و المراجعة، و المؤسسات المالية التي تمارس أنشطة مالية إسلامية ضمن نشاطاتها الأخرى، و كذلك مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية سواء كانوا أفراد أو هيئات [1].

1. الأهداف:

إن تمتع هيئة أيوفي بالعالمية يجعلها تسعى لتحقيق أهداف شاملة و مساعدة على تطبيق النظام المالي الإسلامي بالاحترافية اللازمة لدى مختلف الدول الراغبة في تبني هذا النظام العادل، و من أبرز هذه الأهداف نجد [2]:

- السعي نحو تجديد و تطوير الفكر المحاسبي للنظام المالي الإسلامي؛
- إعداد و نشر معايير المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- توحيد المعايير و الممارسات المحاسبية في إعداد القوائم المالية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في مختلف الدول التي تتبنى النظام المالي الإسلامي جزئيا أو كليا؛
- عقد مؤتمرات سنوية و دورية بالتزامن مع تأطير دورات تكوينية لفائدة مستخدمي المؤسسات المالية، مع ضمان النشر المستمر للتقارير السنوية حول تطور المعايير؛
- السعي لاستخدام و تطبيق معايير المحاسبة و المراجعة و البيانات و الإرشادات المتعلقة بالممارسات المصرفية و الاستثمارية و أعمال التأمين، التي تصدرها الهيئة، من قبل كل من الجهات الرقابية ذات

[1] هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، مرجع سابق. ص: 24- 25.
[2] نفس المرجع. ص: 23- 24.

الصلة، و المؤسسات المالية الإسلامية و غيرها ممن يباشر نشاطا ماليا إسلاميا، و مكاتب المحاسبة و المراجعة.

ثالثا: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف

هي عبارة عن شركة مساهمة تأسست سنة 2002 بالبحرين بدعوة من البنك الإسلامي للتنمية، و تسعى إلى التقييمات السيادية و الائتمانية، و كذا تقييم حوكمة المؤسسات المالية و مدى الانضباط الشرعي لديها [1]. "كما تقوم الوكالة بأعمال البحوث و التحليل و التقييم المتعلقة بالأسهم و الأوراق المالية و الصكوك للسلطات الحكومية أو نيابة عنها أو الشركات المسجلة العربية و الدولية، لإتاحة استخدامها من قبل أي شخص أو كيان، بما في ذلك المستثمرين و شركات التأمين و الوكالات الحكومية و البنوك و المؤسسات المالية و الوكالات الدولية و الباحثين و غيرهم " [2].

1. الأهداف:

تسعى الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف كغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية الدولية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجي و الحيوية و التي من شأنها ترقية تطبيق النظام المالي الإسلامي من مجرد أداة تمويلية إلى كيان متكامل من المؤسسات و القوانين و الأسواق، و من أبرز الأهداف نجد:

- تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية العامة و الخاصة و تقييم مدى التزامها بمبادئ النظام المالي الإسلامي؛
- نشر البيانات و المعلومات التي تساعد على تطوير و تعزيز سوق رأس المال الإسلامية [3]؛

[1] عبد الحليم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير و التطبيق، مرجع سابق. ص: 100.
[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق. ص: 101.
[3] نفس المرجع. ص: 101.

- البحث عن معايير تحقق الشفافية في الممارسات المالية و تزيد من فعالية المنتجات المالية الإسلامية؛
- تطوير النشاط المصرفي الإسلامي و جعل منتجاته مقبولة أكثر على الصعيد العالمي [1]؛
- المساهمة في تسويق المنتجات المالية و نشر التعامل في الأسواق المالية الإسلامية؛
- النشر و البيع و الإعلان للبيانات التحليلية و للمعلومات أو وسائطها [2].

رابعا: السوق المالي الإسلامي الدولي

هي عبارة عن هيئة دولية مستقلة لا تسعى للربح، تأسست سنة 2002 بالبحرين، و هي عبارة عن تعاون و اتحاد بين عدة مصارف إسلامية مختلفة، و تسعى بذلك إلى توفير السيولة اللازمة لأداء مهام التمويل و الاستثمار، و كذا تمكين المصارف الإسلامية من تحقيق استخدام فعال للفوائض النقدية و تطوير أدوات التعامل فيما بينها. تعمل أيضا هذه الهيئة على تطوير أسواق رأس المال الإسلامية العالمية. كما تعتمد في إدارتها على لجنة شرعية تختص بمطابقة المنتجات المالية مع الشريعة، بالإضافة للجنة أخرى تعمل على أساليب للبحث و التطوير في النظام المالي الإسلامي بمختلف مكوناته [3].

1. الأهداف:

تسعى هيئة السوق المالي الإسلامي الدولي و باعتبارها مؤسسة مالية دولية إلى العديد من الأهداف، نبرز أهمها فيما يلي:

- إصدار المعايير و الشروط الواجب الالتزام بها من أجل تأسيس أي سوق مالي وفق مبادئ النظام المالي الإسلامي؛

[1] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق. نفس المرجع. ص: 101.
[2] عبد الحليم عمار غربي (2014)، البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير و التطبيق، نفس المرجع. ص: 101.
[3] نفس المرجع. ص: 99.

- المساعدة على فتح عدة أسواق لتداول مختلف الأدوات المالية الإسلامية و بين مختلف الدول؛
- المصادقة على الصكوك الإسلامية و مختلف الأوراق المالية المتداولة أو التي سيتم تداولها بين المؤسسات المالية الإسلامية من جهة، و بين البنوك التقليدية و النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من جهة أخرى[1]؛
- توحيد المعايير الصادرة و المتعلقة بالأدوات المالية الإسلامية خاصة أثناء التداول [2].

خامسا: المجلس العام للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية

هو عبارة عن هيئة دولية لا تسعى لتحقيق الربح، تأسست سنة 2001 بالبحرين، و جاءت لزيادة الشفافية و دعم الانضباط الشرعي للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية المشاركة فيه من خلال التوعية و الوجيه، كما أنه يوفر فرصة مهمة للمؤسسات المشتركة فيه لإرساء القواعد لفهم و استيعاب طبيعة التمويل الإسلامي و تكامله مع النظام المالي العالمي. إضافة لذلك، تمكنت الهيئة من إنشاء المركز الدولي للتأهيل و التدريب الذي مكن من إصدار عدة شهادات مهنية تحظى بالدعم الفني من المتخصصين مثل شهادة المصرفي الإسلامي، شهادة المحاسبة الإسلامية، شهادة التدقيق الشرعي، شهادة التأمين الإسلامي [3].

1. الأهداف:

يسعى المجلس كغيره من المؤسسات المالية الإسلامية الدولية إلى تحقيق بعض الأهداف منها:

- نشر الوعي حول النظام المالي الإسلامي و مختلف الخدمات التي يوفرها لباقي المؤسسات المالية عبر مختلف الدول؛

[1] عبد الحليم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير و التطبيق، مرجع سابق. ص: 98.
[2] نفس المرجع. ص: 98.
[3] نفس المرجع. ص: 96- 98.

- تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس و المؤسسات المشابهة في المجالات التي تخدم الأهداف المشتركة بالوسائل المتاحة [1]؛
- توفير قاعدة بيانات خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية و خاصة المصارف و تتميز بالمصداقية؛
- تطوير المنتجات المالية الإسلامية باستمرار بما يتماشى مع متطلبات السوق [2]؛
- ترقية العامل البشري و تأهيله باعتباره أساس ترقية النظام المالي الإسلامي.

تعمل الهيئة أيضا على عقد المؤتمرات و الندوات الدولية و البرامج التدريبية، كما تقوم بطرح العديد من الإصدارات العلمية و المهنية التي من شأنها مساعدة المؤسسات المالية و المصرفية الإسلامية على فهم طبيعة السوق و تكييفها وفق الشريعة. بالإضافة إلى التعاون [3].

سادسا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية

هيئة دولية تأسست سنة 2002، و هي عبارة عن اتحاد للبنوك المركزية و السلطات المالية لعدة دول مثل السعودية و ماليزيا و ستة دول أخرى، بالإضافة لبعض المؤسسات المالية الدولية كالبنك الإسلامي للتنمية، حيث تسعى لوضع معايير لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، و هي بذلك تحاكي عمل لجنة بازل على الإشراف المصرفي، و المنظمة الدولية للأوراق المالية و الجمعية الدولية لمشرفي التأمين [4].

1. الأهداف:

تهدف هذه الهيئة الدولية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- وضع معايير مطابقة للشريعة و محاولة ترويج العمل بها من طرف مختلف المؤسسات المالية الدولية؛

[1] عبد الحليم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير و التطبيق، مرجع سابق. ص: 96.
[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق. ص: 92- 93.
[3] عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق. ص: 97.
[4] كمال توفيق حطاب، مرجع سابق. ص: 33.

- تقديم الإرشادات العامة لآليات الإشراف الفعال و طرق تطبيقه في المؤسسات المالية الإسلامية، و هذا من أجل تطوير معايير لصناعة الخدمات المالية الإسلامية قد تساعد في تحديد و قياس و إدارة التعرض للمخاطر، و تأخذ في الحسبان المتطلبات الدولية للتقييم و حساب النفقات و الدخل و الإفصاح [1]؛
- تحقيق التعاون و التكامل الاستراتيجي مع باقي المؤسسات المالية الإسلامية الدولية من أجل ضمان تطوير النظام المالي الإسلامي وفق متطلبات و تحديات السوق؛
- الاهتمام بالجانب البشري و تطويره ليكون مؤهلا للقيام بهام كتطوير الخدمات المالية الموافقة للشريعة؛
- إنشاء قاعدة بيانات للمؤسسات المالية الإسلامية و تكون في خدمة الدول الأعضاء [2].

سابعا: المركز الإسلامي الدولي للمصالحة و التحكيم

هو عبارة عن هيئة دولية مستقلة لا تهدف للربح، تأسست سنة 2005 بدبي. و يضم مجموعة معتبرة من المؤسسات المالية الإسلامية، حيث أنه يسعى إلى تحقيق الصلح و القضاء على النزاعات فيما بين المؤسسات المالية أو بينها و بين عملائها وفقا لأحكام الشريعة [3].

1. الأهداف:

بدورها تسعى هذه الهيئة إلى تحقيق أهدافها و التي تخدم في الأخير نمو و تطور النظام المالي الإسلامي على المستويين المحلي و الدولي، و من أهم هذه الأهداف نجد:

- فض النزاعات التجارية و النزاعات المالية بين مختلف المؤسسات المالية الإسلامية؛

[1] كمال توفيق حطاب، مرجع سابق. ص: 34.
[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق. ص: 95- 96.
[3] نفس المرجع. ص: 100.

- تقديم الخدمات القانونية و التحكيمية التي من شأنها مساعدة الهيئات و المؤسسات المالية الإسلامية على تخطي صعوبات تطبيق إستراتيجيتها التوسعية في استخدام الأدوات المالية الموافقة للشريعة؛
- لا يعتبر المركز محكمة و إنما يترك الأمر لمجموعة من المحكمين المحايدين الذين يختارهم أطراف النزاع أو يفوضون المركز لاختيارهم حسب نظمه و لوائحه [1]؛
- إضفاء المصداقية و الشفافية على القرارات الصادرة عن الهيئة و محاولة تدويل مختلف القرارات و تعميمها على باقي المؤسسات المالية الإسلامية أو التقليدية على حد سواء.

[1] عبد الحليم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير و التطبيق، مرجع سابق. ص: 104.

المبحث 2: القوانين، السياسات و الأسواق في ظل النظام المالي الإسلامي

بعدما تطرقنا لكافة المؤسسات المالية الإسلامية، سنتطرق الآن للإطار القانوني و الشرعي للنظام المالي الإسلامي، بالإضافة للتطرق لمختلف السياسات النقدية و المالية و كذا الأسواق المالية.

المطلب 1: القوانين، الهيئات و السياسات الشرعية في ظل النظام المالي الإسلامي

يعتمد النظام المالي الإسلامي على جملة من القوانين و السياسات الشرعية، فهي الأساس و تنبثق منها مختلف السياسات الاقتصادية، النقدية و المالية، في حين يعتبر كل من السوقين النقدي و المالي كقاعدة لتنفيذ مختلف الأهداف المسطرة. لذا فإننا سنتطرق لمقاربة سريعة تشمل التعريف بكلا السوقين و ما يميزهما عن نظريهما في النظام التقليدي.

أولا: القوانين الشرعية

الجانب القانوني جزأ لا يتجزأ من النظام المالي الإسلامي، حيث أنه يسهر على الالتزام التام بمختلف المبادئ و الأدوات المستخدمة في عمليات التمويل و الاستثمار الإسلامي، كما أن عملية تشريع القوانين و سنها ضمن قالب واحد و هو ما يعرف بالدستور تعتبر عملية قديمة المنشأ، أين يعود أول ميثاق مكتوب في العالم إلى أكثر من 14 قرن هجري و هو ما يعرف بميثاق المدينة أو صحيفة المدينة التي أصدرها الرسول محمد صلى الله عليه و سلم. و مع تطور الدولة و وظائفها، تطورت أيضا الأنظمة و التشريعات القانونية و أصبحت تتشابه في شمولها للمكونات الأساسية للدولة، المتمثلة في السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية و لكنها تختلف في جوانب معينة مثل مصادر القانون، القانون الموضوعي و إلى حد ما القانون الإجرائي و عملية التقاضي في المحاكم.[1]

[1] لطفي عامر بن جديدة و آخرون، مرجع سابق. ص: 812.

من جانب آخر، تسعى كل دولة لتبني نظام قانوني و قضائي يسمح بتطبيق و تفسير جملة القوانين، حيث نجد مثلا: نظام القانون العام و نظام القانون المدني، و التي تعمل تحت مظلتها بعض الأطر القانونية لمجالات معينة، كالإطار القانوني للأراضي أو إدارة الممتلكات الحقيقية، و الإطار القانوني للتجارة، و الإطار القانوني بتنظيم الأعمال المصرفية و المالية و الإشراف عليها. و بالموازاة مع ذلك، تظهر الأنظمة القانونية المعتمدة على الشريعة و التي تتبناها العديد من الدول المسلمة، حيث تمثل فضاء من القيم و المعايير و تتسم بالشمولية و قابلية التطبيق في كل زمان و مكان، على أن تشمل كل نشاطات الجهاز المصرفي (بنك مركزي و مصارف إسلامية)، و كذا مختلف الأجهزة المالية كالسوق المالي و التأمينات. أيضا، " يجب على الإطار القانوني الاعتراف بأي عقد تمويل إسلامي و أن يكون قابلا للتنفيذ بموجب قانون العقود في الدولة " [1] و دون أية صعوبات و تكاليف مالية كالرسوم المضاعفة نتيجة لعمليات البيع و الشراء و كذا الضريبة على الأرباح الموزعة و هذا حتى يصبح النظام المالي فعالا عبر مؤسساته و أدواته. كما يجب أن يتضمن الإطار القانوني أيضا جملة من القوانين المكملة و المرافقة مثل: قانون مصرفي و مالي، قانون ضريبة دخل، قانون تجاري يسمح لأي مؤسسة مالية إسلامية بالمشاركة في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية مثل المتاجرة في الأصول أو الممتلكات و في الأنشطة الاستثمارية، قانون لحماية حقوق الملكية،قانون إعسار يتيح لأي مؤسسة مالية إسلامية المطالبة بحقوقها على المدينين و حماية نفسها من الدائنين، قانون أوراق مالية، قانون عمل يسهل من تدفق الكفاءات الدولية لمقابلة طلب هذه الصناعة من الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا، و أخيرا قانون لحل النزاعات يديره قضاة و محامين و خبراء مختصين أكفاء.[2]

أما فيما يخص عملية تطبيق القانون الشرعي، فالأمر يختلف من دولة لأخرى و ذلك بحسب مستوى الطلب على الخدمات المالية الإسلامية، فقد نجد نفس الأطر القانونية المطبقة على النظام المالي التقليدي مطبقة

[1] لطفي عامر بن جديدة و آخرون، مرجع سابق. ص: 826.
[2] نفس المرجع. ص: 813- 827.

على النظام المالي الإسلامي، و قد يكون هناك تكييف في هذه الأطر في دول أخرى، كما قد نشهد أطر قانونية جديدة تماما و تتلاءم مع مبادئ النظام المالي الإسلامي.

ثانيا: المنازعات

إن وجود نزاعات لدى المؤسسات المالية الإسلامية هو أمر طبيعي في ظل تحديات السوق و التنافسية الموجودة. فقد يتم اللجوء أحيانا إلى المحاكم من أجل فض منازعات بين المصرف الإسلامي مثلا و بعض زبائنه، إلا أنه قد لا يؤخذ في الحسبان طبيعة النظام المالي الإسلامي الذي تنتمي إليه هذه المؤسسات عند التقاضي، و قد يكون السبب قلة التكوين و التأهيل في أساليب التمويل الموافقة للشريعة [1].

كما قد تتعدد النزاعات لدى المؤسسات المالية الإسلامية و تختلف حسب كل حالة، كما قد تحدث بين المؤسسات فيما بينها أو بين المؤسسات و باقي المتعاملين الاقتصاديين. و هنا نجد مثلا النزاع العقدي و الذي يرتبط بتفسير معين لبنود العقد أو وجود غموض في النص. كما قد نجد أيضا نزاع عملي يحدث بسبب التأخير في تنفيذ أحد بنود العقد أو كله. و قد يكون النزاع ماليا في حال وجود عدم تفاهم حول التعويضات المالية بين الأطراف المتعاقدة. أخيرا، يمكن للنزاع أن يتعلق بسلامة التحكيم كأن تحدث ثغرة ما في الإجراءات، أو وجود مخالفة لأحد الأحكام الشرعية المسيرة للنظام المالي الإسلامي بما يحتويه من ممارسات و عقود مالية [2].

لذا، يعتبر وجود محاكم مالية شرعية أمرا هاما من أجل تطبيق القوانين المتعلقة بتسيير المعاملات المالية بين المؤسسات المالية الإسلامية و مختلف قطاعات و أركان النظام المالي الإسلامي. فطبيعة هذا النظام، الذي يسعى للعدل في التعاقد و تقاسم الأرباح و المخاطر، يجعل بعض المتعاملين يتحايلون على المصارف مثلا و يحرمونها من استرداد أموالها في الآجال المحددة. في المقابل تسمح المحاكم للأفراد و المؤسسات من تسوية معاملاتهم المالية و

[1] عبد السلام جندوبي (2016)، التحكيم في المنازعات المصرفية الإسلامية: دراسة فقهية قانونية، رسالة ماجستير في المالية الإسلامية، جامعة الزيتونة، تونس. ص: 94- 95.
[2] نفس المرجع. ص: 95- 97.

إنصافهم في حال وجود مخالفة لدى أحد المصارف أو المؤسسات المالية الإسلامية، " و سيكون لإيجاد المحاكم الشرعية و القضاء المصرفي أثر رادع كبير في ظهور المنازعات إذا تم نشر أسماء المصارف أو المتعاملين معها الذين صدرت أحكام إدانة بحقهم من هذه المحاكم في الصحف " [1].

ثالثا: الهيئات الشرعية

يعتبر وجود هيئات شرعية للرقابة أمرا هاما ضمن النظام المالي الإسلامي، فهي تقوم بالمراجعة و التدقيق لمختلف الحسابات و العمليات المالية، سواء تعلق الأمر بالجانب القانوني و التشريعي، الأسواق أو المؤسسات، و قد يمتد نطاق عملها إلى المستوى الدولي أيضا. حيث تعرف على أنها: " جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، و يجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية و له إلمام بفقه المعاملات " [2]، فالإلمام بالجانب الشرعي يتطلب وجود فقهاء متخصصين في تفسير و إجازة المعاملات المالية و التجارية من خلال إصدار الفتوى و التدقيق الشرعي. من ناحية أخرى، فقد تكون هذه الهيئات إما خاصة على مستوى كل مؤسسة مثل البنوك المركزية و المصارف و حتى المؤسسات الدولية كأيوفي، بحيث تحرص على إدراج القوانين الشرعية ضمن قانونها الأساسي ، أو قد تكون هيئات عليا على مستوى أجهزة الدولة مثلما هو عليه الحال في السودان مثلا، أين تقوم بالإشراف على النظام المالي و مدى التزامه بأحكام الشريعة، و تقوم أيضا بمراقبة عمل اللجان الشرعية المتواجدة على مستوى كل مؤسسة أو هيئة مالية. أيضا، لابد على الهيئات الشرعية بمختلف أنواعها أن تلتزم بعدة معايير كالمصداقية و الكفاءة، فوجودها في قمة الهرم للنظام المالي الإسلامي لا يعني أنها بعيدة عن المراقبة أيضا أو التهاون في أداء مهامها. حيث أنها مطالبة بأداء مهام متعددة و متنوعة من شأنها ضمان قوة النظام و مصداقيته.

---

[1] شابرا محمد و عمر حبيب أحمد (2006)، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مناسبات 6، الطبعة الأولى، ترجمة عثمان بابكر أحمد و عبد القادر شاشي،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة. ص: 92.

[2] عبد الباري مشعل (2015)، تقريب هوة الخلاف بين الفتاوى الشرعية: الإنجازات و التحديات، المؤتمر العالمي العاشر لعلماء الشريعة، يومي 03 و 04 نوفمبر 2015، كوالالمبور، ماليزيا. ص: 14.

1. الوظائف:

مهما كان نوع الهيئة عليا أو خاصة، فإنها مطالبة بجملة من الوظائف و التي تشترك فيها معا، حيث أن دور كل هيئة يكمل الأخرى و يضمن بذلك الشفافية و المصداقية للنظام المالي الإسلامي، و لعل أبرز هذه الوظائف:

- التحقق من القوانين الأساسية للمؤسسات المالية الإسلامية، و ضمان التزامها بالقوانين الشرعية؛
- مراجعة كافة العقود بصفة منتظمة و دورية لما له من انعكاسات على الجانب الاقتصادي، فأي مخالفة شرعية للعقود كوجود الغرر أو الربا من شأنه أن يفسد المشروع الاقتصادي أو التجاري؛
- مراجعة الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسة المالية الإسلامية من جهة، و الهيئات الخارجية من جهة أخرى للتأكد من احترام القوانين الشرعية المتعلقة بالاستثمار و الشراكة؛
- تقديم البدائل الشرعية للمنتجات التقليدية المخالفة لأحكام الشريعة، و المساهمة في تطويرها لإثراء تجربة المؤسسة المالية في هذا المجال [1]؛
- الاستجابة إلى ملاحظات الهيئة العليا في حال وجود اقتراحات تخدم النظام المالي الإسلامي، و الأمر نفسه في حال تقديم ملاحظات من الهيئات الشرعية للمؤسسات إلى الهيئة العليا من أجل مراجعة بعض القوانين أو الفتاوى؛
- تقديم تقرير سنوي شامل لمجلس الإدارة من أجل عرضه على الجمعية العمومية، تبين فيه مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في ضوء ما صدر عنها من آراء و فتاوى و قرارات و توجيهات [2].

[1] أحمد محي الدين أحمد (2003)، حدود الهيئات الشرعية و إدارات المؤسسات المالية الإسلامية في التأكد من الالتزام بالأحكام الشرعية، المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية (هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، 05 و 06 أكتوبر 2003، البحرين. ص: 04.

[2] نفس المرجع. ص: 06.

و بالرغم مما سبق، تم تسجيل غياب ثقافة المراقبة و التدقيق الشرعي لدى بعض المؤسسات المالية، أين تقتصر التقارير الصادرة على جملة من الإحصائيات و الفتاوى العادية، فبعض المؤسسات لم تربط التدقيق الشرعي بالتدقيق المالي، مع أنهما أمران متلازمان في النظام المالي الإسلامي [1]. و عليه، يجب التحقق من التزام جميع المؤسسات المالية العاملة ضمن نفس المنظومة بأحكام الشريعة في تعاملاتها و نشاطاتها. و يتم ذلك عبر حزمة من الإجراءات و الوسائل التي تلجأ إليها هيئات الرقابة الشرعية من أجل الحصول على المعلومات الصحيحة، كالتدقيق الشرعي الداخلي و الخارجي.

رابعا: السياسات الشرعية

بعد التطرق لمختلق القوانين الشرعية و الهيئات التي تقوم بالسهر على مراقبة التطبيق العملي للشريعة في النظام المالي الإسلامي، كان لابد من التطرق للسياسة الشرعية حتى نضمن مراعاة كافة الجوانب الشرعية المتعلقة بقرارات التمويل و الاستثمار لدى الهيئات أو المؤسسات المالية الإسلامية.

و عليه، " فالسياسة الشرعية هي الأحكام التي تنظم بها مرافق الدولة، مع مراعاة أن تكون متفقة مع روح الشريعة " (فؤاد عبد المنعم أحمد، 2001) [2]، أي أن هذه السياسة الشرعية لا تقل أهمية عن باقي السياسات الاقتصادية و المالية، بل تكملها و تعمل على تحقيق التنمية المستدامة وفق منظور شرعي. أيضا، وجود هذا النوع من السياسات يسمح بسن القوانين و النظم المرافقة لعمل النظام المالي الإسلامي و مرافقته للقيام بدوره في تمويل الاقتصاد. في المقابل، يجب مراجعة مختلف السياسات المنتهجة من الحكومات التابعة للدول المسلمة خاصة ما تعلق بالشق المالي، أين يجب المزاوجة بين السياسة الشرعية و باقي السياسات المالية المطبقة.

[1] محمد عواد الفزيع، مرجع سابق. ص: 273.
[2] فؤاد عبد المنعم أحمد، مرجع سابق. ص: 46.

من جانب آخر، يجب أن نفرق بين الجوانب التي تتناولها السياسة الشرعية فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية و المالية، أين نجد بعض الثوابت التي لا يمكن المساس بها و هي تتعلق بالنصوص القرآنية، فنجد مثلا مسألة الزكاة و الإرث، فلا يمكن المساس بالمعايير الخاصة بتسيير هاتين الأداتين الماليتين المسؤولتين عن إعادة توزيع الدخل و الثروة مهما تغيرت الظروف الزمانية و المكانية. في المقابل، يمكن للسياسة الشرعية الاجتهاد و التكيف مع بعض المتغيرات المتعلقة بنشاط المؤسسات المالية الإسلامية و مختلف الأسواق المالية، بحيث تسمح بسن قوانين تتماشى مع تنافسية المؤسسات و قدرة النظام المالي الإسلامي على القيام بوظائفه [1].

المطلب 2: السياسة النقدية و المالية في ظل النظام المالي الإسلامي

تكمل كل من السياسة النقدية و السياسة المالية بعضهما لبعض، فالهدف واحد و هو تحقيق التوازن و الاستقرار المالي بعيدا عن استخدام أية أدوات تقليدية لها علاقة بسعر الفائدة.

أولا: السياسة النقدية في ظل النظام المالي الإسلامي

يبدو من الوهلة الأولى أن السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي أو التقليدي هي نفسها التي يمكن تطبيقها في النظام المالي الإسلامي، إلا أن الملاحظ أن هناك أمور مشتركة و أمور يوجد فيها اختلاف، و عليه يمكننا القول بأن المبادئ العامة للنظام المالي الإسلامي قد تتعارض مع بعض مبادئ و إجراءات السياسة النقدية التقليدية، أين يجب أن تتسم السياسة النقدية بالتوافق و الانسجام مع الدور الحقيقي للنقود باعتبارها وسيطا للتبادل ليس إلا و كذا مقياسا للقيمة [2]، و أن تكون مبنية على تحقيق مصالح العباد، شأنها في ذلك شأن السياسة الشرعية، فليست السياسة النقدية إلا جزءا منها [3].

---

[1] عبد الله إبراهيم زيد الكيلاني (2009)، السياسة الشرعية: مدخل إلى تجديد الخطاب الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفرقان، الأردن. ص: 47.

[2] محمد نجاة الله صديقي (2003)، بحوث في النظام المصرفي الإسلامي، مركز النشر العلمي، الطبعة الأولى، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية. ص: 167.

[3] وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق. ص: 157.

إذن، فالسياسة النقدية ما هي إلا: " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد " (صالح صالحي، 2010) [1]، حيث يتبين لنا أن السياسة النقدية تهدف بالأساس إلى التحكم في حجم المعروض النقدي، لأن التحكم فيه يسمح بالحفاظ على الاستقرار النقدي. إلا أن الاختلاف بين السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي يكمن في الأدوات المستخدمة في تنفيذ و تطبيقها. و عليه، فإن أي إجراء يتخذه البنك المركزي أو أسلوب يعتمد على سعر الفائدة يعتبر لاغيا في النظام المالي الإسلامي، و يتم استبداله بإجراء يتوافق مع نظام المشاركة. أيضا، تراعي السياسة النقدية الإسلامية تحقيق جملة من الأهداف، و من أهمها تحقيق الاستقرار النقدي، و ضمان السيولة اللازمة لتمويل التنمية [2]. بالإضافة للأهداف الكلاسيكية لأي سياسة نقدية مثل التشغيل الكامل و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

1. الأدوات الكمية:

تسعى السياسة النقدية وفق المنظور الإسلامي إلى التحكم في عرض النقود عبر عدة أدوات كمية خالية من أي شكل من أشكال سعر الفائدة، و من بينها نجد الاحتياطي الإجباري، و هو عبارة عن نسبة من سيولة البنك الإسلامي، يفرضها عليه البنك المركزي إجباريا، و يتم تقدير الاحتياطي الإجباري نسبة إلى الودائع من قيمة أرصدة الحسابات الجارية أي بالنسبة للودائع تحت الطلب و ليس من ودائع المضاربة و غيرها. أما في حالة نقصان رصيد البنك في نهاية الإقفال اليومي، فإن يتعرض لغرامات على حسب مقدار النقصان [3]. أيضا، توجد أداة أخرى تتمثل في التحكم في نسبة السيولة و التي تتحدد على حسب درجة تطور العادات المصرفية و زيادة التعامل

[1] صالح صالحي (2010)، أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، بحوث و أوراق عمل الندوة الدولية، 18-20 أفريل، جامعة سطيف، الجزائر، ص 12.

[2] إبراهيم عبد الحليم عبادة (2011)، السياسة النقدية: ضوابطها و موجهاتها في اقتصاد إسلامي، ملتقى دولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع و رهانات المستقبل، يومي 23 و 24 فيفري 2011، جامعة غرداية، الجزائر. ص: 06- 07.

[3] صالح صالحي، أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مرجع سابق. ص: 35.

عن طريق المصارف و حدود استعمال النقود السائلة في المعاملات، و وقت تحصيل الشيكات و كذا حاجة الاقتصاد الوطني و المقدرة عن طريق السلطة النقدية ممثلة في المصرف المركزي الذي يحدد النسبة القانونية التي يجب على المصارف أن تحتفظ بها في شكل نقود سائلة، و عن طريق تغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان يمكن التأثير في حجم التمويل المتاح و اتجاهاته [1]. كذلك، نجد أداة أخرى لا تقل أهمية و هي تسقيف التمويل، حيث يفرض البنك المركزي على بقية المصارف الإسلامية حدا أعلى للتمويل المقدم للقطاع الخاص، و ذلك من أجل الحد من حجم الائتمان الممنوح و الذي يتلاءم مع حاجة الاقتصاد.

2. الأدوات الكيفية :

تسعى السياسة النقدية أيضا إلى استخدام أدوات كيفية مثل تحديد نسب الاحتياطات النقدية المقبولة لدى البنك المركزي، فنسبة الاحتياطي النقدي القانوني إلى الودائع تحت الطلب ترتبط بأنواع و اتجاهات الائتمان على مستوى المصرف الإسلامي، فترتفع النسبة أو تنخفض حسب درجة التزام البنك بالتوجيهات النوعية للائتمان. و عليه، يمكن عن طريق هذه الأداة توجيه الائتمان نحو استخداماته المثلى القطاعية و الزمانية و المكانية [2]. نجد أيضا، أداة أخرى تتمثل في إلزام المصارف بحدود للتوظيف في قطاعات معينة، أين يقوم البنك المركزي بتوجيه الائتمان لدى المصارف الإسلامية نحو قطاعات معينة، ففي ظل نظام المشاركة يتم وضع سقوف عليا و ضوابط مرشدة بغية التوجيه الرشيد للائتمان بما يتلاءم و أهداف المجتمع، فطالما أن الائتمان المصرفي يأتي من أموال الجمهور فيجب توزيعه بطريقة تساعد على تحقيق الرفاهية الاجتماعية العامة بحيث يمكن تشجيع أو تقييده على أساس المشاركة أو التأجير أو غيرها من أشكال الاستثمار المتاح كالمضاربات و المرابحات المتنوعة.

[1] صالح صالحي، أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، مرجع سابق. ص: 36.
[2] نفس المرجع، ص 37.

إضافة للأدوات السابقة، نجد بعض الأساليب التي تنتهجها السياسة النقدية في ظل النظام المالي الإسلامي، و التي من شأنها أن تكون مكملة لباقي الأدوات الكمية و الكيفية، فنجد مثلا الإقناع الأدبي، و الذي يتم عن طريق الاتصالات و المشاورات و اللقاءات مع المصارف الإسلامية بشكل يساعد البنك المركزي على إقناعها بالتوجيهات المراد تطبيقها حسب الإجراءات التي تتوافق مع مبادئ النظام المالي الإسلامي. أيضا، نسجل التعليمات المباشرة، أين يقوم البنك المركزي بإصدار التعليمات التي تلزم المصارف الإسلامية بتطبيق الإجراءات الضرورية لتنفيذ السياسة النقدية. كما نجد أيضا، أسلوب الرقابة المباشرة، بحيث يلجأ البنك المركزي إليه في حالة الأوضاع الاقتصادية الحرجة.

في المقابل، تتوفر السياسة النقدية الإسلامية على البدائل اللازمة للأدوات التي تعتمد على سعر الفائدة، و نذكر منها أداة سعر إعادة الخصم، حيث يمكن استبدالها بأسلوب إعادة التمويل عن طريق المشاركة و المرابحة و المضاربة. أيضا، يمكن استبدال أداة السوق المفتوحة بأسلوب الصكوك على اختلاف أنواعها (صكوك المشاركة، المضاربة و الإجارة). عموما، تتميز السياسة النقدية في إطار النظام المالي الإسلامي بالمرونة، حيث تتكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية وفق آليات و أساليب تعتمد على أسلوب المشاركة و استبدال الأدوات التقليدية بأدوات تتماشى مع طبيعة النظام.

ثانيا: السياسة المالية في ظل النظام المالي الإسلامي

بالموازاة مع النظام التقليدي، فإن النظام المالي الإسلامي بدوره يمتلك سياسة مالية تتماشى مع مبادئه، بالرغم من أنها من ناحية الشكل تحاكي إلى حد ما نظيرتها التقليدية، كما لا يختلف مفهوم السياسة المالية في النظام المالي الإسلامي عنه في النظام التقليدي، فهي: " جميع القرارات ذات الصبغة المالية التي يتخذها ولي الأمر أو من ينوب عنه، سواء أكان اجتهادا منه لتطبيق نص شرعي أم اجتهاد منه لتحقيق مقاصد الشريعة بصفة عامة" (احمد

طه العجلوني، 2014) [1]، فالسياسة المالية وفق منظور إسلامي ما هي إلا استخدام الدولة الإسلامية لإيراداتها و نفقاتها لتحقيق أهدافها في ضوء القواعد و الأصول الإسلامية الحاكمة في هذا المجال. كما توجد أيضا علاقة بين النظام المالي الإسلامي و السياسة المالية، فبالإضافة لكون النظام يشمل المؤسسات و الأجهزة التي تمارس النشاط المالي و الوظائف التي يجب تحقيقها من خلاله، فهو يساهم في بناء القواعد التي تحكم عملية إعداد الموازنة و استخلاص الإيرادات العامة للدولة و التي تستخدم في الإنفاق العام، حيث يحدد الإطار العام الذي يجب أن تنتهجه السياسة المالية [2].

من جانب آخر، تلعب السياسة المالية الإسلامية دورا مهما في معالجة اختلالات السياسة النقدية، ففي حالة التوسع في الإنفاق و ما ينجر عنه من زيادة في حجم المعروض النقدي، فإن السياسة المالية تتدخل و تقوم بتقليص حجم الكتلة النقدية الموجودة في السوق و ذلك عن طريق عدة أدوات مالية مختلفة، و التي تسمح بإعادة توزيع الدخل و الاستثمارات على الاستخدامات الاقتصادية المختلفة، و بذلك تصبح السياسة المالية الأداة الفعالة للحفاظ على قيمة النقود و ضمان مستوى معيشي لائق للأفراد و المجتمع ككل، بالإضافة لتشجيع الاستثمارات للاتجاه نحو المجالات الحيوية و أيضا لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية.

أيضا، تعتبر السياسة المالية مكملة للسياسة الاقتصادية في الدولة الإسلامية، حيث أنها تسعى إلى الوصول لمستوى التشغيل الكامل و تحقيق العدالة الاجتماعية بما يكفل تكييف نمط الاستهلاك و توفير مختلف الضروريات و العيش الكريم للأفراد و المجتمع. كما تعتبر الدولة التي تتبع نظام مالي إسلامي مطالبة بتجسيد المشاريع التنموية الكبرى خاصة في مجالات البنية التحتية و الأمن و الصحة و التعليم. و كذا تشجيع القطاع الخاص و إشراكه في عملية التنمية. بالإضافة لإعادة توزيع الدخل و الثروة بصفة عادلة و العمل على زيادتهما. دون أن ننسى السعي لتحقيق الاستقرار النقدي بالمحافظة على قيمة النقود، و ذلك عن طريق حجب كافة التعاملات المعتمدة على

[1] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 69.
[2] سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق. ص: 196-197.

سعر الفائدة، سياسة استهداف التضخم، ضبط الائتمان، و التحكم في القدرة الشرائية، بالإضافة إلى دعم الاقتصاد الحقيقي و توفير التمويل اللازم له [1].

1. الإيرادات العامة:

و يقصد بها: " مجموعة الأموال التي تحصل عليها السلطات الحكومية لتنفيذ السياسات المالية المرسومة، و الإنفاق على المرافق و المشروعات العامة، و تتنوع الإيرادات العامة في الاقتصاد الإسلامي بين إيرادات دورية و إيرادات غير دورية" (احمد طه العجلوني، 2014)[2]. فالتحديد المسبق و التقديري للنفقات يسمح بتحديد الأموال اللازمة لعملية التمويل و بالتالي يسمح بتحديد الموارد المالية المستهدفة. هنا نسجل ما يعرف بالإيرادات الدورية و هي عبارة عن موارد ثابتة سنوية و منتظمة للدولة تتمثل أساسا في أموال الزكاة و الخراج و الجزية و عشور التجارة و تحصيل الإيراد لأملاك الدولة العامة.و على عكس ذلك نجد الإيرادات غير الدورية مثل الضرائب على الأغنياء و القروض و الإصدار النقدي، حيث تلجأ الدولة إلى هذا النوع من الإيراد في الحالات الطارئة أين لا تكفي ميزانية الدولة لتغطية النفقات خاصة في حالات الأزمات كالحروب و انتشار الأمراض.

2. النفقات العامة:

و تعرف على أنها: " قدر من المال داخل في الذمة المالية للدولة، يقوم ولي الأمر أو من ينوب عنه باستخدامه في إشباع حاجة عامة وفقا لمعايير الشريعة الإسلامية" (احمد طه العلجوني، 2014) [3]. فهي عبارة عن تدفقات مالية موجهة حسب الأولوية، فإما أن تكون مخصصة المصارف أي نفقات الزكاة و هي ثابتة و دورية، و إما أن تكون نفقات غير مخصصة المصارف بأن يتم إنفاقها حسب الحاجة (صحة، سكن، تعليم ...) و يترك القرار لولي الأمر و في إطار السياسة الشرعية المتبعة.

[1] صالح صالحي، أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية. ص: 18.
[2] أحمد طه العجلوني، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، مرجع سابق. ص: 72.
[3] نفس المرجع. ص 75.

المطلب 3: الأسواق المالية في ظل النظام المالي الإسلامي

يتطلب إدارة العرض النقدي سلطة نقدية تتولى ضمان استقرار السوق و توفر السيولة اللازمة، بالإضافة لمهام أخرى كالإشراف على الأسواق المالية، كما يمكن اقتراح تأسيس هيئة لمراجعة الاستثمارات في السوق المالي، على أن تكون وظيفتها الأساسية القيام بعمليات التدقيق و المراجعة المالية لمختلف الأنشطة الاستثمارية لمختلف المؤسسات المالية الإسلامية و هذا لضمان النزاهة و الشفافية فيما يخص تطبيق مبادئ المشاركة و استبدال الفائدة بالربح الشرعي [1].

لذا، فقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي رقم 63: " لا خلاف في حرمة الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم، كالتعامل بالربا أو إنتاج المحرمات أو المتاجرة بها " [2]. فالسوق المالي تشكل جزءا هاما و استراتيجيا في هيكل النظام المالي لأي اقتصاد، و هو نفس التقدير الذي يراه النظام المالي الإسلامي، حيث أولى عناية خاصة به و وفر له البدائل الشرعية التي تسمح للمتعاملين فيه بالتداول بدون الوقوع في الربا أو سعر الفائدة. فقد استطاعت السوق المالية الإسلامية استقطاب المستثمرين و المودعين كذلك و وفرت لهم عناصر الربحية، السيولة و الضمان، حيث تعتبر هذه الأسواق أكثر أمانا و اقل خطرا مقارنة بنظيرتها التقليدية. فالمقصود بقيام سوق مالي إسلامي هو: " قيام سوق متفقة و مراعية لأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بنوعية المتعاملين في السوق و الأدوات المالية المتداولة فيه و أساليب التعامل في إطاره " (حيدر يونس الموسوي، 2011) [3]، فالسوق المالية هنا تقوم بالدور الكلاسيكي و التقليدي لها، من خلال توجيه الفوائض المالية نحو الوحدات التي تعاني من العجز المالي، لكن هذا يتم بوجود رقابة شرعية، تسهر على مراجعة الحسابات و التعاملات المالية، أيضا

[1] محمد نجاة الله صديقي، مرجع سابق. ص: 121، 123.

[2] مبارك بن سليمان آل فواز (2010)، الأسواق المالية من منظور إسلامي، مذكرة تدريسية، الطبعة الأولى، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية. ص: 14.

[3] حيدر يونس الموسوي (2011)، المصارف الإسلامية : أداءها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص 125.

يتم مراقبة المنتجات و مدى مطابقتها [1]. فلا يجوز لمسلم أن يدخلها بائعا أو مشتريا، إلا إذا كان يريد بالفعل أن يشتري أسهما إسلامية، و أن يتسلم الأسهم و يدفع الثمن، أو يدفع الثمن و يتحدد موعد الأسهم، أما بيع الدين بالدين فلا [2]. كما أن مصطلح السوق المالية ليس مرادفا لمصطلح البورصة، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر المكان المخصص لتداول الأوراق المالية، على ذلك فإن البورصة جزء من السوق المالية و ليست هي السوق المالية [3]. كما قد عرفت و لا تزال تعرف السوق المالية الإسلامية ظهور العديد من المنتجات المالية المستحدثة، حيث نجد مثلا سندات المقارضة، صكوك الاستثمار، صكوك المشاركة، سندات الإجارة و سندات الاستصناع و غيرها [4]. و يأتي كل هذا في إطار كل من الهندسة المالية و التكنولوجيا المالية الإسلامية، التي ساهمت بشكل فعال في انتشار و تطوير الأوراق و المنتجات المالية الموافقة للشريعة.

أما من ناحية المؤشرات المالية، فقد تم اقتراح عدة مؤشرات إسلامية، فمنها ما يعتمد على استخدام المعدل الجاري لنصيب رأس المال في أرباح المضاربات، و منها ما يعتمد على استخدام معدل العائد على الصكوك و السندات الحكومية و شبه الحكومية ذات السيولة العالية، كما نجد أيضا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالإضافة إلى استخدام مؤشر الأسهم الإسلامية (داوجونز)، بما أن تمويلات المصرفية الإسلامية تقوم على المضاربة و المشاركة و نحو ذلك فلم لا يستخدم مؤشر متصل بالمشاركات و ليس الديون [5].

[1] محمد عدنان بن الضيف، مرجع سابق. ص: 250.

[2] علي أحمد السالوس، مرجع سابق. ص: 593.

[3] عبد الله بن محمد بن عبد الله العمراني (2010)، العقود المالية المركبة: دراسة فقهية تأصيلية و تطبيقية، إصدارات المجموعة الشرعية 7، مصرف الراجحي، الطبعة الثانية، دار كنوز اشبيليا، الرياض ص: 316.

[4] جمال لعمارة رايس حدة (2006)، تحديات السوق المالي الإسلامي، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات: دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة. ص: 11- 13.

[5] محمد بن علي القري، بحوث في التمويل الإسلامي: المجلد الثاني. ص: 159.

خلاصة الفصل:

يعتبر النظام المالي الإسلامي مجموعة من الأدوات و الأسواق و المؤسسات التي تؤدي وظائفها بشكل متناسق بما يحقق أهداف النظام. و هو ما جعلنا نبحث في كيفية أداء هذه الوظائف و ما مدى اختلافها عما هو عليه في النظام المالي التقليدي و ما مدى الصعوبات التي تواجهها. حيث وجدنا أن النظام المالي الإسلامي يتميز بجملة من المؤسسات المتنوعة، فمنها المالية و منها المصرفية و منها هيئات دولية، هذه الأخيرة و على غرار منظمة أيوفي و البنك الإسلامي للتنمية و غيرها، تسعى جاهدة لتحاكي دور مؤسسات مالية عالمية كبرى كصندوق النقد و البنك الدوليين، حيث تهدف لوضع غطاء مالي و قانوني و شرعي لكافة المصارف الإسلامية و البنوك المركزية الراغبة في تبني النظام المالي الإسلامي، بالإضافة لمرافقتها الدائمة للمؤسسات المالية الإسلامية أو المؤسسات التقليدية التي تسعى للانضمام إلى هذا النظام. حيث تعمل كلها بتناسق كبير من أجل توحيد المعايير الشرعية و المحاسبية، و كذا نشر تطبيقات المالية الإسلامية عبر مختلف الأسواق المالية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع النظام المالي الإسلامي بقاعدة تمويلية خاصة به، و هي عبارة عن مجموعة من الأدوات و الأساليب التمويلية و التي تسمح بتلبية حاجات الاقتصاد و تحقيق أهداف التنمية، حيث أنها تشترك في نفس المبادئ و القيم، و تعتمد على تقاسم الأخطار بنفس القدر الذي تسعى به لتحقيق الأرباح، و كل هذا يسمح بتطبيق مختلف السياسات النقدية و المالية و الشرعية بصورة فعالة. أيضا، فالنظام المالي يتمتع بإطار قانوني مهم، حيث يسمح له ذلك بمرافقة المؤسسات و الأسواق من خلال القانون الأساسي لها، كما يسهر على إعطاء الحقوق لأصحابها عن طريق التحكيم في المنازعات، و هو ما من شأنه إضفاء المزيد من المصداقية و الشفافية لهذا النظام. نجد أيضا ضمن هذا النظام ما يعرف بالأسواق المالية، و التي تعتبر مكانا لتطبيق مختلف السياسات الخاصة بالنظام المالي الإسلامي، و تعتبر نقطة الانطلاق نحو الأسواق العالمية عبر منتجات مستحدثة كالصكوك بمختلف أنواعها، فهي تتمتع بالتنافسية و العائد الجيد، بالإضافة لقلة المخاطر. و بهذا، يكون قد تشكل لدينا ماهية

النظام المالي الإسلامي و أهم المؤسسات التي يعتمد عليها . أيضا، يمكننا أن نستنتج أن تطبيق النظام المالي الإسلامي من الناحية النظرية لابد أن يمر عبر إنشاء جهاز مصرفي كامل، و بورصة للأوراق المالية، و شركات للتكافل الإسلامي، كل هذا من شأنه أن يساهم في تمويل الاقتصاد و هو الهدف الأساسي لوجود أي نظام مالي، و في هذا قد تختلف درجة تطبيق النظام المالي الإسلامي لدى العديد من الدول، فليس من السهل تجميع كافة المؤسسات و الهيئات المالية بمختلف أنواعها ضمن إطار شرعي موحد، و إنشاء أسواق مالية تتماشى مع طبيعة هذا النظام، بالإضافة لترسيخ قاعدة قانونية مستمدة من الشريعة، و هذا ما سنتناوله في الفصل القادم.

الفصـــل الثالـــث:

الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول في تطبيق النظام المالي الإسلامي

مقدمة الفصل:

بعدما تطرقنا للنظام المالي الإسلامي من خلال دراسة أهم أهدافه و مبادئه، فإننا سنحاول في هذا الفصل دراسة عينة من الدول و كيفية تطبيقهم للنظام المالي الإسلامي، حيث سيسمح لنا ذلك بمعرفة أهم الإنجازات المحققة في هذا المجال، و كذا معرفة الدروس المستفادة، و هو ما من شأنه أيضا أن يوضح لنا الطريقة المناسبة لتطبيق النظام المالي الإسلامي، خاصة إذا علمنا أن درجة التطبيق تختلف من دولة لأخرى و من اقتصاد إلى آخر، و يعود ذلك لعدة أسباب خاصة منها المالية، إلا أنه و في معظم الحالات فإن السبب اقتصادي بحت و يعود لدرجة الطلب على الخدمات المالية الإسلامية و كذا استعداد المجتمعات و المؤسسات لتقبل الصيغ الخالية من سعر الفائدة، بالإضافة لاستعداد السلطات العامة لذلك.

و عليه، و من أجل التعمق في درجة تطبيق النظام المالي الإسلامي، قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

المبحث 1: واقع تطبيق النظام المالي الإسلامي

المبحث 2: لمحة عن تجارب بعض الدول في تطبيق النظام المالي الإسلامي

المبحث 1: واقع تطبيق النظام المالي الإسلامي

منذ السبعينات من القرن الماضي، عرف النظام المالي الإسلامي عدة تطبيقات معاصرة و على عدة أصعدة و في دول و مجتمعات مختلفة عبر العالم. فكون هذه الصناعية الخالية من التعامل بسعر الفائدة حققت نجاحات معتبرة و صمدت أيضا في وجه الأزمات النقدية و المالية العالمية، فإن زيادة الطلب عليها هو خيار استراتيجي و حل ملائم لإيجاد البدائل التمويلية للنظم التقليدية.

المطلب 1: تطبيقات القطاع المصرفي الإسلامي و قطاع التأمين التكافلي

لطالما ارتبط مفهوم البنوك بمصطلح التأمين، سواء تعلق الأمر بالتمويل التقليدي أو الإسلامي، فالحماية من الأخطار بمختلف أنواعها واجب و لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية، و هو الأمر الذي يسمح بالابتكار و توسع الأنشطة التمويلية لمختلف المؤسسات و المصارف الإسلامية.

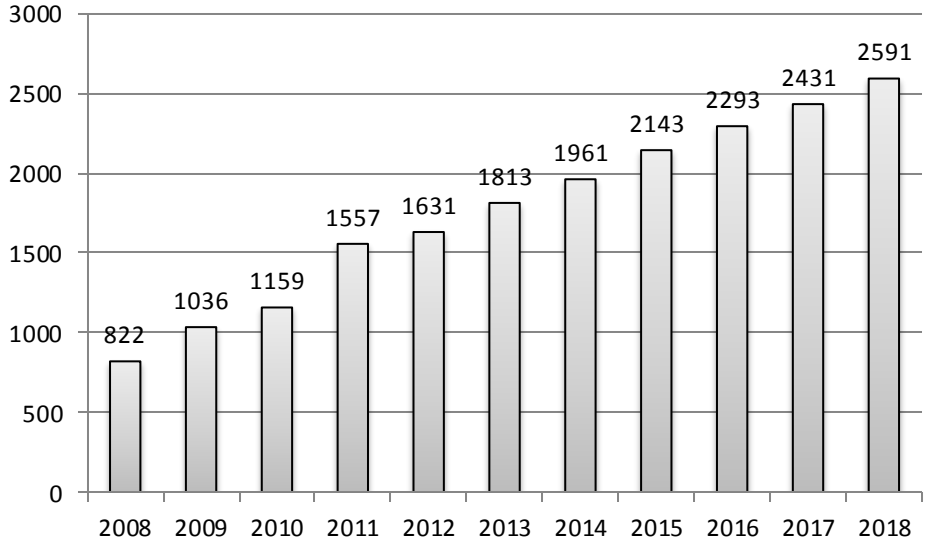
أولا: قطاع التمويل الإسلامي ككل

يمتلك النظام المالي الإسلامي آفاقا مستقبلية كبيرة، فالتوقعات تشير إلى أن أصوله المالية قد تصل إلى 4 تريليون دولار مع نهاية 2023 (تومسون روترز) [1]، كما أن أدواته و أساليب و مؤسساته تعرف رواجا كبيرا في مختلف المجتمعات المسلمة و غير المسلمة من جهة، و كذا الدول النامية أو المتقدمة من جهة أخرى.

فالنظام المالي الإسلامي بذلك قادر على تقديم الكثير للاقتصاد العالمي، حيث نسجل" ارتباطا طبيعيا بين مبادئ التمويل الإسلامي، و التمويل المسؤول، و أهداف التنمية المستدامة، و استثمار التأثير. كلها تهدف إلى إنشاء أنظمة مالية أكثر إنصافا يكون لها تأثير إيجابي ملموس على الاقتصاد و السكان " [1].

[1] عبد الكريم أحمد قندوز (2019)، التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، معهد التدريب و بناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ص: 95.

الشكل (01): تطور إجمالي الأصول المالية الإسلامية عبر العالم خلال الفترة 2008– 2018 (مليار دولار)



Source : Islamic Finance Country Index- IDCI (2019), DDCAP Group. Link: http://www.gifr.net/publications/gifr2019/ifci.pdf. P: 76.

يمثل حجم الأصول المالية الإسلامية كل من الأصول الخاصة بالقطاع المصرفي، و أصول التأمين التكافلي و الصكوك و صناديق الاستثمار. و قد عرف نموا معتبرا خلال فترة الدراسة، أين انتقل من 822 مليار دولار سنة 2008 إلى 2.591 مليار دولار سنة 2018، حيث عرف نموا متصاعدا بالرغم من حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2007 و استمرارها لأكثر من عقد، بل و لا تزال بعض الدول تعاني من آثارها إلى غاية اليوم. و هذا ما يعتبر أمرا محفزا لبقية الدول لاستقطاب النظام المالي الإسلامي و تبنيه عبر مختلف مؤسساته، قوانينه و أسواقه.

[1] Mohamed DAMAK (2018), Islamic finance outlook, S and P Global Ratings. P: 05.

الجدول (01): تطور مختلف قطاعات النظام المالي الإسلامي عبر العالم لسنة 2018 (مليار دولار)

	الأصول المصرفية	الصكوك	صناديق الاستثمار	التكافل	المجموع
آسيا	266,1	323,2	24,2	4,1	**617,6**
مجلس التعاون الخليجي	704,8	187,9	22,7	11,7	**927,1**
الشرق الأوسط و شمال إفريقيا – ماعدا دول الخليج	540,2	0,3	0,1	10,3	**550,9**
إفريقيا – ماعدا شمال إفريقيا	13,2	2,5	1,5	0,01	**17,2**
بقية الدول	47,1	16,5	13,1	-	**76,7**
المجموع	**1.571,3**	**530,4**	**61,5**	**27,7**	**2.190**

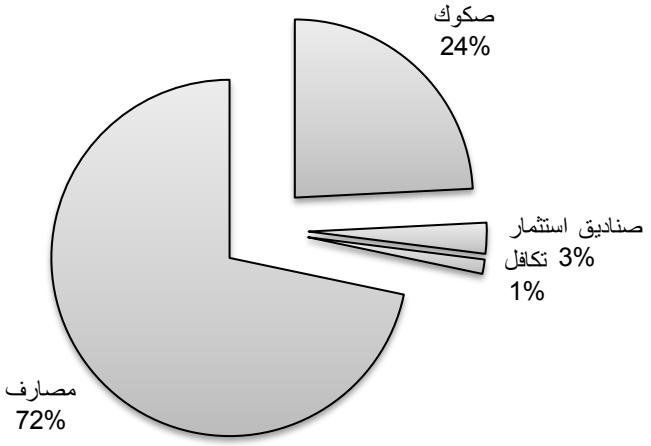
*** بالنسبة لإحصائيات القطاع المصرفي فتتوقف عند جوان 2018، أما التكافل فيتوقف عند نهاية 2017.**

Source: IFSB (2019), Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019, Islamic Financial Services Board, Malaysia. P: 10.

أيضا، تتوزع أصول التمويل الإسلامي عبر عدة قطاعات مختلفة، أهمها: القطاع المصرفي، التكافل، الصكوك و صناديق الاستثمار. كما أنها تتوزع عبر عدة قارات و مناطق في العالم، فنجدها في آسيا، دول الخليج، دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (MENA)، إفريقيا و غيرها من الدول. ففي نهاية سنة 2018، حقق القطاع المصرفي الإسلامي 1.571,3 مليار دولار متفوقا بذلك على بقية القطاعات، أين حققت الصكوك الإسلامية 530,4 مليار دولار، و 61,5 مليار دولار لصناديق الاستثمار الإسلامية، و 27,5 مليار دولار لقطاع التأمين التكافلي. لتحقق هذه الأصول مجتمعة 2.190 مليار دولار بنهاية سنة 2018. أيضا، قد يبدو الأمر متناقضا إذا ما قرناه بالشكل (01)، و الذي يشير إلى تحقيق الأصول الإسلامية ل 2.591 مليار دولار بنهاية 2018، إلا أن السبب يكمن في أمرين أساسيين: أولهما اختلاف المؤسسات المالية الدولية التي تقوم بإعداد التقارير، و ثانيهما أن إحصائيات كل قطاع على حدا هي من إعداد منظمة IFSB، أنظر الجدول (01) و التي أشارت في الشكل أعلاه أن بيانات كل من قطاعي المصارف و التكافل غير مكتملة بالنسبة لسنة 2018. من جانب آخر، نسجل تفوق دول الخليج من حيث استقطاب النظام المالي الإسلامي، أين حققت ما

مجموعه 927,1 مليار دولار من الأصول المالية نهاية سنة 2018، لتليها دول آسيا بمقدار 617,6 مليار دولار من نفس السنة، ثم دول MENA ب 550,9 مليار دولار. و عليه، يمكننا أن نستنتج أن كل من دول الخليج و آسيا عموما قد نجحت في استقطاب مختلف الأصول المالية الإسلامية و بمستويات عالية، و هو ما يؤهلها لتصبح رائدة في مجال تطبيق النظام المالي الإسلامي.

الشكل (02): توزيع أصول النظام المالي الإسلامي حسب القطاعات لسنة 2018 (%)



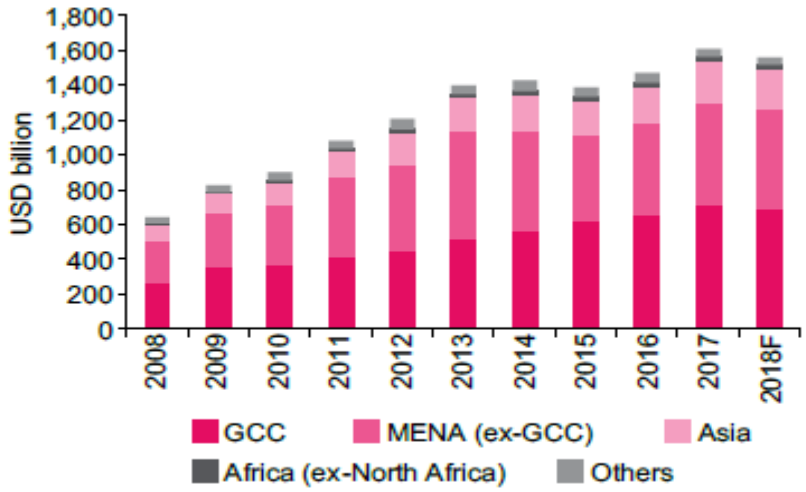
Source: IFSB, Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019. Ibid. P: 10.

يوضح الشكل (02) أن القطاع المصرفي الإسلامي يشكل 71,7 %، تليه الصكوك الإسلامية ب 24,2 %، ثم صناديق الاستثمار الإسلامية ب 2,8 %، و أخيرا التأمين التكافلي ب 1,3 %. و الملاحظ هنا، تفوق القطاع المصرفي على حصة كبيرة من إجمالي التمويل، و هو ما يجعله أهم قطاع في النظام المالي الإسلامي.

ثانيا: القطاع المصرفي

حققت الأصول المالية للقطاع المصرفي الإسلامي تطورا هاما خلال فترة الدراسة، حيث انتقلت من حوالي 640 مليار دولار سنة 2008 إلى 1.571,3 مليار دولار في جوان 2018. و قد حققت الأصول أحسن أداء لها سنة 2017 بما مجموعه 1.600 مليار دولار. لتواصل بذلك المصارف الإسلامية و باقي القطاع المصرفي تفوقه و هيمنته على النظام المالي الإسلامي.

الشكل (03): تطور الأصول المصرفية الإسلامية خلال الفترة 2008– 2018 (مليار دولار)



Source: IFSB, Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019. Ibid. P: 15.

و فيما يلي تصنيف أكثر عشرة مصارف إسلامية من ناحية النمو السنوي في العالم نهاية 2018، حيث يتفوق بنك داي من إيران ب 7.842,98مليون دولار، ليليه بنك فيصل الإسلامي من السودان بمقدار 4.103,96 مليون دولار، فيما احتل مصرف السلام من الجزائر المرتبة الثالثة بحجم أصول قدر ب 747,06 مليون دولار.

الجدول (02): ترتيب أسرع 10 مصارف إسلامية نموا في العالم لسنة 2018(مليون دولار)

الترتيب	المصرف	البلد	حجم الأصول
1	داي بنك	إيران	7.842,98
2	بنك فيصل الإسلامي	السودان	4.103,96
3	مصرف السلام الجزائر	الجزائر	747,06
4	بنك قات هاوس	بريطانيا	560,31
5	بنك زيرات كاتيم بنكاسي	تركيا	4.026,50
6	بنك فارمرز التجاري	السودان	940,27
7	بنك الصناعة و المناجم	إيران	14.995,75
8	بنك أياندە	إيران	26.185,93
9	بنك سيتي	إيران	17.844,20
10	بنك غرزول حسنه مهر	إيران	4.243,34

Source: John Everington (2019), The Banker's Top Islamic Financial Institutions – 2019, Reports, consulté le: 09/12/2019, lien: https://www.thebanker.com/Reports/The-Banker-s-Top-Islamic-Financial-Institutions-2019. p: 02.

و الملاحظ ضمن هذه المصارف هو دخول بنك قات هاوس من بريطانيا ب 560,31 مليون دولار في المرتبة الرابعة، و هو ما يدل على اختراق النظام المالي الإسلامي عبر مؤسساته لدول أوربا و على رأسها بريطانيا. كما نسجل أيضا تفوق و هيمنة المصارف الإسلامية في دولة إيران. و تأكيدا لما سبق، يبقى القطاع المصرفي الإسلامي عبر مؤسساته المصرفية و المالية هو القطاع المهيمن، حيث يمثل ما يقرب من 80٪ من قطاع التمويل الإسلامي العالمي. و عليه، فإن استقرار النظام المالي الإسلامي في العالم يعتمد بشكل حاسم على الأداء السلس للمصارف الإسلامية وقابليتها للبقاء و المنافسة في مختلف الدول.

من جانب آخر، تتسع دائرة المصارف الإسلامية في العالم عبر أسلوب آخر يعرف بالنوافذ الإسلامية، فالعديد من البنوك التقليدية المحلية و العالمية تلجأ لهذا النوع من الاستثمار من أجل الولوج إلى النظام المالي الإسلامي، مما يسمح لها بمضاعفة أرباحها و الحصول على السيولة اللازمة.

الجدول (03): ترتيب أسرع 10 نوافذ إسلامية عبر العالم لسنة 2018 (مليون دولار)

الترتيب	المصرف	البلد	حجم الأصول
1	بنك أبو ظبي الأول	الإمارات	7.203,23
2	بنك خيبر	باكستان	538,42
3	بنك حبيب	باكستان	1.866,85
4	البنك المتحد	باكستان	599,25
5	بنك بيرماتا	إندونيسيا	1.558,32
6	بنك تبونغان الوطني	إندونيسيا	644,65
7	بنك بي تي ان	إندونيسيا	1.728,41
8	مجموعة سي ام بي	ماليزيا	24.742,41
9	بنك ظوفار	عمان	997,24
10	سيتي بنك برهاد	ماليزيا	663,29

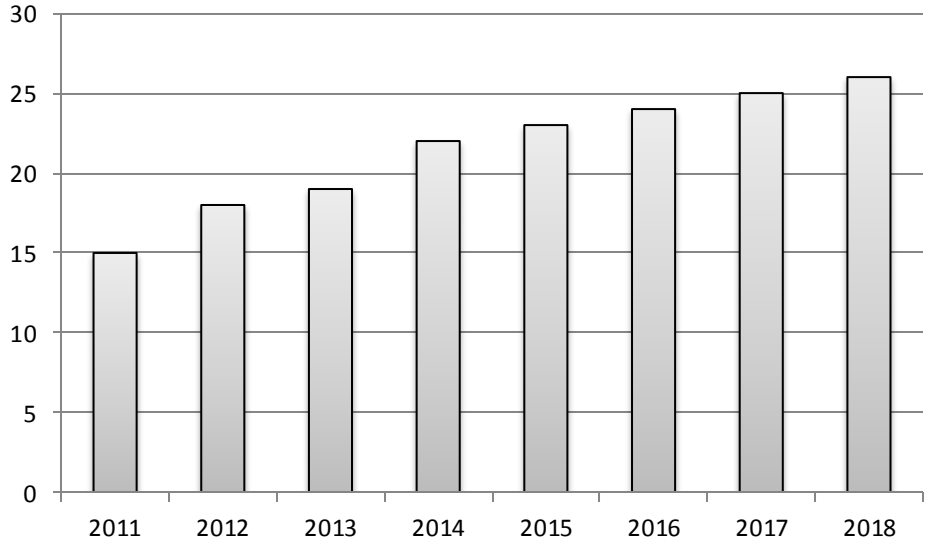
Source: John Everington. Ibid. P: 02.

فبنهاية سنة 2018، حققت النوافذ الإسلامية أرقاما هامة في مجال التمويل الإسلامي، حيث احتل بنك أبو ظبي الأول من دولة الإمارات المرتبة الأولى خلال نفس السنة بحجم أصول قدر ب 7.203,23 مليون دولار، محققا معدل نمو بلغ 136 %، ليليه بنك الخيبر من دولة باكستان ب 538,42 مليون دولار، أي معدل نمو 60 %. و الملاحظ أيضا، هو سيطرة المصارف الباكستانية و الإندونيسية و الماليزية على التوالي على مجال النوافذ الإسلامية في العالم.

ثالثا: قطاع التأمين التكافلي

تطور قطاع التأمين التكافلي، حيث حققت مؤسساته ما مجموعه 27,07 مليار دولار سنة 2018، لتحقق بذلك معدل نمو 8,5 %، أين بلغت سنة 2011 قيمة 15 مليار دولار. و يعتبر هذا التطور محفزا و مشجعا لبقية القطاعات و المؤسسات المالية النشطة ضمن النظام المالي الإسلامي، خاصة إذا علمنا الأهمية التي يتمتع بها التأمين التكافلي عبر مختلف عقوده بالنسبة للقطاع المصرفي و المالي الإسلامي.

الشكل (04): تطور حجم التأمين التكافلي خلال الفترة 2011– 2018 (مليار دولار)



Source: IFSB, Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019. Ibid. P : 36.

أيضا، ننوه إلى وجود عدة مناطق توفر إمكانات هائلة غير مستغلة لأسواق التكافل، مثل قارة إفريقيا (السودان وكينيا ونيجيريا وتونس) وأوروبا (لوكسمبورغ والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا) ، و هي مواطن لأعلى تجمعات للمسلمين في المنطقة [1] .

المطلب 2: تطبيقات قطاع الصكوك و الصناديق الإسلامية

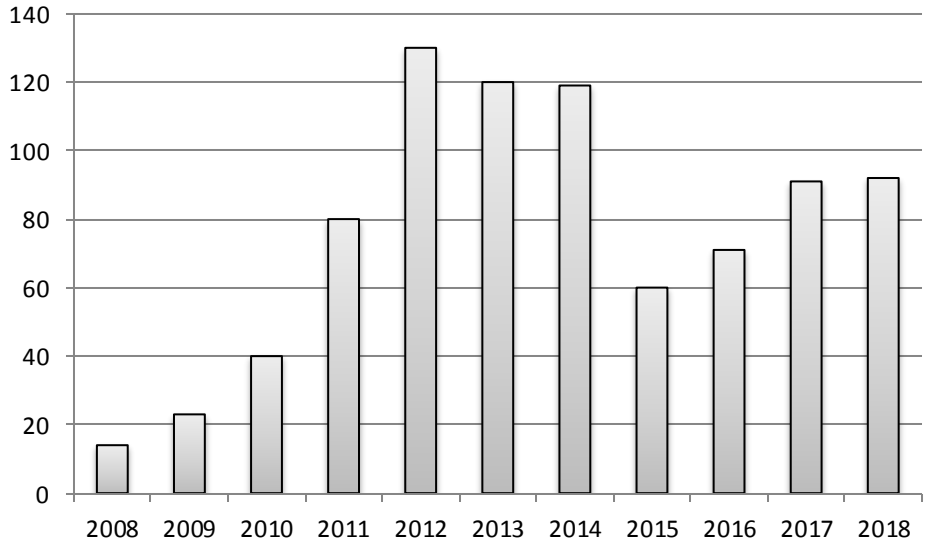
يعتبر مجال الصكوك الإسلامية الأكثر استخداما في دول الخليج و كذا ماليزيا و بريطانيا، فهو قطاع حيوي يمثل فرص عديدة للتمويل و أصول هائلة جدا. يليه قطاع الصناديق الاستثمارية، فمنها السيادية و منها الحكومية، و بدوره يلقى طلبا متزايدا في الأسواق المالية العالمية.

[1] Khaled Al Aboodi (2017), China: Forging the next phase of growth, Ibid, P: 41.

أولا: قطاع الصكوك الإسلامية:

حقق قطاع الصكوك الإسلامية خلال فترة الدراسة معدلات نمو مرتفعة، حيث انتقل قيمة الصكوك المتداولة من حوالي 15 مليار دولار سنة 2008، إلى 93,44 مليار دولار سنة 2018، و التي حققت فيها معدل نمو مقدر ب 1,7 % مقارنة بسنة 2017 أين حققت معدل نمو قدر ب 22,8 %.

الشكل (05): تطور إصدارات الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2008– 2018 (مليار دولار)



Source: IFSB, Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019. Ibid. P : 19.

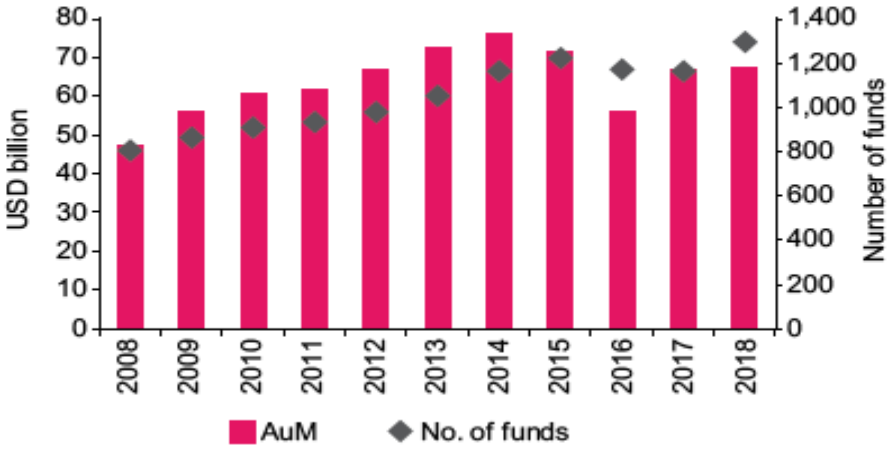
و تبقى سنة 2012 سنة مميزة في تاريخ الصكوك الإسلامية، إذ عرفت تحقيقها لحجم يقدر بحوالي 130 مليار دولار، حيث شهد هذا النوع من الأوراق المالية إقبالا كبيرا بعد الأزمة العالمية سنة 2007، نظرا لتميزها بقلة المخاطر و وجود عائد كبير، بالإضافة إلى الاستثمارات الكبرى التي قامت بها دول الخليج في نفس الفترة.

1. قطاع صناديق الاستثمار:

بدورها، عرفت صناديق الاستثمار الإسلامية انتعاشا كبيرا في أصولها، حيث تطورت خلال فترة الدراسة من حوالي 47 مليار دولار سنة 2008، إلى 67 مليار دولار سنة 2018. في المقابل، تطور عدد الصناديق من

حوالي 800 صندوق سنة 2008، إلى حوالي 1.300 صندوق، حيث تتزامن هذه الزيادة في العدد مع ارتفاع مداخيل هذه الصناديق من سنة لأخرى، أين أصبحت ملاذا لكبرى الاستثمارات التي تقوم بها مختلف المؤسسات المالية الإسلامية عبر العالم.

الشكل (06): تطور أصول صناديق الاستثمار الإسلامية و عددها خلال الفترة 2008– 2018 (مليار دولار)



Source: IFSB, Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019. Ibid. P : 24.

المطلب 3: التوزيع الجغرافي لقطاعات النظام المالي الإسلامي

يساهم تقسيم الدول من ناحية المناطق الجغرافية على معرفة تركز قطاعات النظام المالي الإسلامي، و بالتالي نستطيع الاستعانة بتجارب الدول التي عرفت نجاحا في تطبيق النظام كليا أو جزئيا أو بشكل موازي.

أولا: التوزيع الجغرافي لأصول النظام المالي الإسلامي حسب الدول و المناطق

عرفت العديد من الدول تبني النظام المالي الإسلامي، سواء كليا أو جزئيا. و فيما يلي، مجموعة الدول مع حجم الأصول المحققة من سنة 2008 إلى سنة 2016، حيث شهدت معظم الدول ارتفاعا و نموا معتبرين في التعامل بالأصول المالية الإسلامية، و هو ما يعني نجاح النظام المالي الإسلامي عبر مؤسساته و أدواته و أسواقه الانتشار عبر هذه الدول.

الجدول (04): حجم الأصول المالية الإسلامية لدول مختارة خلال الفترة 2008– 2016 (مليار دولار)

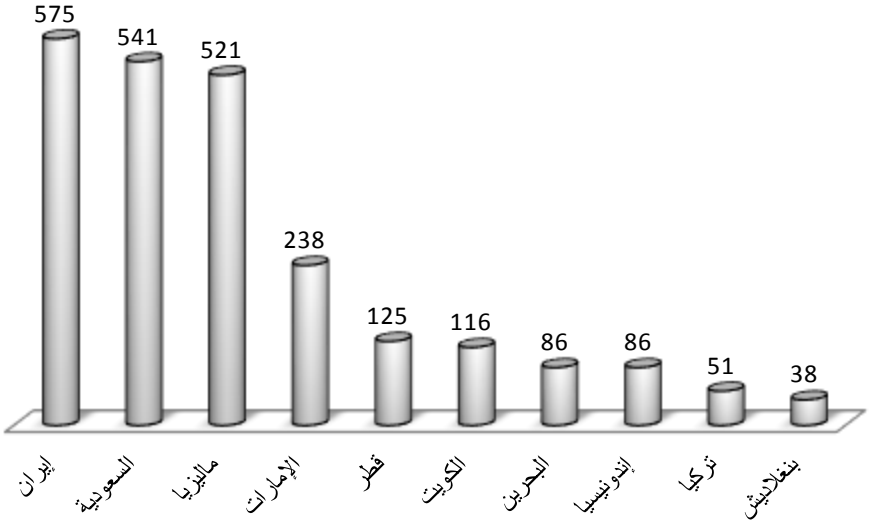
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إيران	293	369	406	413	416	480	530	544	560
السعودية	92	128	161	177	205	215	339	371	401
ماليزيا	87	109	120	131	155	200	249	254	335
الإمارات	84	106	116	118	120	123	144	157	197
الكويت	68	85	94	95	103	105	107	115	121
البحرين	21	18	18	20	21	25	27	32	43
قطر	28	35	38	47	68	70	111	122	130
تركيا	18	22	25	35	41	43	69	80	81
بريطانيا	19	24	27	33	37	40	43	55	61
إندونيسيا	3	4	5	9	22	25	49	51	66
بنغلادش	8	9	10	13	17	19	21	26	31
مصر	6	8	9	12	19	19	20	25	31
السودان	7	9	10	11	14	15	16	21	24
باكستان	5	6	7	12	13	13	16	18	23
الأردن	5	6	6	11	13	13	14	17	19
العراق	4	5	5	9	12	12	13	23	25
بروناي	3	5	5	9	10	10	12	18	21
بقية الدول	32	51	57	170	331	327	200	210	120

Source: Dubai Islamic Bank (2017), Overview of the Global Islamic Finance Industry, Global Islamic Finance Report, Dubai. P: 46.

حيث انتقل حجم الأصول لهذه الدول من 822 مليار دولار سنة 2008، إلى 2.293 مليار دولار سنة 2016، في حين تتربع دولة إيران على صدارة الدول بمجموع 542 مليار دولار سنة 2016، لتليها السعودية و ماليزيا و الإمارات على التوالي من نفس السنة.

أما في سنة 2018، و تكملة لما سبق، سجلنا تفوق دولة إيران على باقي الدول، حيث حققت ما مقداره 575 مليار دولار كأصول مالية إسلامية، لتليها السعودية بمقدار 541 مليار دولار، ثم ماليزيا ب 521 مليار دولار في نفس السنة. أين تبقى هذه الدول رائدة في مجال التمويل عبر النظام المالي الإسلامي.

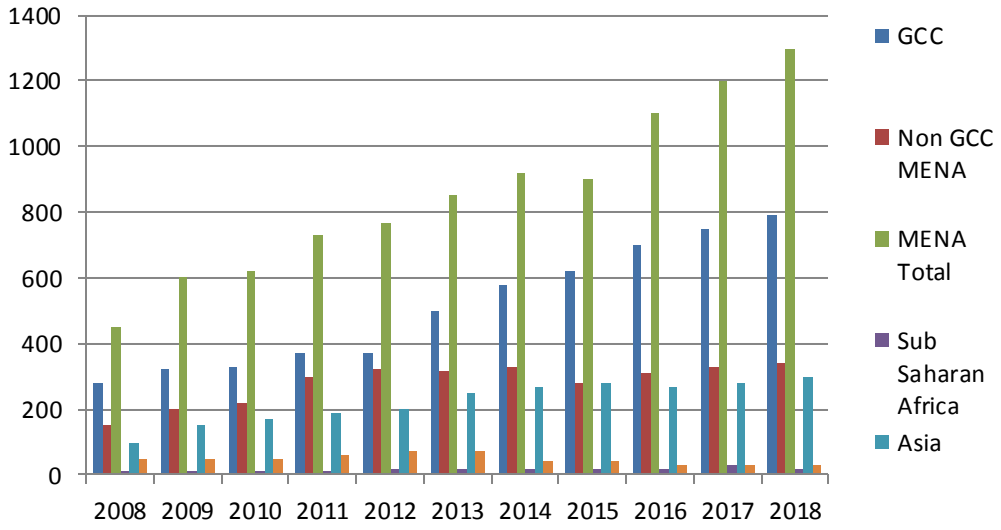
الشكل (07): ترتيب الدول حسب تطور إجمالي الأصول المالية الإسلامية لسنة 2018 (مليار دولار)



Source: Islamic Corporation for the Development of the Private Sector (2019), Islamic finance development report 2019. P: 25

أما من ناحية المناطق، و وفقا للتقسيم المعتمد في الدراسة، فقد تفوقت منطقة MENA كلها خلال فترة الدراسة، بحيث ضمت كافة الدول التابعة للشرق الأوسط، بالإضافة لدول شمال إفريقيا، أين سجلت أصولها المالية حوالي 430 مليار دولار سنة 2008، لتنتقل إلى حوالي 1.200 مليار دولار سنة 2018. لتليها بعد ذلك منطقة دول الخليج، و التي سجلت أصول بحجم 360 مليار دولار سنة 2008، و حوالي 800 مليار دولار سنة 2018. أما منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا باستثناء دول الخليج فقد عرفت احتلال المرتبة الثالثة، لتليها منطقة آسيا. في حين تبقى دول و مناطق في أوربا و أمريكا و أستراليا تسجل معدلات نمو منخفضة مقارنة ببقية الدول.

الشكل (08): تطور إجمالي الأصول المالية الإسلامية عبر العالم خلال الفترة 2008– 2018 (مليار دولار)

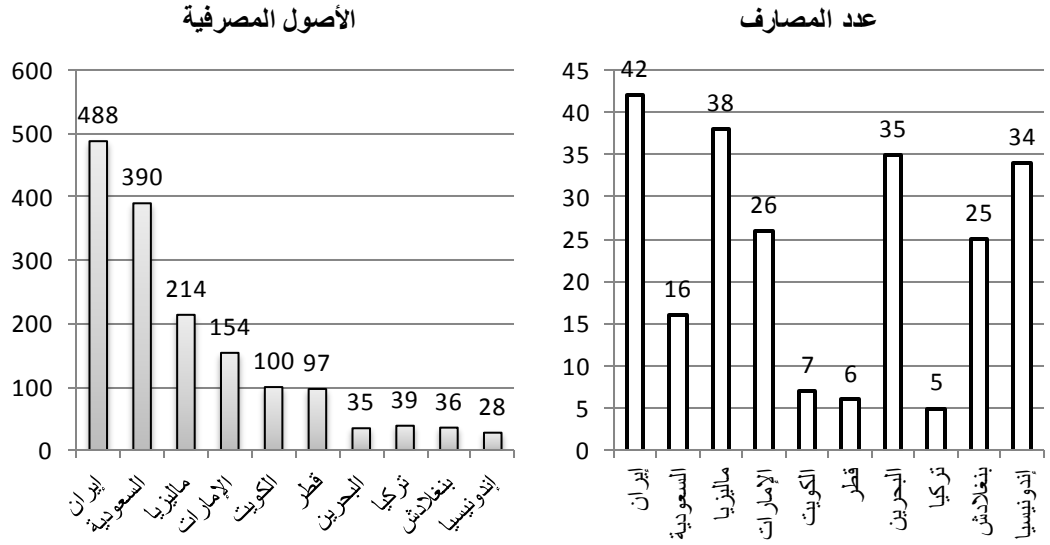


Source: John Everington. Ibid. P: 05.

ثانيا: التوزيع الجغرافي لأصول القطاع المصرفي الإسلامي حسب الدول و المناطق

أما من ناحية أصول القطاع المصرفي، بما يتضمنه من مؤسسات و مصارف و نوافذ إسلامية، فقد تفوقت إيران دائما بأصول تجاوزت 498 مليار دولار سنة 2018، مع إحصائها ل 42 مصرف إسلامي بما في ذلك النوافذ الإسلامية. لتليها دولة السعودية بأصول مصرفية إسلامية بلغت 390 مليار دولار، مع تسجيل 16 مصرف إسلامي بما فيها النوافذ. لتأتي ماليزيا في المرتبة الثالثة من ناحية حجم الأصول المقدرة ب 214 مليار دولار، لكنها تفوقت على السعودية من ناحية عدد المصارف الإسلامية حيث سجلت سنة 2018 ما مجموعه 38 مصرف إسلامي. أما بقية الدول و المناطق، فقد عرفت نموا بدورها في حجم الأصول المصرفية، مع تسجيل انتشار واسع للمصارف الإسلامية.

الشكل (09): تطور إجمالي أصول المصارف الإسلامية و عددها حسب الدول لسنة 2018 (مليار دولار)



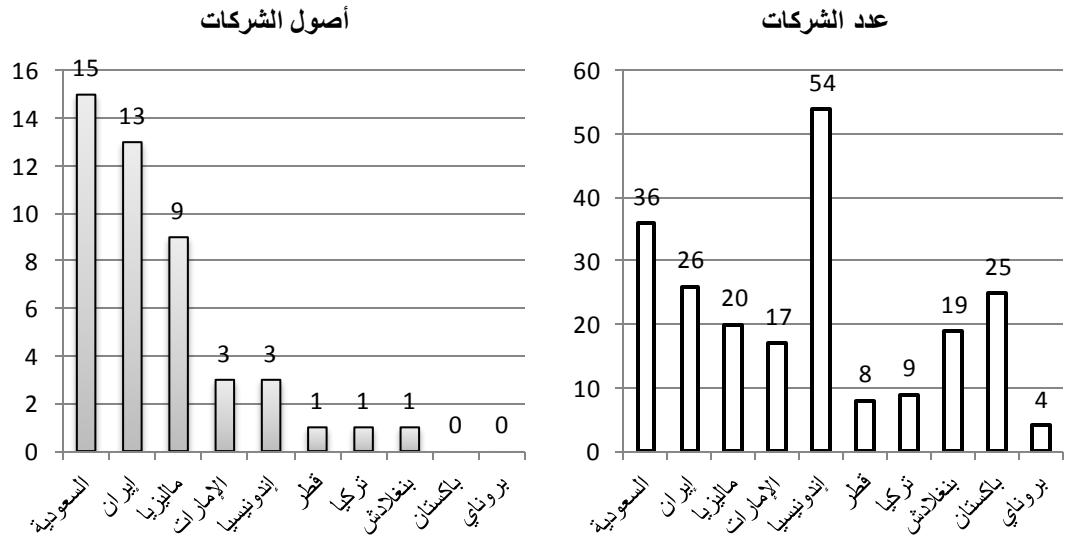
Source: Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, Islamic finance development report 2019. Ibid. P: 27

أما من ناحية المناطق، فقد سجلت منطقة الخليج 871 مليار دولار كأصول للقطاع المصرفي الإسلامي. في حين سجلت دول جنوب شرق آسيا ما قيمته 253 مليار دولار، ما سجلنا أيضا ارتفاع للأصول المالية في أوربا أين حققت 46 مليار دولار.

ثالثا: التوزيع الجغرافي لقطاع التأمين التكافلي حسب الدول و المناطق

أما في قطاع التأمين التكافلي، فهنا تفوقت السعودية بأصول مالية قدرت ب 15 مليار دولار في سنة 2018، مع تسجيلها لوجود 36 شركة تأمين تكافلي، في حين أتت إيران ثانيا ب 26 شركة تأمين تكافلي، و تسجيلها ل 13 مليار دولار كأصول مالية لنفس القطاع. و تأتي ماليزيا ثالثا من ناحية عدد الشركات و الأرقام المسجلة حيث سجلت على التوالي 20 شركة و 9 مليار دولار أصول مالية إسلامية. و الملاحظ هنا، أن دولة إندونيسيا قد تفوق على كل الدول سنة 2018، عندما وصلت ل 54 شركة تأمين تكافلي، لكن يبقى رقم أعمالها ضعيفا حيث قدر ب 3 مليار دولار، و هذا ما يعكس رغبتها في تبني قطاع التأمين وفق الشريعة، لكن قد لا تساعدها الحركية الاقتصادية في ضمان أصول مالية مرتفعة لهذا القطاع.

الشكل (10): ترتيب الدول حسب أصول شركات التأمين التكافلي و عددها لسنة 2018 (مليار دولار)



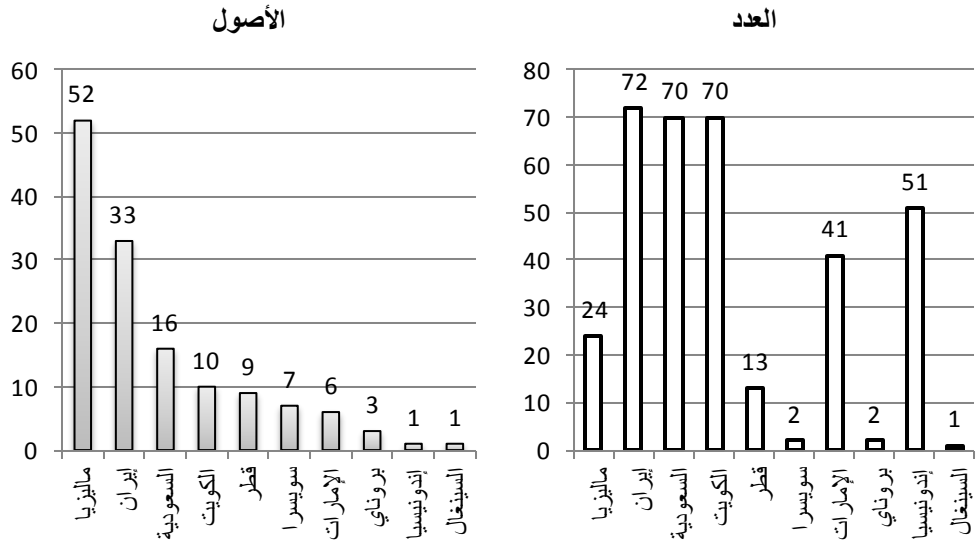
Source: Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, Islamic finance development report 2019. Ibid. P: 31

أما من ناحية المناطق، فقد سجلنا تفوق دول الخليج العربي بتسجيلها 19 مليار دولار كأصول متداولة في قطاع التأمين التكافلي سنة 2018، و 12 مليار دولار لمنطقة جنوب شرق آسيا في نفس السنة. هذا و تجدر الإشارة إلى أن هناك اهتمام متزايدا لنشاط التأمين التكافلي، أين تعرف مؤسساته انتشارا واسعا في معظم مناطق العالم، و وجود تنافسية كبيرة لدى الدول في استقطاب هذا القطاع الحيوي من النظام المالي الإسلامي.

رابعا: التوزيع الجغرافي لأصول باقي المؤسسات المالية الإسلامية حسب الدول و المناطق

أما باقي المؤسسات المالية الإسلامية، فقد تفوقت ماليزيا من ناحية حجم الأصول ب 52 مليار دولار، مع تسجيلها لوجود 24 مؤسسة مالية. في حين، تأتي إيران ثانيا بأصول قدرت ب 33 مليار دولار، مع تسجيل 72 مؤسسة مالية إسلامية. و كالعادة تحل السعودية ضمن الدول الراعية للنظام المالي الإسلامي عبر 70 مؤسسة مالية موافقة للشريعة بحجم أصول قدر ب 16 مليار دولار. أما بالنسبة لباقي الدول، فالملاحظ ارتفاع عدد المؤسسات المالية الإسلامية لديها، في المقابل لا تحوز على أصول مالية كبيرة، ربما يرجع هذا لضعف الأداء الاقتصادي لدى هذه الدول.

الشكل (11): إجمالي أصول باقي المؤسسات المالية الإسلامية * و عددها لسنة 2018 (مليار دولار)



* بما فيها النوافذ الإسلامية

Source: Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, Islamic finance development report 2019. Ibid. P: 36

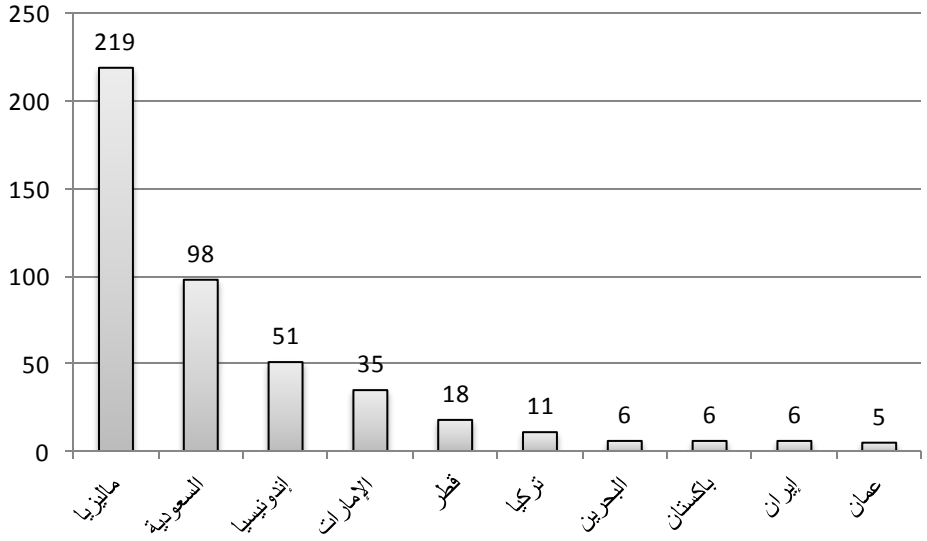
و الملاحظ من ناحية المناطق أيضا، هو أن منطقة جنوب شرق آسيا قد عرفت ارتفاعا في أصول المؤسسات المالية الإسلامية سنة 2018، أين حققت 56 مليار دولار، متفوقة بذلك على باقي القارات و المناطق. و قد يفسر ذلك بانتشار النظام المالي الإسلامي في هذه الدول، لكنه تركز في مؤسسات مالية غير المصارف أو النوافذ، بل هي في الغالب صناديق ادخار و تعاونيات مالية تقوم بمواكبة النشاط الاقتصادي في هذه المناطق. و هو ما يدل على مرونة المؤسسات المالية الإسلامية بمختلف أنواعها و قدرتها على التأقلم مع طبيعة أي اقتصاد كان، و كذا قدرتها على تلبية الطلب المحلي على المنتجات المالية الإسلامية.

خامسا: التوزيع الجغرافي للصكوك المالية الإسلامية حسب الدول و المناطق

أما من ناحية الصكوك، فقد سجلنا أصول مالية قدرت ب 219 مليار دولار في ماليزيا سنة 2018، و بعدد إجمالي للصكوك المصدرة قدر ب 2.136 صك. فيما حققت السعودية 98 مليار دولار كقيمة لإصدارات الصكوك في ذات السنة. ثم تليها إندونيسيا و التي عرفت انتعاشا كبيرا في إصدار الصكوك خلال

السنوات الماضية، أين حققت في 2018 ما قيمته 51 مليار دولار للصكوك. كما سجلنا أيضا ارتفاع لإصدارات الصكوك في العديد من الدول.

الشكل (12): إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية حسب الدول لسنة 2018 (مليار دولار)



Source: Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, Islamic finance development report 2019. Ibid. P: 41

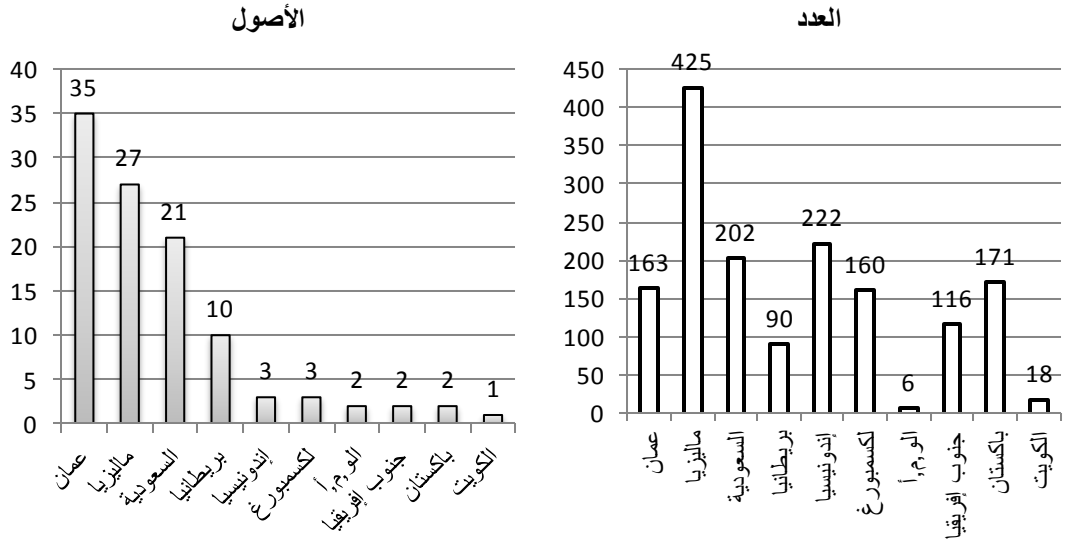
أما من ناحية المناطق و الدول، فإننا نسجل دخول عدة دول أوربية مجال الصكوك الإسلامية من أجل تمويل مشاريع هامة للبنية التحتية، حيث بلغ حجم الصكوك المصدرة 13 مليار دولار سنة 2018، متفوقة بذلك على العديد من المناطق الأخرى كأمريكا و جنوب آسيا. في المقابل، تبقى منطقة جنوب شرق آسيا في الصدارة من ناحية قيمة الصكوك المتداولة ب 270 مليار دولار.

سادسا: التوزيع الجغرافي لصناديق الاستثمار الإسلامية حسب الدول و المناطق

أما من ناحية صناديق الاستثمار الإسلامية، فقد عرفت دولة عمان لأول مرة تسجيل ما قيمته 35 مليار دولار لحجم الأصول المتداولة سنة 2018، حيث عرفت انتشارا كبيرا لهذا النوع من الصناديق و التي قدر عددها ب 163 صندوقا في نفس السنة. في حين تسجل ماليزيا 425 صندوق استثمار إسلامي لديها، لكن بحجم أصول بلغ 27 مليار فقط، و هذا راجع ربما لتفضيلها آليات أخرى للاستثمار المالي قد تكون الصكوك الإسلامية إحداها. أما الملاحظة الأبرز فهي دخول بريطانيا مجال الصناديق الإسلامية بما مجموعه 90 صندوقا استثماريا، و حجم أصول بلغ 10 مليار دولار سنة 2018، و هو ما يفسر بالإرادة السياسية الموجودة لدى

هذا البلد في استقطاب النظام المالي الإسلامي عبر مختلف صيغه و مؤسساته، أين تفوقت بريطانيا في استثماراتها في هذه الصناديق على عدة دول إسلامية كالكويت، باكستان و إندونيسيا.

الشكل (13): تطور أصول صناديق الاستثمار الإسلامية و عددها حسب الدول لسنة 2018 (مليار دولار)



Source: Islamic Corporation for the Development of the Private Sector, Islamic finance development report 2019. Ibid. P: 45.

المبحث 2: لمحة عن تجارب بعض الدول في تطبيق النظام المالي الإسلامي

اختلفت درجة تطبيق النظام المالي الإسلامي من دولة لأخرى، و الملاحظ هو تواجد هذا النظام في معظم دول العالم إما عبر مؤسساته، أوراقه المالية أو أدواته و أساليبه. و عليه، فقط ارتأينا دراسة مجموعة من الدول، و التي تم اختيارها حسب التوزيع الجغرافي للخدمات المالية الإسلامية عبر العالم، و من جانب أخر، قمنا بمحاكاة بعض الهيئات المالية الإسلامية الدولية على غرار مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في تناولها لبيانات النظام المالي الإسلامي عبر المناطق، حيث تناولنا كل من قارة آسيا، مجلس التعاون الخليجي (GCC)، الشرق الأوسط و شمال إفريقيا (MENA)، و أوربا و دول أخرى.

المطلب 1: تجارب تطبيق النظام المالي الإسلامي لدول مختارة في آسيا و مجلس التعاون الخليجي

سعت الكثير من دول آسيا إلى تطبيق النظام المالي الإسلامي، مثل: ماليزيا، باكستان، هونغ كونغ، و اليابان، و من بين هذه الدول أيضا نجد دول منظمة التعاون الخليجي، حيث سنستعرض تجارب لبعض هذه الدول حتى نتمكن في الأخير من استخلاص الدروس منها.

أولا: النظام المالي الإسلامي في آسيا

تضم قارة آسيا العديد من الدول التي تبنت النظام المالي الإسلامي، و خاصة منطقة جنوب شرق آسيا.

1. **التجربة الماليزية:**

تعتبر التجربة الماليزية في إدارة الأزمات من أنجح التجارب خاصة أنها استطاعت تجنب الهيمنة من طرف المؤسسات المالية الدولية مع المحافظة على سيادتها الوطنية [1].

[1] فيصل المناور، منى العلبان (2018)، التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقاربة في الاقتصاد السياسي، مجلة دراسات تنموية، العدد 59، ماي 2018، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ص: 51.

1.1. لمحة عن تطور النظام المالي الإسلامي في ماليزيا:

انطلقت ماليزيا في مرحلة التجريب و التي استمرت لمدة عشر سنوات انطلاقا من سنة 1983، أين تم و لأول مرة بإصدار القانون الخاص بإنشاء المصارف الإسلامية، ليليها تأسيس " البنك الإسلامي الماليزي " و الذي حقق نجاحا مقبولا مقارنة بحصته السوقية و كذا وضعيته اتجاه البيئة التقليدية التي ينشط فيها آنذاك. لتلي ذلك، مرحلة التوسع و التي استمرت لحوالي ثماني سنوات انطلاقا من سنة 1993، و جاءت كتكملة للمرحلة التجريبية التي عرفت رواجا و نجاحا للصيرفة الإسلامية في ظل منظومة تقليدية. و قد تميزت هذه المرحلة أيضا بتأسيس نظام مصرفي إسلامي موازي، حيث تدعم البنك المركزي الماليزي بهيئة رقابة و إفتاء شرعية، و تم فتح المجال أمام البنوك التقليدية من أجل ممارسة الصيرفة الإسلامية، ليعقب ذلك خطوة جد مهمة في تطبيق النظام المالي الإسلامي، ألا و هي إنشاء " سوق ما بين البنوك الإسلامية " سنة 1994. أخيرا، جاءت مرحلة التحرير و التي عقبت الأزمة الآسيوية سنة 1997 و التي أثرت سلبا على النظام المالي الماليزي عامة و على النظام المصرفي خاصة، حيث كان لابد من البدء في عملية تحرير المنظومة المصرفية و المالية و السماح بدخول الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة و ذلك سنة 2001، و ذلك لا يتحقق إلا بإعطاء الضوء الأخضر للبنوك التقليدية بالتحول إلى البنوك الشاملة. فعلا، فقد نتج عن هذه السياسة تزايد عدد المصارف الإسلامية الأجنبية، في حين أن أغلب البنوك التقليدية قد حولت نوافذها الإسلامية إلى مصارف إسلامية كاملة على شكل شركة تابعة للبنك الأم، " ففي سنة 2008 مثلا شهدت إنشاء 7 مصارف إسلامية جديدة ناتجة عن تحول نوافذ إسلامية منها ثلاث بنوك أجنبية، و قد بلغ عدد المصارف الإسلامية حوالي 17 مصرفا سنة 2009، بينما انخفض عددها إلى 16 مصرفا

بعدما شهدت هذه النسبة اندماج بنكين تقليديين، مما أدى إلى اندماج المصرفين الإسلاميين التابعين لهما بالضرورة "[1].

2.1. القطاع المصرفي:

عرفت مؤشرات النظام المالي الإسلامي في ماليزيا ارتفاعا خلال الفترة 2008- 2015، حيث ارتفع حجم الأصول للمصارف الإسلامية، بما في ذلك النوافذ، من 181.360 سنة 2008 إلى 535.368 سنة 2015، لتعرف الودائع و القروض بدورها ارتفاعا مماثلا خلال نفس الفترة. أيضا، يفسر ذلك بالإستراتيجية الناجحة التي تتبعها ماليزيا في اعتماد النظام المالي الإسلامي كوسيلة لتمويل الاقتصاد، حيث أنه حقق نتائج جيدة و ساهم في تعزيز دور المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية عموما.

الجدول (05): تطور مجموع الأصول و الودائع و القروض في المصارف الإسلامية الماليزية للفترة 2008- 2015 (مليون رينغيت)

		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول	مصارف إسلامية	181.360	219.848	253.516	320.519	367.686	426.430	455.411	526.347
	النوافذ الإسلامية	6.740	8.702	8.867	8.131	8.268	7.093	7.027	9.021
	مجموع الأصول	188.099	228.550	262.382	328.649	375.954	433.523	462.438	535.368
الودائع	مصارف إسلامية	149.932	181.877	211.837	261.542	301.537	345.889	398.041	399.321
	النوافذ الإسلامية	4.770	6.962	5.116	4.845	4.919	3.058	2.639	3.340
	مجموع الودائع	154.702	188.839	216.953	266.387	306.457	348.947	400.680	402.661
القروض	مصارف إسلامية	99.857	128.207	154.066	190.938	227.655	277.491	329.643	383.494
	النوافذ الإسلامية	574	659	508	446	397	428	532	974
	مجموع القروض	100.432	128.866	154.575	191.384	228.052	277.920	330.174	384.468

المصدر: ابتسام ساعد، رابح خوني (2017)، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا: تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008– 2015، العدد 30، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، الجزائر. ص: 346.

[1] عبد الحليم عمار غربي (2017)، الأزمات الاقتصادية و المالية و المصرفية : رؤى و حلول، مطبوعات (KIE Publication)، الإصدار الأول- إلكتروني. ص: 78.

بالفعل، فقد ارتفعت مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول، حيث بلغت 17,4 % سنة 2008، مقابل 26,8 % سنة 2015، و نفس الارتفاع شهده مؤشر التمويل المصرفي الإسلامي إلى إجمالي التمويل المصرفي، خاصة إذا علمنا أن ماليزيا تتبنى نظامين ماليين أحدهما تقليدي و الآخر إسلامي.

الجدول (06): مساهمة المصارف الإسلامية في ماليزيا من إجمالي الأصول و التمويل خلال 2008– 2015(%)

الوحدة %	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أصول المصارف الإسلامية/ مجموع أصول النظام المصرفي	17,4	19,6	20,7	22,4	23,8	25,0	25,5	26,8
التمويل المصرفي الإسلامي/ إجمالي التمويل المصرفي	18,9	21,6	22,7	24,3	25,8	27,5	29,2	31,3

المصدر: ابتسام ساعد، رابح خوني، مرجع سابق. ص: 348.

عرفت المصارف الإسلامية استقرار من ناحية العدد، حيث استقرت بين 16 و 17 مصرفا ما بين سنوات 2008 و 2016. في المقابل بلغت الأصول المالية لهذه المصارف 2.197 مليون رينغيت سنة 2016 مقابل 2.039 سنة 2008، أين عرفت شبه استقرار خلال هذه الفترة.

الجدول (07): إحصائيات القطاع المصرفي الإسلامي للفترة 2008– 2016

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المصارف الإسلامية	17	17	17	16	16	16	16	16	16
عدد الفروع الإسلامية *	2.039	2.087	2.102	2.147	2.171	2.177	2.192	2.206	2.197

* بما فيها الفروع الإسلامية لدى البنوك التقليدية

Source: Mohd yazid bin kasim (2017), Compilation and estimation of Islamic finance statistics: the malaysia's experience, Workshop on Islamic finance in the national accounts, 24- 26 octobre 2017, Beirout, Lebanon. P: 11.

3.1. المؤسسات المالية الداعمة للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا:

بالإضافة إلى ذلك، قامت ماليزيا بإنشاء عدة مؤسسات مالية و أكاديمية لدعم النظام المالي الإسلامي كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول (08): الهيئات الداعمة للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا

الهيئة	سنة التأسيس	الدور
رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية ماليزيا	1995	تنظيم العلاقة بين البنوك الإسلامية، و تشجيع إنشائها بالتعاون و التشاور مع الهيئات التنظيمية و الرقابية.
المعهد الماليزي للصيرفة و التمويل الإسلامي	2001	تنمية رأس المال الفكري (التعليم و التدريب، الاستشارة، الأبحاث و النشر).
هيئة المعايير المحاسبية الماليزية	1997	تطوير و إصدار معايير محاسبية
مركز تنمية صناعة الأوراق المالية	1994	التعليم و التدريب في مجال الأسواق المالية.
المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي	2005	توفير المحترفين و المتخصصين في مجال التمويل الإسلامي للأسواق المحلية و الدولية (برامج الشهادات الاحترافية، برامج الدراسات العليا، برامج الأبحاث و النشر).
مكتب التوسيط المالي	-	تسوية المنازعات و الشكاوى بين العملاء و المؤسسات المالية الإسلامية (بنوك و تكافل).
مجلس الخدمات المالية الإسلامية	2002	تطوير معايير الإشراف على مستوى الصناعة المالية الإسلامية.
المركز الدولي للقيادة المالية	-	تقديم برامج قيادية لمسؤولي الإدارات العليا و الرؤساء التنفيذيين في المؤسسات المالية الإسلامية.
الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية	2008	إجراء البحوث الشرعية التطبيقية في المالية الإسلامية، و تطوير قائمة معلوماتية للبحوث في المالية الإسلامية.

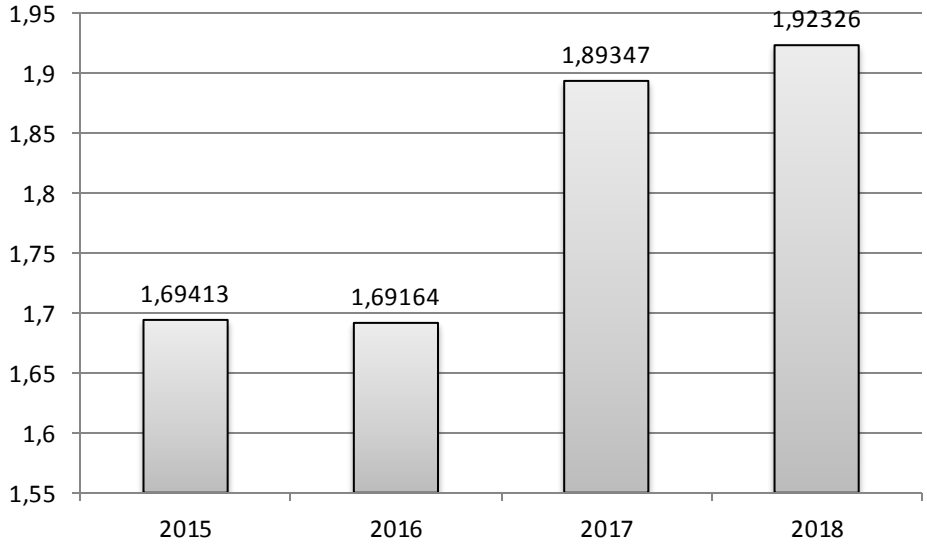
المصدر: الحليم عمار غربي (2016)، ماذا تعرف عن هذه المصارف، دار أبي الفداء العالمية، الطبعة الأولى، سوريا، ص 259.

4.1. السوق المالي:

عرف السوق المالي في ماليزيا أول إصدار للصكوك سنة 1990، حيث تم تداولها لأول مرة في السوق المحلية، ليتبع ذلك العديد من الأدوات المالية التي تم إصدارها و طرحها للتداول. أما في عام 1999، فقد تم

إدخال " مؤشر الشريعة " كأداة لقياس حركة الأسعار لجميع الأهم العادية الإسلامية [1]. علما أنه و في عام 2005، قام البنك الدولي بإصدار صكوك إسلامية بقيمة 760 مليون رينغيت، و ذلك لمدة خمس سنوات، و بذلك تكون ماليزيا من أوائل الدول التي أصدرت صكوكا بالعملة المحلية، إذ تمثل 62 % من سوق الصكوك التي أصدرت بالعملة المحلية [2]. و يخضع السوق المالي الماليزي حاليا لهيئة رقابة شرعية تضمن تطبيق الشريعة في إصدارات الأوراق المالية و تداولها [3].

الشكل (14): تطور حجم السوق المالية الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2015– 2018 (مليار رينغيت)



المصدر: احمد رشاد مرداسي (2018)، دور الهندسة المالية الإسلامية في إنشاء و دعم السوق المالية الإسلامية: دراسة حالة السوق المالية الماليزية، رسالة دكتوراه ل م د، جامعة خنشلة، الجزائر. ص: 216.

[1] بوزمارن وسيلة، ناصر المهدي (2017)، تقويم تجربة ماليزيا في الأسواق المالية الإسلامية، المجلد 01، العدد 16، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر. ص: 46.

[2] زياد جلال الدماغ (2010)، الصكوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية : نحو تطبيق مقترح تمويلي لتطوير دور البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه في البنوك الإسلامية و التمويل، رسالة علمية غير منشورة، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا. ص: 213.

[3] بوزمارن وسيلة، ناصر المهدي، مرجع سابق. ص: 43.

في المقابل، بلغ حجم السوق المالية الإسلامية 1.92326 مليار رينغيت ماليزي سنة 2018، في حين وصل إلى 1.69413 مليار رينغيت ماليزي سنة 2015. و هو ما يعتبر مؤشرا جيدا لأداء السوق خلال الفترة 2015- 2018.

أما بخصوص الصكوك الإسلامية الجارية، فقد بلغت 1.124,84 مليار رينغيت ماليزي سنة 2015 فقط، ليرتفع في مارس 2018 إلى 1.343,66 مليار رينغيت، و هو ما يفسر اهتمام السلطات المالية بهذا النوع من الأوراق المالية.

الجدول (09): حجم الصكوك الإسلامية المتداولة في السوق المالية الإسلامية الماليزية في الفترة 2015-2018

(مليار رينغيت ماليزي)

السنة	**الصكوك الجارية**
2015	1.124,84
2016	1.172,91
2017	1.291,91
* 2018	1.343,66

* لغاية شهر مارس

المصدر: احمد رشاد مرداسي (2018)، دور الهندسة المالية الإسلامية في إنشاء و دعم السوق المالية الإسلامية: دراسة حالة السوق المالية الماليزية، رسالة دكتوراه ل م د، جامعة خنشلة، الجزائر. ص: 239.

5.1. صناديق الاستثمار:

بلغ مجموع الأصول لصناديق الاستثمار الإسلامية المتداولة في السوق المالي 784,62 مليار رينغيت في فيفري 2018، مقابل تسجيل ما قيمته 667,81 مليار رينغيت سنة 2015، ليعرف بذلك سوق الصناديق ارتفاعا محسوسا خلال تلك الفترة.

الجدول (10): حجم صناديق الاستثمار الإسلامية المتداولة في السوق المالية الإسلامية الماليزية خلال 2015– 2018

(مليار رينغيت ماليزي)

السنة	الأصول الإسلامية تحت الإدارة
2015	132,38
2016	149,64
2017	170,83
* 2018	167,92

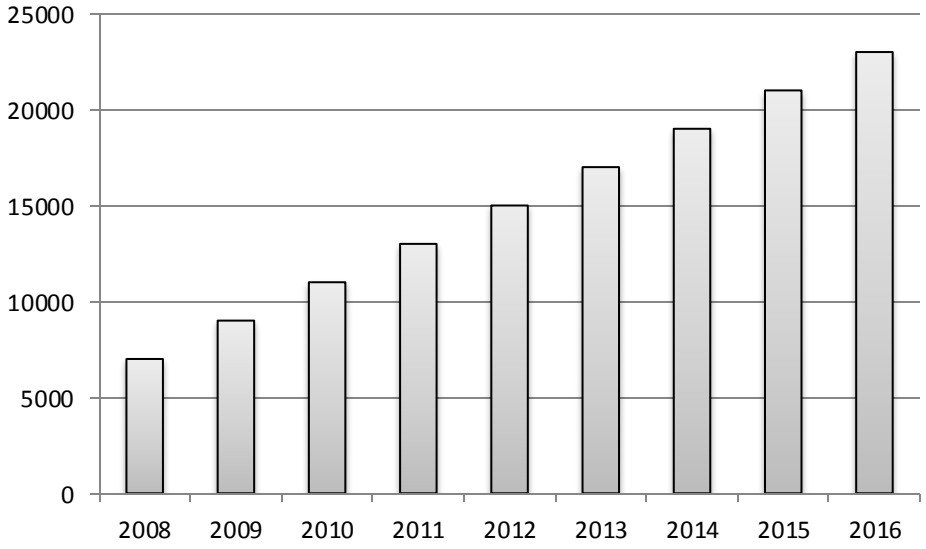
* لغاية شهر فيفري

المصدر: احمد رشاد مرداسي، مرجع سابق. ص: 243.

6.1. قطاع التأمين التكافلي:

أما بخصوص التأمين التكافلي في ماليزيا، فقد عرف ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2008 حوالي 5 مليار رينغيت ماليزي، مرتفعا إلى حوالي 25 مليار رينغيت ماليزي سنة 2016. و هو ما يفسر الاهتمام الذي توليه السلطات المالية في ماليزيا لهذا القطاع المهم الذي يرافق كافة الأنشطة المالية و التجارية.

الشكل (15): تطور قطاع التأمين التكافلي في ماليزيا خلال الفترة 2008– 2016 الوحدة (مليون رينغيت)



Source: Mohd yazid bin kasim. Ibid. P: 18.

و كنتيجة لما سبق، يمكننا القول أن ماليزيا تعتبر من الدول الرائدة في مجال تطبيق النظام المالي الإسلامي إضافة إلى كونها دولة مسلمة، حيث يتجسد ذلك من خلال من مختلف الأدوات التي تطرحها و كذا مختلف المؤسسات المالية و الهيئات الداعمة. و يعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها: الاستقرار السياسي للمملكة، و التطور المحقق و الطفرة في جميع المجالات، فقد استطاعت الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي بامتياز، و تأسيس بنية تحتية قوية، و كذا تبني نظام الرقمنة و تكنولوجيات الاتصال، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك، " لم يقتصر النظام المصرفي في ماليزيا على المصارف الإسلامية، بل إن تلك المصارف كانت تعمل جنبا إلى جنب مع المصارف التقليدية، أي أن الحكومة الماليزية اعتمدت النظام المالي المختلط (إسلامي+تقليدي)، و هذا النظام سعت من ورائه ماليزيا إلى (إقامة نظام مالي قوي و تنافسي)، فضلا عن جعل ماليزيا مركزا للتمويل الإسلامي في العالم " [1]. و تشير مختلف الأرقام و الإحصائيات إلى هذا التناغم و الازدواجية في ممارسة الصيرفة. إلا أن الملاحظ هو تحقيق المصارف الإسلامية معدلات نمو أعلى من المصارف التقليدية.

2. التجربة الباكستانية:

انطلقت باكستان في عملية تطبيق النظام المالي الإسلامي سنة 1981، و بدأت بالبنك المركزي باعتباره بنك البنوك و بنك الدولة، لتنتقل عملية الأسلمة إلى مختلف المؤسسات النقدية و المالية في الدولة، حيث " أمكن استبدال المعاملات الربوية بصيغ شرعية بديلة تحقيق معدلات أرباح للبنوك التجارية، حيث سجل حصول زيادة ملموسة في معدل تعامل الجمهور مع المصارف و في قدرتها على جذب الودائع بحيث حققت معدل نمو قدره 34 % خلال الفترة 1982-1986، كما حققت البنوك معدلات أرباح عالية بلغت 27 % للفترة 1980-1986، إلا أنه سجل عودة البنوك إلى الاستثمار في السندات الحكومية و الأسهم التي تقوم على الفائدة خلال

[1] عدنان فرحان الجوارين (2017)، متطلبات نجاح التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي في بيئة عالمية متغيرة (ماليزيا أنموذجا)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 57، 2017. ص: 82.

الفترة (1985-1986) "[1]. أما في سنة 2017، أصدر البنك المركزي الباكستاني قواعد جديدة لعمل فروع المعاملات الإسلامية للبنوك بهدف تعزيز دورها في ثاني أكبر الدول الإسلامية من حيث عدد السكان في العالم، وتأتي القواعد الجديدة مع تكثيف باكستان جهودها لتطوير التمويل الإسلامي وهو ما دفع عددا من البنوك لتوسيع عملياتها في القطاع. و عليه، سيتعين على البنوك الحصول على موافقات مكتوبة من البنك المركزي لفتح كل فرع إسلامي علاوة على تقديم تفاصيل إضافية بخصوص ترتيبات التوظيف والتدريب والتسويق. كما أعلن البنك المركزي أيضا أن العدد الإجمالي لفروع المصارف الإسلامية الكاملة بلغ: 767 فرعا، في حين بلغ عدد فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية 441 فرعا إلى جانب 96 مركزا فرعيا. و تجدر الإشارة إلى أن عدة بنوك تقليدية تدرس تحويل أنشطتها إلى عمليات إسلامية كاملة، و من بينها "بنك فيصل في كراتشي".[2]

1.2. تطورات القطاع المصرفي:

اعتمدت المؤسسات المالية النشطة في باكستان التحولات المالية الخالية من سعر الفائدة، استقبلتها بمرونة كبيرة، حيث أن أنشطتها الأساسية كانت ترتكز على الإنتاج، و بالتالي فإن مبدأ المشاركة في الأرباح و الخسائر تم إدراجه بسرعة و فعالية أكبر.

في المقابل، ارتفع عدد المصارف الإسلامية في باكستان خلال فترة الدراسة من 6 مصارف سنة 2008 إلى 5 مصارف إسلامية بالكامل سنة 2018، في حين ارتفع عدد النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية من 12 نافذة إلى 17 نافذة إسلامية سنة 2018. في المقابل، بلغ عدد الفروع 2.851 فرعا إسلاميا سنة 2018، و هو رقم مرتفع يأتي ليغطي كافة الطلب المحلي الموجود على المنتجات المالية الإسلامية.

[1] فريدة معارفي (2015)، إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية : دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر. ص: 118.

[2] موقع سكاي نيوز العربية (2018)، الرابط: https://www.skynewsarabia.com/business/611173 ، تاريخ الاطلاع: 12 ديسمبر 2018.

الجدول (11): بيانات القطاع المصرفي الإسلامي في باكستان خلال الفترة 2008– 2018 (مليار روبية)

	عدد المصارف الإسلامية	عدد البنوك التقليدية ذات النوافذ الإسلامية	عدد الفروع الإسلامية ككل	إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية
2008	6	12	515	276
2009	6	13	649	366
2010	5	13	751	477
2011	5	12	886	641
2012	5	13	1097	837
2013	5	14	1304	1014
2014	5	17	1574	1259
2015	6	17	2075	1610
2016	5	16	2322	1853
2017	5	16	2581	2272
2018	5	17	2851	2658

Source: Muhammad bilal zafar, Ahmad azam sulaiman (2020), Islamic banking in pakistan: emergence, growth and prospects, link: https://www.researchgate.net/publication/339243495. P: 66.

أيضا، ارتفع حجم الأصول خلال فترة الدراسة، ليحقق سنة 2018 ما قيمته 2.658 مليار روبية، بعد أن كان حجمها لا يتجاوز 276 مليار روبية سنة 2008. و هو ما يعكس التطور الملحوظ للنظام المالي الإسلامي في باكستان.

2.2. أساليب التمويل:

يعتمد النظام المالي الإسلامي في باكستان على عدة أدوات تمويلية ملائمة مثل: المرابحة، الإجارة، المشاركة، المضاربة و غيرها. حيث عرفت هذه الأساليب تباينا من ناحية التداول و الاستخدام. فمثلا، في سنة 2018 كانت المرابحة تمثل ما نسبته 13,6 % من إجمالي التمويل، بعد أن كانت تمثل 30,1 % سنة 2014، أي أنها عرفت تراجعا كبيرا. في المقابل، نسجل ارتفاعا في استخدام التمويل بأسلوب المشاركة و الذي بلغ نسبة 19,9 % سنة 2018، بعد أن كان لا يتجاوز ما نسبته 11 % سنة 2014. في حين تم تسجيل غياب الاعتماد التام على أداة القرض الحسن طيلة فترة الدراسة، في المقابل، ارتفعت مساهمة باقية الأدوات كالمشاركة المتناقصة و الاستصناع.

الجدول (12): مساهمة أساليب التمويل الإسلامية في إجمالي التمويل خلال الفترة (2014– 2018) (%)

	2014	2015	2016	2017	2018
المرابحة	30,1	24,4	15,8	13,2	13,6
الإجارة	7,7	6,6	6,8	6,4	6,2
المشاركة	11	14	15,6	22	19,9
المضاربة	0,1	0	0	0	0
المشاركة المتناقصة	32,6	31,7	34,7	30,7	33,3
السلم	4,5	5,3	4,4	2,8	2,4
الاستصناع	8,3	8,6	8,4	8,2	9,1
القرض الحسن	0	0	0	0	0
أخرى	5,6	9,3	14,3	16,7	15,5
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

Source: Muhammad bilal zafar, Ahmad azam sulaiman. Ibid. P: 69.

في الأخير، يمكن تقييم تجربة باكستان في تطبيق النظام المالي الإسلامي بالمقبولة، حيث تمكن البنك المركزي الباكستاني من تطبيق السياسة النقدية البديلة دون الوقوع في مخالفات شرعية أو التعامل بسعر الفائدة. في حين يبقى مشكل تمويل الحكومة بالقروض قائما و إدراجه ضمن بند الضرورات. من جهة أخرى، يسجل السوق المالي تعاملا واضحا بالصكوك الإسلامية على مختلف أنواعها ما عدا أدوات الدين الخاصة بالحكومة.

3. التجربة اليابانية:

تعتبر اليابان أحد الدول الصناعية المتقدمة، و هذا حسب المعايير الدولية، أين تمتلك اليابان 13.7 % من الأصول المالية العالمية الخاصة، و هو الأمر الذي جعل من طوكيو إحدى المراكز المالية الهامة و الرئيسة عالميا [1].

[1] منير ماهر الشاطر (2020)، واقع التمويل الإسلامي في اليابان: الصكوك نموذجا، العدد 12، أفريل 2020، مجلة بيت المشورة، بيت المشورة، قطر ص: 187.

1.3. التمويل الإسلامي:

في سنة 2008، قامت السلطات المالية في اليابان ممثلة في الوكالة اليابانية للخدمات المالية، و هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن سن القوانين و التشريعات المالية و رقابة البنوك و شركات التأمين و مؤسسات الاستشارات المالية، قامت بإجراء تعديل على قانون البنوك [1]، و هو ما سمح بانتشار بعض أساليب التمويل الإسلامية، و بهذه الخطوة تكون اليابان قد حسمت أمرها بخصوص تبني النظام المالي الإسلامي، و الاستفادة مما تقدمه هذه المنظومة من خدمات استشارية لاقت نجاحا كبيرا جول العالم. و في نفس السنة، قام بنك طوكيو ميتسوبيشي بطرح منتجات المرابحة و الإجارة، بالإضافة لامتلاكه لهيئات استشارية شرعية. أيضا، يقوم بنك سوميموتو ميتسوي بتقديم خدمات تمويل إسلامية لتمويل مشاريع الطاقة و البنية التحتية و المواصلات، لكنه لم يحدد طبيعة هذه الخدمات و كيفيتها [2].

من ناحية أخرى، قامت عدد من البنوك اليابانية بنشاطات تمويل وفق النظام المالي الإسلامي، لكن خارج الحدود، حيث قام بنك ميزوهو بتقديم خدمات مالية إسلامية مثل المرابحة في لندن. في حين قامت مجموعة نومورا القابضة لإدارة الأصول المالية بإنشاء شركة في ماليزيا تحت اسم نومورا لإدارة الأصول المالية الإسلامية، كما أنها مسؤولة عن إدارة صندوقين استثماريين إسلاميين. و بالإضافة لما سبق، قامت عدة بنوك يابانية بالانضمام إلى مؤسسات و هيئات مالية إسلامية دولية كمجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB [3].

[1] عبد المالك أحمد بضياف، وليد نواري بوعظم (2018)، واقع الصناعة المالية الإسلامية عبر العالم، العدد 5، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث و الدراسات، فلسطين ص: 608.
[2] منير ماهر الشاطر، مرجع سابق. ص: 191.
[3] نفس المرجع. ص: 192.

2.3. الصكوك الإسلامية:

تعتبر شركة أيون أول من قام بإصدار صكوك إسلامية خارج اليابان، و بالضبط في ماليزيا سنة 2007 بقيمة 400 مليون ونجت. ثم في سنة 2008، قام بنك سوميموتو ميتسري بإصدار صكوك مشاركة بقيمة 01 مليار رنجت. أما في سنة 2010، فقد قامت مجموعة نومورا القابضة بإصدار صكوك الإجارة بقيمة 100 مليون دولار [1]. و أخيرا، في سنة 2014، قام بنك طوكيو متسوبيشي بإصدار صكوك وكالة بقيمة 25 مليون دولار بواسطة بنك CIMB [2]. أما في سنة 2011، و في ظل إستراتيجية اليابان للتوسع في قطاع الصكوك الإسلامية، فقد تم تكييف هذه الصكوك (صكوك الإجارة، صكوك المرابحة) على أنها سندات من نوع خاص، و يمكن إصدارها تحت بند الشركات ذات الغرض الخاص مع شرط إعادة شراء الأصل. أيضا، تم إجراء تعديل قانون الضرائب عبر تطبيق إعفاء ضريبي على عوائد الصكوك الإسلامية على المتعاملين المحليين و الأجانب [3].

3.3. التشريعات القانونية المتعلقة بالتمويل الإسلامي:

لا توجد لحد الآن تشريعات خاصة بالنظام المالي الإسلامي في اليابان، إلا أن القانون البنكي يحتوي على مواد سمحت للعديد من المؤسسات المالية من إجراء تعاملات مالية إسلامية كإصدار الصكوك خارج الوطن. أيضا، يوجد ما يعرف بقانون المبيعات المقسطة يسمح بالقيام بتمويلات تشابه لحد ما التمويل الإسلامي. في المقابل، فبعض التمويلات الإسلامية تتماشى مع القانون الياباني البنكي كالمرابحة و الإجارة و الاستصناع، و المشاركة و المضاربة [4].

[1] عبد المالك أحمد بضياف، وليد نواري بوعظم، مرجع سابق. ص: 608.
[2] منير ماهر الشاطر، مرجع سابق. ص: 192.
[3] نفس المرجع. ص: 199.
[4] نفس المرجع. ص: 196.

أما فيما يخص السوق المالي، فلا يوجد ما يسمح بتداول الأوراق المالية، لكن يوجد تسهيلات ضريبية خاصة بالصكوك فقط. كما لا يوجد أيضا تشريع خاص بالتأمين التكافلي، و هو ما يصعب من إنشاء شركات تأمين إسلامي في اليابان. في المقابل، يمكن لصناديق الاستثمار الإسلامية مزاولة نشاطها في اليابان في ظل قانون الأدوات و التبادل المالي.

ثانيا: النظام المالي الإسلامي في مجلس التعاون الخليجي

تضم منطقة الخليج العديد من الدول التي سعت بدورها لتطبيق النظام المالي الإسلامي، إلا أننا سنتطرق لعينة فقط و نحاول دراسة تجاربها.

1. التجربة السعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية من الدول التي تتبنى نظام مالي مزدوج، أي يجمع النظام المالي التقليدي و النظام المالي الإسلامي في منظومة مالية موحدة [1]. و يشرف على هذه الازدواجية البنك المركزي أو كما يصطلح عليه رسميا بـ " مؤسسة النقد العربي السعودي ". و يأتي هذا الاختيار ضمن الإستراتيجية الاقتصادية العاملة للدولة، حيث أن السعودية تعتمد كثيرا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة و هو ما يستوجب وجود نظام مالي تقليدي مرافق. و حسب ذات الهيئة، فإن 50 % من أصول القطاع المصرفي السعودي متوافقة مع الشريعة الإسلامية، و تمثل المنتجات المصرفية الإسلامية في السعودية حوالي 20 % من إجمالي المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة على مستوى العالم، و من المرجح أن تصل النسبة إلى ما لا يقل عن 25 % بحلول العام 2030 [2]. أما في الفترة 2014- 2018، فقد استطاع النظام المالي الإسلامي التفوق على نظيره التقليدي من ناحية النمو، حيث وصل معدل النمو السنوي المركب لعمليات التمويل الإسلامية إلى 4 %. في المقابل،

[1] عبد الحليم غربي (2017)، مبادئ الأعمال المصرفية : القطاع المصرفي السعودي نموذجا، الطبعة الأولى، مطبوعات (KIE Publication)، إصدار إلكتروني. ص: 508.

[2] نفس المرجع. ص: 581.

سجل انخفاض بمقدار 1 % للقروض التقليدية في الفترة نفسها [1]. و فيما يلي جملة من المعطيات المالية توضح النشاط المصرفي المتوافق مع الشريعة في السعودية:

الجدول (13): بيانات المصارف الإسلامية في السعودية خلال الفترة 2015– 2016 (مليون دولار)

البنك	الموجودات		الودائع		التمويل		حقوق الملكية		الأرباح	
	2016*	2015	2016*	2015	2016*	2015	2016*	2015	2016*	2015
الراجحي	88.368	84.165	72.255	68.327	59.873	56.058	13.080	12.437	1.085	1.901
الإنماء	26.183	23.660	19.778	17.519	17.730	15.201	4.903	4.894	214	392
الجزيرة	18.227	16.870	13.528	13.271	11.790	11.246	20.083	1.977	149	343
البلاد	14.510	13.659	11.232	11.248	9.848	9.135	1.816	1.718	96	210
المجموع	**147.288**	**138.345**	**116.793**	**110.365**	**99.241**	**91.640**	**21.882**	**21.026**	**1.544**	**2.846**

* الفصل الثاني

المصدر: عبد الحليم عمار غربي، مبادئ الأعمال المصرفية: القطاع المصرفي السعودي نموذجا، مرجع سابق. ص: 509.

و من الملاحظ أن هناك أربعة مصارف إسلامية نشطة، حيث بلغ حجم أصولها بنهاية سنة 2016 نحو 25 % من إجمالي الأصول المصرفية في السعودية، في حين بلغ حجم الودائع نحو 28 % من إجمالي الودائع، أما حجم التمويل فبلغ حوالي 33 % من إجمالي التمويل، كما بلغ رأس مالها 25 % من الإجمالي. دون أن ننسى أنها حققت أرباحا بقدر 2.8 مليار دولار بنهاية سنة 2015. و إضافة إلى ذلك، يعتبر بنك الراجحي ثاني أكبر بنك سعودي و أكبر مصرف إسلامي، حيث يسيطر على حوالي 60 % من إجمالي موجودات البنوك السعودية المتوافقة مع الشريعة و 70 % من أرباحها.

[1] السعودية الأولى عالميا بالأصول المالية الإسلامية (2020)، تاريخ الاطلاع: 09 جويلية 2020، الرابط: https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7-/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84

1. 1. الانتقال التدريجي نحو نظام مالي إسلامي عالمي:

قامت السعودية لأول مرة بخطوة مهمة نحو تعميم النظام المالي الإسلامي على المستوى العالمي و بذلك بإنشاء ما يعرف حاليا بـ " البنك الإسلامي للتنمية "، و ذلك في سنة 1975 و بنسبة مساهمة وصلت إلى غاية اليوم إلى 25 % و البقية موزعة بدرجات متفاوتة بين مختلف الحكومات العربية و المسلمة. هذا و انطلاقا من سنة 1987، بدأت السلطات النقدية ممثلة بمؤسسة النقد العربي السعودي بتنفيذ خطة التحول و التكيف مع النظام المالي الإسلامي، حيث دخلت عدة بنوك مثل الراجحي و الجزيرة في دائرة التطبيق الفعلي و التدريجي للصيرفة الإسلامية. لتلي ذلك مرحلة أخرى، عرفت عدة تكتلات مالية بين عدة مؤسسات و بنوك من أجل تكوين كيان مصرفي موحد ممثلا في بنك البلاد و ذلك تحديدا في سنة 2003. و في نفس السياق، قامت البنوك التقليدية في السعودية بتبني النظام المالي الإسلامي عبر فتحها لنوافذ إسلامية و ممارسة الاستثمار و التمويل اعتمادا على عدة صيغ إسلامية تشاركية كانت أو تجارية. ليليها أيضا إنشاء عدة بنوك تمارس كلا من الصيرفة التقليدية و الإسلامية بالتوازي و ذلك تحت سلطة و إشراف و رقابة من البنك المركزي أو ما يعرف ب مؤسسة النقد العربي السعودي [1].

2.1. تقييم تجربة النظام المالي الإسلامي في السعودية:

تعتبر فكرة التوأمة بين منظومتين ماليتين مختلفتين من ناحية الجذور و الممارسة فكرة مثيرة للجدل، فالمقارنة دائما ما تكون حاضرة سواء من ناحية القبول لدى المتعاملين و الجمهور، أو من ناحية الفعالية و تحقيق الأرباح. إلا أنه و من بين الأمور المستنتجة، يمكن القول بأن الازدواجية بين النظامين تعتبر ناجحة لحد الآن، خاصة إذا ما اطلعنا على المؤشرات النقدية و المالية للاقتصاد السعودي، و التي تؤكد تحقيق نمو مستمر و على جميع الأصعدة. يضاف إلى ذلك، الدور الكبير الذي تلعبه هيئة الرقابة الشرعية في التأسيس القانوني للعقود المالية

[1] عبد الحليم غربي (2017)، مبادئ الأعمال المصرفية : القطاع المصرفي السعودي نموذجا، مرجع سابق. ص: 576.

و مدى ملائمتها للجانب الاقتصادي من جهة، و كذا تحكمها في عمل و ممارسة البنوك للصيرفة الإسلامية من جهة أخرى. دون أن ننسى عملية التحول و التطبيق التدريجي نحو نظام مالي إسلامي، و مدى الحرص و المرافقة المستمرة لمؤسسة النقد العربي السعودي لهذه العملية و ما رافقها من دعم و حماية من المخاطر و تطبيق معايير الحوكمة، بالإضافة إلى المرونة القانونية التي وفرتها أعلى سلطة نقدية في البلاد و التي تتيح لجميع البنوك و المؤسسات المالية الموجودة و أو الراغبة للعمل في السعودية من ممارسة النظام المالي الإسلامي دون أي عوائق تذكر، لكن مع احترام معايير كفاية رأس المال و متطلبات السيولة و كل ما يتعلق بمعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث و لغاية سنة 2016 تقدم جميع البنوك السعودية الإثني عشر و العديد من فروع البنوك الأجنبية العاملة في السعودية منتجات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية [1]. من جانب آخر، لم تغفل السلطات النقدية و المالية في البلاد جانب التكوين و المرافقة، حيث تسطر سنويا عدة دورات و برامج تكوينية مدعمة من أجل تطوير العمل المالي و المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، و البحث و الإبداع المستمرين من أجل جذب أكبر عدد من الاستثمارات الموافقة للشريعة، و كذا تسهيل عملية الانتقال من ممارسة تقليدية إلى ممارسة إسلامية دون أي عوائق تذكر و إزالة الحدود الزمنية و المكانية.

2. التجربة الكويتية:

تعتبر الكويت من الدول الرائدة في تبني النظام المالي الإسلامي، حيث يعود تأسيس أول مصرف إسلامي بها إلى سنة 1977 و هو " بيت التمويل الكويتي ". هذا و قد تبنت الكويت مبدأ التحول الكلي للبنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية و ليس التحول الجزئي، فهي بذلك تقر مبدأ الموازاة بين النظامين، أين يكون الانتقال بشروط محددة و مقننة من طرف البنك المركزي [2]. لتبدأ بعدها عملية تطبيق النظام المالي الإسلامي بصفة تدريجية و على غرار بقية الدول المذكورة في الدراسة، أين تكون الانطلاقة من النظام المصرفي و تحت رعاية و

[1] عبد الحليم غربي، مبادئ الأعمال المصرفية : القطاع المصرفي السعودي نموذجا، مرجع سابق. ص: 580.
[2] محمد محمود عبد الله يوسف (2011)، دراسة عن البنوك الإسلامية في الكويت، رسالة علمية غير منشورة، جامعة القاهرة. ص: 15.

مراقبة صارمة من طرف البنك المركزي الذي يدعم بهيئة شرعية عليا لمراقبة العقود، و مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية. إلا أن أهم ما يميز المصارف الإسلامية في الكويت هو توفرها على هيئة شرعية مستقلة تعمل بالتشاور و التعاون مع الهيئة العليا الوطنية.

1.2. التمويل الإسلامي في الكويت:

فرضت المصارف الإسلامية بمختلف أنواعها و مختلف منتجاتها، فرضت نفسها في السوق المصرفية الكويتية، و باتت تهمين على السوق و تهدد مكانة الصيرفة التقليدية، و الأرقام و الإحصائيات خير دليل على ذلك، حيث : " يعد النظام المصرفي الإسلامي الأكثر نموا في الكويت بمعدل نمو بلغ 23.2 % في الفترة ما بين عام 2002-2008 مقارنة ب 14.3 % للنظام المصرفي التقليدي، بينما بلغ مجموع الأصول للمصارف الإسلامية ما نسبته 29 % من مجموع الأصول المصرفية في الكويت، و تضع هذه النسبة الكويت في المرتبة الثالثة بين دول الخليج العربي بعد كل من السعودية (35 %) و البحرين (29.9 %) " [1]. و هو الأمر الذي دفع بالبنوك التقليدية إلى خيارين: إما التحول الكامل و الانتقال إلى النظام المالي الموازي، أو اللجوء إلى التكتلات مع بقية البنوك في النظام المالي التقليدي من أجل مواجهة المنافسة و تحقيق البقاء. و واقع الأمر يشير إلى أن خيار التكتل لم يعد مجديا، بحيث تتلقى المصارف الإسلامية بدورها دعما قويا من طرف الهيئات الرسمية و كذا من بقية المؤسسات المالية الدولية الداعمة للنظام المالي الإسلامي، و هذا ما يطرح الخيار الأخير للبنوك التقليدية، ألا و هو التحول الكامل و الفوري إلى مصارف إسلامية و ذلك وفق شروط و كيفيات يحددها و يشرف على تطبيقها البنك المركزي الكويتي.

[1] محمد محمود عبد الله يوسف، مرجع سابق. ص: 9.

2.2. السندات الموافقة للشريعة:

تطور استخدام السندات الموافقة للشريعة في الكويت لدرجة كبيرة، حيث أصبحت تدخل ضمن خيارات كل من البنك المركزي و وزارة المالية في عمليات التمويل و سد العجز. حيث نذكر منها: سندات الخدمات العامة، تصدر من طرف وزارة المالية، و تمثل عقد إجارة مع مشتري لتقديم خدمة معينة، أين يمكن للوزارة استخدام حصيلة بيع السندات لدعم إيرادات الميزانية سدادا للعجز[1]. كما نجد أيضا سندات الأعيان المؤجرة، و هي سندات تمثل ملكية أعيان مرتبطة بعقود إجارة لآجال متوسطة و طويلة، فيمكن لحكومة الكويت إصدارها بدلا من امتلاك العقارات و الآلات و التجهيزات. و يمكن لوزارة المالية أو البنك المركزي أن ينشئ قسما متخصصا للإجارة يكون من مهامه إصدار سندات الأعيان المؤجرة للجمهور [2]. أيضا، توجد عدة سندات أخرى مطبقة مثل: سندات المقارضة، أسهم الإنتاج، سندات البترول، سندات المرابحة و الاستصناع و غيرها، حيث سجلنا مدى حرص السلطات النقدية و المالية في البلاد على الاستعانة بهذه التقنيات المالية الإسلامية و طرحها دائما كبديل مبتكر و حديث للأدوات التقليدية [3].

المطلب 2: تجارب تطبيق النظام المالي الإسلامي لدول مختارة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و أوربا و دول أخرى

عرف النظام المالي الإسلامي تركزا كبيرا في منطقة MENA عبر مختلف أصوله المالية، فضلا عن تواجده في عدة دول أوربية و مناطق أخرى من العالم.

---

[1] منذر قحف (1995)، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية: دراسة حالة ميزانية الكويت، بحث رقم 39، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة. ص: 39.

[2] نفس المرجع. ص: 43.

[3] صورية معموري (2019)، البدائل الشرعية و دورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة: التجربة الكويتية، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية يومي 17 و 18 ديسمبر 2019، جامعة الشلف، الجزء الأول، الطبعة الأولى 2019، الرقم الدولي المعياري للكتاب: ر.د.م.ك ISBN 978-9931-9618-0-2، المكتبة الوطنية بالحامة الجزائر. ص: 269-270.

أولا: النظام المالي الإسلامي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

تتميز بعض الدول الإفريقية بتطبيقها المبكر للنظام المالي الإسلامي مثل السودان، في حين عرفت دول أخرى تأخرا في هذه العملية، خاصة دول المغرب العربي.

1. **التجربة السودانية:**

كان النظام المالي في السودان نظاما تقليديا يتعامل بسعر الفائدة و مختلف التقنيات المالية القائمة على الاستثمار و انتقال الأموال مقابل خدمات الديون. إلا أنه و ابتداء من سنة 1983، انطلقت الحكومة في تجسيد النظام المالي الإسلامي مستهلة ذلك بأسلمة البنك المركزي السوداني و كذا إنشاء هيئة رقابة شرعية عليا. بالإضافة إلى تأسيس ما يعرف بديوان الزكاة [1]. و على إثر ذلك، تم إصدار قرار يمنع جميع البنوك العاملة بالسودان من التعامل بسعر الفائدة، و الالتزام في معاملاتها بالصيغ الإسلامية في قبول الودائع و منح التمويل، و هي تتمثل بالصيغ الإسلامية : المرابحة، المشاركة، و السلم، إلخ. و قد شهدت هذه الفترة أيضا زيادة في عدد المصارف حيث تم تأسيس خمسة مصارف جديدة و هي: بنك البركة السوداني 1984، بنك الغرب الإسلامي 1984، السعودي السوداني 1986، بنك العمال الوطني 1988، بنك الشمال الإسلامي 1989.[2]

و من بين الخطوات البارزة لتطبيق النظام المالي الإسلامي، نجد مختلف التشريعات القانونية التي صنفت التعامل بسعر الفائدة المسبق أو ما يصطلح عليه شرعا بـ " الربا "، صنفتها ضمن المخالفات و يعاقب عليها القانون الجنائي. و في ظل غياب توجيهات بنك السودان المركزي اتجهت البنوك التجارية إلى التعامل بصيغة المرابحة باعتبارها سهلة التطبيق والأقرب لأحداث هذا التحول. أما فيما يتعلق بالودائع و القروض، فقد قام البنك المركزي

[1] Peter Lokaro NGRIMWA (2016), An analysis of the emergence and growth of accountancy profession in eveloping economies: the case of Sudan 1956-2010, PhD, RMIT University. P : 189.

[2] عمار مجيد كاظم الوادي (2009)، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة : للمدة 1981 – 2006، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، رسالة علمية غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق. ص: 186.

السوداني باحترام القانون المصرفي اللاربوي أو الإسلامي، حيث قام بتحويل الودائع القائمة على سعر الفائدة إلى ودائع استثمار بما بتوافق قوانين الهيئة الشرعية العليا، و بما يوافق القانون الجنائي الذي يجرم التعامل بسعر الفائدة المسبق، بحيث يستفيد المودعون من حصص من الربح المحقق. و فيما يخص القروض، فقد قام البنك المركزي بتحويلها إلى صيغ متوافقة مع المنظومة الإسلامية، كالمشاركة و المضاربة و غيرها، و تم تصفية كل العقود الموجودة و قيد الإنجاز من بنود التعامل بسعر الفائدة. إلا أن ذلك لم يتحقق كليا، حيث واجهت هذه العملية بعض الاعتراضات من بعض المستثمرين و رجال الأعمال، تم على إثرها تحويل القضايا محل النزاع إلى الجهات القضائية للبث فيها. أما على الصعيد الدولي، بقي مشكل التعامل الخارجي بسعر الفائدة قائما و ذلك على غرار كافة التجارب الدولية لتطبيق النظام المالي الإسلامي. حيث استمر البنك المركزي في التعامل بأدوات مالية تقليدية فيما يخص تسوية المدفوعات، و ذلك إلى إشعار لاحق و في انتظار تكييف تلك المعاملات وفق قوانين الهيئة الشرعية العليا للبلاد.

2.1. القطاع المصرفي:

عرفت الأصول المالية للقطاع المصرفي السوداني ارتفاعا واضحا خلال الفترة 2008- 2016، حيث انتقلت من 30.650 مليون جنيه سنة 2008، إلى 127.805 مليون جنيه سنة 2016، و هو تطور هام في القطاع المصرفي عموما، و لدى المصارف الإسلامية خاصة. كما عرفت ذات الأصول نموا قدر ب 16,64 % سنة 2014، و نسبة مرتفعة أين شهد القطاع المصرفي انتعاشا خلال هذه الفترة. أيضا، عرفت بدورها الأرباح ارتفاعا كبيرا لتصل إلى 4.791 مليون جنيه سنة 2016. في المقابل، زاد عدد البنوك بمختلف أنواعها (متخصصة، تجارية و إسلامية)، حيث ارتفعت من 35 بنك سنة 2008 إلى 38 بنك سنة 2016.

الجدول (14): بيانات القطاع المصرفي للفترة 2008– 2016 (مليون جنيه)

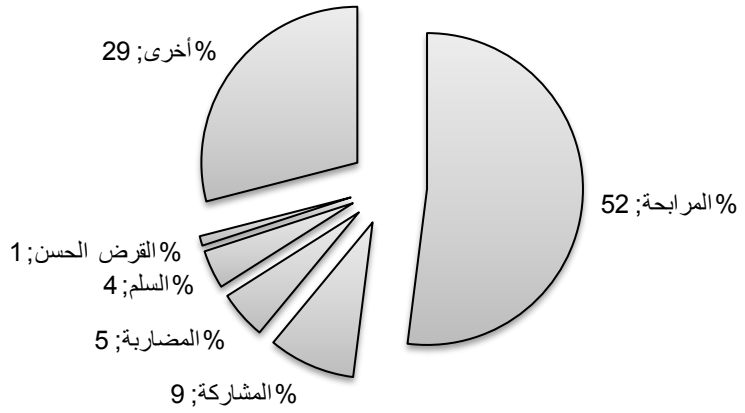
السنة	الأصول	صافي الأرباح	عدد البنوك
2008	30.650	728	35
2009	36.667	912	38
2010	43.108	1.143	39
2011	46.504	1.177	33
2012	67.050	2.395	35
2013	77.480	2.396	37
2014	92.880	3.737	37
2015	98.830	4.091	37
2016	127.805	4.791	38

Source: Sudan democracy first group (2018), Banking System in Sudan : political influence and personal interests breed corruption and lack of transparency, Sudan transparency initiative. P: 21.

1.1. صيغ التمويل:

اعتمدت عدة صيغ تمويل إسلامية كالمرابحة، المشاركة و المضاربة و غيرها، حيث استطاعت هذه الصيغ الاستحواذ على نسبة عالية ضمن حصة التمويل المصرفي الكلي. أيضا، فإن هذه الصيغ تحظى بالمطابقة الشرعية من جهة، و الكفاءة المالية من جهة أخرى، حيث أنها نجحت في تمويل عدة مشاريع و أصبحت البديل الشرعي للأساليب التقليدية في التمويل (أنظر الشكل أدناه).

الشكل (16): مساهمات صيغ التمويل الإسلامية في السودان لسنة 2014

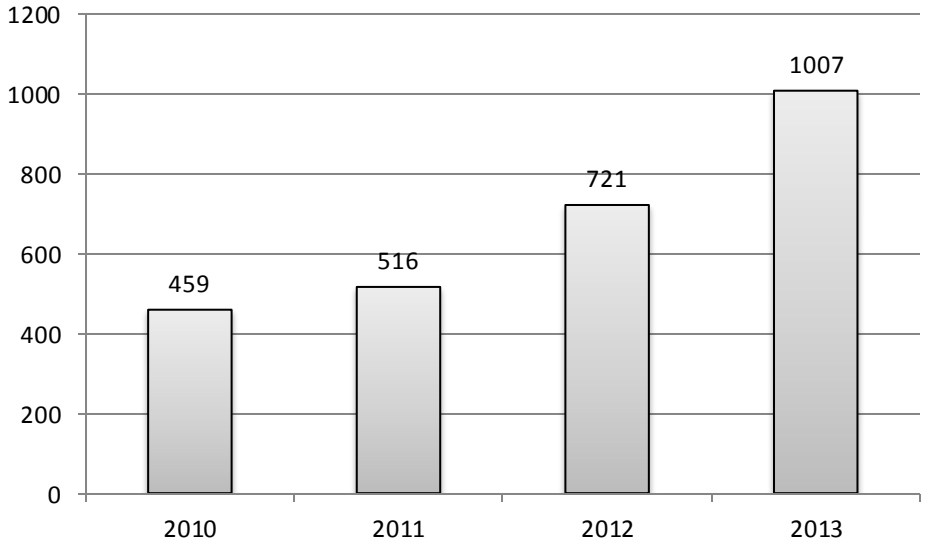


Source: Bank of khartoum (2016), Sudan islamic finance 2016 : next phase of development. P: 45.

3.1. قطاع التأمينات:

عرف قطاع التأمينات في السودان انتعاشا خلال الفترة 2010- 2013، حيث انتقل رقم أعمال الشركات التأمينية بما فيها شركات التكافل من 459 مليون جنيه سنة 2010 إلى 1.007 مليون جنيه سنة 2013. و يأتي هذا النمو ليساير الارتفاع المسجل في القطاع المصرفي.

الشكل (17): تطور قطاع التأمينات خلال الفترة 2010-2013 (مليون جنيه)

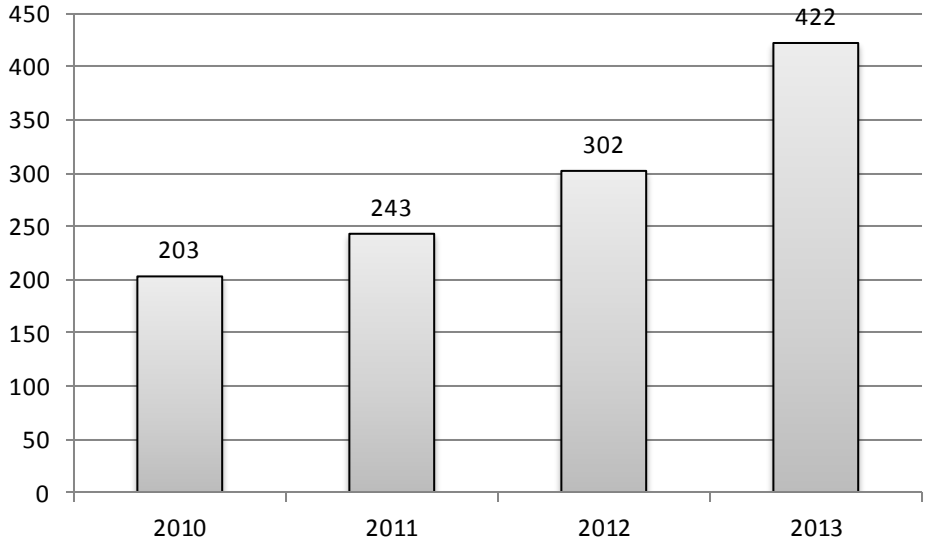


Source: Bank of Khartoum, Sudan islamic finance 2016. Ibid. P: 85.

4.1. الصناديق الاستثمارية:

عرفت بدورها نموا معتبرا، حيث وصل أصولها إلى 203 مليون جنيه سنة 2010، مقابل 422 مليون جنيه سنة 2013، أي معدل نمو قدر ب 8,73 % مقارنة بسنة 2012.

الشكل (18): تطور حجم صناديق الاستثمار الإسلامية خلال الفترة 2010– 2013 (مليون جنيه)

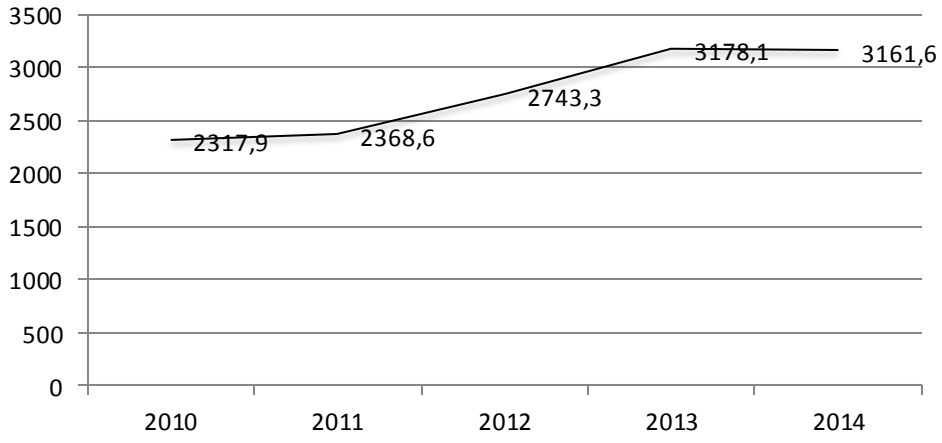


Source: Bank of Khartoum, Sudan islamic finance 2016. Ibid. P: 85.

5.1. البورصة:

عرفت مؤشرات البورصة السودانية انتعاشا ملحوظا، حيث ارتفع معدل الرسملة من 2.367,90 مليون جنيه سنة 2010، إلى ما قيمته 3.161,60 مليون جنيه سنة 2014.

الشكل (19): تطور مؤشرات البورصة خلال الفترة 2010– 2014 (مليون جنيه)



Source: Bank of khartoum, Sudan islamic finance 2016 : next phase of development. Ibid. P: 111.

في الأخير، يمكن القول بأن تجربة السودان في تطبيق النظام المالي الإسلامي انطلاقا من أسلمة البنك المركزي هي تجربة رائدة و تستحق الدراسة. إلا أن ذلك يتعارض و بطبيعة الحال مع جملة من التحديات و العراقيل، و التي تبقى من اختصاص الهيئة الشرعية العليا فيما يخص إيجاد الحلول. حيث سجلت ذات الهيئة جملة من المخالفات الشرعية في صيغ التمويل و الاستثمار لدى المؤسسات المصرفية و المالية، و بناءا على تقارير المتابعة الدورية، فإن بعض البنوك السودانية لم تحترم بنود الصيغ الإسلامية و قامت بالاجتهاد المالي على حساب الجانب الشرعي، و هو ما خلق نوعا من التضارب في المفاهيم و التطبيقات لمختلف الصيغ الإسلامية.

2. التجربة التونسية:

عرفت تونس و على غرار العديد من الدول، تطورا ملحوظا في تبني قطاعات النظام المالي الإسلامي، عبر مختلف مؤسساته المصرفية و المالية، بالإضافة لقطاع التأمين التكافلي الذي شهد بدوره انتعاشا ملحوظا، و تسعى الحكومة إلى سن المزيد من التشريعات الخاصة بالنظام من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات المالية.

1.2. القوانين التشريعية:

بذلت السلطات التونسية جهودا لوضع إطار قانوني منظم للنظام المالي الإسلامي، كللت بإصدار جملة من القوانين منها القانون عدد 30 لسنة 2013 المتعلق بالصكوك الإسلامية و القانون عدد 47 لسنة 2013 المتعلق بصناديق الاستثمار الإسلامي و القانون عدد 47 لسنة 2014 المتعلق بتنقيح و إتمام مجلة التأمين و أحداث التأمين التكافلي و القانون عدد 48 سنة 2016 و المتعلق بالبنوك و المؤسسات المالية لسد الفراغ القانوني المنظم للنشاط المصرفي الإسلامي. كما يندرج مشروع تنقيح قانون الصكوك الإسلامية في سياق تدعيم

البنية التحتية القانونية لعمليات التمويل المستندة لآلية الصكوك، و سد الثغرات القانونية التي أفرزتها الممارسة العملية لإصدار الصكوك [1].

2.2. القطاع المصرفي:

بلغ عدد البنوك و المؤسسات المالية بتونس 42 مؤسسة في سنة 2018، منها 3 بنوك متخصصة في الصيرفة الإسلامية [2]. و قد حققت هذه المؤسسات المالية في تونس شبه استقرار، حيث انتقلت من 43 مؤسسة 2016، إلى 42 فقط سنة 2018. في المقابل، انتقل حجم الصول من 107.691 مليون دينار سنة 2016، إلى 133.482 مليون دينار سنة 2018. فبالرغم من ثبات عدد المؤسسات المالية، إلا أن الأصول المالية لها ارتفعت، و هذا يدل على زيادة نشاطها و مرافقتها لمختلف عمليات تمويل الاقتصاد في تونس.

الشكل (20): مؤشرات القطاع المصرفي 2016– 2018

	2016	2017	2018
عدد البنوك	43	42	42
إجمالي الأصول (مليون دينار)	107.691	121.029	133.482
مجموع الأصول/ إجمالي الناتج المحلي	118,9	125,2	125,7
عدد الفروع	1.774	1.860	1.913

المصدر: عبد الكريم قندوز، سفيان حمده قعلول (2020)، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع و التحديات و الآفاق، العدد 01، معهد التدريب و بناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. ص: 56.

أيضا، تستحوذ البنوك العمومية على 39 % من أصول القطاع المصرفي. في حين تسيطر البنوك الخاصة على ما نسبته 29 % من الأصول.أما البنوك الأجنبية فتسيطر على 28 % من الأصول [3].

[1] مروان العباسي (2018)، الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية من 1 إلى 5 أفريل 2018، ندوة: دور أسواق رأس المال الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.، البنك الإسلامي للتنمية، تونس ص: 4.

[2] عبد الكريم قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سابق. ص: 55.

[3] نفس المرجع. ص: 56- 57.

3.2. المؤسسات المالية الإسلامية:

توزعت المؤسسات المالية في تونس على ثلاث قطاعات مهمة، حيث نجد مصارف إسلامية، شركات تكافل و مؤسسات تمويلية أخرى.

الجدول (15): المؤسسات المالية الإسلامية في تونس لسنة 2018

الرقم	القطاع	المؤسسات
01	المؤسسات المصرفية	مصرف الزيتونة، بنك البركة، بنك الوفاق
02	شركات التأمين التكافلي	زيتونة تكافل، تكافلية، أمانة تكافل
03	مؤسسات تمويلية أخرى	اعتماد مؤسسة إسلامية واحدة للتمويل الأصغر " زيتونة تمكين "

المصدر: عبد الكريم قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سابق. ص: 57.

و تحقق المصارف الإسلامية الموجودة، و عددها 3، تحقق تطورا و نموا ملحوظين، حيث حقق بنك الزيتونة نسبة نمو سنوي عالية قدرت بـ 30 %، في حين وصل عدد فروعها إلى 80 فرعا. و هذا في الوقت الذي أعلن البنك المركزي التونسي وجود 3 مصارف إسلامية حاليا في تونس، و هي البركة (السبعينات) و الزيتونة (2010) و بنك الوفاق الدولي (2015)، مشيرا إلى أنها تستحوذ على نسبة 7 % من السوق المصرفي التونسي.[1]

و مع نهاية سنة 2018، بلغ مجموع الأصول للمصارف الإسلامية في تونس 5.018 مليون دينار. حيث مثلت حصة الودائع ما مجموعه 2.915 مليون دينار، مقابل 2.626 مليون دينار للقروض، كما بلغ عدد الفروع 141 فرعا موزعة على التراب الوطني لتونس، مع تسجيل 1.559 موظفا في مجال المصارف

[1] علي سعيد (2017)، أي مستقبل للبنوك التجارية الربوية ذات النوافذ الإسلامية بتونس، العدد 56، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية. ص: 127.

الإسلامية. و هي أرقام مهمة في قطاع الأعمال المصرفية، و ينبأ بتطور النظام المالي الإسلامي أكثر فأكثر مستقبلا.

الجدول (16): مؤشرات المصارف الإسلامية لسنة 2018

مجموع الأصول	5.018
العدد الإجمالي للموظفين	1.559
شبكة الفروع	141
مجموع الودائع (مليون دينار)	2.915
مجموع القروض (مليون دينار)	2.626

المصدر: عبد الكريم قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سابق. ص: 58.

و في نفس السياق، تكبدت البنوك التقليدية في تونس جملة من الخسائر و على رأسها خسارة رأس المال البشري، ناهيك عن الخسائر في الأرباح و كذا خسارة حصتها في السوق المصرفية. و كنتيجة لذلك، قرر البنك المركزي التونسي منحها الحق في ممارسة الصيرفة الإسلامية و ذلك عبر ما يعرف بـ " النوافذ الإسلامية "، و هو ما جعل تونس من بين الدول التي تبنت هذه التقنية، و ذلك باعتبارها أحد التوجهات المرتبطة بتطبيق النظام المالي الإسلامي. فبالرغم من عدم الاستقرار السياسي، إلا أن السلطات النقدية مستمرة في تعزيز ذلك الطرح و الانتشار للنظام المالي الإسلامي.

و بهذا الطرح، يمكن القول أن السلطات النقدية و المالية قد خطت خطوات جد مهمة في نشر و تطبيق النظام المالي الإسلامي عبر مختلف مؤسساتها في ظل كل الأزمات السياسية التي مرت بها، دون أن ننسى الدور الريادي الذي تلعبه من خلال البرامج و الدورات التدريبية، ناهيك عن إدراج تخصصات الاقتصاد الإسلامي في

الجامعات [1]. لكن بخصوص أسواق المال، لم تتمكن تونس من إصدار صكوك سيادية في السوق المالية الدولية، بسبب وجود مشاكل قانونية تتعلق بالملكية العقارية [2].

3. التجربة المصرية:

تعتبر مصر من أوائل الدول التي استقطبت المصارف الإسلامية لديها، عبر إنشاء تعاونيات ادخار و بيت المال. إلا أنه و بسبب عدة أحداث سياسية و اقتصادية، تراجع دورها و توقفت حركيتها مقارنة بالبنوك التقليدية. لكن مع عودة النظام المالي الإسلامي بقوة عقب أزمة الرهن العقاري لسنة 2007، انتشرت المصارف الإسلامية من جديد و استطاعت فرض مكانتها في الاقتصاد المصري من جديد.

1.3. القطاع المصرفي:

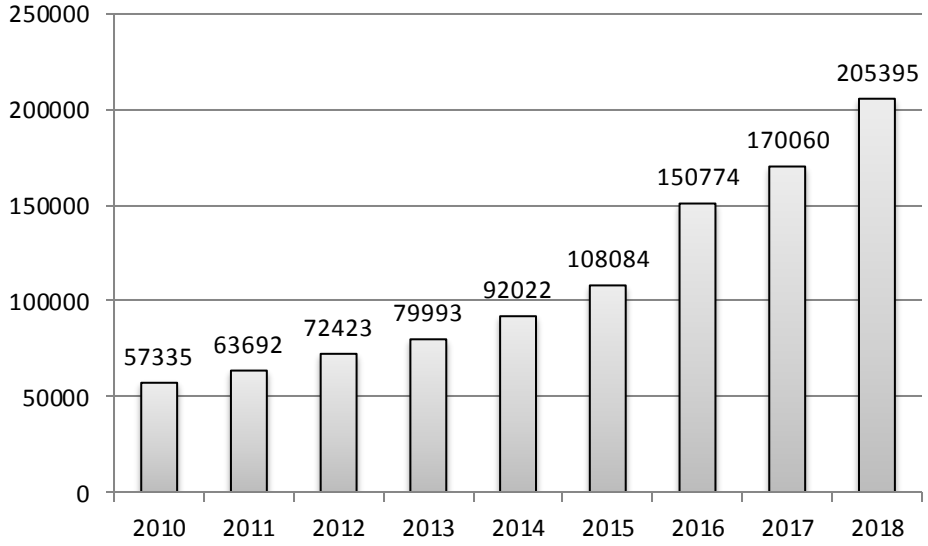
تشكل المصارف الإسلامية العاملة في القطاع المصرفي المصري حوالي 4 % من إجمالي قيمة الأصول، و هذا دون احتساب النوافذ الإسلامية. أيضا، تقوم هذه المصارف بتمويل الأفراد عبر كل من صيغتي المرابحة و الإجارة و بطاقات الائتمان عبر آلية القرض الحسن. كما تقوم بتقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كذلك عن طريق أساليب المرابحة و المضاربة و المشاركة و الاستصناع، حيث تمكنت من تمويل العديد من المشاريع الحيوية و الإستراتيجية في مصر. كما تساهم المصارف الإسلامية المصرية في تمويل عمليات التجارة الدولية كالتحويلات الخارجية، و خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية [3].

[1] مروان العباسي (2018)، الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية من 1 إلى 5 أفريل 2018، ندوة: دور أسواق رأس المال الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.، البنك الإسلامي للتنمية، تونس. ص: 3.

[2] نفس المرجع. ص: 66.

[3] أحمد شوقي سليمان، مرجع سابق. ص: 14.

الشكل (21): حجم أصول المصارف الإسلامية المصرية خلال 2010– 2018 (مليون جنيه)



المصدر: أحمد شوقي سليمان، مرجع سابق. ص: 02.

حسب الجدول أعلاه، فقد تطور حجم الأصول المالية للمصارف الإسلامية بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2010 إلى 2018، أين انتقت هذه الأصول من 57.335 مليون جنيه سنة 2010 إلى ما يعادل 205.395 مليون جنيه سنة 2018. و هو ما يعكس نجاح هذه المؤسسات في اختراق السوق المصرفية، و السماح للنظام المالي الإسلامي بالتطور في مصر.

إلى جانب المصارف الإسلامية، تساهم النوافذ التي تديرها مختلف البنوك التقليدية و حتى الإسلامية في دعم القطاع المصرفي في مصر. تساهم هذه النوافذ أيضا في توفير سيولة كبيرة لتمويل مختلف المشاريع الحيوية للاقتصاد المصري.

الجدول (17): حجم الفروع الإسلامية العاملة بالقطاع المصرفي المصري لسنة 2018

نوع المصرف	اسم المصرف	عدد الفروع الإسلامية
مصارف إسلامية	مصرف أبو ظبي الإسلامي	76
	بنك البركة	33
	بنك فيصل الإسلامي	36
بنوك تقليدية	بنك مصر	43
	المصرف المتحد	22
	البنك الزراعي المصري	20
	بنك عودة	03
	البنك الأهلي المصري	02
	بنك الاستثمار العربي	02
	بنك الكويت الوطني	02
	بنك قناة السويس	01
	البنك المصري الخليجي	01
	بنك الشركة المصرفية العربية	01
المجموع		**240 فرع إسلامي**

المصدر: أحمد شوقي سليمان، مرجع سابق. ص: 12.

استطاعت المصارف الإسلامية المصرية، و عددها 3، أن تدير أكثر من 140 فرعا إسلاميا في مصر خلال سنة 2018، و هو رقم هام و يعادل تقريبا الفروع الإسلامية التي قامت بفتحها 10 بنوك تقليدية. إن هذه المؤشرات، و التي تظهر في الجدول أعلاه، تؤكد على التنافسية و الحيوية التي تتمتع بها المصارف الإسلامية، و هو ما دفع بالبنوك التقليدية إلى فتح المزيد من الفروع على شكل نوافذ إسلامية.

2.3. صناديق الاستثمار:

عرفت الصناديق الاستثمارية الإسلامية رواجا في الاقتصاد المصري، حيث بلغ عددها 14 صندوق مع نهاية سنة 2018، مع تسجيلها لرقم أعمال 1,8 مليار جنيه، ذلك أنها شكلت فرصة لاستثمار المدخرات، و قد قامت عدة مصارف إسلامية باعتماد هذه الصيغة و أسست صناديق خاصة بها.

الجدول (18): صناديق الاستثمار الإسلامية خلال الفترة 2008– 2018 (الوحدة: مليون جنيه مصري)

الرقم	اسم الصندوق	سنة التأسيس	رأس المال
01	صندوق استثمار البنك الأهلي المصري و بنك البركة (بشائر)	2008	200
02	صندوق استثمار بنك البركة (المتوازن)	2010	50
03	صندوق استثمار بنك الكويت الوطني (الحياة)	2010	50
04	صندوق استثمار البنك الرئيسي للتنمية (الوفاق)	2010	100
05	صندوق استثمار بنك الاستثمار العربي الثاني (هلال)	2011	50
06	صندوق استثمار نعيم مصر	2011	25
07	صندوق استثمار بنك عودة المتوازن (ازدهار)	2013	250
08	مصرف أبو ظبي– مصر النقدي ذو العائد التراكمي	2014	450
	المجموع		**1.175**

المصدر: أحمد شوقي سليمان، مرجع سابق. ص: 16

تأتي ظاهرة انتشار صناديق الاستثمار الإسلامية في مصر كنتيجة لتطور المصارف الإسلامية، حيث قامت هذه المصارف باستثمار فوائضها المالية على شكل صناديق. الأمر الذي دفع بباقي البنوك التقليدية المحلية أو الأجنبية إلى مسايرة هذا النوع من الاستثمار، فضلا عن تمكنها من تحقيق نتائج مالية مهمة.

في الأخير، يبقى القطاع المصرفي الإسلامي في مصر يعاني من غياب قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية، فضلا عن غياب هيئة شرعية عليا لمراقبة عمل النظام المالي الإسلامي [1]، و هذا بالرغم من النتائج الجيدة التي تحققها هذه المؤسسات المالية. في المقابل، تسعى السلطات المالية إلى دخول مجال الصكوك الإسلامية بقوة، حيث تخطط لإطلاقها ابتداء من سنة 2020، و هو مؤشر جيد، خاصة إذا علمنا أن البورصة المصرية تعتبر فعالة في تمويل الاقتصاد و عقد مختل الصفقات. أي أن البيئة الاقتصادية في مصر تعتبر جد جذابة لاستقطاب النظام المالي الإسلامي و نجاحه في تمويل النمو و التنمية في مصر.

[1] أحمد شوقي سليمان، مرجع سابق. ص: 16.

ثانيا: النظام المالي الإسلامي في أوربا

انتشر النظام المالي الإسلامي في أوربا و على عدة أشكال: مصارف إسلامية، شركات تكافل، صكوك إسلامية. و تعتبر بريطانيا من الدول الأوربية الرائدة في هذا المجال كما سنتطرق إليه من خلال تجربتها في تطبيق النظام المالي الإسلامي، بالإضافة إلى دراسة تجارب دول أخرى مثل أيرلندا و لوكسمبورغ.

1. **التجربة البريطانية:**

تعتبر بريطانيا دولة غير إسلامية، لكنها تتوفر على أقليات مسلمة بشكل مركز، و هو ما جعل الطلب على المنتجات المالية الإسلامية يزداد و يصبح فعالا. الأمر الذي استحسنته السلطات المالية، أين قامت على إثره باستثمارات و تشريعات تسمح بدخول النظام المالي الإسلامي عبر عدة صيغ و مؤسسات مالية مختلفة. في المقابل، احتلت بريطانيا المرتبة 17 في تصنيف الدول التي تستقطب أصول مالية إسلامية لسنة 2018 [1].

من جانب آخر، سجلت بريطانيا أول ظهور لمعالم النظام المالي الإسلامي في أواخر السبعينات و بداية الثمانينات، حيث سمحت الحكومة لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية في العمل في لندن و كان أولها: شركة الاستثمار الإسلامية القابضة، و بعدها شركة بيت التمويل، و في سنة 1987 دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل لغاية سنة 1993، حيث تطورت ودائعها من 28 مليون جنيه سنة 1983 إلى 154 جنيه سنة 1991، و فتحت فرعين في لندن و فرع آخر في برمينغهام. لكن و نتيجة للأزمة المالية التي عصفت بالسوق المالي اللندني أواخر الثمانينات و بداية التسعينات، اضطرت الحكومة إلى تشديد المراقبة و الزيادة في الضرائب على المؤسسات المالية الأجنبية (قانون المصارف لسنة 1987). و في سنة 1997، فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي فرعا له في لندن عرف بمشروع المنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة عبر عقود المرابحة و

[1] Trowers and hamlins (2019), Global trends in islamic finance and the UK market, link: www.thecityuk.com. P :12

الإجارة. و في أكتوبر 2004، تم إنشاء أول مصرف إسلامي بالكامل، و هو البنك البريطاني، و ذلك بعد مجهودات الحكومة البريطانية لتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في السوق المالي اللندني، بعدها فتحت بنوك تقليدية نوافذ للمنتجات الإسلامية، و كان أبرزها بنك ABC، HSBC، Citi Group، Deutsh Bank، و حسب آخر الإحصائيات فقد وصل حجم الأصول الإسلامية المتداولة في السوق المالي البريطاني إلى 27 مليار جنيه سنة 2010، محققة نمو تراوح بين 7.3 % إلى 23.7 %، حيث تحتل لندن المرتبة الثامنة عالميا في استقطاب الأموال و الاستثمارات الإسلامية [1].

الجدول (19): لائحة المصارف الإسلامية في بريطانيا حتى سنة 2012

بنوك تقليدية لها نوافذ في المنتجات الإسلامية	المصارف الإسلامية
- **HSBC Amanah** - **ABC International Bank** - **Ahli United Bank** - **Bank of Ireland** - **Barclays** - **BNP Paribas** - **Bristol and West** - **Citi Group** - **Deutsh Bank** - **Europe Arab Bank** - **IBJ International London** - **J Aron and Co** - **Lioyds Banking Group** - **Royal of Banking Scotland** - **Standard Chartered** - **UBS** - **United National Bank**	- Islamic Bank of Britain - Bank of London and The Middle East - European Islamic Investement - Bank Gate House - QIB UK

المصدر: البنوك الإسلامية في أوربا بين الواقع و الآفاق (2018)، الرابط: https://www.hespress.com/orbites/78116.htm. تاريخ الإطلاع: 14 أكتوبر 2018.

كما تتوفر لندن حاليا على أكثر من 22 فرعا على شكل نوافذ إسلامية، و هو ما جعلنا نتناولها من هذا الجانب، في حين أنها تستقطب عدة أوجه للنظام المالي الإسلامي و ذلك نتيجة للطلب المتزايد و الملح على

1 البنوك الإسلامية في أوربا بين الواقع و الآفاق (2018)، الرابط: https://www.hespress.com/orbites/78116.htm . تاريخ الإطلاع: 14 أكتوبر 2018.

المنتجات الإسلامية من طرف أغلبية مسلمة مستقرة في بريطانيا [1]. أيضا، أطلقت السلطات الحكومية "فرقة عمل المالية الإسلامية" سنة 2013، و التي تهدف لترقية و تطوير عمليات التمويل الإسلامي في بريطانيا في إطار إستراتيجية " لندن بوابة الغرب للمالية الإسلامية "، بالإضافة إلى إصدار صكوك إجارة سيادية بقيمة 200 مليون جنيه إسترليني بتاريخ جوان 2014 تستحق في 2019 في سوق لندن للأوراق المالية، مع العلم أن شركتين خاصتين كانتا قد سبقتاها في إصدار صكوك مشاركة بقيمة 261 مليون و 11.7 مليون دولار سنتي 2005 و 2010 على التوالي [2]. أما في سنة 2017، فقد بلغ عدد المصارف الإسلامية 5 مصارف، بمجموع أصول قدر ب 4,7 مليار دولار، في حين بلغت أصول المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى 6 مليار دولار، أما حجم الصكوك فقد بلغت 53 مليار دولار [3].

1.1. الصكوك الإسلامية:

عرفت مستويات الصكوك تباينا خلال السنوات الأخيرة في بريطانيا، حيث انتقلت من 750 مليون دولار سنة 2011 إلى 8.600 مليون دولار سنة 2018. و هو ما يبين الاهتمام المتزايد بهذا النوع من الأوراق المالية.

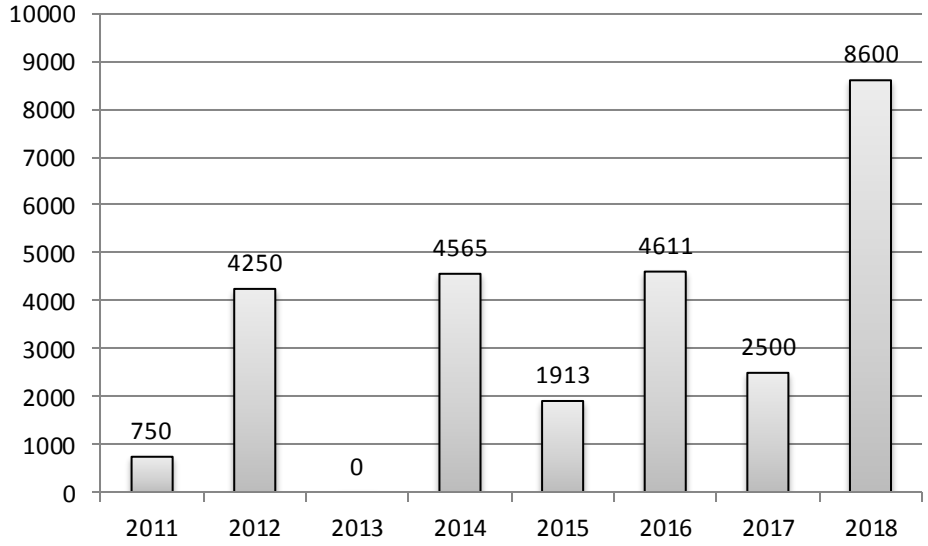
أيضا، تولي السلطات المالية اهتمام بهذا النوع من الأوراق المالية، و هذا نظرا للعائد الكبير لها مقابل نسبة مخاطر قليلة. فالهدف هو استقطاب أكبر قدر من الادخار العالمي، و الذي يعتبر إلى حد ما متركزا لدى الدول النفطية، و بخاصة الدول الخليجية. كذلك، تسعى مملكة بريطانيا للاستفادة من مركزها المالي في لندن، و الذي يعتبر الأكبر في العالم المالي نظرا لحجم التداول فيه.

[1] عبد الهادي مسعودي، خيرة مسعودي (2016)، تطبيقات المنتجات المالية الإسلامية في بعض العواصم العالمية: حالة كل من البحرين، دبي، ماليزيا و لندن، الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الإسلامية حول اشكالية ادماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، يومي 12 و 13 أفريل، المدرسة العليا للتجارة، الجزائرمرجع سابق، ص 13.

[2] عبد المالك أحمد بضياف، وليد نواري بوعظم، مرجع سابق. ص: 604.

[3] Trowers and hamlins. Ibid. P : 03

الشكل (22): تطور حجم الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2011– 2018 (مليار دولار)



Source : Trowers and hamlins. Ibid. P: 19.

في المقابل، تعرف صناديق الاستثمار الإسلامية انتشارا كبيرا، حيث و في نهاية 2017، بلغ حجم الأصول لصناديق الاستثمار الإسلامية حوالي 700 مليون دولار، أين تسعى المملكة لأن تكون رائدة في مجال التمويل الإسلامي عبر هذه الصيغة. أما فيما يخص نشاط التأمين التكافلي فقد انطلق فعليا سنة 2015، عند إطلاق جمعية التأمين الإسلامي بلندن [1].

أخيرا، نسجل غياب بعض التشريعات القانونية الخاصة بالنظام المالي الإسلامي في بريطانيا، سواء على مستوى القطاع المصرفي، التأمينات أو حتى السوق المالي. و في هذا السياق، قامت بريطانيا بوضع إستراتيجية طويلة المدى لاستقطاب المزيد من مؤسسات النظام المالي الإسلامي، و السماح بسن قوانين لمراقبة نشاط النظام من الناحية الشرعية، إضافة لقيامها مؤخرا بتقديم اقتراحات لإلغاء الضريبة المزدوجة على عمليات التمويل الإسلامي، و كذا إقرار بعض الإعفاءات الضريبية المتعلقة بالصكوك، مع محاولة خلق تشريع خاص بالنشاط المصرفي الإسلامي.

[1] Trowers and hamlins. Ibid. P : 20.

2. تجارب أخرى:

سجل النظام المالي الإسلامي في العالم عدة تجارب دولية، و في دول و مناطق متفرقة. ففي الجزء الغربي من إفريقيا مثلا، تطورت ممارسات النظام المالي الإسلامي في كل من نيجيريا، ساحل العاج، السنغال و غيرها. فهناك قوانين مصرفية في صيغتها المعدلة تنص على السماح بممارسة النظام المالي الإسلامي [1]. أما في الجزء الشرقي لإفريقيا، فقد بادرت كينيا بتطبيق النظام المالي الإسلامي، و ذلك عام 2008 عندما سمحت الحكومة الكينية للبنك التجاري الكيني بالبدء في العمليات التشغيلية لبنك الأمانة الإسلامي، كأول بنك إسلامي في كينيا، ثم تأسيس البنك الخليجي الإفريقي [2].

أما في أوربا، تعتبر لوكسمبورغ أول دولة أوربية تمنح ترخيصا لمؤسسة مالية إسلامية في عام 1978، تليه بعد ذلك استضافتها لأول شركة تأمين تعتمد أسس الشريعة الإسلامية في تعاملاتها (تكافل) في عام 1983، في حين شهد سوق لوكسمبورغ المالي في عام 2002 أول إدراج للصكوك المالية الإسلامية في أوربا، بينما كان بنك لوكسمبورغ المركزي الأول بين نظرائه في أوربا في الانضمام إلى مجلس الخدمات المالية الإسلامية في عام 2009. كما شهد عام 2014 إصدار لوكسمبورغ لأول صكوك سيادية بقيمة 200 مليون أورو [3]. في المقابل، تأتي أيرلندا لتضع نظاما صلبا خاصا بالتعاملات المالية الموافقة للشريعة، كما وطدت علاقاتها مع النظم المالية الإسلامية عن طريق اتفاقيات ضريبية، مع إدماجها لمقتضيات جبائية تراعي آليات عمل النظام المالي الإسلامي، مثل تلك المتعلقة بالمرابحة و الإيجار و التكافل. فموقع أيرلندا المالي المتميز باحتوائه على أكثر من 50 صندوق مالي دولي،

[1] عبد المالك أحمد بضياف، وليد نواري بوعظم، مرجع سابق. ص: 606.
[2] نفس المرجع. ص: 606.
[3] نفس المرجع. ص: 605.

مكنها من تسيير موجودات مالية فاقت 180 ترليون دولار عام 2010، و هو الأمر الذي دفع بعدد من صناديق الاستثمار الإسلامية للتمركز بها [1].

أيضا، و في آسيا، تعتبر هونغ كونغ مركزا ماليا إسلاميا متميزا، حيث تمتلك حصة كبيرة من سيولة سوق رأس المال، و هذا راجع لاقتصادها الحر و التواجد القوي للبنوك الأجنبية فيها فضلا عن تميزها بالبنية التحتية المالية و كذلك الشفافية التي يتمتع بها في إطار العمل التنظيمي و النظام القانوني. إضافة لذلك، و في عام 2008، تم تأسيس المركز الإسلامي للوساطة و التحكيم في هونغ كونغ كمؤسسة دولية مستقلة بالتنسيق مع غرفة التجارة الدولية [2].

المطلب 3: تقييم تجارب الدول السابقة في تطبيق النظام المالي الإسلامي

تساهم دراسة تجارب الدول في تطبيق النظام المالي الإسلامي من الخروج بمجموعة من النتائج المهمة، حيث يمكننا استنتاج أهم عوامل النجاح لديها، و كذا وضع الاستراتيجيات و السيناريوهات المناسبة لتبني النظام المالي الإسلامي لدى أي دولة.

أولا: عوامل النجاح و الفشل في تطبيق النظام المالي الإسلامي

استطاعت عدة دول تبني النظام المالي الإسلامي بغض النظر عن درجة التطبيق و كيفيتها، لكنها ساهمت بذلك في تقوية هذا النظام و منحه التجربة اللازمة للتوسع و الانتشار على المدى الطويل.

فماليزيا مثلا، استفادت من التطور الحاصل في مجال الاقتصاد الحقيقي، و استطاعت بذلك تطوير القطاع المالي ككل، حيث اعتمدت على نظامين ماليين مزدوجين: أحدهما تقليدي و آخر إسلامي، و هو ما

[1] عبد المالك أحمد بضياف، وليد نواري بوعظم، مرجع سابق. ص: 605.
[2] نفس المرجع. ص: 607.

سمح للمؤسسات المالية الإسلامية بالاستفادة من خبرة المؤسسات المالية التقليدية و منافستها بعد ذلك. أيضا، فقد اتبعت منهج التدرج في تطبيق النظام المالي الإسلامي، و ذلك عبر مراحل: التجريب، التوسع و التحرير. هذا بالإضافة لتفوقها في مجال إصدار و تداول الصكوك الإسلامية، ناهيك عن خلق عدة مؤسسات مالية و هيئات داعمة و مكملة للنظام المالي الإسلامي.

أما في السعودية، فقد تم الاعتماد على عنصر التكوين و التدريب في قطاعات النظام المالي الإسلامي، و وضع نظام قانوني مرن و خاص بالمؤسسات المالية الإسلامية، فضلا عن الاعتماد على منهج التدرج في تطبيق النظام المالي الإسلامي، و الاستعانة أيضا بأسلوب التطبيق الجزئي عبر فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حيث تم التركيز على تأسيس عدد معين من المصارف الإسلامية و العمل على تقوية مكانتها في السوق المالية السعودية. بالإضافة لذلك، تمت الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في تطوير القطاع المالي مما انعكس إيجابا على تطور النظام المالي الإسلامي، أين اعتمدت السلطات على نظامين ماليين مزدوجين: التقليدي و الإسلامي، و هذا تحت إشراف سلطة واحد و هي صندوق النقد العربي (البنك المركزي).

في المقابل، سعت السلطات المحلية في بريطانيا لأن تكون لندن عاصمة للمال، و ذلك عن طريق استقطاب رؤوس الأموال الإسلامية عبر عدة أشكال و استثمارات مختلفة، ناهيك عن تشجيع السلطات لقطاع الصكوك الإسلامية. بالإضافة للاعتماد على النوافذ الإسلامية في تلبية الطلب المسجل لدى الجالية المسلمة. أيضا، تم فتح مجال الاستثمار المالي للمؤسسات المالية الإسلامية الأجنبية من طرف السلطات المحلية، مما أدى لتزايد عدد المصارف الإسلامية.

أما باقي الدول محل الدراسة، فقد تباينت أسباب النجاح لديها، و القاسم المشترك لها هو تحقيق المنفعة لاقتصادياتها، و الاستفادة من أي نظام يتوافق مع تشريعاتها و يسمح بضمان المزيد من التمويل لمشاريعها

التنموية. في حين، لم تنجح عدة دول في تطبيق النظام المالي الإسلامي، و هذا راجع لعدم فهم طبيعة هذا النظام و توجهه العقائدي، فضلا عن غياب الطلب المحلي، و عدم وصوله لمستويات تسمح بتبني نظام آخر بأكمله.

ثانيا: تقييم إستراتيجية الدول في تطبيق النظام المالي الإسلامي

تشترك جميع الدول التي تناولناها بالدراسة في تبنيها للنظام المالي الإسلامي، في حين تختلف في درجة التطبيق، أين نجد اختلافا واضحا بينها من ناحية: المصارف الإسلامية، النوافذ الإسلامية، شركات التكافل، التداول في بورصة الأوراق المالية الإسلامية، عملية التصكيك و غيرها من مكونات النظام المالي الإسلامي، كما أن اختيار هذا النظام كأسلوب تمويلي في العديد من الدول كان في معظمه بدافع الحصول على حصة من الأصول المالية، فالخيارات الإستراتيجية تبقى العامل المؤثر و الأساسي في تحديد درجة و عمق التطبيق، فضلا عن عدة عوامل جغرافية و سياسية ليس لها علاقة بالجانب المالي للاقتصاد.

1. **ترتيب الدول من ناحية حصة الأصول المالية الإسلامية المكتسبة:**

من خلال تطبيقها للنظام المالي الإسلامي، استطاعت عدة دول تكوين أصول مالية كبيرة، حيث ساهمت هذه الأخيرة في تمويل اقتصادياتها و ترقية القطاع المالي لديها. فماليزيا مثلا، صنفت كأكبر دولة من ناحية الأصول المالية المكتسبة لسنة 2018، و هذا يرجع لأسطول من المؤسسات المالية و التشريعات القانونية، و وجود سوق مالي إسلامي. تليها السعودية في المرتبة الثالثة، و التي استطاعت بدورها الاستفادة من تطبيق النظام المالي الإسلامي في تعزيز مكانتها المالية بين الدول، و تمويل مختلف مشاريع البنية التحتية لديها. في المقابل، سجلنا حصول بريطانيا على المرتبة 17 عالميا، فبالرغم من أنها دولة غير مسلمة، إلا أنها استطاعت الحصول على استثمارات كبيرة في القطاع المالي، و هذا بفضل النظام المالي الإسلامي ممثلا في مختلف مؤسساته و أدواته التمويلية (أنظر الجدول أدناه).

الجدول (20): تقييم تجارب بعض الدول المختارة في تطبيق النظام المالي الإسلامي 2018

مكونات النظام المالي الإسلامي		آسيا			مجلس التعاون الخليجي		الشرق الأوسط و شمال إفريقيا			أوربا
		ماليزيا	باكستان	اليابان	السعودية	الكويت	السودان	تونس	مصر	بريطانيا
الإطار المؤسساتي	هل توجد مصارف إسلامية بالكامل ؟	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	هل توجد نوافذ إسلامية ؟	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	هل توجد شركات تكافل ؟	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
	هل توجد مؤسسات مالية إسلامية أخرى ؟	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
القوانين و الهيئات الشرعية	هل يوجد قانون خاص بالممارسات المالية الإسلامية	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
	هل يوجد قانون خاص بالتأمين التكافلي ؟	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
	هل يوجد قانون خاص بإصدار الصكوك الإسلامية	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم
	هي توجد هيئة شرعية عليا للرقابة ؟	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا
الأسواق المالية	هل بوجد سوق للأوراق المالية الإسلامية ؟	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم
الترتيب الدولي لإجمالي الأصول المالية الإسلامية لسنة 2018 *		1	7	/	3	5	11	20	15	17
إستراتيجية تطبيق النظام الإسلامي		موازي	كلي	جزئي	موازي	موازي	كلي	جزئي	جزئي	جزئي
تقييم تجربة التطبيق		جيدة	مقبولة	ضعيفة	جيدة	جيدة	مقبولة	مقبولة	مقبولة	جيدة

المصدر: من إعداد الطالب و بناء على:

*** DDCAP Group (2019), Islamic finance country index- IFCI 2019, p: 50-52.**

- IFC (2017), Islamic Banking Opportunities Across Small and Medium Enterprises in MENA, World Bank Group. P: 27- 28

– عبد الكريم قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سابق. ص 86.

و من جانب آخر، تمكنت تونس من الاستفادة من النظام المالي الإسلامي عبر احتلالها المرتبة 20 عالميا، و هو ما يعني حصولها على أصول مالية جد هامة، من شأنها أن تخدم مصالحها الاقتصادية باعتبارها دولة سائرة في طريق النمو، و هي بذلك أحسن نموذج للدول التي ليس لها موارد أولية و طبيعية تسمح لها بتمويل مختلف ميزانياتها.

و الملاحظ أيضا، من خلال الجدول أعلاه، أن جميع الدول التي تبنت النظام المالي الإسلامي، قد نجحت في تكوين رؤوس أموال هامة، و كذا تدعيم قطاعاتها المالية بعدة أنواع مختلفة من المؤسسات المالية ذات الطبيعة المختلفة، ناهيك عن دخولها عالم الاستثمار المالي غير المباشر عبر عدة أوراق مالية مميزة و صيغ جديدة.

2. تقييم إستراتيجية تطبيق النظام المالي الإسلامي:

اختلفت الدول محل الدراسة من ناحية الكيفية و الطريقة التي اتبعتها من أجل الاستفادة من الأصول المالية الإسلامية.

1.2. إستراتيجية التطبيق الكلي:

حيث باشرت كل من السودان و باكستان في تحويل أنظمتها المالية التقليدية إلى أنظمة مالية إسلامية، حيث شملت هذه الإستراتيجية كل من الجانب المؤسساتي، التشريعي و القانوني. أيضا، فهناك عدة عوامل أدت لتبني هذا الخيار، فمنها ما هو عقائدي بالدرجة الأولى، و منها ما هو سياسي اجتماعي. فطبيعة هذه الدول و مجتمعاتها، يحتم عليها الالتزام بمبادئ الشريعة فيما يخص اقتصادها الحقيقي أو المالي.

2.2. إستراتيجية التطبيق الموازي:

أين فضلت العديد من الدول سياسة التوأمة بين النظام المالي التقليدي و النظام المالي الإسلامي، و هذا حفاظا على مصالحها الداخلية و الخارجية خاصة، مثل السعودية، الكويت و ماليزيا، حيث استطاعت هذه الدول الموازنة بين النظامين، أين يمتلك كل نظام مؤسساته الخاصة، أسواقه و قوانينه التشريعية، و هو ما أدى في الأخير إلى الحصول على أصول مالية جد مرتفعة جعلتها في صدارة الأمم.

3.2. إستراتيجية التطبيق الجزئي:

حيث اكتفت العديد من الدول بخيار التطبيق الجزئي للنظام المالي الإسلامي، مثل: تونس، مصر، بريطانيا، اليابان و هذا مسايرة للطلب المحلي الملح على منتجات المالية الإسلامية من جهة، و تحقيق أهداف و طموحات اقتصادية من جهة أخرى، على رأسها الاستفادة من موجة النجاح الذي يحققه هذا النظام على مستوى العالم.

3. تقييم درجة و عمق تطبيق النظام المالي الإسلامي:

اختلفت الدول محل الدراسة من ناحية العمق في تطبيق النظام المالي الإسلامي، و هذا راجع لعدة عوامل قد تكون كلها خارجة عن نطاقها.

1.3. النظام المالي الإسلامي محدد جيدا:

و هو ما تتمتع به دول مثل ماليزيا، باكستان، السودان، و السعودية و الكويت. أين استطاعت هذه الدول فهم طبيعة النظام، و أنه عبارة عن مجموعة من العناصر المتكاملة التي تخدم نفس الهدف. و يتجسد هذا ميدانيا من خلال تمكنها من وضع منظومة قانونية شرعية، مؤسسات مالية إسلامية بالكامل، سوق مالية للتداول.

2.3. النظام المالي الإسلامي في مرحلة انتقالية:

حيث تواصل دول مثل: بريطانيا، تونس و مصر، إصلاحاتها المالية في سبيل استقطاب المزيد من المؤسسات المالية الإسلامية الأجنبية، و تأسيس أخرى وطنية بالكامل، بالإضافة لسعيها لسن المزيد من التشريعات التي تتلاءم مع طبيعة النظام المالي الإسلامي، ناهيك عن محاولاتها لخلق بورصة خاصة بالأوراق المالية الإسلامية.

3.3. النظام غير محدد:

على غرار اليابان، لا تزال العديد من الدول تبحث عن إستراتيجية محددة لتطبيق النظام المالي الإسلامي، بشكل لا يؤثر على توجهاتها العقائدية و الاجتماعية السياسية، و يسمح لها في المقابل من زيادة حصتها السوقية للأصول المالية الإسلامية.

خلاصة الفصل:

عرف النظام المالي الإسلامي استخداما كثيرا و انتشارا واسعا في مختلف اقتصاديات الدول المسلمة و غير المسلمة، حيث ارتبط ذلك بدرجة قوة هذا النوع من التمويل في مواجهة مختلف الأزمات المالية. كما تشير مختلف الأرقام و الإحصائيات إلى نمو الأصول المالية الإسلامية بدرجة كبيرة، خاصة قطاع المصارف. في المقابل، يتم تطبيق النظام المالي الإسلامي عبر عدة أشكال، فمنها التطبيق الشامل، الموازي و منها ما هو جزئي، أو تطبيق تدريجي. كما نجد أيضا ما يعرف بالصكوك الإسلامية، و التي عرفت انتشارا في الأسواق المالية العالمية و حلولها كبديل للأدوات التقليدية التي تتميز بخطر كبير.

كما أننا استخلصنا عدة دروس من تجارب مختلف الدول في تطبيق النظام المالي الإسلامي، حيث أن فعالية و كفاءة التطبيق ترتبط بمدى قوة الاقتصاد و مؤسسات الدولة، فنجد مثلا تفوقا كبيرا لدولة ماليزيا في ممارسة النظام المالي الإسلامي و كذا مختلف أدوات التمويل الإسلامي، حيث أنها تمكنت من إنشاء منظومة تعمل بالتوازي مع النظام المالي التقليدي. في حين أن دولا أخرى لم تستفد من التطبيق الفعلي للنظام المالي الإسلامي، و ذلك على غرار السودان و باكستان، و اللتين عرفتا تدهورا اقتصاديا، و لم يشفع لهما تطبيق النظام المالي الإسلامي بشكل شبه كلي في معالجة مختلف المشاكل الاقتصادية، و هذا لا يعود لكفاءة المنتجات المالية الموافقة للشريعة و إنما في طريقة و كيفية التطبيق، و عدم مراعاة الجوانب القانونية و الفنية للتطبيق. في المقابل نجد أن عدة دول تمكنت من استقطاب رؤوس أموال كبيرة و ذلك بفضل التطبيق الجزئي للنظام المالي الإسلامي أو ما يعرف بالنوافذ الإسلامية أو الشبابيك الإسلامية، حيث تم دمج منتجات الشريعة بشكل تدريجي ضمن مختلف الهيئات و المؤسسات المالية النشطة. إلا أن التطبيق الجزئي لا يحظى بقبول جميع الهيئات الشرعية المراقبة لعمل المصارف الإسلامية، حيث يعتبر ذلك جزءا من التحايل على الأحكام الشرعية و أن رأسمال البنك أو المؤسسة المالية يجب أن يكون خاليا من الربا.

و في الأخير، يمكننا القول بأن دراسة تجارب عينة من الدول المختارة قد ساعدنا كثيرا على فهم الجانب التطبيقي للنظام المالي الإسلامي بعدما تطرقنا للجانب النظري للنظام المالي الإسلامي سابقا، حيث نجد أن هذا النظام يعتمد على جملة من المؤسسات المالية بما فيها المصارف الإسلامية، و كذا شركات التأمين التكافلي، بالإضافة إلى بورصة الأوراق المالية و التي تسمح بتداول مختلف الصكوك و الأوراق المالية الموافقة للشريعة و التي تم إصدارها وفق أجل استحقاق معين. إلا أننا توصلنا إلى اختلاف واضح بين الدول من عدة نواحي، خاصة ما تعلق بدرجة التطبيق و كيفيته، أين نجد أن بعض الدول تبنت سيناريو التطبيق الجزئي و التدريجي مثل ماليزيا و السعودية، في حين أن دول أخرى طبقت النظام المالي الإسلامي بشكل شبه كلي مثل باكستان و السودان. أيضا، نجد أن دولة مثل بريطانيا قد اعتمدت على سيناريو التحالف الاستراتيجي، و هو ما يعني عقد شراكات بين المصارف الإسلامية الرائدة في دول الخليج من جهة و البنوك التقليدية لديها من جهة أخرى.

الفصـــل الرابـــع:

النظام المالي الجزائري

مقدمة الفصل:

يعتبر النظام المالي في الجزائر حديثا حداثة الدولة نفسها، فقد عرف هذا الأخير عدة إصلاحات انطلاقا من تأميم مختلف مؤسساته، إلى إصدار تشريعات و قوانين خاصة به، وصولا إلى انتهاج اقتصاد السوق، و الدخول في تحديات جديدة، علما أن هذا النظام يدخل ضمن الأنظمة المالية المرتبطة باقتصاديات المديونية، و هذا راجع إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على إيرادات المحروقات في تمويل المشاريع التنموية و كذا في تسديد مختلف نفقاتها العامة. في المقابل، تؤثر الوضعية الاقتصادية الحالية للجزائر بشكل مباشر على أداء المنظومة المالية و المصرفية، فالتغير في قيمة العملة، و تغير سعر الصرف، و التضخم و المديونية و غيرها، كلها أمور تقلل من فعالية و كفاءة المؤسسات و هياكل النظام المالي.

و عليه، فإننا سنحاول في هذا الفصل التعرف على النموذج الحالي للنظام المالي الجزائر، مكوناته، القوانين التي تسيره و كذا مختلف مؤسساته و أسواقه، أين سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث 1: نبذة عن الاقتصاد الجزائري

المبحث 2: ماهية النظام المالي الجزائري

المبحث 3: تشخيص وضعية النظام المالي في الجزائر

المبحث 1: نبذة عن الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر أكبر دولة افريقية و عربية من حيث المساحة، و الأولى من حيث عدد السكان على مستوى دول المغرب العربي بتعداد يقترب من 45 مليون نسمة، و هي رابع أكبر اقتصاد على مستوى القارة [1]. لكن الاقتصاد الجزائري يتعرض، و بصفة دائمة، إلى تأثيرات داخلية و خارجية تؤدي إلى بلورته و تحديد أهم مؤشراته. فالبيئة الداخلية ممثلة في البنية التحتية و التحديات الأمنية و ببيئة الأعمال تلعب دورا هاما في نوعية و حجم التدفقات الحقيقية و المالية، و التي تؤثر بدورها على النظام المالي، حيث أنها تؤثر فيه و تتأثر به في آن واحد. و لطالما كانت الوضعية الاقتصادية، النقدية و المالية للجزائر من أهم انشغالات الحكومة ممثلة بكل من: البنك المركزي و وزارة المالية. حيث تسهر هذه الهيئات بشكل مستمر و دائم على تقييم الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري، و ذلك عن طريق مختلف المؤشرات و الأرقام، معتمدة في معالجة الاختلالات على عدة سياسات نقدية و مالية حسب الحاجة.

المطلب 1: بيئة الأعمال في الجزائر

تعتبر بيئة الأعمال في الجزائر أحد المؤشرات التي تسمح باستقدام أي نظام اقتصادي أو مالي، فبجانب الاستثمارات الأجنبية المباشر، أصبح الاستثمار في الجانب المالي له دور كبير في استراتيجيات الدول.

أولا: البيئة السياسية و الأمنية

تحصلت دولة الجزائر على استقلالها سنة 1962، لتعتمد بعد ذلك النظام الجمهوري، فهي جمهورية ديمقراطية شعبية، و وحدة لا تتجزأ. كما أن الإسلام هو دين الدولة، و اللغة العربية بجانب اللغة الأمازيغية هما اللغتان الوطنيتان و الرسميتان. و عاصمة الدولة هي الجزائر. في حين نصبت السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية و الوزير الأول، و السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة، و السلطة

[1] عبد الكريم قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سابق. ص: 24.

القضائية. كما عرفت الجزائر أزمة سياسية حادة و ذلك سنة 1994، لتليها عشرية سوداء، أضرت كثيرا بالوضع الأمني و أدت إلى حالة من اللااستقرار، إلا أن هذا الوضع المتردي بدأ بالتلاشي ابتداء من سنة 1999، بتولي قيادة سياسية جديدة للبلاد، و إحداث تغييرات جذرية في المنظومة السياسية و الأمنية [1].

ثانيا: البيئة الاجتماعية

تسجل الجزائر حالة من عدم التوازن في التوزيع الجغرافي، بحيث يتمركز أكثر من 40 % من السكان في الشريط الساحلي و الذي لا يمثل سوى 4.7 % من مساحة الجزائر بكثافة متوسطة قدرها 245 نسمة. في حين، سجلت المؤشرات الديمغرافية الرئيسية هي الأخرى تطورا، حيث زاد العمر المتوقع بعشرين سنة خلال الثلاثين سنة الأخيرة باقترابه لـ 70 عام في سنة 2004، و تراجعت نسبة الوفيات من المواليد من 1.5 % سنة 1970 إلى سنة 0.5 % سنة 2004.

ثالثا: البنية التحتية

الجزائر بلد ذو موقع جغرافي مميز قريب من مختلف الأسواق خاصة (العربية، الإفريقية، و الأوربية)، كما يتميز برقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2.382 مليون كلم مربع، تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة و غير المعبدة و السكك الحديدة و المطارات و الموانئ و الخطوط الهاتفية و الإنتاج الكهربائي. كما أن ترتيب الجزائر هو 105 بين دول العالم من ناحية البنية التحتية، و هذا يعتبر مؤشرا جيدا مقارنة بحداثة الدولة و كذا خروجها من احتلال دام قرابة القرن. أما على المستوى العربي و العالمي، فتظل تنافسية الاقتصاد الجزائري ضعيفة نوعا ما و تحتاج إلى تحسين، عن طريق خطط تنموية و كذا تنويع الاقتصاد خارج المحروقات [2].

[1] دستور الجزائر (2018)، من المادة الأولى إلى الخامسة.

[2] بلغنو سمية (2018)، دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر، مقال، المجلد 04، عدد 02، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة الشلف. ص: 50.

المطلب 2: الوضعية الاقتصادية الحالية للجزائر

إن دراسة الوضعية الاقتصادية للجزائر تعتبر جد مهمة في تشخيص وضعية القطاع البنكي و المالي، فالتغيرات الناتجة عن الدخل الوطني و التضخم و سعر صرف العملة الوطنية و الموازنة العامة و غيرها، كلها عوامل تؤثر بشكل مباشر على فعالية السياسات النقدية و المالية المتبعة، و هو ما يجعل وظيفة النظام المالي في تحقيق الاستقرار و التنمية الاقتصادية مهمة صعبة التحقيق.

الجدول (21): تطور أهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2008-2018) (مليار دولار)

السنوات	PIB (%)	ميزان المدفوعات	التضخم %	سعر صرف دج / $
2008	2,4	34,4	4,9	64,6
2009	1,6	0,4	5,7	72,6
2010	3,6	12,2	3,9	74,4
2011	2,9	19,8	4,5	72,9
2012	3,4	12,3	8,9	77,5
2013	2,8	0,8	3,3	79,4
2014	3,8	-9,4	2,9	80,6
2015	3,7	-27,3	4,8	100,7
2016	3,2	-26,5	6,4	109,4
2017	3,1	-22,1	5,6	111
2018	1,4	-16,7	4,3	116,8

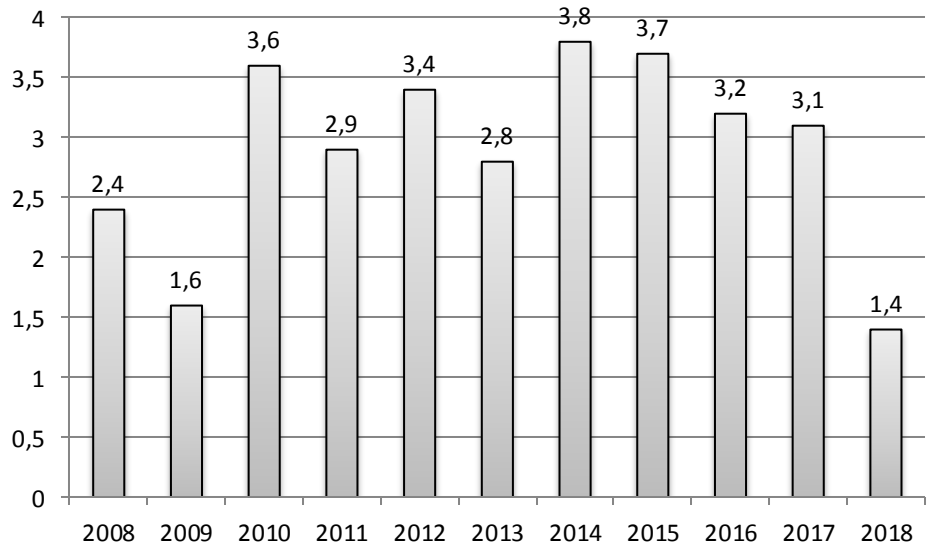
Source : KNOEMA (2020), base de données sur Algérie, lien : https://knoema.fr/atlas/Alg%C3%A9rie/Inflation-de-lIPC.

أولا: وضعية إجمالي الناتج الداخلي

يسمح الناتج الداخلي لأي دولة من قياس نسبة النمو، إلا أن مكونات هذا الناتج تختلف بدورها من اقتصاد لآخر، و هذا يعود لعدة أسباب طبيعية أو اجتماعية، فالاقتصاد الجزائري مثلا يعتمد و بنسبة كبيرة جدا على قطاع المحروقات، في حين تبقى مساهمة بقية القطاعات الفلاحية و الصناعية و التجارية ضعيفة نسبيا. هذا و قد عرف إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر ارتفاعا مستمرا طيلة الفترة 2008-2018، انطلاقا من 11.200 مليار دولار، ليصل إلى عتبة 19.000 مليار دولار، حيث أن التغيرات في هذه الزيادة لم تكن ثابتة و إنما تخضع

لمتغيرات السوق العالمية للسلع و الخدمات من جهة، و كذا التغير في قيمة العملة الذي أقره البنك المركزي من جهة أخرى، فالتغيرات في نسب و قيم النمو تعود أساسا إلى الأسباب الخارجية و المتمثلة خاصة في تذبذب أسعار المحروقات العالمية. و باعتبار الجزائر بلد يعتمد اقتصاده، كما ذكرنا سابقا، على قطاع المحروقات، فإنه بذلك يرهن نفسه للعوامل الخارجية، و هو ما يصعب من الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للدولة بما في ذلك الاستقرار النقدي و المالي.

الشكل (23): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام PIB للجزائر خلال الفترة 2008-2018 (%)



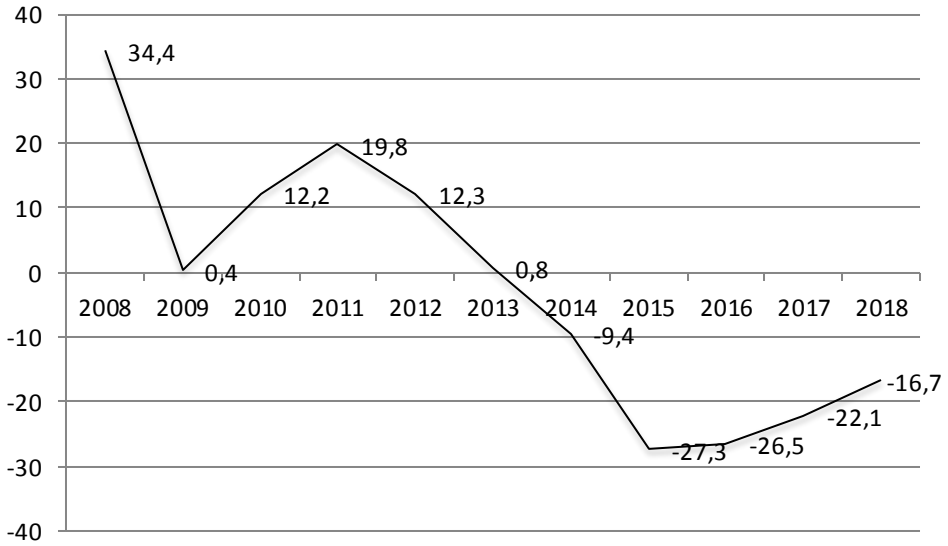
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (21).

ثانيا: وضعية ميزان المدفوعات

يلعب رصيد ميزان المدفوعات دورا هاما في قياس قوة الاقتصاد، فهو يقيس الفروقات الحاصلة بين ما تدفعه الدولة إلى الخارج و بين ما تستقبله. علما أن أهم أرصدته تتمثل في: رصيد الميزان التجاري، رصيد حساب رأس المال. و الملاحظ أيضا من الجدول أعلاه أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات للجزائر يعتبر غير مشجع، و يعكس وضعية متدنية للاقتصاد. ذلك أن هذا الرصيد عرف تدهورا واضحا ابتداء من سنة 2014 و إلى غاية سنة 2018 و التي حقق فيها عجزا بمقدار – 16 مليار دولار، بعد أن عرف فائضا ابتداء من سنة الدراسة

2008، أين حقق أعلى رصيد إيجابي له بقيمة 37 مليار دولار. في حين، يرجع السبب الرئيسي إلى تدهور أسعار المحروقات و الاعتماد الكبير للجزائر على الاستيراد من أجل تلبية الطلب المحلي، مع تسجيل ضعف كبير في الهياكل الإنتاجية. هذه الوضعية الحرجة للاقتصاد الجزائري لا تسمح له بتحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة أساسا في التنمية.

الشكل (24): تطور الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 2008-2018 (مليار دولار)



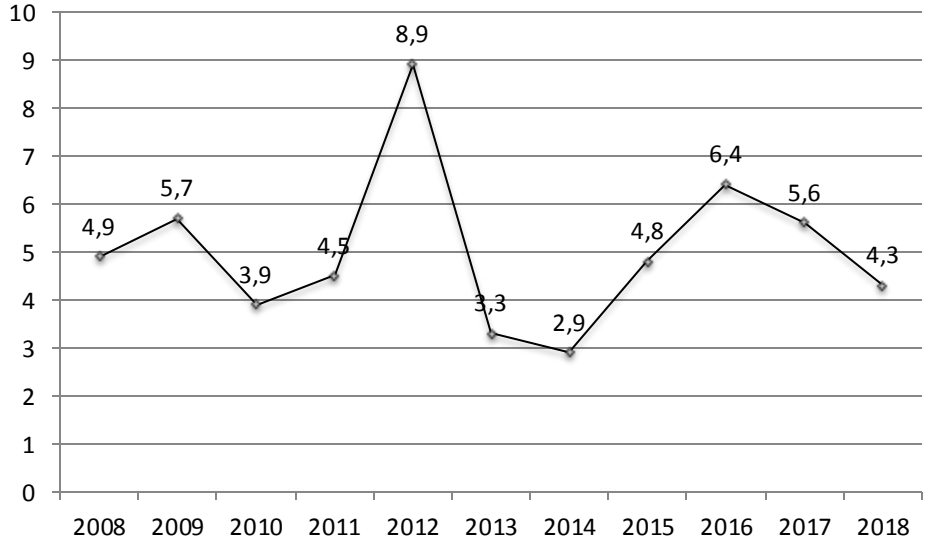
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (21).

ثالثا: التضخم

يعتبر معدل التضخم من المؤشرات النقدية المهمة لكل اقتصاد، حيث يتولى البنك المركزي عملية مراقبته و التحكم فيه عن طريق مختلف أدوات السياسة النقدية، في حين تساهم السياسة المالية بدورها في الحد من هذه الظاهرة. ففي الجزائر، يعتبر هذا المعدل مرتفعا نسبيا مقارنة بباقي الدول، حيث سجل البنك المركزي معدل 4,3 % سنة 2018، مقابل 6.4 % في سنة 2016، و هذا بعد أن سجل أدنى مستوى له سنة 2014. و عليه، فإن التضخم المسجل هذا يعود لعدة أسباب داخلية و خارجية، فمنها ما هو نقدي و منها ما هو مستورد، حيث أدى استئناف التضخم لدى أهم الشركاء التجاريين للجزائر بمتوسط سنوي قدره 1.5 %، ترافقا مع تراجع

التضخم المحلي، إلى تقلص فارق التضخم مع منطقة الأورو (18 بلد)، ليصل 4.1 نقطة مئوية في نهاية 2017، مقابل 6.2 نقطة في 2016.

الشكل (25): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (%)

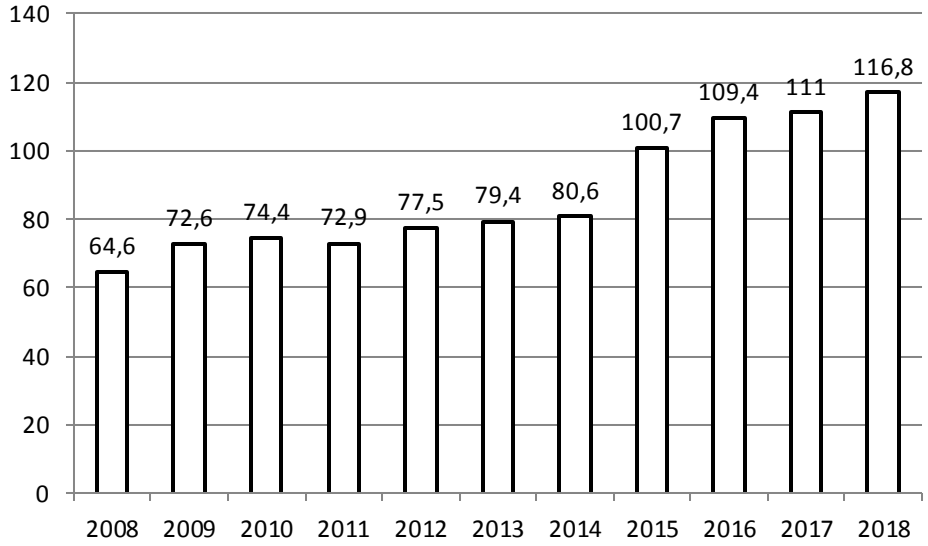


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (21).

رابعا: الصرف

في الجانب المقابل، يلعب سعر الصرف للدينار الجزائري دورا مهما في حدوث عملية التضخم من جهة، و من جهة أخرى، فإنه يؤثر بشكل مباشر و فوري على رصيد ميزان المدفوعات، بحكم أن الجزائر تدفع ثمن استيرادها بالأورو و تتحصل على قيمة صادراتها بالدولار. فمن الجدول أعلاه نجد أن سعر صرف الدينار حافظ نوعا ما على قيمته مقابل الدولار طيلة الفترة 2008-2014، ليشهد بعدها ترديا واضحا نتيجة للانخفاض الحاد لأسعار المحروقات، حيث سجل بنك الجزائر انخفاض المتوسط السنوي لسعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار بـ 1 %، و انخفض في نهاية الفترة بـ 10.1 % لسنة 2017، ليصبح الدولار الواحد يعادل 116,8 دج سنة 2018، و على أساس سعر الصرف في نهاية الفترة، انخفضت قيمة الدينار بنسبة 15.4 %، مقابل الأورو و بنسبة 3.8 % مقابل الدولار بين نهاية 2016 و نهاية 2017.

الشكل (26): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2008-2018



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (21).

المبحث 2: النظام المالي الجزائري

يسعى النظام المالي في أي اقتصاد إلى توفير وسائل التمويل اللازمة لتنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية، النقدية أو حتى المالية، لذلك يحظى هذا القطاع بأهمية كبيرة في الجزائر، خاصة في ظل البرامج التنموية المعلن عنها مؤخرا و كذا المشاريع قيد الإنجاز. من جانب آخر، يؤدي تدهور أسعار المحروقات إلى ضرورة البحث عن موارد مالية أخرى، و إدخال إصلاحات على هياكل القطاع المالي، من أجل رفع قدرة النظام على تعبئة الموارد و زيادة كفائته في ذات الوقت.

المطلب 1: طبيعة النظام المالي الجزائري و مكوناته

يتكون النظام المالي من الترتيبات التي تستخدم لخلق و تبادل الحقوق النقدية، كما أنه عبارة عن شبكة من المؤسسات المالية و الأسواق التي تتعامل بعدة أنواع من السندات المالية، و التي تسهل تحويل النقود و اقتراض الأموال و إقراضها [1].

أولا: طبيعة النظام المالي الجزائري

من خلال دراستنا لتجارب دول مختلفة في تسيير النظام المالي التقليدي أو الإسلامي، فإننا قد سجلنا وجود ما يعرف بالأنظمة المالية المعتمدة على البنوك أو على اقتصاديات المديونية، و أهم مؤشر لها يتمثل في اللجوء إلى الإصدار النقدي، حيث أن توفير الأموال اللازمة للاستثمار يكون عن طريق الجهاز المصرفي، أين يقوم البنك المركزي بوظيفة إعادة تمويل البنوك التجارية. أما تحديد أسعار الفائدة، فإنه يتم بشكل إداري [2]. أضف إلى ذلك، نجد أن هناك أنظمة مالية أخرى تعتمد على اقتصاديات الأسواق المالية، أي نظام التمويل المباشر و الذي لا يعتمد على مبدأ الوساطة، حيث يعرفها الاقتصادي العالمي هيكس بأنها الحالة التي تكون فيها المؤسسات و الأفراد قادرة على تعبئة ادخار كاف لتمويل الاستثمار بشكل مباشر بواسطة الاكتفاء الذاتي أو عن طريق السوق

[1] بن شيخ عبد الرحمن (2009)، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ص: 21.

[2] فطوم معمر، ياسين سي لخضر غربي، مرجع سابق. ص: 11.

المالي [1]. و في الجهة المقابلة، يمكن تشخيص الوضعية المالية و الاقتصادية للجزائر بأنها وضعية تعتمد بشكل أساسي على إيرادات المحروقات كممول أساسي للمشاريع الاستثمارية، و في حالة الصدمات و الأزمات البترولية، يتم اللجوء إلى الاستدانة من جهة، و كذا قيام البنك المركزي بإقراض الخزينة العمومية من جهة أخرى عن طريق الإصدار النقدي.

إن هذه الوضعية المختصرة للاقتصاد الجزائري، تسمح لنا بإدراج النظام المالي الجزائري ضمن خانة الأنظمة المعتمدة على اقتصاديات المديونية، فهو نظام يقوده الجهاز المصرفي بالرغم من وجود سوق مالية متمثلة في بورصة الجزائر [2]. و عليه، فقد سعت الدولة إلى الخروج من هذه الوضعية عبر عدة إصلاحات سنتطرق لها، و التي تهدف إلى الانتقال بالاقتصاد الجزائري من مرحلة التخطيط إلى مرحلة اقتصاد السوق، و هو ما يسمح بتعزيز دور النظام المالي الجزائري أكثر فأكثر، و كذا زيادة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، و يسمح أيضا للدولة بالتخلص من عبئ المؤسسات العمومية التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية و قامت بإعاقة حركية التنمية في الجزائر.

ثانيا: مكونات النظام المالي الجزائري

يتكون النظام المالي الجزائري، و على غرار العديد من الأنظمة المالية التقليدية، من ثلاث هيئات رئيسية: المؤسسات المالية و البنكية، البورصة و السوق المالية، و مؤسسات التأمين.حيث تضم المؤسسات المالية و البنكية كل من: البنك المركزي، و هو بنك الدولة و يقع على رأس الجهاز المصرفي، و كذا البنوك العمومية و الخاصة، بالإضافة للمؤسسات المالية و فروعها الأجنبية. أما السوق المالي ممثلا في بورصة الجزائر، فيعتبر غير نشط و غير فعال و ذلك نظرا لطبيعة النظام، و الذي كما أسلفنا، أنه نظام يعتمد على اقتصاد المديونية. و أخيرا نجد شركات التأمين، و التي ترافق النشاط المالي و الاقتصادي في الجزائري. في هذا السياق، كان لابد علينا من ذكر مختلف الإصلاحات التي قامت بها السلطات النقدية و المالية، و التي سمحت بتبلور النظام المالي الجزائري الحالي.

[1] عبد الرحمن بن شيخ، مرجع سابق. ص: 28.

[2] الويزة أوصغير (2019)، فعالية آليات تدفق الأموال داخل النظام المالي: مع الإشارة لحالة الجزائر، ملتقى وطني حول: النظام المالي و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، يومي: 04 و 05 فيفري 2019، جامعة المسيلة. ص: 12.

المطلب 2: أهم إصلاحات النظام المالي الجزائري

عرفت كل مكونات النظام المالي الجزائري عدة إصلاحات و تطورات، بما في ذلك النظام المصرفي، السوق المالي و كذا قطاع التأمينات.

أولا: النظام المصرفي

تميزت المنظومة المصرفية الجزائرية بمرحلتين مهمتين، أثمرتا النظام المصرفي الحالي:

1. **مرحلة النظام البنكي الوطني (1962-1986):**

تعتبر هذه المرحلة هي الأولى في إطار بلورة نظام مصرفي و مالي جزائري و الذي تميز بالاشتراكية، حيث وقعت عدة أحداث و تطورات مهمة، سنقوم بشرحها وفق العامل الزمني:

- استرجاع الدولة الجزائرية لاستقلالها من احتلال الدولة الفرنسية سنة 1962؛
- وضع الحكومة الجزائرية لخطة مستعجلة من أجل خلافة النظام البنكي الفرنسي الملغى و تعويضه بنظام بنكي وطني يخدم أهداف التنمية المحلية؛
- تأسيس بنك الجزائر في نفس سنة الاستقلال، و بعد ذلك مباشرته لمهامه و على رأسها الإصدار النقدي. و قبله استقلالية الخزينة العمومية الجزائرية، و مباشرة مهامها في تمويل الاقتصاد؛
- إنشاء العملة الوطنية " الدينار " سنة 1964؛
- بدء الحكومة مرحلة تأميم البنوك سنة 1966، و تمكين النظام المصرفي الجزائري من فرض سيطرته المطلقة و الوحيدة على الساحة النقدية و المالية؛
- خلق مؤسسات مصرفية و مالية جديدة بالموازاة مع عملية التأميم، و ذلك في ظل رفض البنوك الأجنبية إقراض الاقتصاد الجزائري آنذاك. و هو ما تمخض عنه: الصندوق الجزائري للتنمية C.A.D، و

الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط C.N.E.P، البنك الوطني الجزائري B.N.A، القرض الشعبي الجزائري C.P.A، و البنك الجزائري الخارجي B.E.A؛

- توكيل الخزينة العمومية و جهاز التخطيط بمهمة تسيير المنظومة المصرفية بما في ذلك البنك المركزي و بقية البنوك التجارية العاملة؛
- ابتداء من سنة 1970، دخل النظام البنكي الوطني مرحلة التخصص في تمويل القطاعات حسب الأنشطة: الزراعة، الصناعة، السياحة، الطاقة، التجارة الخارجية؛
- إصدار قانون " البنك و القرض " سنة 1986، حيث أسند لبنك الجزائر مهمة ترأس الجهاز المصرفي، و تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات جاء العجز الذي عانت منه و الناجم عن الأزمة النفطية آنذاك [1].

2. مرحلة الانفتاح و المشاركة (1988– 2010):

تميزت هذه المرحلة بانتقال النظام البنكي الجزائري من مرحلة الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، و هو ما تمثل في التطورات الآتية:

- سنة 1988، تم إصدار القانون المتمم 88-06 و المتعلق بنظام البنوك و القرض، حيث منح الاستقلالية المالية للبنوك و المؤسسات المالية، و كذا قيامها بدورها في دعم الاقتصاد من جهة، و القيام بعمليات الائتمان و تسيير المخاطر من جهة أخرى؛
- سنة 1990، تم إصدار القانون 90-10 و المتضمن " قانون النقد و القرض ". حيث منح بنك الجزائر الاستقلالية التامة عن وزارة المالية. كما تم إنشاء مجلس النقد و القرض و مهمته صياغة سياسات

[1] ريمة ذهبي (2013)، الاستقرار المالي النظامي : بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003 – 2011، رسالة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، رسالة علمية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2. ص: 163، 164.

القرض و النقد الأجنبي و الإشراف على متابعة الدين الخارجي و وضع السياسات النقدية، بالإضافة لفتح المجال أمام القطاع الخاص و الأجنبي؛

- سنة 2010، إصدار القانون المتمم 10-04 المتعلق بالنقد و القرض، و الذي فتح باب الشراكة بين البنوك الوطنية و الأجنبية في ظل قاعدة 49/51، على أن تملك الدولة حق الشفعة على كل تنازل عن أسهم أو سندات مماثلة لكل بنك أو مؤسسة مالية [1].

ثانيا: بورصة الجزائر

بعد إصدار القانون المتمم 88-06 و المتعلق بنظام البنوك و القرض سنة 1988، و الذي منح الاستقلالية للمؤسسات المصرفية و المالية، أصبحت هذه الأخيرة مؤسسات ذات أسهم و تخضع بذلك لمبادئ اقتصاد السوق. و بالتالي، كان لزاما على السلطات توفير سوق لتداول هذه الأسهم و كذا مختلف الأوراق المالية، و هو ما تجسد بإنشاء ما يعرف بـ "بورصة الجزائر ". حيث مرت فترة التأسيس و التطور بمحلتين أساسيتين هما:

1. **مرحلة النشأة و الانطلاق (1990– 1992):**

تميزت هذه الفترة بتطورات اقتصادية و قانونية مميزة، حيث جسدت لمرحلة اقتصاد السوق و ما ينجر عنه من تحولات جذرية في الاقتصاد المالي و المصرفي. و عليه، فإننا سنحاول تلخيص الأحداث كما يلي:

- في سنة 1990، قامت معظم المؤسسات الاقتصادية و المالية الحكومية بتأسيس و خلق ما يعرف بـ " صندوق المساهمة "، و التي بلغ عددها ثمانية (8)، و هذا الإجراء هو نتيجة حتمية لعملية الاستقلالية؛
- في نفس السنة، و بفضل صناديق المساهمة، تم إنشاء " شركة القيم المنقولة SVM "، و هي تحاكي إلى حد كبير عمل البورصة؛
- في سنة 1991، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 169 و الذي ينظم عمليات القيم المنقولة؛

[1] دراوسي مسعود (2005)، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990- 2004، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر. ص: 383- 384.

- في نفس السنة، تم إصدار المرسوم رقم التنفيذي رقم 177- 91، حيث يوضح الشروط و الكيفيات التي بموجبها تتم عمليات إصدار الأوراق المالية [1].

2. **مرحلة التطبيق و الممارسة (1993-1999):**

تميزت هذه المرحلة بأنها اختبار حقيقي لمدى فعالية صناديق الأسهم من جهة، و مدى تطبيق مبادئ اقتصاد السوق من جهة أخرى، حيث تميزت هذه الفترة بـ:

- في سنة 1993، و بعد أن أصبحت البورصة تسمى " بورصة القيم المتداولة B.V.M "، تم إصدار مرسومين تشريعيين رقم 93-08، و 93-10 و المتعلقين بسوق القيم المنقولة، و كذا إنشاء هيئة ممثلة للسلطات العمومية تتكفل بمهمة تنظيم و مراقبة البورصة و عملياتها؛
- في سنة 1997، تم تأسيس " شركة تسيير بورصة القيم المنقولة "، حيث تقوم بتنظيم جلسات التسعير و تسيير منظومة التفاوض، التنظيم العملي للإدخال في بورصة القيم المنقولة، نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة و النشرة الرسمية للتسعيرة؛
- ليليها خطوة إنشاء " شركة المؤتمن المركزي للسندات "، حيث تتكفل بتسوية و تسليم المعاملات على السندات، و كذا وظيفة الحفظ و تقنين الأدوات المالية [2].

ثالثا: التأمينات

شهد قطاع التأمينات بدوره عدة تطورات و إصلاحات، حيث أن نظام التأمينات يتماشى بشكل موازي مع النشاط الاقتصادي، المصرفي و المالي. لذا، فإننا نحصر هذه التغيرات في المراحل التالية:

[1] ريمة ذهبي، مرجع سابق. ص: 186.
[2] نفس المرجع. ص: 187، 188.

1. مرحلة الانطلاقة الأولية (1962– 1966):

على غرار بقية مكونات النظام المالي الجزائري، شهد قطاع التأمين في بداياته معاناة كبيرة من ناحية التسيير، فالخروج السياسي من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الاستقلال لم يكون بالسهولة المتوقعة، حيث عانى قطاع التأمين من نقص اليد العاملة المؤهلة، مما اضطر السلطات إلى الاعتماد على الكفاءات الأجنبية بالرغم من نزيف رؤوس الأموال الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة، و ساهمت فيه بشكل كبير شركات التأمين النشطة آنذاك. و كنتيجة لذلك، تم إصدار عدة مراسيم تشريعية و تنفيذية تسمح بتنظيم نشاط شركات التأمين، من أهمها: القانون 197/63 الصادر في 08 جوان 1963 [1].

2. مرحلة السيطرة و إلغاء التخصص (1966– 1990):

عرفت هذه المرحلة سيطرة الدولة الجزائرية على قطاع التأمين، و ذلك عن طريق إصدار الأمر رقم 127/66 سنة 1966، و الذي يقضي بتأميم كافة شركات التأمين النشطة على التراب الوطني، و تسييرها من طرف كفاءات و إطارات وطنية. لتبدأ بعدها الحكومة مرحلة الإصلاحات الفعلية، و أهمها سنة 1990، تزامنا مع الانفتاح على اقتصاد السوق، حيث تم إلغاء التخصص لدى شركات التأمين من أجل السماح لها بالمنافسة و بحرية داخل السوق [2].

3. مرحلة التحرير (1991– 2006):

سعت السلطات المالية في هذه الفترة إلى تأمين حماية حقيقية و فعالة للأشخاص و الممتلكات، و تطوير سوق التأمينات، و كذا الاستفادة من تراكم الادخار. و الذي لن يتحقق إلا بتحرير قطاع التأمينات، حيث تم إصدار المرسوم رقم 07-95 سنة 1995، و القاضي برفع احتكار الدولة عن جميع عمليات التأمين، و ذلك عن طريق السماح لشركات التأمين و إعادة التأمين سواء كانت عمومية أو خاصة بممارسة جميع عمليات التأمين

[1] ريمة ذهبي، مرجع سابق. ص: 178.
[2] نفس المرجع.. ص: 178.

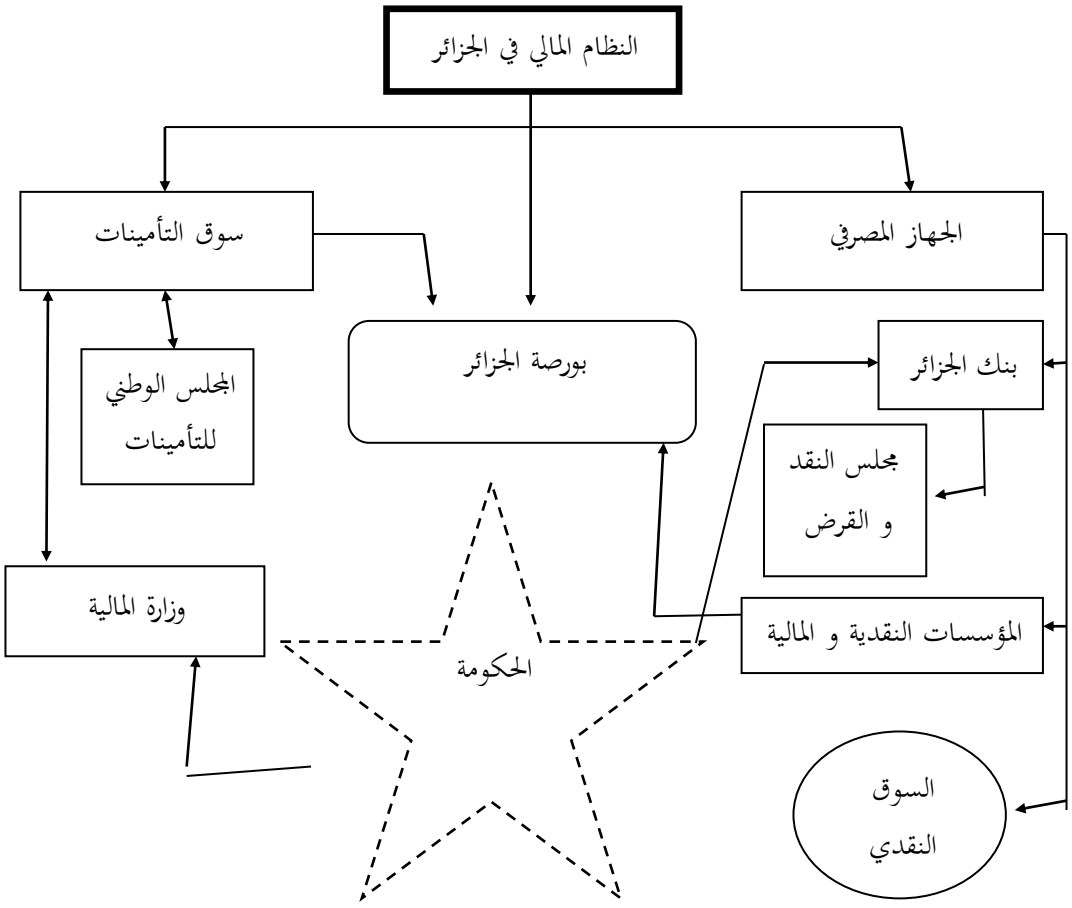
شريطة الحصول على الاعتماد من وزارة المالية، بالإضافة لإعادة تنظيم و تطوير شبكة التوزيع، و ذلك بإدراج وسطاء التأمين و ذلك لتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤمنين. و في سنة 2006، تم إصدار القانون 04-06 المعدل و المتمم لقانون رفع الاحتكار، و الذي يهدف إلى تعميق الإصلاحات لمواجهة تحديات المنافسة و التكتلات بين الشركات [1].

[1] ريمة ذهبي، مرجع سابق. ص: 179.

المبحث 3: تشخيص وضعية النظام المالي الجزائري

مثلما تطرقنا إليه سابقا، فإن الإصلاحات التي عرفها النظام المالي الجزائري ساهمت في تحسين وضعيته اتجاه التحديات الداخلية و خاصة الخارجية، فالانتقال إلى مرحلة اقتصاد السوق، سمح للمؤسسات النقدية و المالية العاملة في القطاع بتحسين أدائها. أضف إلى ذلك، زيادة حجم السوق المصرفية، و توسع نشاط التأمينات. إلا أن الملاحظ هو مواصلة للسوق المالي ممثلا ببورصة الجزائر لحالة الركود، و هذا بالرغم من زيادة عدد الفاعلين و المساهمين فيه.

الشكل (27): النظام المالي في الجزائر إلى غاية سنة 2018



المصدر: من إعداد الطالب.

في الشكل أعلاه، نلاحظ أن الجهاز المصرفي يشكل جزءا أساسيا و مهما في تركيبة النظام المالي في الجزائر، هذا الأخير و الذي يعتمد على اقتصاديات المديونية (البنوك) في تمويل الاقتصاد، و هذا ما ينعكس في الشكل من خلال تركز العمليات المالية في ناحية الجهاز المصرفي. أيضا، يشكل قطاع التأمينات بجانب القطاع المصرفي الركيزة الأساسية للنظام المالي الجزائري، حيث تعتبر التأمينات مرافقة للنشاط المصرفي كما النشاط الاقتصادي، و تخضع لمراقبة و سلطة المجلس الوطني للتأمينات، كما يبقى القطاع ككل تابعا لوزارة المالية، و التي بدورها تمثل الذراع المالي للحكومة. كذلك، تشكل بورصة الجزائر السوق التي يتم فيها تداول مختلف الأسهم و السندات، و تبقى للأسف غير فعالة في الجزائر، كما أنها تستقطب مساهمات القطاع الاقتصادي و أيضا قطاع التأمينات و بعض المؤسسات المالية التي تستثمر فيه. في المقابل، يعمل مجلس النقد و القرض التابع لبنك الجزائر على مراقبة العمليات النقدية و المالية و كذا السهر على السير الحسن للجهاز المصرفي في الجزائر، و ذلك عن طريق قانون النقد و القرض. أخيرا، تعمل الحكومة على مراقبة مختلف مؤسساتها و هيئاتها، كما تضبط العلاقة بين مكونات النظام المالي في الجزائر من الناحية الإجرائية و القانونية، إلا أننا نسجل تدخلها في عمل بنك الجزائر و هو ما يتعارض مع مبدأ استقلالية البنك المركزي.

كل هذا، سمح لنا ببلورة النظام المالي الخاص بالجزائر و تحديد مكوناته الثلاث الأساسية: الجهاز المصرفي، قطاع التأمينات و بورصة الجزائر، مع التذكير بأن هذا النظام هو من النوع المرتبط باقتصاديات المديونية (البنوك) و ليس نظاما ماليا مرتبطا باقتصاديات الأسواق المالية كما رأينا سابقا، ففهم طبيعة النظام المالي الجزائر و مكوناته يسمح لنا بتشخيص وضعيته خلال الفترة 2008-2018، و هو ما سنقوم به من أجل دراسة الطريقة المناسبة لإسقاط النظام المالي الإسلامي عليه، كما يمكننا التشخيص أيضا من وضع السيناريوهات المحتملة للتطبيق و كذا تجنب مختلف العقبات التي قد تصادف الحكومة في سعيها لتطبيق نظام مالي إسلامي في الجزائر.

المطلب 1: تشخيص وضعية الجهاز المصرفي الجزائري

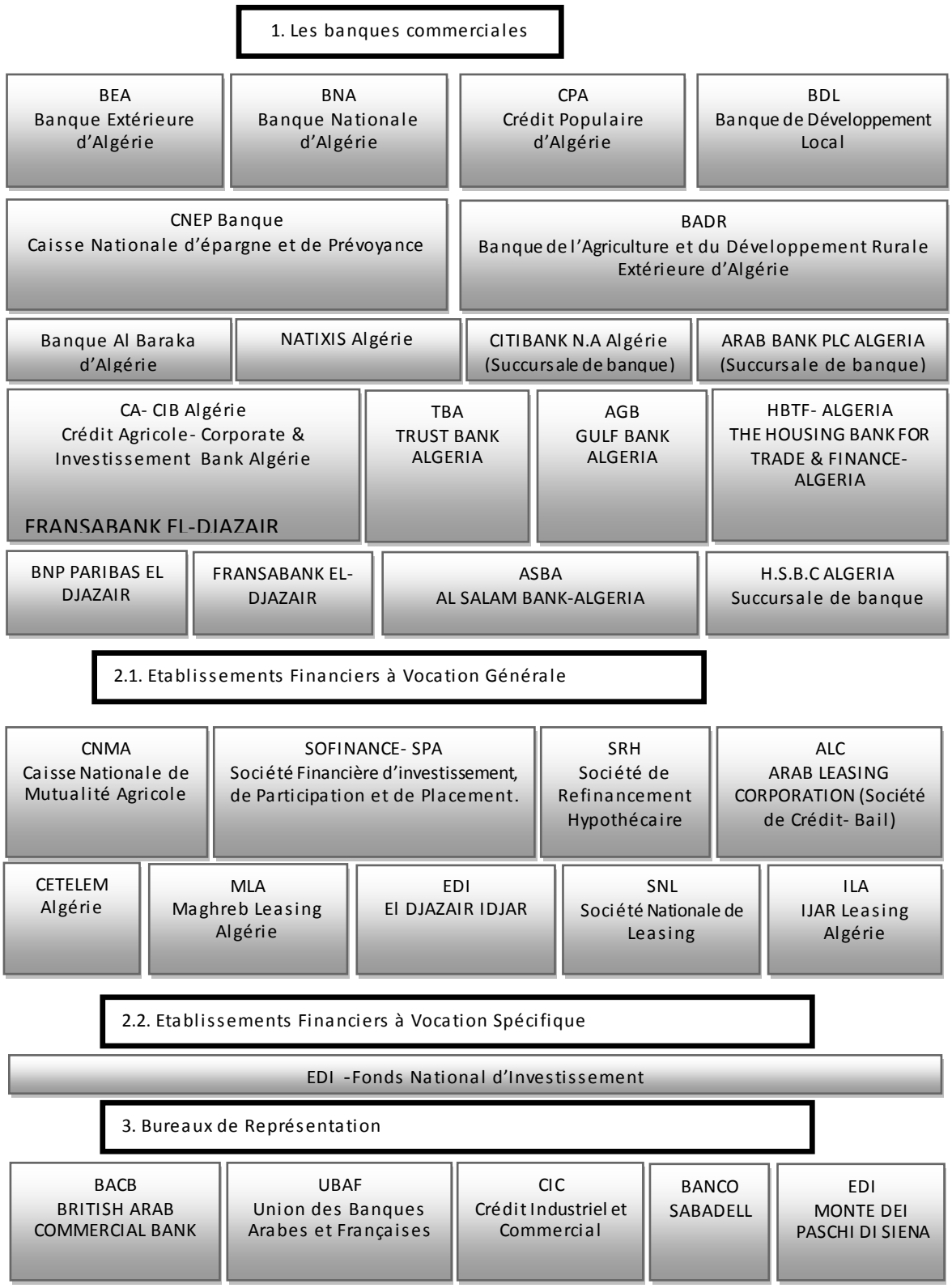
تعتبر تركيبة الجهاز المصرفي الجزائري ملائمة لتطبيق مختلف أدوات السياسة النقدية و بالتالي المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. لذا فإننا سنتناول بالشرح مختلف الهيئات المشرفة على هذا القطاع الحساس، بالإضافة إلى تقديم مختلف المؤشرات و المقاييس التي تسمح بتحليل الوضعية النقدية للجزائر.

أولا: المؤسسات النقدية و المالية في الجزائر

يقع على رأس الجهاز المصرفي الجزائري ما يعرف بـ " بنك الجزائر "، و يضم كلا من الإدارة العامة، مجلس النقد و القرض، و اللجنة المصرفية. بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المؤسسات النقدية و المالية، سواء العمومية منها أو الخاصة، و منها كذلك ما هي مؤسسات مختلطة و منها ما هي على شكل فروع. هذا و يمارس البنك المركزي عدة مهام إلى جانب المهمة الرئيسية، ألا و هي إصدار النقود، حيث يقدم الاعتماد للبنوك الأجنبية من أجل ممارسة نشاطها داخل السوق المصرفية الجزائرية. إلى جانب ذلك، نجد مجلس النقد و القرض و الذي يسهر على تأطير عمليات الائتمان، و كذا تنظيم عملية الإصدار النقدي، بالإضافة إلى الفصل بين الدائرة النقدية و الحقيقية. كما تمارس البنوك التجارية مهمة جمع و استقبال الودائع من الجمهور و إعادة إقراضها، أما المؤسسات المالية، فإنها تمارس الصيرفة لكن دون استقبال الودائع، بل تعتمد على رأسمالها الخاص بصفة رئيسية.

أما في الشكل أدناه، فإننا نسجل وجود جميع المؤسسات النقدية و المالية العاملة في السوق الجزائرية، و ذلك وفق آخر الإحصائيات لبنك الجزائر سنة 2018.

الشكل (28): مخطط توضيحي للمؤسسات النقدية و المالية في الجزائر 2018



المصدر: بنك الجزائر (2020)، مجموعة تقارير للنشاطات، رابط التحميل:https://www.bank-of-algeria.dz.

ثانيا: تطور مختلف مؤشرات المنظومة المصرفية في الجزائر

من أجل تشخيص وضعية النظام المصرفي الجزائري، فلابد من دراسة و تحليل بيانات بنك الجزائر خاصة ما تعلق بمستوى و حجم القروض و الودائع المكونة، و كذا درجة السيولة المصرفية، بالاضافة إلى دراسة الكتلة النقدية و مقابلاتها.

الجدول (22): تطور أهم مؤشرات القطاع المصرفي الجزائري في الفترة 2008-2018 (مليار دج)

السنوات	حجم الودائع	القروض *	قروض عامة *	قروض خاصة *	فائض السيولة	M 2
2008	5161	2614	1202	1411	2547	7072
2009	5146	3085	1485	1599	2061	7313
2010	5819	3266	1461	1805	2552	8212
2011	6733	3724	1742	1982	3008	9682
2012	7235	4296	2051	2245	2939	10524
2013	7784	5154	2434	2720	2632	11388
2014	9117	6507	3387	3120	2609	13289
2015	9200	7275	3689	3586	1925	13510
2016	9079	7907	3952	3955	1172	13520
2017	10232	8880	4311	4566	1354	14863
2018	11709	9408	4640	4766	1563	16636

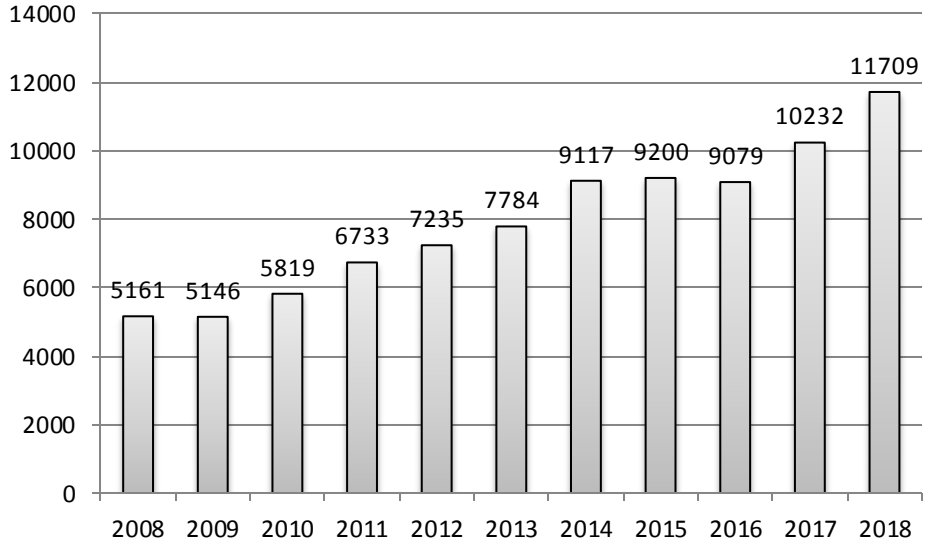
*** لغاية جوان 2018.**

المصدر: بنك الجزائر (2020)، مجموعة تقارير للنشاطات، رابط التحميل:https://www.bank-of-algeria.dz.

1. تطور حجم الودائع:

تعتبر الودائع أحد أهم المؤشرات على أداء البنوك بمختلف أنواعها، و هو ما يعكس وضعية الجهاز المصرفي اتجاه الجانب الاقتصادي، حيث أن دور البنوك هو تمويل الاقتصاد. لذا، فإن بنك الجزائر و بدوره يعطي أهمية كبيرة لهذا المؤشر و يعمل باستمرار على تعزيزه. و في الشكل أدناه، نلاحظ أن مستوى الودائع الممنوحة شبه متقارب، و أن نسبة النمو شبه مستقرة أيضا ابتداء من سنة 2008 إلى غاية سنة 2018. إلا أن الملاحظ هو تفوق نسبة الودائع إلى غاية سنة 2016، أين حققت نسبة 51 % في مقابل 58 % سنة 2017، لتصل إلى حجم قدره 11709 مليار دولار سنة 2018.

الشكل (29): تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2008-2018 (مليار دج)

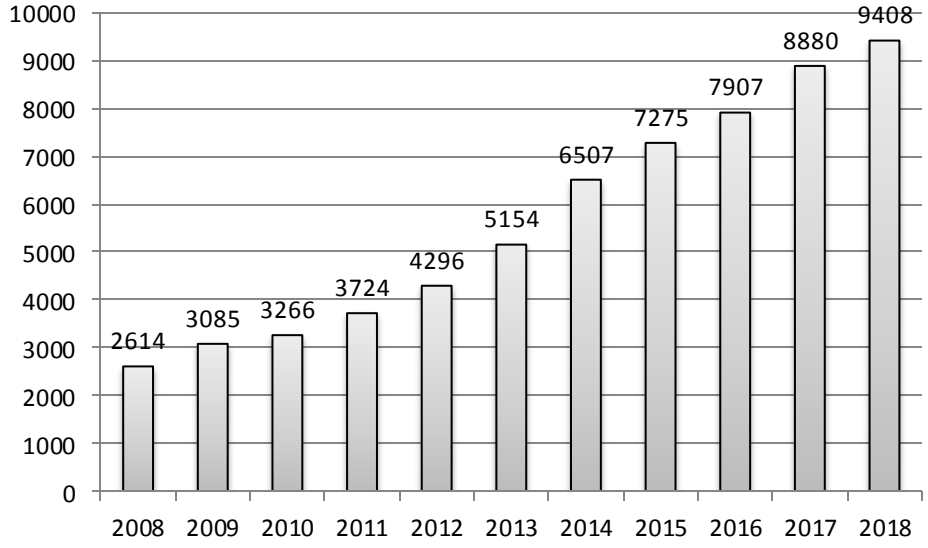


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (22).

2. تطور حجم و هيكل القروض:

من جانب آخر، تعمل القروض على تمويل الاقتصاد، فمنها ما هي قروض عامة و منها الخاصة. حيث سجلت حصة القروض نسبة 54 %، لتواصل التفوق و تحقق سنة 2017 حوالي 61 %.

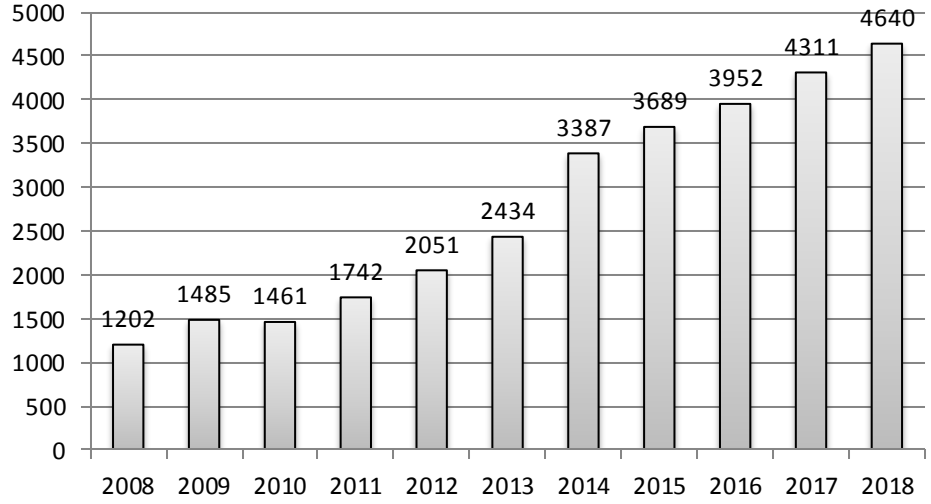
الشكل (30): تطور حجم القروض في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2008-2018 (مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (22).

كما تفوق حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص على القروض الموجهة للقطاع العام طيلة الفترة 2008-2013، لتعرف سنة 2014 تغيرا واضحا في زيادة و تفوق حجم القروض العامة بـ: 3387 مليار دج مقابل 3120 مليار دج للقروض الخاصة، ليستمر هذا التفوق إلى غاية سنة 2016، ثم في سنة 2018، عرف القروض الموجهة للخواص ارتفاعا مقابل نظيرتها في القطاع العام.

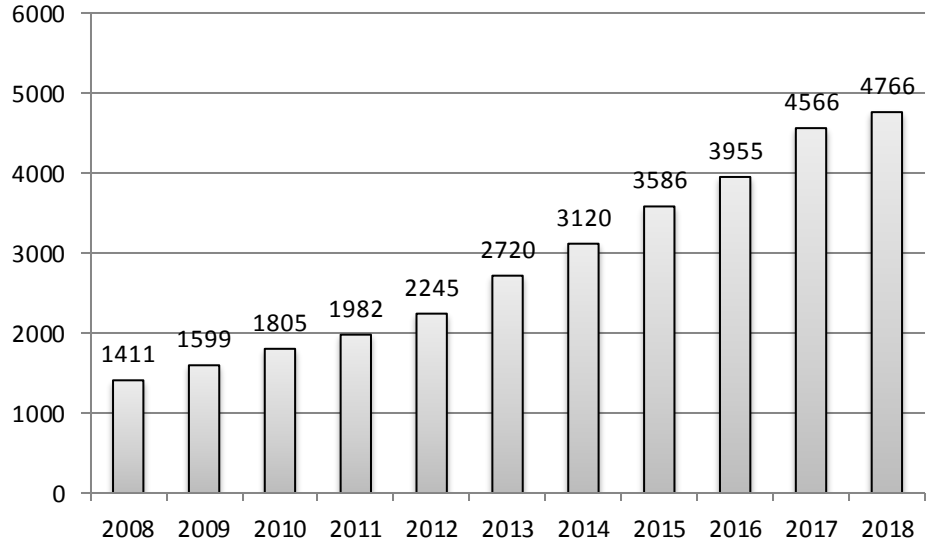
الشكل (31): تطور حجم القروض الموجهة للقطاع العام في الجزائر خلال الفترة 2008-2018



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (22).

و يعود سبب تفوق القروض القطاع الخاص إلى سياسة الدولة الهادفة إلى تشجيع الاستثمار الخاص و بعث المشاريع الكبرى، إلا أن تهاوي أسعار المحروقات سنة 2014 دفع الحكومة إلى تقليص دور القطاع الخاص و دعم القروض الموجهة للقطاع العام و الذي عرفت مختلف مؤسساته عجزا في الميزانية، لكن بعد العودة النسبية لأسعار النفط و الغاز سنة 2017، عادت القروض الخاصة للواجهة متفوقة بذلك على حجم القروض العامة.

الشكل (32): تطور حجم القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (مليار دج)

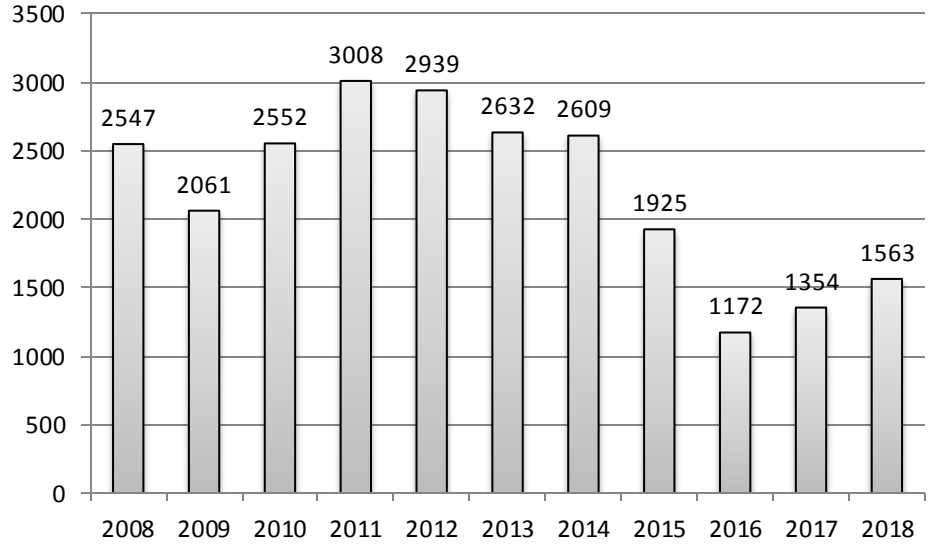


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (22).

3. السيولة المصرفية:

يلعب مؤشر السيولة دورا هاما في تحديد قدرة الجهاز المصرفي على منح القروض و كذا التصدي لمختلف الأزمات النقدية و المالية. في الجزائر، يسهر البنك المركزي و بشكل دوري على مراقبة هذا المؤشر، سواء تعلق الأمر بالقطاع العمومي أو القطاع الخاص، حيث يسجل الجهاز المصرفي ككل نسبة سيولة إلى أجمالي الأصول ما يقارب 24 % سنة 2017، مسجلة انخفاضا بحوالي 4 % مقارنة بسنة 2015. و عليه، فيمكننا القول بأن هذا المؤشر كاف لتسيير عمليات الائتمان، خاصة بعد أن حقق ما مجموعه 1563 مليار دج سنة 2018.

الشكل (33):تطور حجم الفائض في السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (مليار دج)

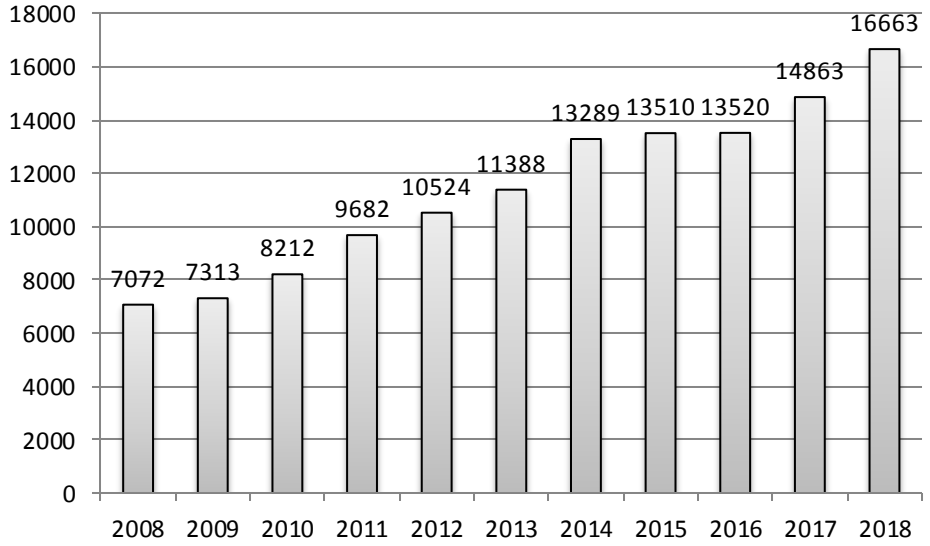


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (22).

4. تطور الكتلة النقدية:

يتميز الاقتصاد الجزائري بارتفاع حجم النقود المعروضة فيه، و يعود هذا لأسباب عدة أهمها الأزمة البترولية و سوء تسيير السياسة النقدية في الثمانينات، بالإضافة إلى ذلك، فإن جزء كبير من النقود يتم تداوله خارج المنظومة المصرفية، أي في السوق الموازية. و يوضح الشكل أدناه تطور الكتلة النقدية (M2)، حيث أنها تتكون من الودائع تحت الطلب، شبه النقود، التداول النقدي، و الودائع لدى الخزينة العمومية. كما شهدت هذه الكتلة ككل ارتفاعا متواصلا إلى غاية سنة 2018، و الجدير بالملاحظة هو تساوي كمية النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي مع حجم الودائع تحت الطلب، و هذا مؤشر سلبي من شأنه أن يعيق تطبيق أدوات السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر، في حين تتمثل أهم مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر في: قروض الاقتصاد، و قروض الدولة. إلا أن الملاحظ أن قروض الدولة ارتفعت ابتداء من سنة 2015 لتصل إلى حوالي 4.000 مليار دج في 2018، هذا و يعود سبب ارتفاع قروض الدولة إلى نفاذ احتياطي الصرف من جهة، و كذا انخفاض رصيد صندوق ضبط الإيرادات من جهة أخرى.

الشكل (34): تطور حجم الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (22).

المطلب 2: تشخيص وضعية قطاع التأمين في الجزائر

يرتبط قطاع التأمين ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي في الجزائر، حيث أصبح مؤخرا يعزز مكانته مع القطاع البنكي أيضا، و يسعى لإجراء اتفاقيات و شراكات من أجل مرافقة النشاط المصرفي. حيث تسعى مختلف شركات التأمين العاملة في السوق الجزائري إلى تسويق مختلف خدماتها لدى الأفراد و المؤسسات و حتى الجهات الحكومية، بحيث تعرض تخفيضات و عروض مميزة، معتمدة في ذلك على أحدث تقنيات التواصل و الرقمنة. من جانب آخر، تسعى جل الشركات أيضا إلى نشر وكالاتها عبر مختلف مناطق الوطن، علما أن العمومية منها تنتشر عبر كامل التراب الوطني، في حين تركز الشركات الخاصة على مناطق الشمال متجاهلة منطقة الجنوب.

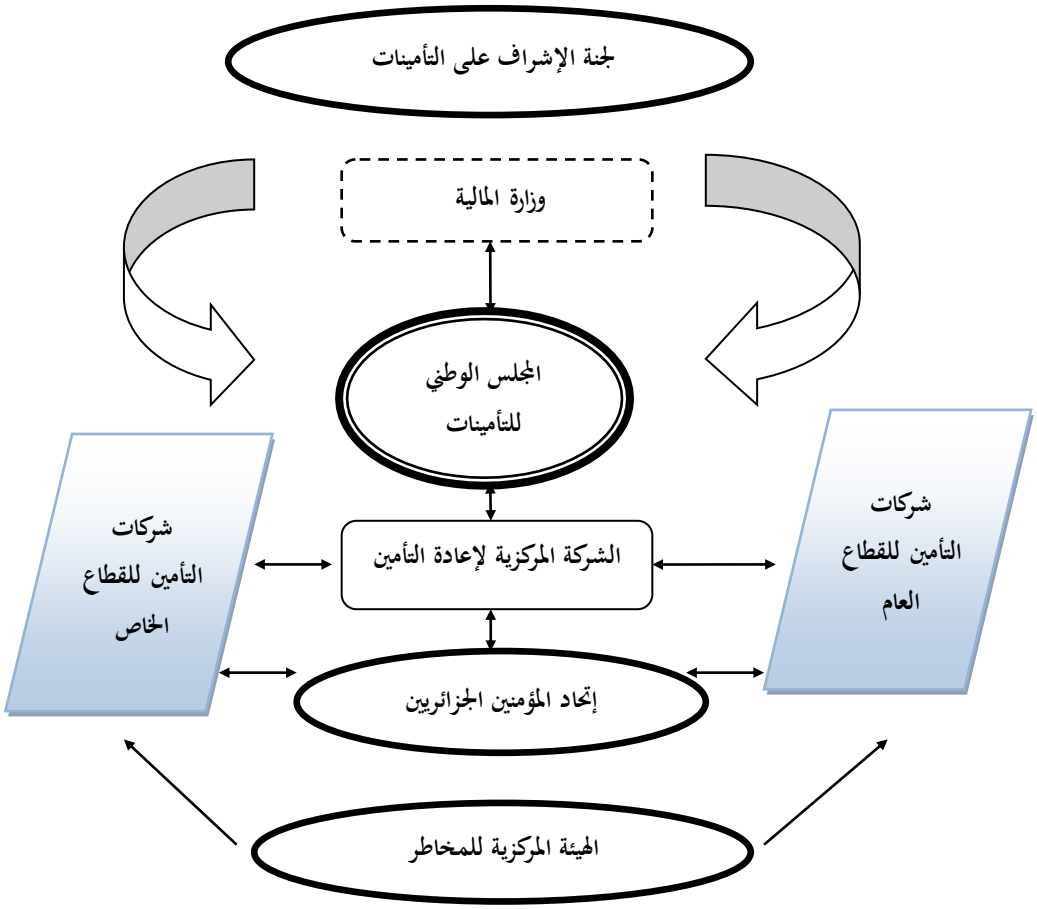
أيضا، يحتل التأمين الجزائري المرتبة 68 عالميا بحصة قدرها 0.016 % من سوق التأمين العالمية، و المرتبة 7 إفريقيا بحصة قدرها 1.3 % من سوق التأمين الإفريقية، و يمثل التأمين في إفريقيا 1.1 % من السوق العالمية

للتأمينات مع حجم سكاني يقدر بـ 900 مليون نسمة، باستثناء جنوب إفريقيا التي تمثل وحدها 82 % من التأمين في القارة. [1]

أولا: مكونات قطاع التأمين

يظهر في الشكل أدناه مخطط توضيحي لأهم مكونات قطاع التأمين في الجزائر:

الشكل (35): مكونات قطاع التأمين في الجزائر



المصدر: عبد الحليم عمار غربي (2016)، ماذا تعرف عن هذه المصارف ؟، إصدار إلكتروني، مجموعة دار أبي الفداء العالمية للنشر و التوزيع و الترجمة، سوريا. ص: 234.

حسب الشكل أعلاه، يخضع قطاع التأمينات في الجزائر إلى وزارة المالية، حيث تقوم هذه الأخيرة بمنح الاعتماد للشركات الراغبة في النشاط في السوق الجزائرية، كما يعمل تحت وصايتها أيضا: المجلس الوطني

[1] ريمة ذهبي، مرجع سابق. ص: 239.

للتأمينات، و الذي يهتم بمراقبة السوق و دراسة التسعير. أيضا، نجد الهيئة المركزية لإدارة المخاطر و التابعة بدورها لوزارة المالية، أين تعمل على ضمان الرقابة المستمرة للأخطار محل التأمين، و نجد كذلك لجنة الإشراف على التأمينات، و التي تتولى مراقبة مدى التزام شركات و وسطاء التأمين المعتمدين بالأحكام التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالتأمين و إعادة التأمين. في المقابل، يتولى صندوق ضمان المؤمن لهم مهمة تحمل عجز شركات التأمين، و دون أن ننسى طبعا مختلف الشركات العمومية و الخاصة النشطة في السوق و التي بلغها مجملها حوالي 16 شركة سنة 2016.

ثانيا: بنية قطاع التأمين

إن مشكل سيطرة القطاع العمومي على نشاط التأمينات في الجزائر ليس بالجديد، فنفس الديناميكية موجودة في القطاع البنكي، و هو ما يدعو لمراجعة مبادئ اقتصاد السوق، و مدى نجاعتها في خلق جو من التنافسية بين مختلف الشركات، سواء وطنية، أجنبية أو خاصة.

يتميز سوق التأمينات في الجزائر بسيطرة الشركات العمومية على ما يقارب 80 % من حصة السوق، في حين يبقى القطاع الخاص ممثلا فقط بـ 20 %. فبالرغم من فتح وزارة المالية لمجال الاستثمار الأجنبي في قطاع التأمين، إلا أن نسبة التمثيل تبقى ضعيفة من ناحية الأداء (أنظر الجدول الموالي).

الجدول (23): بنية قطاع التأمين في الجزائر

شركات تأمين عمومية	شركات تأمين خاصة
1. الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR	1. الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين CIRA
2. الشركة الوطنية للتأمين SAA	2. ترست الجزائر للتأمين و إعادة التأمين Trust
3. التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة MAATEC	3. سلامة للتأمينات Salama Assurance
4. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	4. شركة تأمين الهيدروكربونات CASH.
5. الشركة المركزية للتأمين CCR	5. شركة التأمين على قروض الاستثمار GAGCI
6. الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	6. أليانس للتأمين Alliance Assurance
7. الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات CAGEX	7. كارديف للتأمين Cardif- Algezair
8. شركة ضمان القروض العقارية SGCI	8. Le Mutualiste
9. الجزائرية للتأمين 2A	9. العامة للتأمين المتوسطي GAM
10. شركة التأمين على قروض الاستثمار CAGCI.	10. كارما للتأمين CAARAMA Assurance
	11. الجزائرية لتأمين الحياة TALA
	12. أمانة للتأمين AMANA
	13 مصير للحياة Macir Vie
	14. الجزائرية لتأمين الأخطار AXA
	15. الجزائرية لتأمين الحياة.

المصدر: عادل زقرير (2017)، دور صيرفة التأمين في تطوير و إنعاش سوق التأمينات: حالة الجزائر، الجزء 1، العدد 10، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، الجزائر. ص: 153.

ثالثا: تشخيص وضعية سوق التأمينات

يمكن حصر أداء قطاع التأمينات في الجزائر عبر أهم المؤشرات ألا و هي: حصة السوق، رقم الأعمال، تسويق الخدمات، الاستقرار، و كذا التصنيف.

الجدول (24): تطور أهم مؤشرات قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (مليار دج)

السنة	رقم الأعمال	معدل الإختراق (%)	معدل الكثافة (%)
2008	68,85	0,7	30,8
2009	78,45	0,7	31,2
2010	81,75	0,7	30,5
2011	88,15	0,6	32,4
2012	101,40	0,6	34,3
2013	116,23	0,7	37,5
2014	128,03	0,7	39,8
2015	131,17	0,8	31,9
2016	133,53	0,7	29
2017	139,52	0,7	28,9
2018	143,33	0,7	29,1

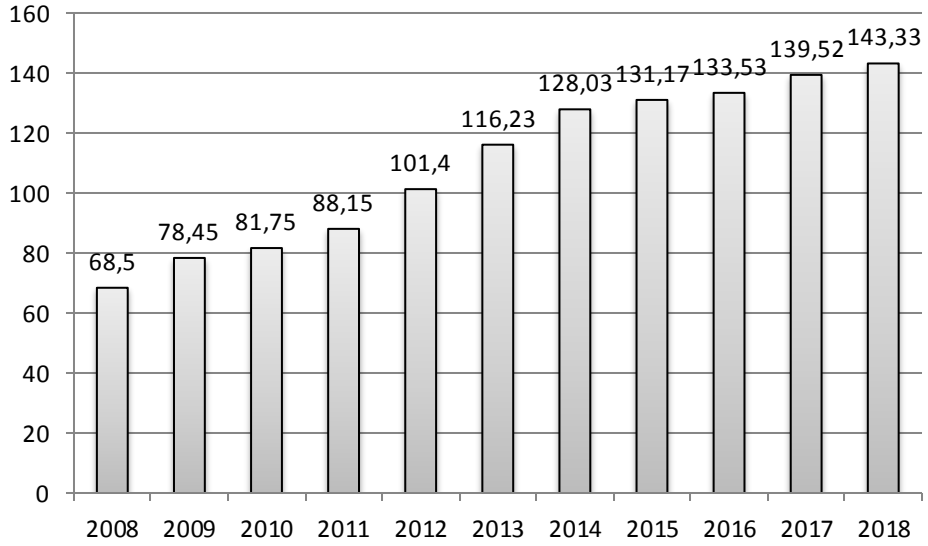
المصدر: المجلس الوطني للتأمينات (2020)، مجموعة تقارير للنشاطات، رابط التحميل: https://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/(mode)/note.

1. رقم الأعمال:

يعد مؤشر رقم الأعمال جد مهم في تقييم كفاءة و فعالية شركات التأمين العاملة في السوق الجزائري، سواء تعلق الأمر بالعمومية منها أو الخاصة. حيث سجل هذا المؤشر ما يقارب 143 مليار دج سنة 2018 في كل القطاع، مقابل 68 مليار دج فقط سنة 2008، محققا بذلك ارتفاعا يقارب 20 % مقارنة بالسنوات السابقة، في حين يرتبط هذا التطور بزيادة الحركية الاقتصادية و مساهمة الدولة كذلك عبر سن تشريعات تحفز على عمليات التأمين من جهة، و تجعلها إجبارية من جانب آخر[1].

[1] عبد الحليم غربي، ماذا تعرف عن هذه المصارف، مرجع سابق. ص: 235.

الشكل (36): تطور رقم الأعمال في قطاع التأمينات في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (مليار دج)



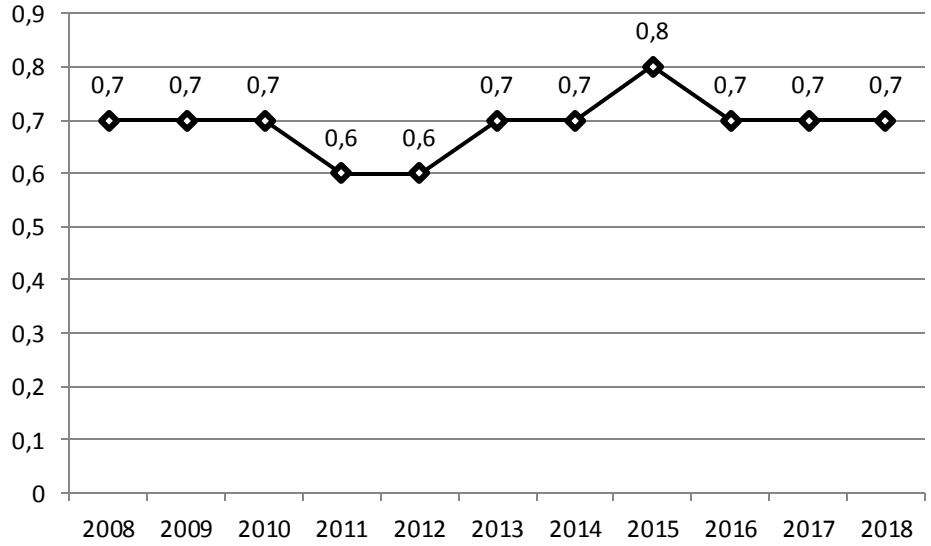
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (24).

2. معدل الاختراق:

يعرف على أنه حصة القطاع في الناتج المحلي الخام، و هو نسبة رقم أعمال شركات التأمين و الناتج المحلي الخام [1]، و الملاحظ أن هذا المؤشر عرف استقرار منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2014، أين بدأ بالتحسن ليبلغ 0.83 %، و هو ما يعكس التحسن الملحوظ لنشاط التأمينات و مدى مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر، ليحقق سنة 2018 ما يقارب % 0,7.

[1] حبار عبد الرزاق (2018)، الأداء الاقتصادي و المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016، المجلد 4، العدد 1، مجلة الاقتصاد و المالية، الجزائر. ص: 103.

الشكل (37): تطور معدل الاختراق لسوق التأمينات في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (%)



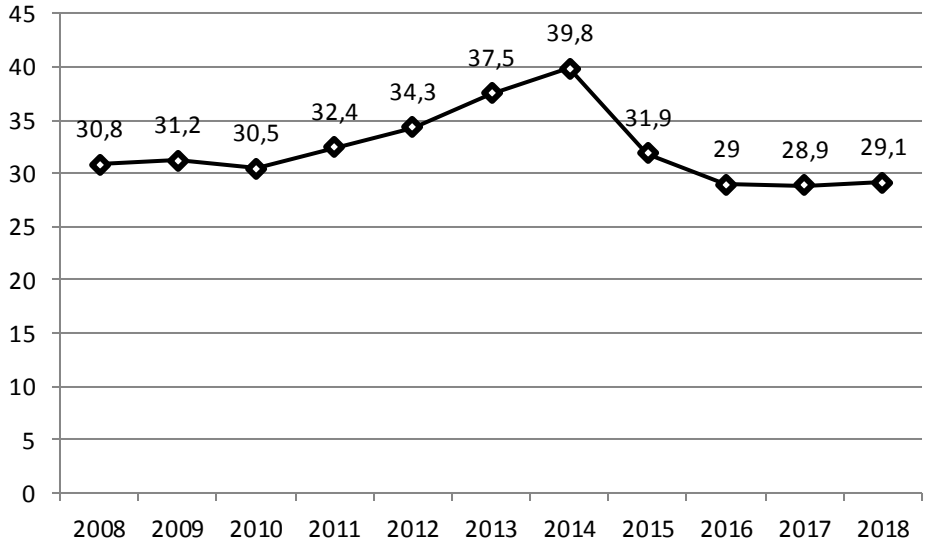
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (24).

3. كثافة التأمين:

يمكن هذا المؤشر من منح نظرة حول متوسط قيمة عمولة التأمين لكل فرد، حيث يعبر عن نسبة مجموع نفقات التأمين المدفوعة إلى عدد السكان الإجمالي.[1] حيث سجل هذا المؤشر ارتفاعا تدريجيا ابتداء من سنة 2008 ليصل إلى أعلى مستوياته سنة 2014 ب 40 %، ثم يعاود الانخفاض ليصل إلى: 29.1 % في سنة 2018.

[1] حبار عبد الرزاق، مرجع سابق. ص: 105.

الشكل (38): تطور كثافة التأمين في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (%)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (24).

المطلب 3: تشخيص وضعية بورصة الجزائر

هناك العديد من الإصلاحات التي تسعى الحكومة إلى انتهاجها من أجل إعطاء بورصة الجزائر دورا أكبر في عمليات التداول و الرسملة، و هو من شأنه خلق سوق جديدة للأوراق المالية باختلاف أنواعها.

الجدول (25): أهم مؤشرات بورصة الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (مليار دج / %)

السنوات	قيمة الرسملة *	الرسملة / PIB	قيمة التداول	معدل الدوران	الشركات المدرجة
2008	6,5	0,03	0,021	0,32	6
2009	6,55	0,041	0,013	0,2	7
2010	7,9	0,042	0,011	0,14	7
2011	14,96	0,07	0,19	1,27	7
2012	13,02	0,05	0,04	0,31	5
2013	13,81	0,06	0,05	0,36	6
2014	14,79	0,06	0,04	0,27	6
2015	15,42	0,08	1,25	8,10	5
2016	45,78	0,25	0,81	1,77	5
2017	40,59	/	0,24	0,56	5
2018	43,93	/	/	/	/

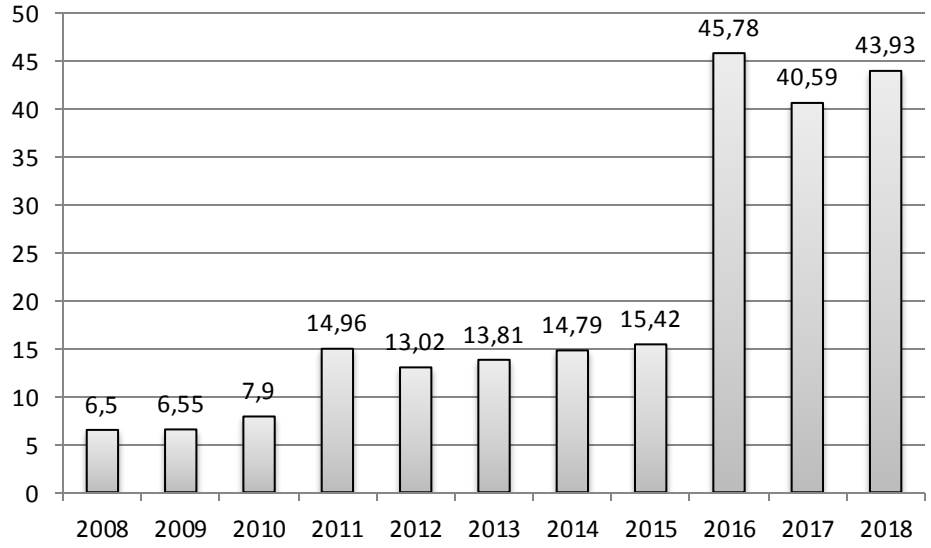
المصدر: – (*) بورصة الجزائر (2020)، الرابط: http://www.sgbv.dz/ar/#؛

– فهيمة بديسي، مريم سرارمة (2017)، أثر التحرير المالي على النظام المالي و البنكي الجزائري: إشارة إلى حالة السوق المالي الجزائري، العدد 08، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر. ص: 13.

أولا: معدل رسملة البورصة

و هو عبارة عن معدل القيمة السوقية للأسهم المقيدة، بحيث يسمح بتحديد و قياس حجم السوق المالية. فإذا اعتبرنا أن عدد الشركات قليل في هذه السوق، مثلما هو عليه الحال في بورصة الجزائر، فإن الفرضية المسبقة هي ضعف أداء هذا المؤشر. و الملاحظ أن قيمة الرسملة كانت شبه مستقرة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2010، لتشهد ارتفاعا محسوسا سنة 2011 و تصل إلى حوالي 15 مليار دج، لتواصل الارتفاع و تحقق أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة و هي 45,78 مليار دج سنة 2016، لتتراجع بعدها إلى حوالي 43 مليار دج سنة 2018.

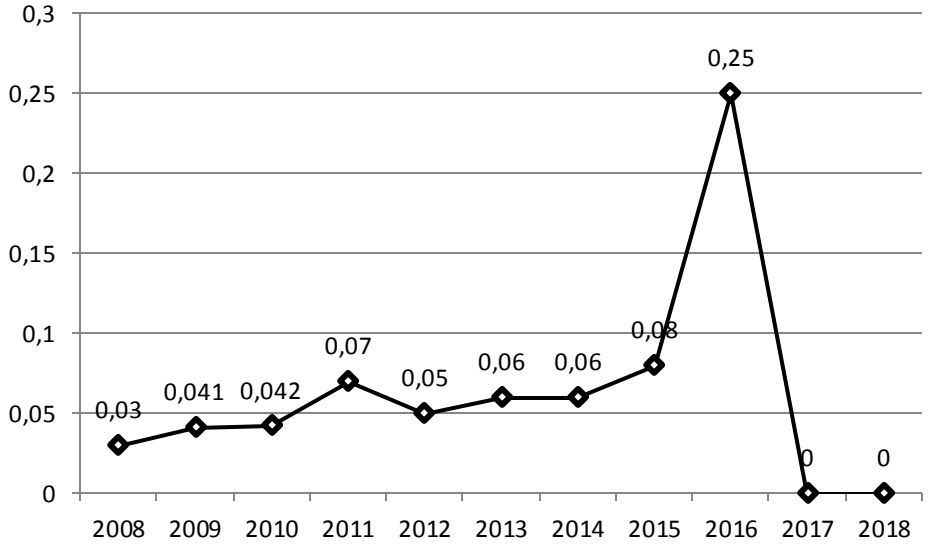
الشكل (39): تطور قيمة الرسملة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (25).

و في مقابل ذلك، يمثل معدل الرسملة نسبة الرسملة إلى الناتج الداخلي الخام، حيث وصلت سنة 2008 إلى 0,03 %، و هي نسبة تكاد تكون معدومة. في المقابل عرف معدل الرسملة طفرة سنة 2016 حيث وصل إلى نسبة 0,25 %.

الشكل (40): نسبة الرسملة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2008– 2018 (%)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (25).

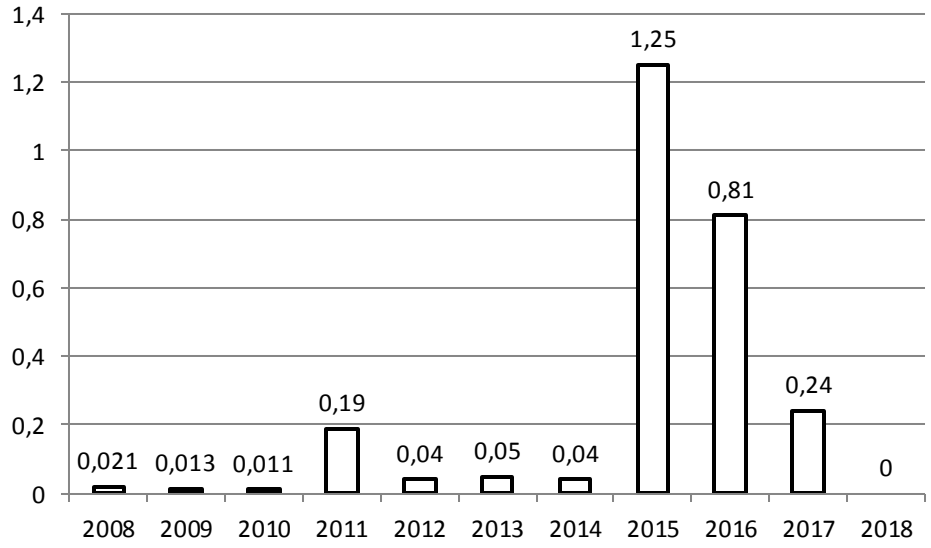
إن مؤشر رسملة بورصة الجزائر يشير إلى ضعف النشاط فيها، و يدل على بعد التعاملات و التداولات فيها كل البعد عن المعدلات العادية للرسملة، و عليه، فإنه يتوجب على السلطات النقدية و المالية إعادة الاعتبار لنشاط البورصة، و ذلك بزيادة عدد الفاعلين فيها، و رفع رأسمال الشركات الوطنية، و كذا فتح مجال الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

ثانيا: مؤشر السيولة

يتم قياس هذا المؤشر عن طريق معدل التداول، معدل الدوران أو درجة التقلب في البورصة. كما يعتبر مؤشر السيولة جد هام من أجل استقطاب مختلف الاستثمارات من جهة، و كذا تحفيز أصحاب الفائض المالي على إيداع ادخارهم في البورصة. و الملاحظ من الجدول أعلاه، أن قيمة التداول تعتبر جد متدنية ابتداء من سنة 2008 إلى غاية سنة 2010 أين حققت ما متوسطه 15 مليون دج (0.015 مليار دج)، لتعرف بعد ذلك انتعاشا سنة 2011 أين بلغت 19 مليون دج، ثم تتراجع في الثلاث سنوات المقبلة، لكن في المقابل، حققت

أعلى قيمة تداول لها سنة 2015 بقيمة قدرت ب 1,25 مليار دج، لتعرف بعد ذلك تراجعا كبيرا في السنوات المقبلة.

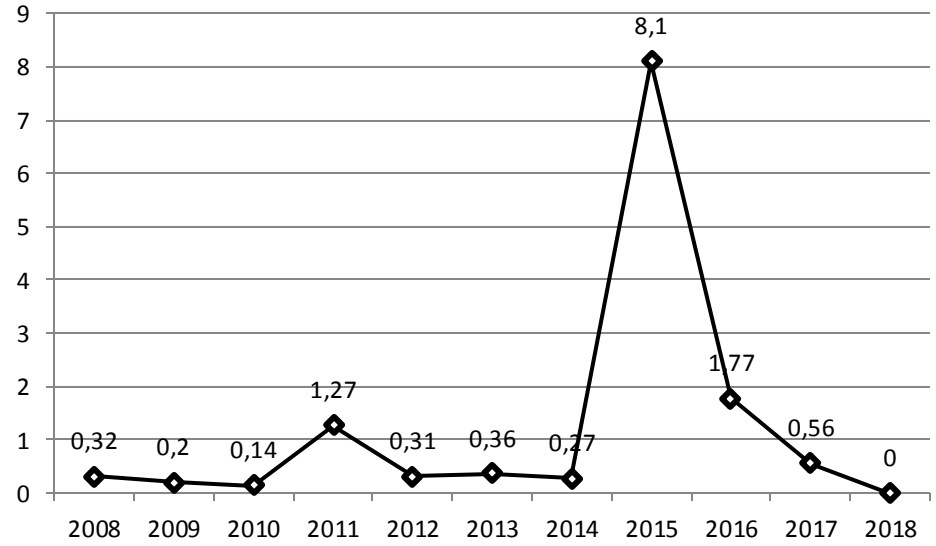
الشكل (41): تطور قيمة التداول في بورصة الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (مليار دج)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (25).

أيضا، عرف معدل الدوران في بورصة الجزائر تذبذبا، منتقلا من 0,32 % سنة 2008 إلى 8,1 % سنة 2015، لتعرف بدورها تراجعا خلال السنوات المقبلة. و عليه، فإننا نرجع ضعف التداول في بورصة الجزائر إلى عدة أسباب، أهمها طبيعة النظام المالي الجزائري، الذي لم يصل بعد مرحلة الاعتماد على السوق المالي في تمويل نشاطات مختلف المؤسسات، و كذا استقطاب فوائض الادخار.

الشكل (42): تطور معدل الدوران في بورصة الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (%)

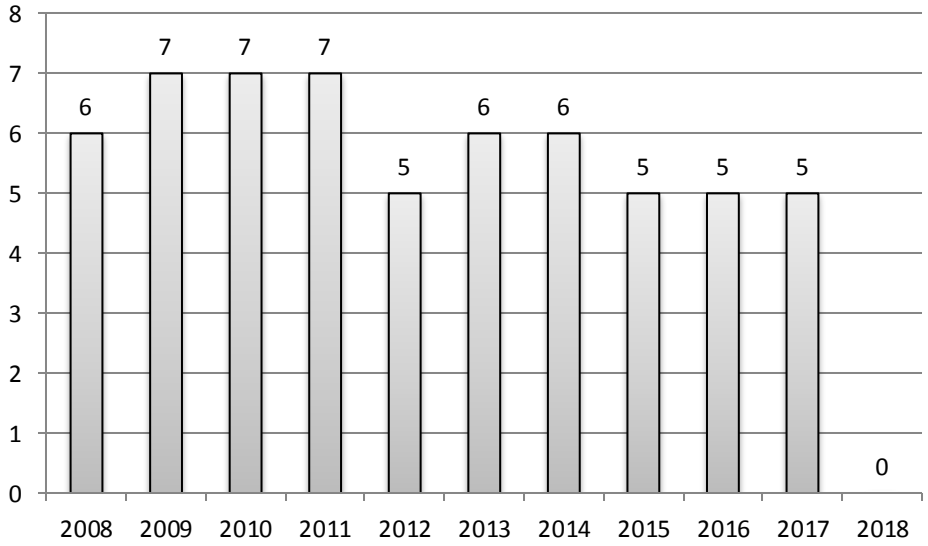


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (25).

ثالثا: عدد الشركات المدرجة

يقيس هذا المؤشر مدى اتساع حجم السوق، حيث أن الزيادة في عدد الشركات المدرجة يدل على زيادة حجم الاستثمارات، و هو ما من شأنه أن يساهم في زيادة مستوى الكفاءة و الفعالية لدى بورصة الجزائر. أين نلاحظ شبه استقرار في عددها خلال الفترة 2008- 2018، و ما يعكس ثبات حجم السوق و عدم نموه طيلة فترة الدراسة، و هو ما يعتبر مؤشرا غير سار لأداء بورصة الجزائر و للقطاع المالي ككل.

الشكل (43): عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2008– 2018



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (25).

في الأخير، يمكن القول بأن أداء بورصة الجزائر ضعيف جدا مقارنة بأداء الجهاز المصرفي في الجزائر خلال الفترة 2008- 2018، و أن هناك عدة عوامل أدت لذلك، لعل أبرزها وجود سوق موازية، ضعف الحوافز الجبائية، ضعف الجهاز الإنتاجي، معوقات ثقافية و دينية، و كذا قلة المؤسسات المدرجة و عدم تنوع الأوراق المالية، بالإضافة لغياب الشفافية [1].

[1] عامر عبد الرحيم (2017)، أهمية النظام المالي و الاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه علوم، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر. ص: 201- 202.

خلاصة الفصل:

منذ نشأة النظام المالي في الجزائر، سعى هذا الجهاز الحيوي إلى دعم الاقتصاد الوطني عن طريق كافة مؤسساته، أسواقه و قوانينه، و ذلك عبر جملة من الإصلاحات و على مراحل مختلفة، و التي جاء معظمها إثر أزمات اقتصادية تعرضت لها الجزائر، و التي كانت بدورها تتعلق بالأزمة النفطية بحكم الاعتماد الكلي على إيرادات المحروقات. هذه الإصلاحات ساهمت أيضا في بلورة النظام أكثر فأكثر و جعله جاهزا لمواجهة الأزمات المستقبلية، فالانتقال من الاقتصاد التخطيطي إلى اقتصاد السوق من شأنه أن يساهم في تصحيح الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد الوطني و على رأسها تدهور قيمة العملة و سعر الصرف، بالإضافة لتدهور ميزان المدفوعات.

أيضا، خلصنا من خلال هذا الفصل إلى معرفة طبيعة النظام المالي في الجزائر، و الذي يرتبط باقتصاديات المديونية، و هو ما يعني الاعتماد المطلق على الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد و إلغاء دور الأسواق المالية، و نقصد بها هنا أسواق التداول ممثلة في بورصة الجزائر، حيث تعرف هذه الأخيرة جمودا كبيرا في نشاطها، و كذا اقتصار عمليات التداول و الرسملة على بعض المؤسسات العمومية و بعض المؤسسات الخاصة. و في هذا السياق، فإننا نسجل ضعف الأداء بالنسبة للنظام المالي الجزائر، و ذلك من خلال دراسة أهم المؤشرات النقدية و المالية المتاحة، و التي تؤكد كلها عدم وصول المؤسسات المصرفية و المالية إلى المستوى المطلوب لإقامة نظام مالي صلب. كما سجلنا أيضا ضعف قطاع التأمين في مرافقته للعمليات المصرفية و كذا مختلف الأنشطة الاقتصادية، فمؤشرات كمعدل الاختراق و معدل الكثافة من شأنها أن تعطينا تقييما عن الوضع الحالي لهذا القطاع الحساس، حيث يجب على الحكومة ممثلة بوزارة المالية إعادة النظر في قانون التأمينات و كذا دور المجلس الوطني للتأمينات في مرافقة القطاع و دخول مجال الرقمنة.

الفصـــل الخامـــس:

تطبيقات النظام المالي الإسلامي في الجزائر

مقدمة الفصل:

على غرار معظم الأنظمة المالية لمختلف الدول، شهد النظام المالي الجزائري دخول عدد من المؤسسات المالية الإسلامية ممثلة في المصارف و شركة للتأمين التكافلي لحد الآن، ذلك أن النظام المالي الإسلامي أثبت كفاءته و فعاليته ضد الأزمات المالية العالمية. إلا أن درجة تطبيقه تختلف من دولة أخرى، فهناك تطبيق جزئي، موازي أو شامل. في هذا السياق، تسعى الجزائر بدورها لاستقطاب النظام المالي الإسلامي. ففي إطار الإصلاحات التي تمت على النظام المالي، تم إفتتاح أول مصرف إسلامي سنة 1990، ليليه مصرف إسلامي آخر سنة 2006 و شركة تأمين تكافلي.

من أجل هذا، سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على مختلف التطبيقات الموجودة في الساحة المالية و المصرفية في الجزائر و المتعلقة بالنظام المالي الإسلامي، و ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث 1: القوانين و الهيئات الشرعية

المبحث 2: المؤسسات المالية الإسلامية

المبحث 3: المؤسسات المالية الرديفة

المبحث 1: القوانين و الهيئات الشرعية

انطلاقا من سنة 1990، و مع تأسيس أول مصرف إسلامي، امتد نشاط النظام المالي الإسلامي في الجزائر ليشمل عدة أشكال و وجوه مختلفة، حيث شهدت ميلاد مصرف إسلامي ثان سنة 2006، بالإضافة إلى شركة تأمين تكافلي، ليعقبها مؤخرا و في سنة 2018، إطلاق أول نظام خاص بالنوافذ الإسلامية، متبوعة بخطوات مستقبلية تتمثل أساسا في تعيين هيئة وطنية و شرعية للرقابة و التدقيق.

المطلب 1: قراءة في النظام رقم 18-02 الخاص بالمالية التشاركية

قام بنك الجزائر بإصدار نظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات التقليدية. و تأتي هذه الخطوة بعد أن أثبت النظام المالي الإسلامي فعاليته من جهة، و كفاءته من جهة أخرى في مواجهة مختلف الأزمات المالية العالمية. و الملاحظ أيضا، أن البنك المركزي قد تجنب استخدام مصطلح "إسلامية " و استبدله بمصطلح "تشاركية " على غرار ما قامت به عدة دول مثل المغرب، و هو ما قد يعود لأسباب غير اقتصادية في الغالب، و ممثلة ربما في التخوف من الاستغلال السياسي لهذا النوع من المؤسسات. و عليه، فإننا سوف نتطرق لتحليل هذا النظام وفق ما نص عليه محتوى المواد المفسرة له، حيث يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة " التشاركية " التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد. بالإضافة إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، للمصارف و المؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية [1].

[1] بنك الجزائر (2018)، نظام رقم 18-02، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات التقليدية، المادة الأولى. ص: 6.

1. المالية التشاركية:

بعد تبني الجزائر للنظام المالي الإسلامي، و لو بشكل جزئي و عن طريق نوافذ و شبابيك، كان لابد من ضبط مفهوم هذا النوع من التمويل، بحيث: " تعد عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة التشاركية، كل العمليات التي تقوم بها المصارف و المؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، المعدل و المتمم، و المتمثلة في عمليات تلقي الأموال و عمليات توظيف الأموال و عمليات التمويل و الاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد. و تخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، و كذا الودائع في حسابات الاستثمار. و تخضع منتجات الصيرفة التشاركية هذه لأحكام المادة 3 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 8 أفريل 2013 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية "[1]، و الملاحظ أن مجلس النقد و القرض قد وضع هذه النوافذ الإسلامية تحت طائلة القانون المصرفي الجزائري، أي أنها سوف تنشط ضمن بيئة مالية تقليدية، سواء تعلق الأمر بالقوانين أو السياسات. لكن و في المقابل، فقد منحها النظام 18-02 نوعا من الاستقلالية و الحرية في عدم استخدام سعر الفائدة أخذا و عطاء، ناهيك عن الاستقلالية المالية و المحاسبية.

2. كيفية ممارسة البنوك و المؤسسات المالية للمالية التشاركية:

حدد البنك المركزي الجزائري شروطا و كيفيات محددة من أجل ممارسة الصيرفة التشاركية، في المقابل منح الحرية لجميع المؤسسات النقدية و المالية سواء العمومية أو الخاصة، الأجنبية منها أو الفروع ، أتاح لها الفرصة في دخول سوق الصيرفة الإسلامية، لكن وفق ما نصت عليه المادة 3 من النظام المتضمن كيفية ممارسة المؤسسات النقدية و

[1] بنك الجزائر، نظام رقم 18-02، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات التقليدية، المادة 02، مرجع سابق. ص: 7.

المالية للصيرفة الإسلامية و التي تؤكد أنه: " يتعين على المصرف المعتمد الناشط أو المؤسسات المالية المعتمدة الناشطة، الراغبة في عرض منتجات مالية تشاركية، تقديم المعلومات الآتية، دعما لطلب الترخيص المسبق الموجه إلى بنك الجزائر:

- بطاقة وصفية للمنتوج؛
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 و المذكور أعلاه؛
- الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية و المالية لـ " شباك المالية التشاركية " عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المواد 5 و 6 و 7 أدناه [1].

3. شبابيك المالية التشاركية:

يقصد بـ " شباك المالية التشاركية " دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات و منتجات الصيرفة التشاركية، موضوع هذا النظام [2]. و في هذا السياق، يؤكد بنك الجزائر على ضرورة الاستقلالية المالية لهذه الشبابيك عن البنوك و المؤسسات المالية التابعة لها، و ذلك بالفصل المحاسبي بين الزبائن ضمن نفس المؤسسة. كما يهدف هذا الإجراء إلى منع الاختلاط في رؤوس الأموال بين المالية التقليدية و التشاركية، بالإضافة إلى أنه يسمح بمراقبة نشاط الشبابيك الإسلامية و تقييم مدى مطابقتها لتعليمات البنك المركزي، بحكم أنها التجربة الأولى في السوق المصرفية الجزائرية، و لابد من متابعتها بدقة من أجل تحديد مصيرها مستقبلا.

[1] بنك الجزائر، نظام رقم 18-02، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات التقليدية، المادة 03، مرجع سابق. ص: 8.
[2] نفس المرجع. ص: 8.

4. الودائع و حسابات الاستثمار:

كخطوة أولى، يسعى بنك الجزائر إلى ضبط الممارسات المصرفية المتعلقة بحسابات الودائع و كذا حسابات الاستثمار، حيث تخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف " شباك المالية التشاركية " لأحكام الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 و المذكور أعلاه، باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار التي تخضع لاتفاق مكتوب مبرم مع الزبون، يجيز للمصرف أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع و عمليات " شباك المالية التشاركية " التي يوافق المصرف على تمويلها [1]. في المقابل، فإن قيام المصرف باستثمار الودائع قد ينتج عنه إما حالة ربح أو خسارة، على أن يحصل المودعون على نسبة من الأرباح، مع تحمل الخسائر أيضا إن وجدت.

5. تقييم النظام 18-02 الخاص بالمالية التشاركية في الجزائر:

إن إصدار قانون خاص بالنوافذ الإسلامية في الجزائر يعتبر خطوة هامة في سبيل تطبيق النظام المالي الإسلامي، فهو يأتي بعد زيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية من طرف الجمهور، سواء تعلق الأمر بالأفراد أو المؤسسات، حيث أن غالبية الشعب الجزائري مسلم، و مرتبط بجانبه العقائدي بشكل كبير. من جانب آخر، تأتي هذه الخطوة كخيار إستراتيجي انتهجه بنك الجزائر من أجل توفير المزيد من السيولة، ففي ظل العجز المسجل لدى خزينة الدولة، و قلة الموارد المالية، كان لابد من التفكير في استقطاب الكتلة النقدية الموجودة لدى لجمهور، و إدخالها ضمن النظام المالي الرسمي، و بالتالي الاستفادة منها في توفير السيولة اللازمة لمختلف المشاريع الحيوية التي تشهد تأخرا و ركودا كبيرين بعد الأزمة النفطية لسنة 2014. إلا أن المتتبع لمواد هذا القانون، يلاحظ تغييبا لدور الهيئات الشرعية، و التي تتولى مهمة الرقابة و الإشراف على مختلف المنتجات المالية، و مدى مطابقتها

[1] بنك الجزائر، نظام رقم 18-02، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات التقليدية، المادة 09، مرجع سابق. ص: 9.

لمبادئ النظام المالي الإسلامي، ناهيك عن قيامها بعمليات التدقيق الشرعي. و هو من شأنه أن يفقد النوافذ الإسلامية مصداقيتها مستقبلا، و قد تنعدم الثقة لدى الجمهور، و يحدث عزوف عن التعامل مع هذه النوافذ.

في الأخير، فإنه يجب التأكيد على ضرورة فهم طبيعة النظام المالي الإسلامي و بصفة علمية، حيث أن فكرة تطبيق جزء من النظام و إهمال باقي المتغيرات يعتبر فكرة سيئة للغاية و لا تخدم الأهداف التي حرر من أجلها النظام رقم 18-02 في الجزائر، فالمؤسسات المالية و القوانين و الأسواق كلها تعمل بتناسق و انسجام كبيرين في ظل النظام المالي الموافق للشريعة، بمعنى أن فكرة فتح نوافذ إسلامية لدى البنوك التقليدية ليست بالضرورة خاطئة، لكنها تحتاج إلى مرافقة الجانب القانوني و الشرعي، بالإضافة لخلق فضاء للتبادل خاص بهذه النوافذ، لتتمكن من تبادل السيولة دون استخدام أدوات مالية تقليدية كسعر الفائدة و سعر إعادة الخصم. و ما عدا ذلك، فإن هذه النوافذ قد تفشل في التوسع و الانتشار، كما أنها قد تجعل من فكرة تبني النظام المالي الإسلامي صعبة نوعا ما مستقبلا.

المطلب 2: الهيئات الشرعية و علاقتها بالمجلس الإسلامي الأعلى

قامت الجزائر بتأسيس ما يعرف بالمجلس الإسلامي الأعلى. (المادة 2 من الدستور الجزائري)، و الذي يبقى مرشحا و بقوة ليكون الجهة الشرعية المخولة في البث في مسائل الفتوى و المراقبة لمؤسسات النظام المالي الإسلامي، حيث تنص المادة 4 من النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات التقليدية بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، أنه يتعين على المصارف و المؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة، أن تخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة

قانونا لذلك [1]، و بما أن المجلس الإسلامي الأعلى يعتبر الهيئة الوحيدة وطنيا التي تعتني بالأمور الشرعية، فإنه يبقى الخيار الوحيد لدى السلطات المالية في الجزائر في حال ما إذا قررت استحداث هيئة شرعية وطنية مرافقة و مكلمة لعمل النظام المالي الإسلامي، و عليه فإننا نتساءل عن طبيعة عمل هذا المجلس و تركيبته و مختلف المهام المنوط بها.

أولا: نبذة عن المجلس الإسلامي الأعلى

يعتبر المجلس الإسلامي الأعلى " هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، أنشئ بموجب المادة 171 من دستور 1996، وباعتباره مؤسسة وطنية مرجعية في كل المسائل المتصلة بالإسلام، فإنه يعمل على تشجيع وترقية كل مجهودات التفكير والاجتهاد من أجل إبراز الأسس الحقيقية للإسلام من تسامح وتفتح على التقدم والحداثة وجعله في مأمن من الحزازات و الصراعات السياسية " (الدستور الجزائري، 2018)[2]. كما يقوم المجلس أيضا بإصدار مختلف الفتاوى، و البث في المسائل المتعلقة بسلامة الدين و المواطن الجزائري، بالإضافة إلى نشر رسالة الإسلام السمحة خارج الوطن، عن طريق تقوية العلاقات الدولية مع مختلف الدول المسلمة، و كذا بعث الحوار بين الحضارات و الأديان عبر مختلف المؤتمرات و المجالس الدولية.

1. الوظائف:

يقوم المجلس بعدة مهام على صعيد و طني أو حتى دولي، و ذلك في إطار ما يكفله له الدستور الجزائري، خاصة ما تعلق بالمادة 195، و التي تؤكد على الاجتهاد وترقيته وإبداء الحكم الشرعي فيما يعرض عليه [3]، بالإضافة إلى ذلك، و من الناحية الاقتصادية و المالية، يشارك المجلس الإسلامي الأعلى في الجزائر في تنظيم و

[1] بنك الجزائر، نظام رقم 18-02، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات التقليدية، المادة 4، مرجع سابق. ص: 9.

[2] المجلس الإسلامي الأعلى (2018)، نشاطات المجلس، على الرابط: http://hci-dz.com/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3/.

[3] نفس المرجع.

مراقبة عمليات الزكاة، حيث يملك المجلس ممثلا عنه في اللجنة الوطنية لصندوق الزكاة [1]. من جانب آخر، و طبقا لأحكام المادة 196 من الدستور، يتشكل المجلس من خمسة عشر عضوا (15) منهم الرئيس. أما بقية الأعضاء فهم من النخبة، و تضم: مفكرين، اقتصاديين، فقهاء و أساتذة جامعيين. إلى جانب ذلك، يتوفر المجلس على هيكل إداري خاص و مستقل، حيث يضم أمانة عامة تعنى بتسيير مختلف المديريات التابعة لها، بالإضافة إلى لجان متخصصة تتكفل بمهمة الإفتاء، التربية و الإعلام.

ثانيا: علاقة المجلس الإسلامي الأعلى بالهيئة الشرعية

يعتبر وجود هيئة شرعية سواء عليا أو خاصة أمرا هاما لتطبيق النظام المالي الإسلامي، فكما أشرنا إليه في الجانب النظري للدراسة، فهذه الهيئات تقوم بمهام عديدة و متنوعة، و تتمثل أساسا في عمليات المراقبة، الإشراف و التدقيق. أين يتم توظيف إطارات من مختلف التخصصات من أجل مرافقة مختلف الهيئات و المؤسسات الراغبة في تبني النظام المالي الموافق للشريعة.

و عليه، فإنه يتعين على السلطات المالية في الجزائر استحداث هذا النوع من الهيئات لمرافقة عمل المؤسسات المالية الإسلامية الحالية، أو المراد استقطابها مستقبلا، حيث تبقى القوانين وحدها غير كافية، على غرار النظام 18-02 المتعلق بالنوافذ الإسلامية، و لو أنه تضمن في طياته إشارة و تأكيدا على ضرورة وجود هيئات شرعية للرقابة و الفتوى. في نفس السياق، يواجه المجلس الإسلامي الأعلى تحديات كبيرة فيما يتعلق بهذا النوع من الهيئات، فهو مخير إما أن يتبنى القيام بعمليات المراقبة و الإشراف و التدقيق، أو أن يقوم بتأسيس هيئة شرعية عليا تقوم بتلك المهام، و هو ما نفضله من الناحية العملية، خاصة إذا علمنا أن هذه الهيئات تحتاج إلى الاستقلالية المالية و التنظيمية حتى تقوم بمهامها جيدا، و دون التأثير عليها من أي جهة كانت سياسية أو مالية.

[1] المجلس الإسلامي الأعلى (2018)، نشاطات المجلس، على الرابط: http://hci-dz.com/%D9%86%D8%A8%D8%B0%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3/.

المبحث 2: المؤسسات المالية الإسلامية

تستحوذ المصارف الإسلامية على حصة كبيرة من إجمالي الأصول المالية الموافقة للشريعة. من جهة أخرى، نجد أن التوزيع الجغرافي لهذا النوع من المؤسسات المالية يسمح لنا بفهم التطور الهائل لها، حيث أنها تتواجد على مستوى جل الاقتصاديات النامية منها و المتقدمة أيضا. في المقابل، يحظى التأمين التكافلي بنسبة معينة من الانتشار، بحيث يعتبر مرافقا للعمل المصرفي كما النشاط الاقتصادي. و تقوم شركات التكافل بعقد اتفاقيات تعاون مع كبريات الشركات في العالم، كما أن أوراقها المالية جد متداولة في السوق المالية و البورصة.

وفي هذا السياق، تتوفر الجزائر على جانب من التوسع الذي حظيت به هذه المؤسسات المالية، و ذلك بتوفرها على مصرفين إسلاميين و شركة تأمين موافقة للشريعة.

المطلب 1: المصارف الإسلامية

يجب إعادة النظر في الأطروحة القائلة بأن أول محاولات لتجسيد فكرة المصرفية الإسلامية على أرض الواقع ترجع إلى أواخر الخمسينات في منطقة ريفية في باكستان، أو في الستينات عبر مشروع صناديق الادخار المحلية بمصر. لأن أول فكرة ظهرت في الجزائر، و صاحبها هو الشيخ إبراهيم أبو اليقظان[1] سنة 1928 عبر مقالة علمية منشورة [2]. حيث دعا الشيخ أبو اليقظان أعيان و رجال الأعمال في المدن الجزائرية الكبرى إلى بلورة فكرة المصرف وفق قواعد الفقه الإسلامي. و لقي الطلب تقبلا، و تم تقديم ملف كامل لإنشاء مصرف باسم "البنك الإسلامي الجزائري". لكن سلطات الاحتلال الفرنسي رفضت المشروع لتشكيله خطرا على مصالحها و كذا على

[1] ولد الشيخ إبراهيم أبو اليقظان بمدينة القرارة، الواقعة في ولاية غرداية بجنوب الجزائر، يوم الأحد 29 صفر 1306 الموافق ل 5 نوفمبر 1888، دخل المدرسة القرآنية و حفظ كتاب الله كاملا، ثم أخذ في تعلم العربية و العلوم الشرعية. كما تلقى تكوينه في جامع الزيتونة بتونس. كما انضم لجمعية العلماء المسلمين منذ نشأتها في 5 ماي 1931 و كان عضوا في الإدارة، و كان يكتب عدة مقالات في الفكر و الاقتصاد الإسلامي.

[2] كتبت المقالة المشار إليها تحت عنوان: "حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي"، و نشرت في صحيفة "وادي ميزاب" بتاريخ 11 محرم 1347 الموافق 29 جوان 1928.م

بنوكها التقليدية العاملة في الجزائر[1]، حيث يقوم فكر الشيخ على تجميع رؤوس الأموال و إعادة توزيعها على شكل تمويلات متوافقة مع الشريعة و قائمة على مبدأ المشاركة و ليس سعر الفائدة.

أما في الوقت الحالي، فيتمركز نشاط المؤسسات المالية الإسلامية في القطاع المصرفي خصوصا، حيث نجد مصرفين إسلاميين فقط. يحدث هذا في ظل نظام مالي تقليدي يرتكز على اقتصاديات المديونية، و هو ما يحد من دخول و استثمار البنوك و المؤسسات المالية و شركات التأمين إلى السوق المالية في الجزائر، بما يسمح بتأهيل نظام مالي يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

أولا: دراسة حالة مصرف البركة الجزائري

عرف بنك البركة الجزائري، و باعتباره مصرفا إسلاميا بالكامل، تطورا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة، و استطاع بذلك فرض مكانة له في السوق المصرفية بفضل عدة أساليب تمويلية متنوعة، و نجاحه في استقطاب عدد كبير من الودائع.

1. **تقديم المصرف:**

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص). أنشأ في 20 مايو 1991 ، برأس مال اجتماعي قدره 500،000،000 دج ، بدا أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991. المساهمون في رأسماله هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) و شركة دلة البركة (السعودية). مسير بموجب

[1] عبد الرزاق بلعباس (2015)، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، العدد 2، المجلد 19، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، المملكة العربية السعودية .ص: 5.

أحكام القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض ، و هو مرخص بالقيام بجميع الأعمال المصرفية ، التمويل والاستثمار ، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.[1]

2. تطور نشاطات المصرف:

بعد تأسيس بنك البركة الجزائري سنة 1991، شرع بعدها مباشرة في إحداث الاستقرار و التوازن المالي الخاص به، حيث بدأ عملية الاندماج في السوق المصرفية الجزائري، حيث حقق ذلك سنة 1994. ليقوم بعدها بالمساهمة في تأسيس شركة تأمين البركة و الأمان سنة 1999. هذا و طيلة 9 سنوات من العمل المصرفي الموافق للشريعة، تمكن البنك من اختراق السوق و الاستحواذ على حصة معتبرة بعد أن حقق سنة 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات رأس المال الخاص. و هو الأمر الذي سمح له بإعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق، حيث سمح له ذلك في سنة 2006 بزيادة رأس مال البنك إلى 2.500.000.000 دج. ليسجل زيادة ثانية لرأس مال البنك إلى 10 مليار دج، و ذلك سنة 2009.[2]

يعتبر بنك البركة الجزائري رائدا في ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر. "فبعيدا عن التقوقع في دائرة الوساطة المالية، فإن البنك الإسلامي، و فضلا عن الدور المالي الذي تحكمه اتفاقية تحدد الشروط المالية، كالمبلغ و مدة الالتزام و تحديد خط التمويل، يلعب دورا تجاريا هاما، بتدخله في نشاطات الإنشاء و التمويل و تسويق الثروات "[3]. فهو بذلك لا يكتفي بالدعم المالي فقط، إنما يتعدى الدور التقليدي للبنوك و ذلك بدخوله كشريك في العمليات التمويلية و الاستثمارية، حيث يمارس ذلك عبر عدة صيغ أهمها: المرابحة، الإجارة، السلم، الاستصناع،

[1] بنك البركة الجزائري (2016)، تقرير النشاطات لسنة 2016، على الرابط: https://www.albaraka-bank.com/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/#rapports. ص: 03.

[2] نفس المرجع. ص: 10.

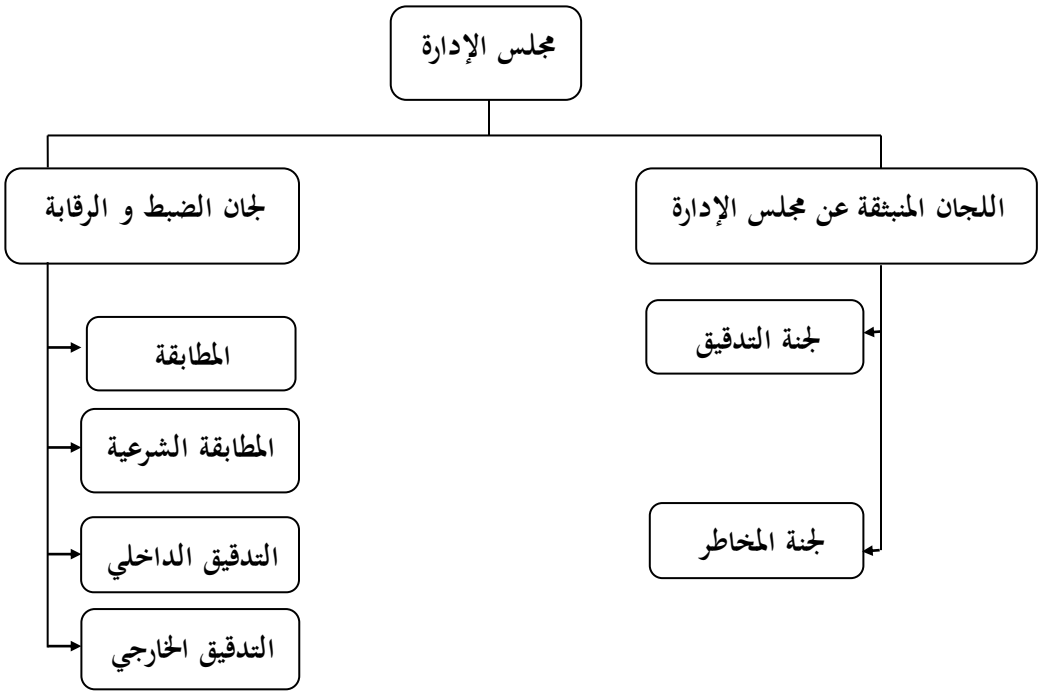
[3] بنك البركة الجزائري (2018)، الموقع الرسمي، الرابط: https://www.albaraka-bank.com/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/#rapports.

المشاركة. في حين أن هامش الربح الذي يتقاضاه البنك الإسلامي يعتبر مشروعا من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

3. الحوكمة المؤسسية:

يهتم بنك البركة الجزائري كثيرا بممارسات الحاكمية المؤسسية السليمة، و يلتزم مجلس إدارة البنك بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على نشاطات المصرف. حيث قام المصرف بتشكيل لجنة التدقيق في سنة 2004 و تم تشكيل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف في سنة 2008 و لجنة إدارة المخاطر في سنة 2011 و يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بكامل أعضاءه لمناقشة توجه المصرف الاستراتيجي و التغير في المؤشرات المهمة على استراتيجية المصرف العامة [1].

الشكل (44): الهياكل التنظيمية للحوكمة المؤسسية لبنك البركة الجزائري



المصدر: بنك البركة الجزائري، تقرير النشاطات لسنة 2016، مرجع سابق. ص: 14. (بتصرف)

[1] بنك البركة الجزائري، تقرير النشاطات لسنة 2016، مرجع سابق. ص: 14.

4. المسؤولية الاجتماعية:

لا يوجد تعارض بين المسؤولية الاجتماعية و مبادئ الشريعة، بل يكمل أحدهما الآخر، و هو ما يتجسد في نشاط بنك البركة الجزائري، حيث قام بعدة أعمال لفائدة المجتمع، من أبرزها فتح مؤسسة بأموال وقفية، منح فرص لعدة مؤسسات صغيرة في إطار القرض المصغر و القرض الحسن، التبرع لفائدة الجمعيات، و رعاية التظاهرات العلمية و المجتمعية [1].

5. الرقابة الداخلية و الامتثال:

توجد في بنك البركة الجزائري عدة أنواع للرقابة، فنجد مثلا الرقابة الدائمة، و تعمل على المراجعة اليومية للحسابات، بالإضافة لمراقبة مختلف الفروع بواسطة عملاء متخصصين. أيضا، نجد الرقابة الدورية، و التي تعمل على تفتيش مختلف الفروع و إجراء التدقيق الداخلي، بالإضافة لتحصيل النتائج و إعطاء التوصيات. في الأخير، نجد الرقابة على الامتثال، و التي تعمل على تغطية عدة برامج مثل: العلاقة مع العملاء،متابعة تنفيذ و احترام الإجراءات الوقائية الخاصة بمحاربة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية، بالإضافة لمعالجة طلبات الحصول على المعلومات من السلطات المخولة بموجب القانون، و غيرها من المهام [2].

6. إدارة المخاطر:

تقوم إدارة بنك البركة الجزائري بإدارة المخاطر بصفة مكثفة، و ذلك عبر تنقيط الشركات، التركيز حسب قطاع النشاط، دراسة المخاطر التشغيلية، اختبارات الإجهاد، و كذا تثبيت الحدود الائتمانية للعملاء [3].

---

[1] بنك البركة الجزائري، تقرير النشاطات لسنة 2016، مرجع سابق. ص: 15.

[2] نفس المرجع. ص:16.

[3] نفس المرجع. ص: 16.

7. المؤشرات المالية:

يتمتع المصرف الإسلامي كغيره من البنوك التقليدية بميزانية و مؤشرات مالية تسمح بتقييم وضعيته في السوق و كذا معرفة أدائه خلال سنوات نشاطه، و عليه فإننا سنتطرق لأهم هذه المؤشرات، و سنقوم بتحليل وضعية المصرف بناء عليها.

الجدول (26): أهم مؤشرات مصرف البركة الجزائري خلال سنة 2008-2018 (مليون دج)

السنوات	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	مجموع الودائع	مجموع التمويلات	صافي الأرباح
2008	72254	35014	55188	49949	2672
2009	98846	10116	57293	59761	2854
2010	120509	18843	89983	55770	3243
2011	132984	11974	103285	58737	3778
2012	150788	13018	11651	58468	4190
2013	157073	22965	125435	63354	4092
2014	162772	23810	125768	80627	4306
2015	193573	23463	154560	96453	4055
2016	210344	24312	170137	110711	3984
2017	248633	24546	207891	139677	3548
2018	270996	27429	223995	156460	5167

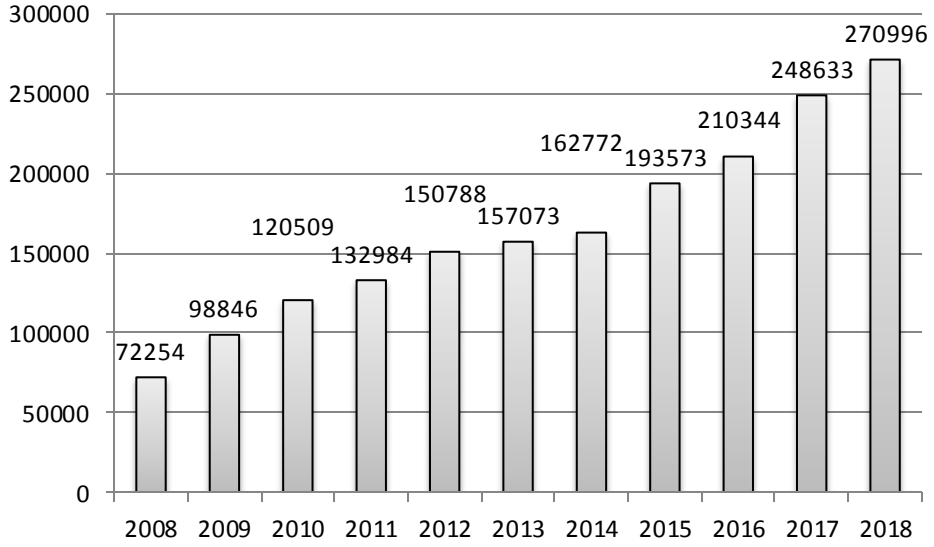
المصدر: بنك البركة الجزائري (2016)، مجموعة تقارير للنشاطات من 2008 إلى 2018، على الرابط: https://www.albaraka-bank.com/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83/#rapports.

من الجدول أعلاه، نلاحظ تطورا هاما لدى جميع المؤشرات المالية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008 -2018، و هو ما يعكس نجاح المصرف طيلة هذه الفترة في القيام بمهامه المالية بالموازاة مع احترام مبادئ الشريعة.

1.7. إجمالي الأصول:

عرف إجمالي الأصول لميزانية بنك البركة الجزائري نموا بحوالي 9 % في سنة 2018، في حين حقق نموا قدره 29 % سنة 2017. و في العموم فقد عرف هذا المؤشر نموا متواصلا طيلة فترة الدراسة، و هو ما يعكس التوسع و الانتشار الذي يعرفه المصرف في السوق الجزائرية، حيث استطاع الاستحواذ على حصص مهمة في ظل المنافسة الموجودة من طرف باقي البنوك المحلية و الأجنبية.

الشكل (45): تطور إجمالي الأصول لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج)

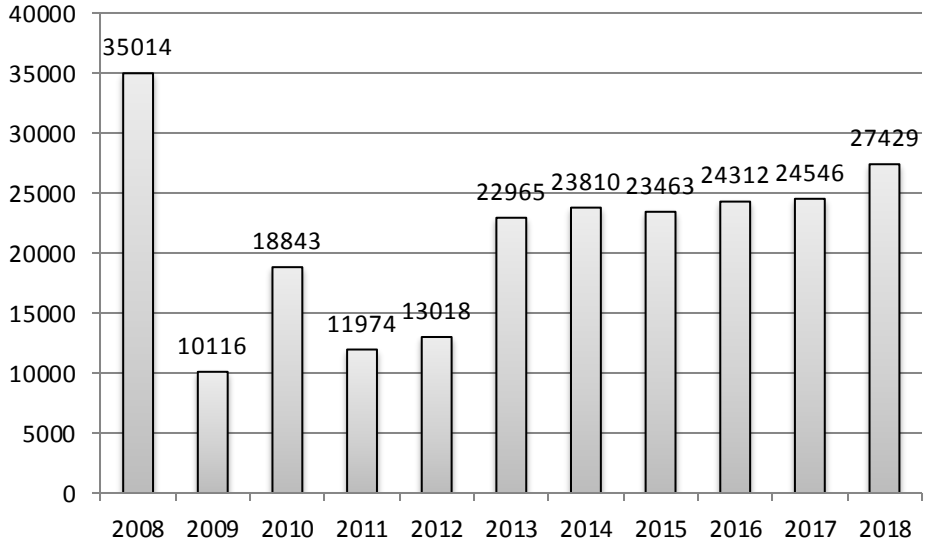


المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (26)

2.7. حقوق الملكية:

عرفت حقوق الملكية بدورها نموا معتبرا، أين حققت في سنة 2018 نموا بمعدل 11,75 %، مقابل 12,82 % في سنة 2017. فارتفاع حقوق المساهمين يعتبر أمرا طبيعيا، نتيجة لتوسع نشاطات المصرف و انتشار وكالاته عبر مختلف ربوع الوطن.

الشكل (46): تطور حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج)

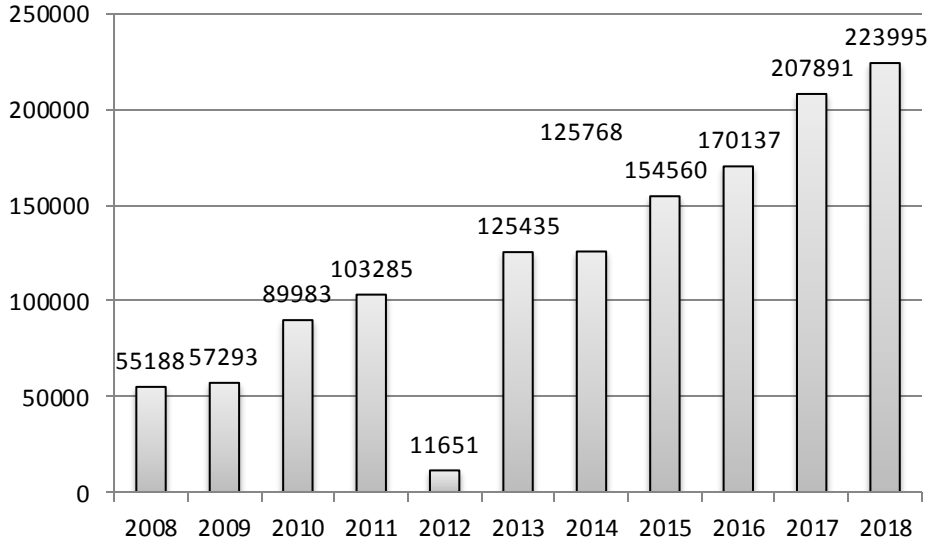


المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (26)

3.7. مجموع الودائع:

تتكون ودائع بنك البركة الجزائري من حسابات تحت الطلب، حسابات الادخار و الودائع لأجل، و التي عرفت ارتفاعا محسوسا طيلة فترة الدراسة، حيث حققت ارتفاعا في سنة 2018، و وصلت إلى ما قيمته 224 مليون دج، أي بمعدل نمو قارب 7,69 %، و هو أقل من ما هو عليه في سنة 2017، أين حقق المصرف نموا في ودائعه قدر ب 31,59 %. فارتفاع الودائع من سنة إلى أخرى يعكس قدرة البنك على استقطاب مدخرات مختلف الأعوان سواء أفراد أو مؤسسات، و كذا نجاعة سياسته التسويقية.

الشكل (47): تطور إجمالي الودائع لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج)

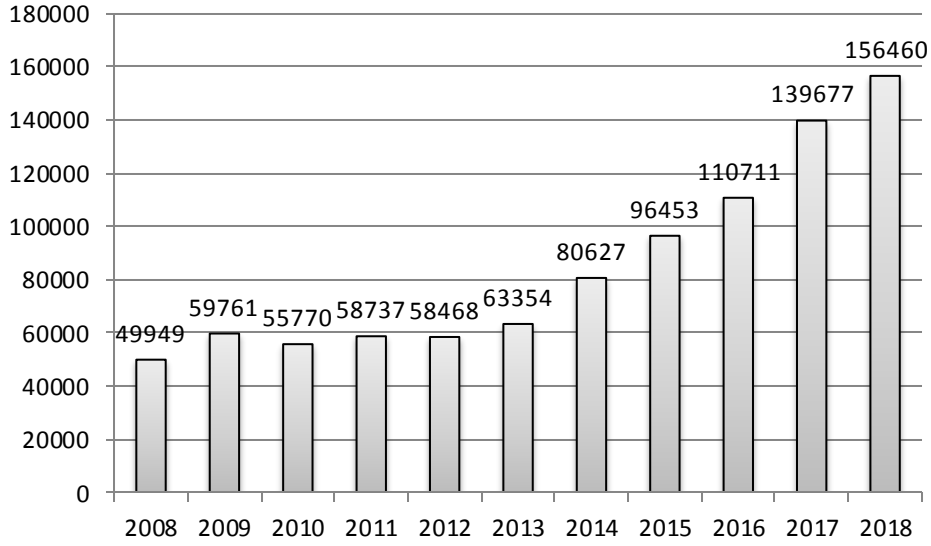


المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (26)

4.7. مجموع التمويلات:

بلغ إجمالي التمويل الممنوح لزبائن بنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة ارتفاعا ملحوظا، حيث حقق سنة 2018 نموا قدر ب 12 %، أي ما يعادل 156.460 مليون دج، في حين حقق نموا مرتفعا سنة 2017، أين وصل لما يقارب 41,32 %. كما سيعرف حجم التمويلات ارتفاعا في السنوات المقبلة بفضل إستراتيجية المصرف المعتمدة على التوسع في تمويل مختلف المشاريع ذات الطابع الإنتاجي و الخدماتي، أين يسعى المصرف إلى الوصول إلى مختلف الطبقات من أفراد و رجال أعمال و مؤسسات.

الشكل (48): تطور إجمالي التمويلات لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج)

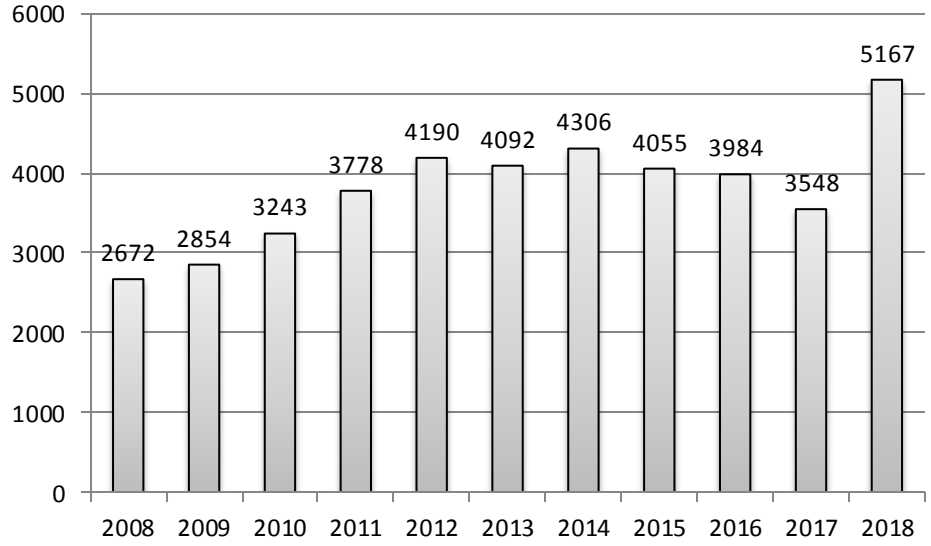


المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (26)

5.7. صافي الأرباح:

و على غرار ما سبق، فقد حقق المصرف أرباحا قياسية بالنظر إلى حداثة تجربته، ففي فترة الدراسة التي تناولناها، تمكن بنك البركة الجزائري من الوصول إلى عتبة 4 مليار دج سنة 2015، بعد أن كانت الأرباح لا تتعدى 2.5 مليار دج سنة 2008. ليصل بعدها لتحقيق نمو في أرباحه سنة 2018 قدر بحوالي 30 %، أي ما يفوق 5 مليار دج. إن هذه النتيجة الصافية لبنك البركة الجزائري تؤكد نجاح أهداف المصرف على الصعيد المالي، حيث استطاع في فترة وجيزة القيام بالعديد من التمويلات المهمة، و كذا استقطاب قدر كبير من الودائع، و هو ما مكنه من تحقيق نتائج إيجابية.

الشكل (49): تطور صافي الأرباح لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (26)

ثانيا: دراسة حالة مصرف السلام الجزائر

عرف مصرف السلام الجزائر بدوره تطروا كبيرا في حجم أصوله خلال فترة الدراسة، فبعد الانطلاقة المتعثرة في السنوات الأولى لإنشائه، بدأ المصرف في استقطاب حجم كبير من الودائع بمختلف أنواعه، و قد أحسن توظيفها بشكل سمح له بتمويل مختلف حاملي المشاريع و طالبي التمويلات.

1. **تقديم المصرف:**

يعتبر مصرف السلام بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، حيث أنه نتيجة للتعاون الجزائري الخليجي، أين تم اعتماده من قبل بنك الجزائر سنة 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. كما يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، و ذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من

المبادئ و القيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، و المتعاملين، و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد.[1]

2. نشاطات المصرف:

يقوم بنك السلام الجزائر كغيره من البنوك بعمليات مالية و مصرفية متعددة، حيث يقوم بعمليات التمويل بمختلف المشاريع الاستثمارية، كما يلبي كافة الاحتياجات في مجال الاستغلال و الاستهلاك، و ذلك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع لأجل... كما يسعى البنك إلى استقطاب ودائع المدخرين و كذا تحفيز المستثمرين على طلب التمويل، و ذلك عن طريق: اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير، حسابات الاستثمار. في المقابل، يقدم البنك كذلك عدة خدمات: خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي، الخدمات المصرفية عن بعد، خدمة الإيميل سويفت، بطاقة الدفع الإلكترونية، خدمة الدفع عبر الإنترنت ... [2]

3. التدقيق و المخاطر:

قامت إدارة المصرف بتسطير خطة لتوسيع مجال الرقابة، بحيث يشمل كافة هيكل المؤسسة و مختلف نشاطاتها. كما قامت أيضا بإعداد سياسة مخاطر الائتمان من أجل تقدير و تقييم المخاطر الائتمانية الخاصة بالتسهيلات استنادا إلى المعايير المعمول بها دوليا. كذلك، قام المصرف بإعداد سياسة عامة لتسيير مخاطر السيولة و هي أداة أساسية لتحديد و قياس و تسيير المخاطر المتعلقة بالسيولة، بالإضافة لوضع سياسة عامة لتسيير المخاطر التشغيلية، بالإضافة لوضع نظام مراقبة للعمليات المالية في إطار مكافحة عمليات التهريب و تبييض

[1] مصرف السلام الجزائر (2017)، التقرير السنوي للنشاطات 2017، على الرابط: https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html. ص: 05.

[2] مصرف السلام الجزائر، مرجع سابق. ص: 09- 11.

الأموال. أما فيما يخص اليقظة التكنولوجية و أمن نظم المعلومات، فقد قامت إدارة المصرف بمباشرة عدة مهام خاصة بالتدقيق، و هذا من أجل ضمان مرافقة المنظومة النقدية في الجزائر فيما يتعلق بأمن نظم المعلومات [1].

4. التدقيق الشرعي:

تلتزم إدارة مصرف السلام الجزائر بإعداد تقارير دورية حول مختلف نشاطاتها التمويلية و الاستثمارية، حيث يقوم المدقق الشرعي بهذه المهمة طيلة السنة، و يرفع تقريره للجمعية العمومية. في المقابل يلتزم المصرف بتصحيح كافة المعاملات التي يشوبها الغموض، و يعمل على زيادة الدقة في التزامه بتعليمات الشريعة فيما يخص الجانب المالي.

5. المسؤولية الاجتماعية:

تقوم إدارة المصرف بمرافقة النشاط الاجتماعي بصفة مستمرة، حيث تقوم بتمويل مختلف المشاريع ذات البعد الإنساني، و التي تخدم المجتمع بكل أطيافه، كما تقوم بدعم مختلف الجمعيات الخيرية خاصة و كذا مختلف الجمعيات ذات الطابع الرياضي أو الثقافي. أيضا، تقوم إدارة المصرف بتوزيع قروض حسنة لفائدة طالبي المشاريع من ذوي الدخل المحدود، كما تعمل على مرافقتها و تقديم الاستشارات اللازمة.

6. المؤشرات المالية:

يحقق مصرف السلام أرباحا سنوية منذ السنوات الأولى لتأسيسه، و هذا التطور الهائل يعود لعدة أسباب أبرزها سياسة التسويق الملائمة لطبيعة الاقتصاد و الثقافة الجزائرية، فبالرغم من تراجع نشاط الائتمان خلال السنوات الأخيرة بفعل الأزمة النفطية سنة 2014، إلا أن المصرف واصل نشاطه المصرفي بزيادة حجم الودائع و قيامه بتمويل مختلف الاستثمارات عبر الصيغ المتعددة.

[1] مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي للنشاطات 2017، مرجع سابق. ص: 12.

الجدول (27): تطور مؤشرات مصرف السلام الجزائر خلال الفترة2018-2008 (مليون دج)

	إجمالي الأصول	حقوق الملكية	مجموع الودائع	مجموع التمويلات	صافي الأرباح
2008	7710	7025	472	-	176 -
2009	13350	9445	3043	570	259 -
2010	18337	9333	7678	4668	62 -
2011	24821	10231	12946	13720	898
2012	32782	11350	19402	20213	1120
2013	39551	12617	23932	27531	1267
2014	36310	14000	19451	22548	1384
2015	40576	14302	23685	21269	302
2016	53104	15382	34512	29377	1080
2017	85776	16563	64643	45455	1182
2018 *	98893	14820	76762	68189	2059

(*): إلى غاية سبتمبر **2018**

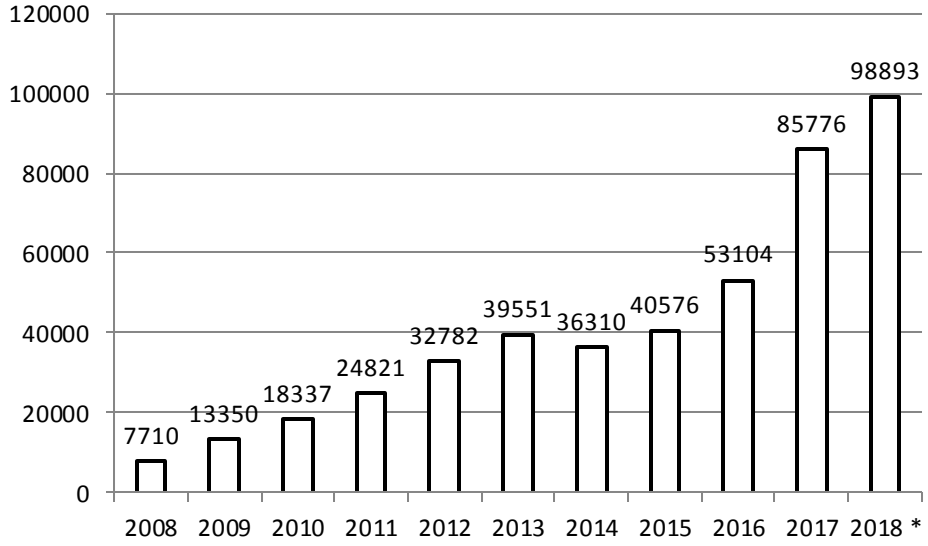
المصدر: مصرف السلام الجزائر (2019)، مجموعة تقارير حول نشاطات المصرف خلال الفترة 2008- 2018، على الرابط:

.https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-15-0-11.html

1.6. إجمالي الأصول:

ارتفع حجم الميزانية لدى مصرف السلام بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، حيث انتقل من حوالي 8 مليار دج سنة 2008، إلى ما يقارب 100 مليار دج، و هو ما يعتبر مؤشرا جيدا على الانتعاش المالي الذي يعرفه المصرف. أيضا، يقوم المصرف بالتوسع و الانتشار اعتمادا على نشر أكبر عدد من وكالاته في التراب الوطني، و السعي الدائم لكسب المزيد من المشروعات ذات العائد المرتفع.

الشكل (50): تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج)

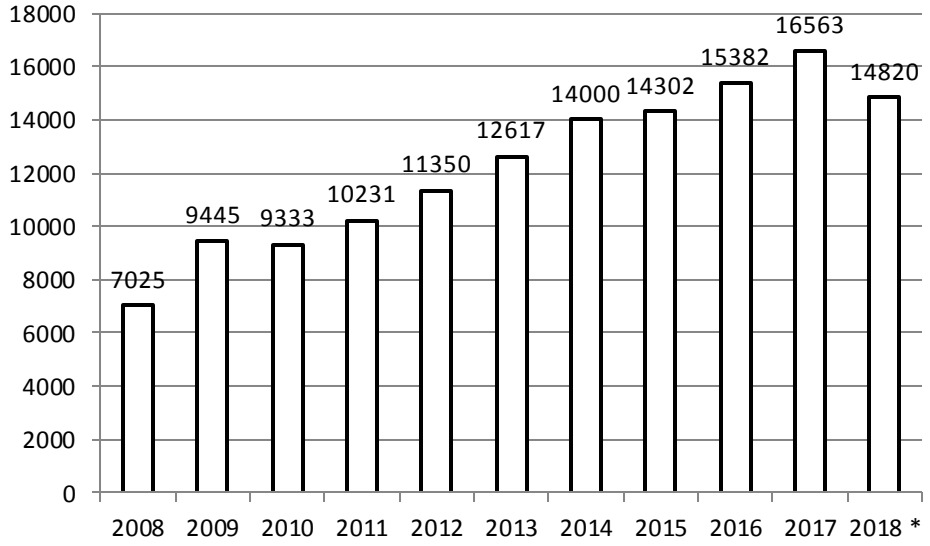


المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (27)

2.6. حقوق الملكية:

ارتفعت حقوق المساهمين في مصرف السلام الجزائر بشكل متزايد خلال فترة الدراسة، أين انتقلت من حوالي 7 مليار دج سنة 2008، إلى ما يقارب 15 مليار دج سنة 2018، في حين سجلت أعلى مستوى لها سنة 2017 بما يقارب 16.5 مليار دج. هذا و تعمل إدارة المصرف بشكل مستمر على كسب ثقة الجمهور، و يتجسد ذلك من خلال سياستها التسويقية التي تعتمد على فهم طبيعة الطلب المحلي على المنتجات المالية الموافقة للشريعة.

الشكل (51): تطور حقوق الملكية لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج)

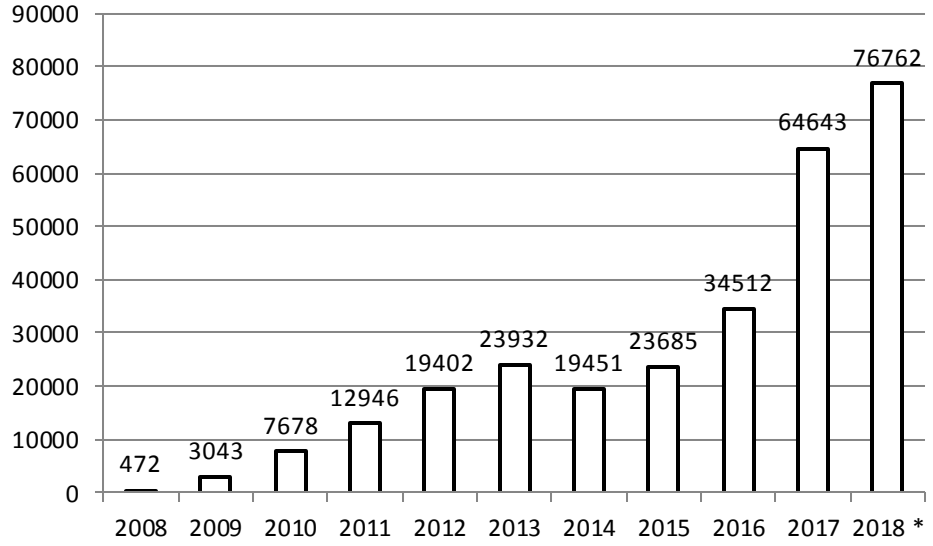


المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (27)

3.6. الودائع:

عرف مجموع ودائع المصرف ارتفاعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث أعلى معدل نمو لها سنة 2017 بما مقدراه 88 %، لتواصل بعدها الودائع ارتفاعها محققة ما قيمته 76 مليار دج في سنة 2018، و تمثل حسابات الاستثمار و الادخار نسبة 25 % من إجمالي الودائع، كما تمثل حسابات التأمينات النقدية نسبة 45 % من إجمالي الودائع. في المقابل، يمكن القول أن إدارة مصرف السلام قد نجحت في استقطاب أكبر قدر من الودائع بمختلف أنواعها، و هذا بالرغم من المنافسة الكبيرة من طرف باقي البنوك، لكن إستراتيجية المصرف التي اتبعها في العشر سنوات الأخيرة أثبتت نجاحها من خلال الوصول إلى الجمهور بمختلف مكوناته.

الشكل (52): تطور إجمالي الودائع لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج)



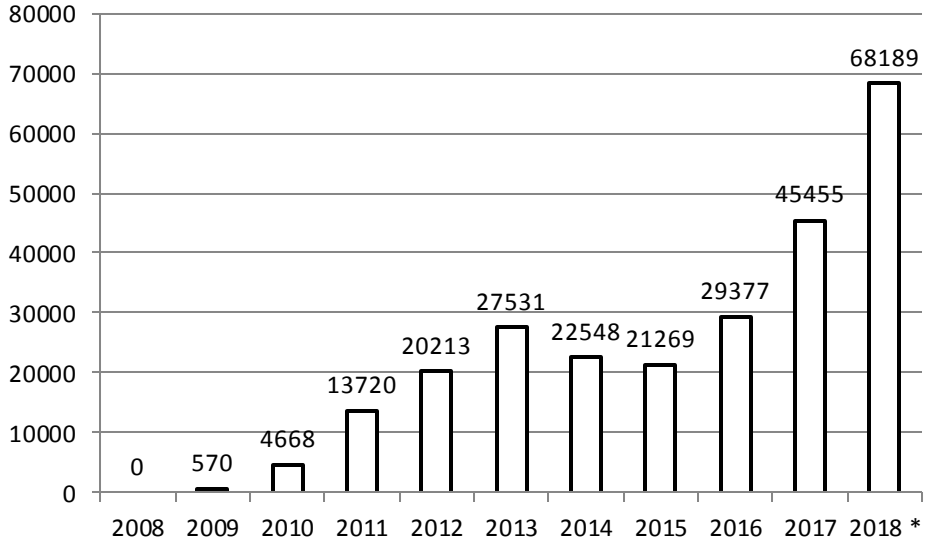
المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (27)

4.6. مجموع التمويلات:

عرف حجم التمويل تحقيق أكبر نسبة له سنة 2018، أين بلغ ما قيمته 68 مليار دج، مقابل 45 مليار دج فقط سنة 2017، و التي حقق فيها معدل نمو فاق 55 %. في حين قدرت قيمة التمويلات الممنوحة للمؤسسات بحوالي 42 مليار دج. في المقابل، حقق تمويل الأفراد قفزة نوعية في نشاط المصرف لسنة 2017، فمع تزايد وتيرة تركيب السيارات بلغت قيمة التمويلات الممنوحة 5 مليار دينار. أما بخصوص التمويل العقاري فقد بلغ 1.5 مليار دج، في حين تم توقيع 4 اتفاقيات مع الموزعين المحليين للسيارات المركبة محليا [1].

[1] مصرف السلام الجزائر، التقرير السنوي للنشاطات 2017، مرجع سابق. ص: 10.

الشكل (53): تطور إجمالي التمويلات لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج)

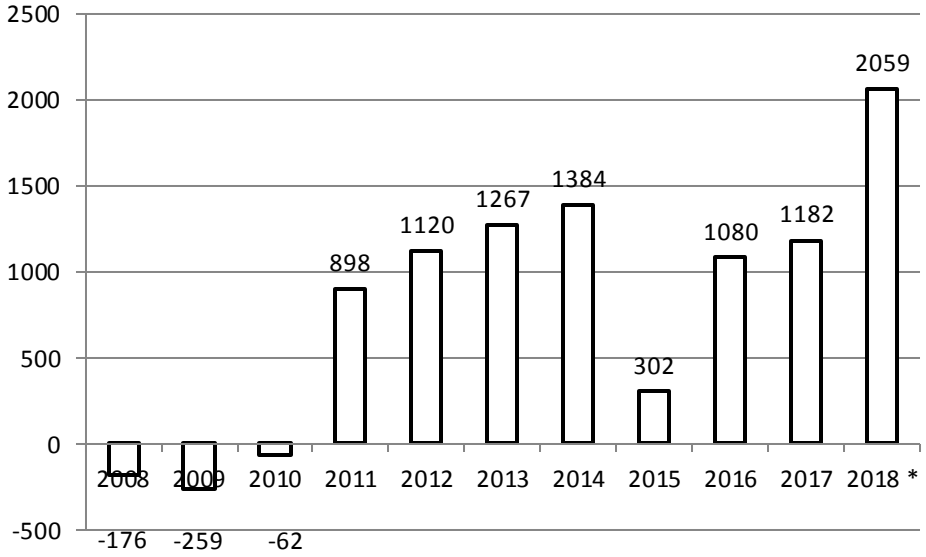


المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (27)

5.6. صافي الأرباح:

عرف مصرف السلام الجزائر تحقيق نتائج سلبية في النتيجة الصافية للثلاث سنوات الأولى لبداية نشاطه، و هو ما يعتبر أمرا طبيعيا نتيجة الطبيعة المختلفة للسوق المصرفية في الجزائر، و التي تعتبر تقليدية بامتياز، لكن و مع بداية سنة 2011، بدأ المصرف يحقق أرباحا متواصلة لغاية سنة 2018، و التي حقق فيها أعلى نسبة قدرت بحوالي 2 مليار دج، و يعود الفضل في ذلك إلى الإدارة الجديدة التي تولت زمام الأمور، و كذا اعتماد المصرف على سياسة تسويقية سمحت له بالتقرب من مختلف العملاء في التراب الوطني. أيضا، فقد ساهم مصرف السلام الجزائر في تمويل عدد من المشاريع ذات الطابع العلمي و الاجتماعي.

الشكل (54): تطور إجمالي الأصول لمصرف السلام الجزائر خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول (27)

في الأخير، يمكن تقييم تجربة مصرف السلام الجزائر بالناجحة خلال 7 سنوات الأخيرة، حيث نجح في رفع رؤوس أمواله بشكل كبير، كما نجح في اختراق السوق المصرفية عبر منتجاته الموافقة للشريعة، كما استطاع الاستحواذ على حصة مهمة من السيولة، مما مكنه من تمويل عدة مشاريع اقتصادية و تجارية خاصة. أيضا، يسعى مصرف السلام لتطوير شبكة عملائه عبر توزيع وكالاته عبر مختلف الولايات.

المطلب 2: دراسة حالة شركة التأمين التكافلي

تستفيد شركة سلامة من قانون التأمينات في الجزائر، حيث تشير أحد المراسيم التنفيذية إلى إمكانية ممارسة التأمين التعاضدي [1]، و هو نوع من التأمين يحاكي لحد كبير التأمين التكافلي، فهو يسمح بإنشاء هيئات التأمين في شكل شركة مساهمة أو تعاضدية، و تنص المادة 215 منه على أنه: " تخضع شركات التأمين و/ أو إعادة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 09-13 الصادر بتاريخ 2009/01/11 الخاص بشركات التأمين ذات الشكل التعاضدي، و الذي يمكن اعتباره أثرا قانونيا لنص المادة 215 من القانون 95-07 المعدل بالقانون 06-04 الصادر عام 2006.

التأمين في تكوينها إلى القانون الجزائري و تأخذ أحد الشكلين الآتيين: شركة ذات أسهم، شركة ذات شكل تعاضدي، غير أنه عند صدور هذا الأمر يمكن الهيئات التي تمارس عمليات التأمين دون أن يكون غرضها الربح أن تكتسي شكل الشركة التعاضدية " [1]. و بالتالي، يعتبر هذا المرسوم ملاذا للشركة و غيرها من الشركات التي تسعى لممارسة التأمين التكافلي في الجزائر، في انتظار صدور قانون خاص يتماشى مع مبادئ الشريعة.

من جانب آخر، فقد تحصلت شركة سلامة للتأمينات عل اعتمادها من وزارة المالية سنة 2006، هي إحدى الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين " إياك " الإماراتية و مقرها السعودية، و تعتبر حاليا الشركة الوحيدة من بين شركات التأمين الموجودة في السوق الجزائرية التي تنفرد بعرض خدمات التأمين التكافلي. في المقابل نجحت الشركة في تحقيق نتائج إيجابية استحواذ حوالي 3 % من سوق التأمينات [2].

أولا: نشاطات شركة سلامة للتأمينات:

تعتبر شركة سلامة للتأمين الشركة الجزائرية الوحيدة في مجال التأمينات المسجلة في سوق دبي للأوراق المالية، تحت مظلة الشركة العربية للتأمين و إعادة التأمين " إياك " المصنفة في مستوى جيد من قبل هيئة التصنيف الدولية Standard & Poor's [3]. في هذا السياق، تسعى الشركة إلى تطوير نشاطاتها عبر توسيع شبكة عملائها و وكالاتها عبر مختلف مناطق الوطن، فهي حاليا تتوفر على 268 وكالة موزعة على التراب الوطني، مع امتلاكها لـ 7 مديريات جهوية. أيضا، فهي تقيم اتفاقية تعاون مع مصرف السلام الجزائر، و هو مصرف إسلامي بالكامل [4]، كما تستهدف التعاقد مع كبار المستثمرين و كبريات الشركات الوطنية و الأجنبية، مع تطلعها إلى دخول السوق المالي بقوة في حال تم تفعيل هذا الأخير.

---

[1] عبد الكريم قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سابق. ص: 39.

[2] عبد الحليم غربي، ماذا تعرف عن هذه المصارف، مرجع سابق. ص: 241.

[3] نفس المرجع. ص: 245.

[4] بن علاق عبد الحق (2019)، خدماتنا نوعية و سنقتحم البورصة بقوة، تاريخ الاطلاع: 03 سبتمبر 2019، الرابط: https://www.elhiwardz.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9/151302/. ص: 05- 07.

أما فيما يخص خدمات التأمين التكافلي، فالشركة تستخدم ثلاث نماذج شرعية في تنفيذ أعمالها و إدارة صناديق التكافل على وجه التحديد و هي: نموذج الوكالة، نموذج المضاربة، و النموذج المختلط، و هذا الأخير هو الأكثر ممارسة في الشركة [1]. فمبدأ الشركة هو محاولة تقديم منتجات و عقود تتوافق مع الشريعة، رغم أنها تقوم بإعداد الميزانية وفق القوانين المحاسبية و المالية التقليدية المحلية [2]. لكنها و في المقابل، تنتهج نمط تسيير يتماشى مع الحوكمة الشرعية، فهي لا تؤمن المشاريع التي تحوم حولها الشبهات و لا النشاطات الاقتصادية و التجارية المحرمة، أيضا تسعى الشركة دائما لتجنب أي تعاملات مرفوضة شرعا كالغرر، أين تتم مراقبة كافة العقود و الأداءات من طرف على مراقب شرعي [3]، و الذي بإعداد التقارير و رفعها للجمعية العمومية [4].

الجدول (28): تطور نشاطات شركة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2008-2018 (مليون دج)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال	1917	2490	2540	2797	3300	4025	4491	4707	5001	4788	*5171
النمو %	35	30	2	10	18	22	12	4,8	6	4-	8
الأداءات	1039	1295	1360	1538	1806	2000	2236	2200	2332	2262	/
النمو %	57	25	5	13	17	11	16	0,8	3	3-	/
الاختراق %	0,62	0,78	0,68	0,60	0,62	0,69	0,73	0,74	0,77	0,74	/

المصدر: من إعداد الطالب و بناء على:

- (*) بن علاق عبد الحق، مرجع سابق. ص: 05.

- شركة سلامة للتأمينات (2020)، مجوعة تقارير للنشاطات، على الرابط: http://www.salama-assurances.dz/IMG/pptx/.pptx.

[1] وليد سعود (2011)، تجربة سلامة للتأمينات الجزائر في تسويق التأمين التكافلي في السوق الجزائري، ملتقى: مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الأسس النظرية و التجربة التطبيقية، 25 و 26 أفريل 2011، جامعة سطيف 2. ص: 15.

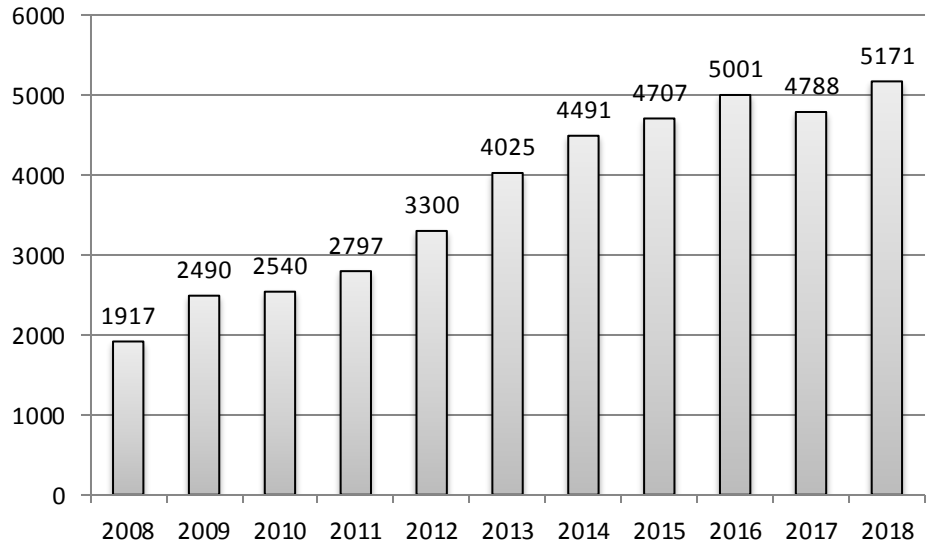
[2] بن علاق عبد الحق، مرجع سابق. ص: 08.

[3] مفتي الجمهورية التونسية: الشيخ بطيخ.

[4] بن علاق عبد الحق، مرجع سابق. ص: 03- 07.

تحتل شركة سلامة المرتبة الثانية (02) بين الشركات الخاصة في سوق التأمينات لسنة 2018، برقم أعمال فاق 5 مليار دج، و المرتبة السابعة (07) مقارنة بكل الشركات النشطة في السوق سواء العمومية أو الخاصة [1]. و هو رقم جيد من ناحية الأداء، حيث استطاعت الشركة منافسة كبرى شركات التأمين في الجزائر رغم حداثة ظهورها في السوق، و هذا يعود لشبكة مكثفة و موزعة عبر كامل التراب الوطني، و تسعى دائما لتحسين جودة خدماتها.

الشكل (55): تطور رقم الأعمال لدى شركة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2008-2018 (مليون دج)

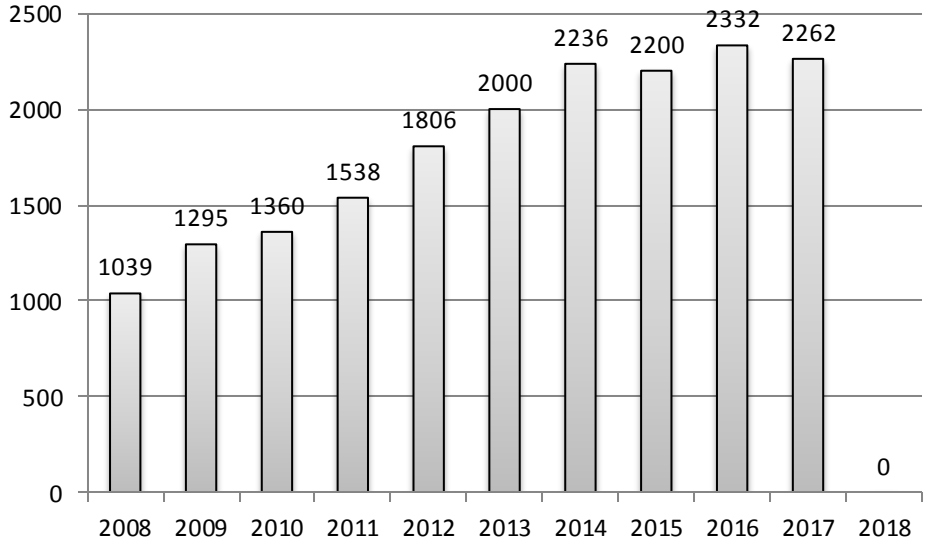


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (28)

هذا و تمكنت شركة سلامة للتأمين التكافلي من مضاعفة رقم أعمالها لأكثر من مرتين كما هو مبين في الجدول أعلاه، منتقلة بذلك من 1917 مليون دج سنة 2008 إلى 5171 مليون دج سنة 2018، محققة بذلك معدل نمو قدره 8 % مع نهاية فترة الدراسة. و هي مستويات جيدة مكنت الشركة من فرض مكانتها بين مختلف الشركات العمومية و الخاصة.

[1] بن علاق عبد الحق، مرجع سابق. ص: 02.

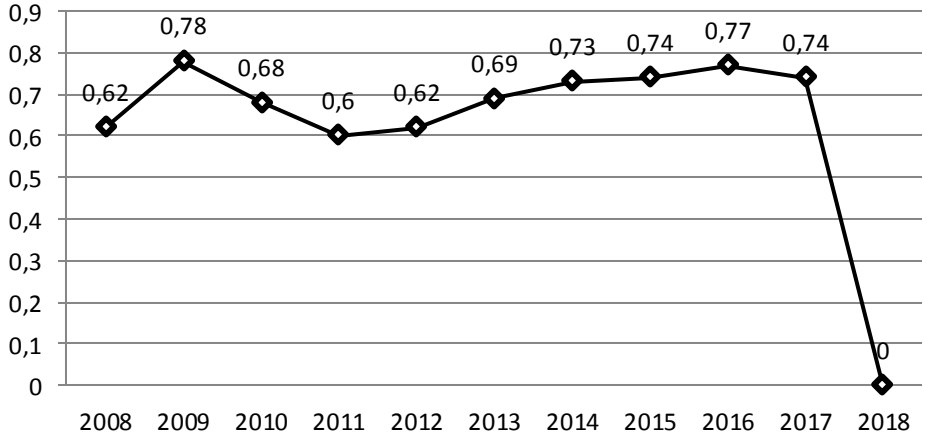
الشكل (56): تطور حجم الأداءات لدى شركة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2008-2017 (مليون دج)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (28)

تقدم الشركة أيضا عدة خدمات تأمينية وصلت إلى 2262 مليون دج في سنة 2017، و تتنوع سلة المعاملات إلى التأمين على السيارات، على الأخطار المتعددة، على الأشخاص، بالإضافة إلى تمتعها بمجموعة فروع تشمل كامل التراب الوطني.

الشكل (57): تطور معدل الاختراق لدى شركة سلامة للتأمينات خلال الفترة 2008-2017



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (28)

من جانب آخر، عرف معدل الاختراق ارتفاعا محسوسا بدوره محققا 0.74 % سنة 2017، مقارنة بسنة 2008 أين حقق فقط 0.62 %، و يعود الفضل في ذلك إلى السياسة التسويقية المنتهجة و كذا تشكيلة مختلفة من المنتجات التأمينية المطابقة للشريعة في أغلبها و ذلك ضمن ما يعرف بالتأمين التكافلي.

ثانيا: آفاق و تحديات الشركة:

تسعى شركة سلامة للتأمينات لإحداث تموقع مستدام في سوق التأمينات، سواء لدى الخواص أو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما أنها تحاول تقوية شبكة تعاملاتها و تنويعها من خلال تفعيل و تحسين الخدمات المقدمة للزبائن. كما تملك الشركة أيضا إستراتيجية قد تمكنها مستقبلا من إنشاء شركة جديدة خاصة بتأمين الأشخاص، و كذا طرح منتجات جديدة في سوق التأمينات، بالإضافة لمحاولتها دخول بورصة الجزائر [1].

لكن و في المقابل، تواجه الشركة عدة تحديات تتمثل أهمها في قانون التأمينات الحالي و الذي لا يسمح بتقديم خدمات و منتجات التأمين التكافلي بشكل صريح. في حين يفرض القانون الجزائري على شركات التأمين الموجودة في السوق الوطنية تخصيص نسبة 50 % من مداخيل الشركة على شكل أسهم في سندات الخزينة العمومية، أي التعامل بأسعار الفائدة و هو ما يتنافى مع تعاليم الشريعة، لكن شركة سلامة تتعامل مع هذا الإشكال بالتخلص من الفوائد المتحصل عليها، و ذلك بالتبرع بها لصالح الجمعيات [2].

[1] وليد سعود، مرجع سابق. ص: 22- 28.

[2] عبد الحكيم قماز (2016)، نقدم منتجات تحترم الشريعة الإسلامية رغم الصعوبات البيروقراطية، تاريخ الاطلاع: 13 جوان 2017، الرابط: https://www.elkhabar.com/press/article/104598/. ص:02- 03.

المبحث 2: المؤسسات المالية الرديفة

تنقسم التمويل الإسلامي إلى ثلاثة أنواع، فمنها التمويل المالي، و التجاري و الخيري. في هذا السياق، نجد ضمن التمويل الخيري عدة صيغ أهمها: الزكاة و الوقف. حيث يعرف هذا النوع من التمويل رواجا كبيرا بالموازاة مع انتشار النظام المالي الإسلامي في العالم، كما يعرف أيضا بالتمويل غير الربحي، فالغرض منه اجتماعي أكثر من مالي أو اقتصادي. من جانب آخر، تعتبر الأصول المالية للزكاة و الوقف جد معتبرة، حيث تعرف مؤشراتها نموا متواصلا.

المطلب 1: دراسة حالة صندوق الزكاة

يعتبر صندوق الزكاة أحد المؤسسات الدينية في الجزائر، حيث أنه لا يزال خاضعا لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، و يعمل وفق منظومة قانونية تعمل على جمع الإيرادات و إعادة توزيعها وفق نفس الإجراءات التنظيمية للوزارة.

أولا: تقديم صندوق الزكاة

تعتبر الزكاة من أنواع التمويل الخيري، و الذي يعني عدم وجود هدف ربحي من وراء المشروع، و إنما الغاية هي خدمة المجتمع و القضاء على بعض المشاكل الاقتصادية الاجتماعية كالبطالة و الفقر. في ذات السياق، تتوفر الجزائر على هذا النوع من التمويل، إلا أنه يطبع عليه الجانب الشرعي أكثر من الجانب الاقتصادي بحكم أن تسيير هذه المؤسسات يتم من طرف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف. أين قامت الجزائر بإنشاء صندوق الزكاة لأول مرة سنة 2002، و أسندت مهام تسييره لذات الوزارة، و ذلك على اعتبار أن الزكاة مؤسسة شرعية أكثر منها اقتصادية كما أسلفنا الذكر، بالإضافة إلى غياب منظومة مالية تستطيع احتواء الزكاة ضمن إطار مؤسساتي و مالي في الجزائر.

و قد عرفته وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف على أنه: " مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، و التي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، و يتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية هي: اللجنة القاعدية، اللجنة الولائية، اللجنة الوطنية. " (وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، 2018) [1]. و بهذا تنتقل الزكاة من إطارها التعبدي، باعتبارها واجبة الأداء على القادرين عليها، إلى إطار قانوني اجتماعي وزاري، كما تتولى نفس السلطات مهمة توزيع العائدات المتحصل عليها وفق معايير شرعية يحددها النص القرآني. من جانب آخر، تسعى إدارة صندوق الزكاة إلى الالتزام بمعايير الحوكمة الشرعية و الشفافية، حيث تعكف على نشر الإحصائيات المتعلقة بالصندوق، سواء تعلق الأمر بحصيلة الزكاة، أو عدد المستفيدين منها في كل ولاية. إلا أن هذه العملية عرفت تذبذبا في السنوات الأخيرة، و هذا نتيجة لغياب الاستقرار لدى الهيئات المسيرة للصندوق و للوزارة أيضا.

ثانيا: أهم أنشطة صندوق الزكاة

تقوم مصالح صندوق الزكاة بنشر جميع البيانات المالية بصفة دورية، و ذلك تطبيقا لمبادئ الشفافية في التسيير، حيث أن هذا الصندوق متاح لجميع فئات المجتمع. ففي سنة 2003، انطلق صندوق الزكاة في جمع نصيب من الأموال التي دار عليها الحول بمعدل تحدده وزارة الشؤون الدينية كل سنة، و يقصد بالحول السنة، أي كل الأموال التي مر عليها سنة كاملة و هي في حالة اكتناز، فتطبق عليها نسبة مئوية يتم أخذها من صاحب المال و وضعها في الصندوق و من ثم إعادة توزيعها على المستحقين.

[1] وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف (2019)، نشاطات صندوق الزكاة، على الرابط: https://www.marw.dz/?q=%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%83%D8%A7%D8%A9.

الجدول (29): إحصائيات صندوق الزكاة في الجزائر خلال الفترة 2008–2018 (مليون دج)

السنة	زكاة الفطر	زكاة المال	زكاة الانعام	إجمالي الزكاة	عدد المستفيدين	القرض الحسن **	
						المستفيدين	المبلغ
2008	241	370	43	**654**	229580	531	112
2009	305	589	42	**936**	275803	710	99
2010	323	536	40	**899**	256298	901	150
2011	373	782	44	**1199**	283196	1049	226
2012	445	801	60	**1306**	290502	1213	345
2013	446	780	75	**1301**	286633	606	345
2014	437	804	76	**1318**	272208	606	176
2015	473	686	91	**1251**	272998	/	/
2016	515	678	73	**1267**	288507	/	/
2017	565	721	116	**1402**	268832	/	/
2018	/	/	/	***1400**	/	/	/
المجموع	**4910**	**8097**	**752**	**13760**		**7469**	**1752**

المصدر: من إعداد الطالب و بناء على:

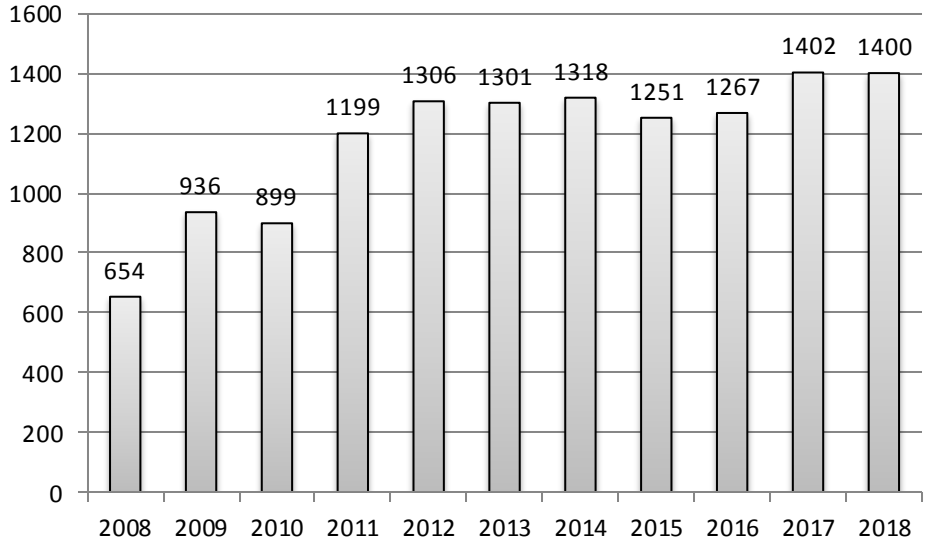
– شعور حبيبة (2018)، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة في الجزائر و ديوان الزكاة في السودان، المجلد 5، العدد 1، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة أم البواقي، الجزائر. ص: 188–190.

– (*) محمد عيسى (2018)، أزيد من 4ر1 مليار دج حصيلة صندوق الزكاة في عام 2018، على الرابط: http://www.aps.dz/ar/societe/61077-4-1-2018.

- (**) Islamic research and training institute, Islamic social finance report (2020), ISDB, Jeddah, KSA. P: 37.

نلاحظ في الجدول أعلاه ارتفاع محسوس في إيرادات الزكاة من سنة إلى أخرى لتحقق في سنة 2009 معدل نمو قدر بـ: 30 %، أي ما يقارب 936 مليون دج. هذا و يرجع سبب تنامي الحصيلة الوطنية لزكاة الأموال إلى الدور الذي تلعبه الوزارة الوصية في التوعية و الإعلام. و رغم هذا، يظل هذا الرقم ضعيفا مقارنة بالموجودات المالية في بلد كالجزائر، و هو ما يتطلب المزيد من الجهود لترقية هذه المؤسسة الشرعية ذات البعد الاقتصادي الاجتماعي، على أن تتجاوز الرقم الذي حققته حصيلة الزكاة سنة 2017 و المقدر بـ: 1.402 مليون دج، و هو أعلى حصيلة مسجلة خلال الفترة 2008– 2018.

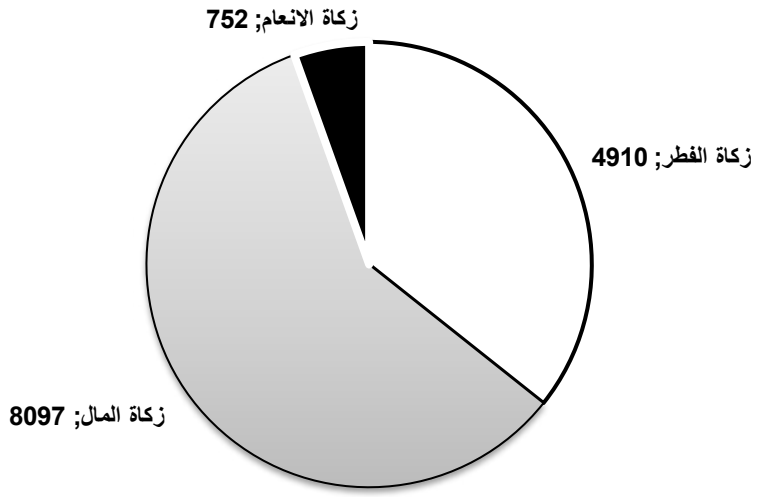
الشكل (57): تطور إجمالي حصيلة الزكاة في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (مليون دج)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (29)

بالإضافة لذلك، فإن إيرادات الزكاة تتنوع ما بين إيرادات تم جمعها من زكاة المال، زكاة الفطر و كذا زكاة الأنعام، حيث نلاحظ أن حصة الزكاة المتأتية من الأموال قد قدرت بحوالي 8 مليار دج خلال الفترة 2008-2018، في حين لم تتجاوز بقية الإيرادات مجتمعة عتبة 6 مليار دج خلال نفس الفترة، و هو ما يعتبر أمرا غير مفاجئ، خاصة إذا علمنا أن الجزائر قد انتقلت من بلد فلاحي و زراعي بامتياز، إلى بلد مستهلك و يعتمد كثيرا على الأنشطة التجارية و الخدماتية من أجل الحصول على الربح السريع. و عليه، فإن الزكاة تعتبر مؤشرا جيدا لتقييم الاقتصاد من ناحية التنوع و التركز، حيث أنها تدخل ضمن كافة النشاطات الاقتصادية و تسمح بتنميتها أيضا، في حال ما تم تطبيقها بشكل سليم. فتطور الحياة الاقتصادية و التجارية في الجزائر لا يجب أن يتم على حساب إهمال الجانب الحقيقي للاقتصاد، و عليه يجب الانتقال بالزكاة من مجرد أداة و مؤشر مالي، إلى إطار مؤسساتي يعمل ضمن نظام مالي يلبي الحاجيات التمويلية للاقتصاد و يتوافق مع الشريعة.

الشكل (58): تقسيمات الزكاة خلال الفترة 2008– 2018 (مليون دج)

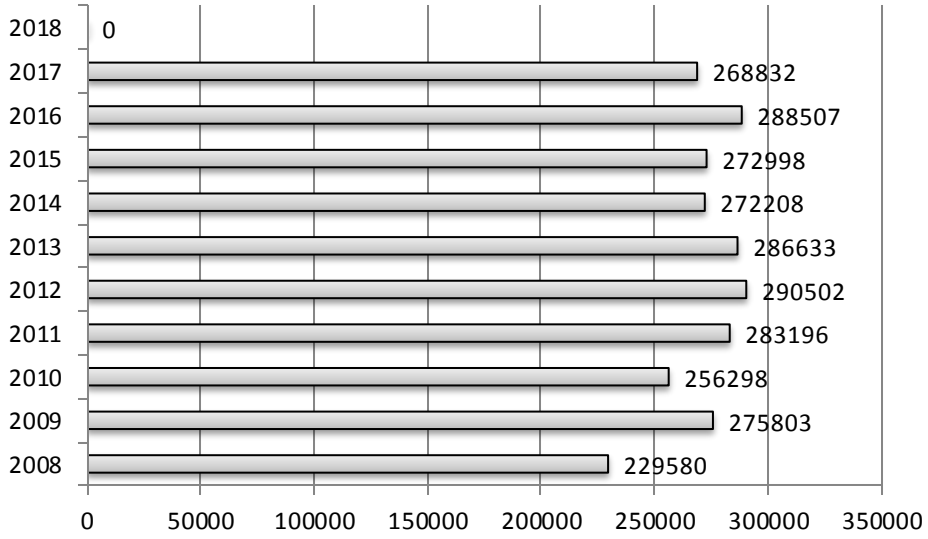


المصدر: من إعداد الطالب و بناء على الجدول (29)

ثالثا: توزيع إيرادات صندوق الزكاة

إن عملية توزيع حصيلة الزكاة هو أمر طبيعي، و يدخل ضمن مهام الوزارة الوصية عبر مختلف مديرياتها، حيث يتم توجيهها مباشرة للعائلات المعوزة و وفق معايير شرعية بامتياز. و من الملاحظ في الجدول أعلاه أن عدد العائلات المستفيدة في تنامي مستمر، و هذه الزيادة مرتبطة بدورها بزيادة الحصيلة الوطنية للزكاة ، أي كلما زادت الإيرادات زاد عدد المستفيدين. هذا و نؤكد على الأهمية الكبير التي تلعبها هذه الأداة التمويلية و مدى مساهمتها في تعزيز البنية الاجتماعية و الاقتصادية للشعب الجزائري. بالإضافة لذلك، تسمح الحصيلة الوطنية لصندوق الزكاة و التي تتشكل أساسا من زكاة الأموال، تسمح بخلق مشاريع استثمارية لفائدة الطبقة الفقيرة و المتوسطة، على أن يصبح صاحب المشروع منتجا فيما، بحيث يصبح مزكيا بدوره، أي يقدم زكاة أمواله، و هكذا يبرز الدور التنموي للزكاة ، فبالإضافة إلى دورها المالي المتمثل في جمع الموارد المالية و إعادة توزيعها، فإنه يساهم في خلق الثروة و توفير مناصب عمل، و كذا زيادة حجم النشاط الاقتصادي.

الشكل (59): توزيع حصيلة الزكاة (عدد المستفيدين) في الجزائر خلال الفترة 2008-2018

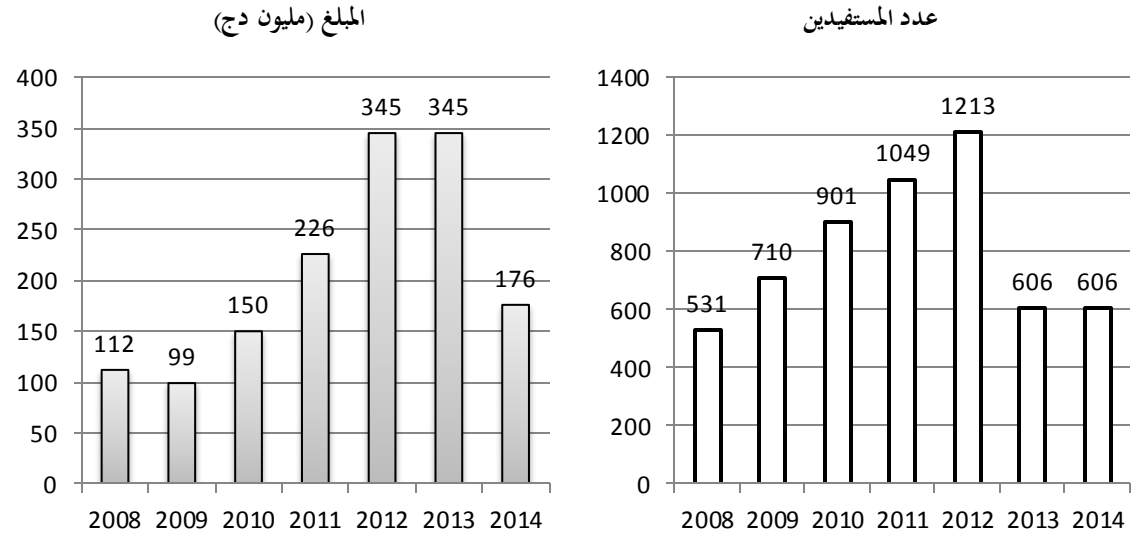


المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول (29)

يتم توزيع حصيلة الزكاة أيضا عن طريق ما يعرف بالقرض الحسن، و هي صيغة مستحدثة في إطار تسيير صندوق الزكاة، و تعتبر وسيلة مالية بالدرجة الأولى، إلا أنها لا تعتمد على سعر الفائدة، حيث أن الغرض من هذا النوع من القروض غير ربحي، و إنما يهدف لتحقيق أهداف اجتماعية من خلال خلق مشروعات مصغرة، تعمل بدورها على امتصاص البطالة و القضاء على عدة مشاكل اجتماعية. في المقابل، تعتمد هذه الصيغة على اقتطاع جزء من إيرادات صندوق الزكاة، على ألا يتعدى نسبة 30 %، و الباقي يتم توزيعه على العائلات وفق معايير شرعية. ففي سنة 2012 على سبيل المثال لا الحصر، بلغ إجمالي إيرادات الزكاة حوالي 1,3 مليار دج، أما الجزء المخصص للقروض الحسنة فقدر بحوالي 300 مليون دج، هذا و قد لجأت إدارة صندوق الزكاة لهذه الصيغة من القروض حتى تضمن نمو الأموال الموزعة، و ألا يقتصر التوزيع على الجانب الاستهلاكي فقط، و إنما على الجانب الاستثماري الذي يعمل على خلق شركات مصغرة و مشاريع ذات رأس مال ضئيل، كما تعمل ذات الإدارة على إعادة تدوير القروض المسترجعة في كل مرة، و بهذا تضمن تحقيق أكبر قدر من الاستفادة المالية من

صندوق الزكاة، و في المقابل تضمن حصول أكبر فئة من المجتمع على استفادة مالية سنوية قد تسهم في تحقيق الاستقرار و العدالة الاجتماعية في الجزائر.

الشكل (60): الأموال الموزعة بصيغة القرض الحسن و عدد المستفيدين منها خلال الفترة 2008– 2014



المصدر: من إعداد الطالب و بناء على الجدول (29)

أخيرا، رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات التي تشرف على صندوق الزكاة في الجزائر، إلا أن ذلك يعتبر غير كاف، حيث تشير مختلف الأرقام و الإحصائيات إلى ضعف إيرادات الصندوق مقارنة بعدة مؤسسات مالية و ادخارية أخرى. و هو ما يحتم اللجوء إلى تحويل صندوق الزكاة من مجرد أداة شرعية إلى أداة اقتصادية و مالية بالدرجة الأولى، و ذلك عبر خلق مؤسسة وطنية خاصة بالزكاة و تتمتع بالاستقلالية التامة، و نقصد بالاستقلالية هنا، قيامها بالتسيير المالي و المحاسبي بشكل مستقل و مسؤول، لكن مهمة الرقابة الشرعية يجب أن تتولى القيام بها جهة أخرى تكون محايدة و مستقلة بدورها، و نرجح أن تكون عبارة عن هيئة وطنية شرعية، تعمل على مراقبة المعايير الشرعية و سلامتها لدى مختلف المؤسسات المالية، و هذا في حال تم تبني النظام المالي الإسلامي بأي صيغة كانت.

المطلب 2: دراسة حالة الوقف

يعتبر الوقف في الجزائر من مهام وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، حيث تسهر هذه الأخيرة على تعزيز مكانته كأداة هامة للقضاء على البطالة و الفقر من جهة، و كذا تعزيز مبادئ التمويل الخيري و الذي يقوم على الربحية المشتركة لجميع فئات المجتمع. و في هذا السياق، يتم و بصفة دائمة تحيين الأملاك الوقفية في الجزائر و تدعيمها بالأطر القانونية اللازمة لذلك.

أولا: إيرادات الوقف في الجزائر

تنقسم الأوقاف إلى خاصة و عامة، فالخاصة تعني الانتفاع بالريع بصفة مباشرة من طرف الجهة الموقوف عليها. أما العامة فتعني أن ريعها يصب في حساب خاص بها لدى الخزينة المركزية و لا يستخدم منه إلا ما هو ضروري لتسديد نفقات العمليات المتصلة بالبحث عن الأوقاف المفقودة و استرجاعها، مثل نفقات الدراسات و القضايا المرفوعة للمحاكم، أو ما يستخدم لترميم بعض الأبنية القديمة [1].

الجدول (30): تطور إيرادات الوقف خلال الفترة 2008–2016 (مليون دج)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الإيرادات	61	64	75	82	114	178	77	86	88

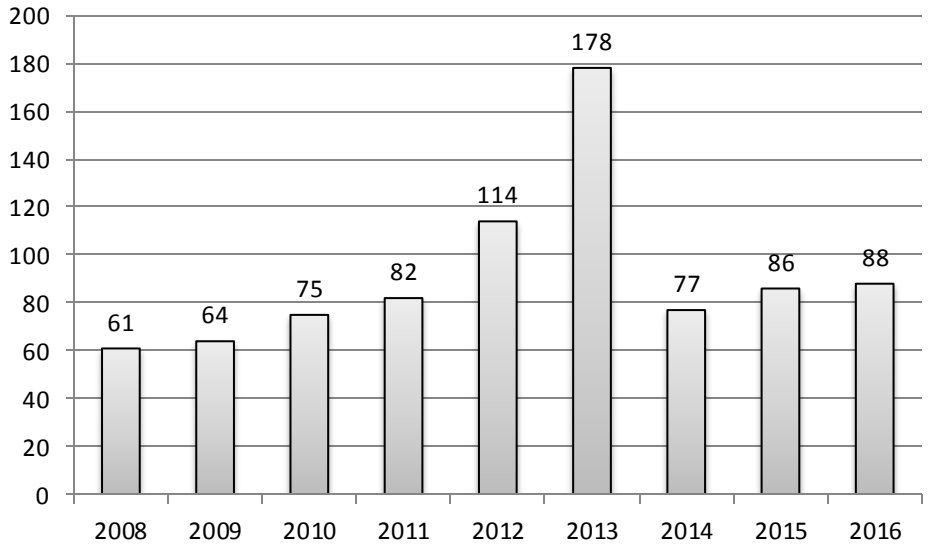
المصدر: عمر قشيوس (2018)، أثر تطبيق الوقف و الزكاة على المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000–2016، رسالة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان. الجزائر. ص: 240.

عرفت إيرادات الوقف تطورا ملحوظا خلال الفترة 2008- 2016، حيث انتقلت من 61 مليون دج سنة 2008، إلى ما يعادل 88 مليون دج سنة 2016. إلا أنها حققت أرقاما جد مهمة خلال سنتي 2012

[1] محمود أحمد مهدي (2001)، نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول و المجتمعات الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة. ص: 37.

و 2013 على التوالي، أين بلغت معد نمو قدر ب 35.95 %، مقابل ما قيمته 178 مليون دج. لتعرف بعدها تراجعا كبيرا، أين وصلت لما قيمته 86 مليون دج سنة 2015، مقابل 88 مليون دج فقط سنة 2016.

الشكل (61): تطور إيرادات الوقف في الجزائر خلال الفترة 2008– 2016 (مليون دج)



المصدر: من إعداد الطالب بناء الجدول (29)

هذا و تبقى إيرادات الوقف ضعيفة في الجزائر إذا ما قارناها بصندوق الزكاة مثلا، و يعود ذلك لعدة أسباب اجتماعية و تنظيمية إدارية، أيضا يبقى غياب ثقافة الأوقاف عنصرا بارزا قد يؤثر على هذه الصناعة مستقبلا، حيث لابد من الخروج من ارتباطه بالجانب الشرعي فقط، إلى التحول لكيان استثماري قادر على خلق الثروة و المساهمة في التنمية الاقتصادية.

ثانيا: الاستثمار الوقفي

تعتبر تقنية الاستثمار من الأمور الضرورية لنشر مبادئ الوقف، حيث أن زيادة الاستثمار يشجع على وقف المزيد من الأراضي و العقارات و غيرها لخدمة المجتمع و الاقتصاد. في هذا الإطار، عملت الوزارة الوصية على تعديل قانون الأوقاف رقم 91/10 بموجب القانون رقم 01/07 المؤرخ في 22 ماي 2001 و ذلك لفتح

المجال لتنمية و استثمار الأملاك الوقفية سواء بتمويل ذاتي من حساب الأوقاف، أو بتمويل وطني عن طريق تحويل الأموال المجمعة إلى استثمارات منتجة باستعمال مختلف أساليب التوظيف الحديثة [1]. و في إطار ممارسة مهام المراقبة الإشراف، تقوم وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف بحصر سنوي لعدد الأملاك الوقفية و نوعها عبر كل الولايات الموجودة على التراب الوطني.

الجدول (31): توزيع الأملاك الوقفية بالجزائر لسنة 2016

نوع الملك	العدد	النسبة
محلات تجارية	1450	13.68
مرشات و حمامات	615	5.8
سكنات إلزامية	5392	50.85
سكنات	1394	13.15
أراضي فلاحية	599	5.65
أراضي بيضاء	191	1.8
أراضي مبنية	644	6.07
أراضي غابية	8	0.08
أراضي مشجرة	4	0.04
أشجار و نخيل	35	0.33
بساتين	116	1.09
واحات	1	0.01
مكاتب	33	0.31
حظائر	3	0.03
قاعات	2	0.02
مدارس قرآنية	7	0.07
كنائس	28	0.26
مرائب	35	0.33
مستودعات و مخازن	21	0.2
شاحنات	1	0.01

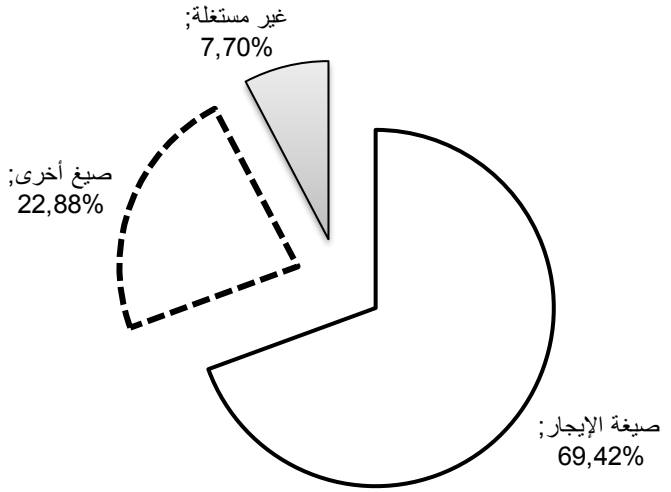
[1] وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف (2019)، نشاطات الوقف، على الرابط: https://www.marw.dz/?q=%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%81.

أضرحة	1	0.01
نوادي	1	0.01
حضانات	10	0.09
حشيش مقبرة	1	0.01
ينبوع مائي	1	0.01
بيعة	1	0.01
أملاك أخرى حائطة– صباط	2	0.02
المجموع	10603	100

المصدر: عمر قشيوس، مرجع سابق. ص: 240.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الأوقاف المذكورة سنة 2016 عبارة عن عقارات في معظمها، فمنها ما يتم توزيعه مقابل إيجار شهري أو سنوي، و منها ما هو عبارة عن سكنات وظيفية لفائدة عمال القطاع، أو لأوجه الخير. حيث أن ما مجموعه 9.967 ملك وقفي يعتبر رقما مقبولا و قابلا للزيادة ، في حال ما إذا تم تطبيق برنامج الوزارة الوصية في ترقية الأملاك الوقفية.

الشكل (62): حصص الاستثمار الوقفي لسنة 2015 (%)



المصدر: كوديد سفيان (2015)، الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة: إشارة إلى واقع الأوقاف في الجزائر، العدد 13، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم الاجتماعية، جامعة عين تموشنت. ص: 193.

في المقابل، نسجل استحواذ صيغة الإيجار على مجمل نشاطات الوقف في الجزائر، أين شكلت ما نسبته 70 % سنة 2015، مقارنة بحوالي 22 % لباقي الصيغ، مع وجود ما يقارب 8 % كنسبة غير مستغلة. و عليه، يجب الانتقال بالوقف من مجرد أداة دينية و شرعية إلى إطار مؤسساتي، يتمتع بجانب ميزاني و محاسبي، و يقوم أيضا بعلميات الاستثمار و التمويل مثلما هو عليه الحال في المؤسسات المالية [1]. فدور الأوقاف حاليا يقتصر على تمويل بعض المساجد و المدارس القرآنية، و هي لا ترقى بذلك لمستوى تحقيق مساهمة في عملية التنمية الاقتصادية [2].

المطلب 3 : تقييم تجربة الجزائر في تطبيق النظام المالي الإسلامي

تسير الجزائر بخطى ثابتة نحو تطبيق النظام المالي الإسلامي، فمعالم هذا النظام الشرعي قد أصبحت واضحة من خلال وجود عدد من المؤسسات المالية الإسلامية كالمصارف و شركات التأمين التكافلي، و كذا قوانين تنظم عمل النوافذ الإسلامية، بالإضافة لاحتمالية تأسيس هيئة شرعية عليا. و الملاحظ أيضا من خلال تجربة الجزائر أن معالم النظام كانت موجودة أصلا، لكن بتبعية مطلقة للجانب الديني و الشرعي و ليس للجانب الاقتصادي، مثل صندوق الزكاة، الوقف، و المجلس الإسلامي الأعلى.

[1] عبد الكريم بن أحمد قندوز (2019)، تطوير مقاييس و مؤشرات للقدرة و الاستدامة المالية للأوقاف، الطبعة الأولى، سلسلة دراسات ساعي العلمية (3)، دار مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، مركز البحوث و الدراسات الوقفية، الرياض. ص: 50.

[2] محمود أحمد مهدي، مرجع سابق. ص: 38.

الجدول (32): تقييم تجربة النظام المالي الإسلامي في الجزائر خلال الفترة 2008– 2018

مكونات النظام المالي الإسلامي	العناصر	التقييم
الإطار المؤسساتي	هل توجد مصارف إسلامية بالكامل ؟	نعم
	هل توجد نوافذ إسلامية ؟	لا
	هل توجد شركات تكافل ؟	نعم
	هل توجد مؤسسات مالية إسلامية أخرى ؟	نعم
القوانين و الهيئات الشرعية	هل يوجد قانون خاص بالممارسات المالية الإسلامية	لا
	هل يوجد قانون خاص بالتأمين التكافلي ؟	لا
	هل يوجد قانون خاص بإصدار الصكوك الإسلامية	لا
	هي توجد هيئة شرعية عليا للرقابة ؟	لا
الأسواق المالية	هل بوجد سوق للأوراق المالية الإسلامية ؟	لا
الترتيب الدولي لإجمالي الأصول المالية الإسلامية لسنة 2018 *		30
إستراتيجية تطبيق النظام الإسلامي		جزئي
تقييم تجربة التطبيق		ضعيفة

المصدر: من إعداد الطالب و بناء على:

– (*) DDCAP Group (2019) .Ibid. P: 50-52.

- IFC (2017), Ibid. P: 27- 28.

– عبد الكريم قندوز، سفيان حمده قعلول، مرجع سابق. ص 86.

تحتل الجزائر مرتبة متقدمة بين الدول التي تمتلك أصولا مالية إسلامية في سنة 2018، حيث وصلت للمرتبة 30، و يعود الفضل في هذا إلى المساهمة الكبيرة التي تقدمها المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، و التي يبلغ عددها اثنين (02)، في حين تبقى مساهمة شركة التأمين التكافلي محدودة نوعا ما. و هو الأمر الذي يدفعنا للتفاؤل بشأن مستقبل النظام المالي الإسلامي في الجزائر، حيث ستسمح الأرقام المسجلة خلال الفترة 2008– 2018 من إعطاء نموذج تنافسي قوي لباقي المؤسسات المالية الإسلامية التي تسعى لدخول السوق الجزائرية، أو التي هي بصدد التأسيس. أيضا، سيسمح قانون فتح النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية من رفع حصة الجزائر في الأصول المالية الإسلامية، و اعتبارها ملاذا للاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.

من جانب آخر، تبقى إستراتيجية الجزائر في تبني النظام المالي الإسلامي غير واضحة، و عليه يمكن إدراجها في خانة التطبيق الجزئي، و هذا بسبب غياب المنظومة القانونية التي تشرف على عمل المؤسسات المالية الإسلامية و تحميها من الوقوع في تعاملات مالية بسعر الفائدة. إضافة لغياب سوق للتداول ما بين المصارف الإسلامية، و اعتماد هذه الأخيرة على مبدأ الاجتهاد فقط في عمليات السوق النقدي.

في الأخير، و بالرغم من الأرقام المسجلة للنظام المالي الإسلامي في الجزائر خلال الفترة 2008-2018، إلا أن درجة تطبيق النظام تبقى ضعيفة، فهذا الأخير يحتاج لجملة من المؤسسات المالية و الشرعية، و ترسانة من القوانين و الأسواق المالية التي ينشط في ظلها هذا النظام، بالإضافة إلى تسجيل غياب إستراتيجية واضحة على المدى الطويل، و أن ما تحقق من إنجازات في هذا المجال جاء أغلبه كاستجابة لمتطلبات السوق، و كمخرج سياسي في بعض الأحيان، و الذي جاء نتيجة للضغط الشعبي على السلطات من أجل تبني النظام المالي الإسلامي.

خلاصة الفصل:

بعد أن فتحت الجزائر مجال الاستثمار الأجنبي في مجال التمويل الإسلامي، و ذلك بدخول بنوك عالمية السوق المصرفية الجزائرية، قام بنك الجزائر و لأول مرة بإطلاق نظام خاص بالمصارف الإسلامية، و ذلك عن طريق شبابيك تقدم خدمات التمويل و الاستثمار الإسلامي. إن هذه الخطوة و غيرها من الممارسات الإسلامية كالزكاة و الوقف، كل هذا يساهم في تطبيق نظام مالي إسلامي و لو بشكل تدريجي. بالإضافة إلى وجود هيئة إسلامية تتكفل بقضايا التشريع و إبداء الرأي في القضايا الاقتصادية و المالية، ألا و هي المجلس الإسلامي الأعلى، حيث أن هذه الهيئة مرشحة لقيادة التطبيق الفعلي و الموازي لما يصطلح عليه محليا بالمالية التشاركية، و ذلك في انتظار وضع نموذج مالي ملائم لطبيعة الاقتصاد الجزائري.

من جانب آخر، فإننا نسجل غياب تشريع قانوني خاص بالمصارف الإسلامية في الجزائر، فبالرغم من الأرباح المحققة من طرف مصرفي البركة و السلام، فإن ذلك لم يشفع بدخول المزيد من المؤسسات المالية الإسلامية إلى السوق المصرفية الجزائرية، و التي هي بحاجة إلى تنويع حقيبة التمويل و الاستثمار، و هو ما من شأنه أن يساهم في تنويع النشاطات النقدية و المالية الهادفة لتنفيذ مختلف السياسات المالية و الاقتصادية للجزائر. و بالموازاة مع نشاط المصارف الإسلامية، فإن وجود سوق نقدي و مالي إسلامي يعتبر أمرا ضروريا، بحيث يسمح بتجنب التعاملات التقليدية أو الربوية. بالإضافة إلى ضرورة دعم و زيادة نشاط شركات التأمين التكافلي، و التي تعتبر مرافقة للعمل المصرفي، و مساهمة في الناتج الداخلي الخام عبر معدل الاختراق. هذا و ينتظر في نهاية سنة 2019 البدء في إطلاق خدمات الصكوك الإسلامية و ذلك عبر إطلاق نظام خاص بها، و هو ما من شأنه أن يكون بديلا للسندات التقليدية أو مرافقا لها، كما تسمح الصكوك أيضا بتوفير بدائل تمويلية لازمة.

الفصـــل السادس:

السيناريوهات الممكنة لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر

مقدمة الفصل:

سنتناول في هذا الفصل إمكانية تطبيق نموذج مالي إسلامي وفق متطلبات الاقتصاد المالي في الجزائر، حيث سنحاول قياس تأثير النظام المالي الجزائري الحالي (بما فيه التطبيقات الجزئية للنظام المالي الإسلامي ممثلة في مصرفين إسلاميين و شركة تكافل) على عملية النمو خلال فترة زمنية محددة. و عليه، فقد حان الوقت لبناء هيكل خاص بالنظام المالي الإسلامي، و سنحاول الاجتهاد في ترتيب الأولويات فيما يخص مراحل التطبيق، أين سنعطي الأولوية للجهاز المصرفي، ثم التأمين التكافلي لنصل لبورصة الجزائر و التي نريدها وفق الشريعة. كما سنتطرق أيضا لدور الدولة المهم في عملية التطبيق، حيث يخضع ذلك للسياسة الشرعية و ما يعنيه ذلك من ضرورة مرافقة الدولة في الجزائر لمراحل و آليات النموذج المقترح، و التركيز على الدور السياسي و المرافق و التنموي. أيضا، سنعرج على أهم الفرص المتاحة لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر، خاصة إذا علمنا أن دولا عديدة قد نجحت في تبني النظام المالي الإسلامي، مع أنها تتمتع بمقومات أقل مما هو موجود في دولة كالجزائر. من جانب آخر، سنحاول دراسة مختلف العوائق التي تعترض عملية تطبيق النظام المالي الإسلامي، و التي نفترض أنها مشتركة في جميع الدول، و أن هناك ورشات و مخابر بحث متخصصة تحاول معالجة هذه المعوقات.

و عليه، و من أجل تسهيل الدراسة فإننا سنقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث 1: آليات الانتقال نحو نظام مالي إسلامي في الجزائر

المبحث 2: دور الإرادة السياسية في تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر

المبحث 3: فرص و معوقات تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر

المبحث 1: آليات الانتقال نحو نظام مالي إسلامي في الجزائر

إن عملية التحول و الانتقال من نظام مالي تقليدي إلى نظام مالي يتميز بخلوه من سعر الفائدة ليس بالأمر السهل، و هو يتطلب الاستعانة بتقنيات متعددة مثل الاستشراف، و الذي أصبح استخدامه مهما في اقتصاديات الدول المتقدمة، و ما يمكن أن يقدمه من مساهمة في رسم استراتجيات البقاء و المنافسة للمؤسسات المالية.

المطلب 1: دراسة فعالية النظام المالي الجزائري الحالي

يسمح هذا النوع من الدراسات في تقصي حقيقة النظام المالي الجزائري و مدى فعاليته، و ذلك من خلال معرفة نتيجة التأثير على النمو، بحيث يتم قياس درجة التأثير لمعرفة مدى نجاعة هذا النظام و ما هي الحلو المقترحة، أين يدخل النظام المالي الإسلامي كبديل فعال و ممول حقيقي لعملية النمو الاقتصادي.

أولا: قياس أداء النظام المالي الجزائري:

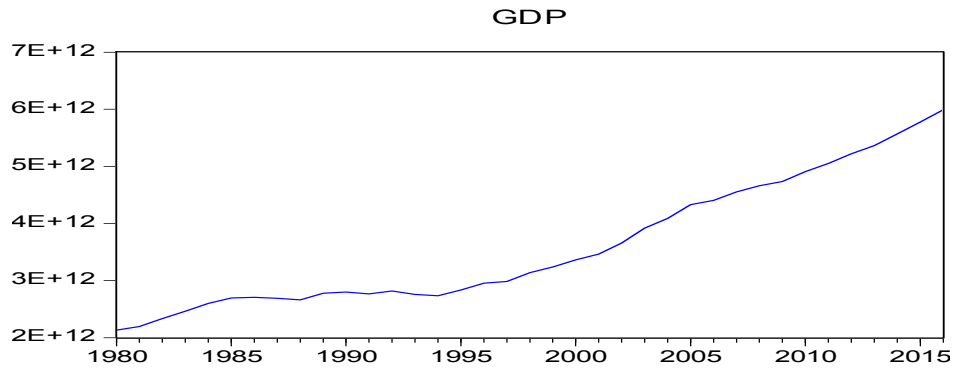
1. النموذج الاقتصادي:

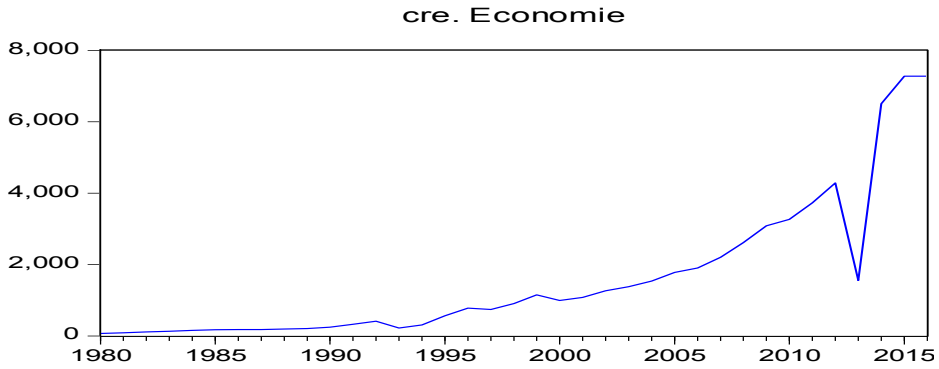
حيث سنعتمد فيه على ما يلي:[1]

$$GDP_t = c_1 Cre - Eco_{t-1} + c_2 GDP_{t-1} + u_{1t}$$
$$Cre - Eco_t = c_3 GDP_{t-1} + c_4 Cre - Eco_{t-1} + u_{2t}$$

[1]مقدرات النموذج موضحة في الملحق 1.

2. **الرسم البياني:**





3. اختبار استقرارية متغيرات الدراسة:

معظم السلاسل الزمنية للمؤشرات الاقتصادية غير مستقرة في مستوياتها لذلك تحول إلى سلاسل مستقرة بحساب الفرق الأول ($dY=Y_t-Y_{t-1}$) ، إذا لم تستقر نطبق الفرق الثاني و هكذا حتى تصبح مستقرة.

الجدول الموالي يوضح تحليل إستقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة في المستوى ثم في الفرق الأول و ذلك باستعمال تحليل ديكي فولر الموسع.

الجدول(33): نتائج اختبارات جدر الوحدة لجميع المتغيرات حسب ديكي فولر الموسع(ADF) بوجود قاطع

السلسلة	اختبار المستوى مع القاطع	اختبار الفرق الأول
GDP	P. Value =0.99	t=-3.744 p. value=0.032
Cre-Eco	p. value =1.00	t=-3.96 P. Value=0.02

المصدر: نتائج E. views 9

ملاحظة: القيم الحرجة لاختبار (ADF)حسب (Mackinnon) عند الفرق الأول.

مستوى معنوية 1% (-3.6891)، مستوى معنوية 5% (-2.9718)، مستوى معنوية 10% (-2.6251).

تشير النتائج الموضحة في الجدول رقم (1) بأن:

- فيما يخص اختبارات المستوى I(0)، نلاحظ أن جميع السلاسل غير مستقرة، حيث لم نستطع رفض فرض العدم القائل بأن السلسلة بها جذر الوحدة عند المستوى، حيث أن $P.value$ > 5% لجميع المتغيرات.
- اختبارات الفرق الأول I(1)، عند أخذ الفرق الأول كانت $P.value$<5% و بالتالي يمكن رفض فرضية العدم نقبل الفرض البديل (H1)، وبالتالي لا يوجد جدر الوحدة. و منه نستنتج أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة هي سلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، تستقر عند أخذ الفرق الأول، حيث القيمة المطلقة لـ(ADF) المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند مستويات الدلالة الإحصائية المختلفة.

1.3. فترات الإبطاء المناسبة:

نظرا لأن نماذج (VAR) و تحليل العلاقة السببية حساسة جدا لعدد الفجوات التي تنحدر عليها المتغيرات، بمعنى ما هي فترات الإبطاء أو السنوات السابقة التي توضح لنا معلومات المتغير(PIB_p) التي تؤثر في حاضر المتغير (IF) و العكس، بمعنى عدد إبطاءات النظام ككل.

طبعا عند تقدير أي نموذج إحصائي هناك دائمة إمكانية إضافة معلومات، إختبار (Akaike Information Cretirion) يساعد على اختيار النموذج الأمثل بترجيح النموذج الذي يحقق أحسن توافق بين درجة التعقيد والقوة الوصفية و ذلك من خلال تقدير نسبة المعلومات المفقودة أو الضائعة باختيار أقل قيمة لـ (AIC). بمعنى أن نقوم بتقدير النموذج و نختار في كل مرة فجوة حيث كل فجوة تعطينا مقدار لـ(AIC)، أقل قيمة لمعيار (Akaike) تمثل الفجوة المناسبة للنموذج.

نقوم بحساب (AIC) المتعلقة بالقيم المتتالية ل(P) حتى (K=N/10) على الأكثر من ثم تحدد القيمة الأصغر و عدد الإبطاءات المناسبة.

$AIC_{(p)}= Min^{k}_{p=1}\ \ AIC_{(P0)}$

2.3. سببية (Granger) في الأجل القصير:

استعملت نماذج (VAR) من أجل تسليط الضوء على فكرة السببية، طبعا تحليل الانحدار لا يعني بالضرورة أن المتغير المستقل يسبب المتغير التابع.

أدخل(Granger, 1969) مفهوم السببية للتمييز بين المتغيرات الداخلية و المتغيرات الخارجية، هذه الفكرة تم تطويها في نماذج (VAR) من خلال اعتبار أن المتغيرات كلها داخلية و تتحدد في النموذج الاقتصادي. يستخدم اختبار (Granger) لتأكد من مدى وجود علاقة تغدية راجعة أو مرتدة أو علاقة تبادل بين مؤشرين.

تعرف السببية على أنه إذا كان حدوث الحادث (Cre-Eco) A قبل الحادث (GDP) B، فمن المحتمل أن تكون (Cre-Eco)A سببا لـ(GDP) B. في المقابل من غير الممكن أن(GDP) يسبب(Cre-Eco)'. بمعنى أنه إذا كانت هناك معلومات في ماضي (A)تساعد في التنبؤ بحاضر (B) نقول أن هناك سببية Granger).

قمنا بتقدير النموذج باستخدام برنامج(E. views9) باستعمال مؤشرين: الأول يمثل تطور حجم القروض الممنوحة للاقتصاد من قبل مؤسسات النظام المالي والثاني يمثل حجم النشاط الاقتصادي المتمثل في GDPبالقيم الحقيقية كما هو موضح في الرسم أعلاه.

لقد تم استعمال الخطوات التالية:

- تحليل استقرارية السلاسل الزمنية كما تم توضحه الجدول رقم (1)، حيث أخدنا السلاسل في فرقها الأول لأن المتغيرات لم تكون مستقرة عند المستوى.

- تحديد الفجوة المناسبة من خلال اعتماد)Akaike, AIC(، و قد تم اعتماد Lag= 2
- تحليل سببية (Granger).

الجدول الموالي يبين النتائج الاختبارات:

الجدول (34): نتائج اختبارات السببية في الأجل القصير

المتغيرات	الفجوة	فرض العدمH0	P. value	نتيجة السببية
GDP	2	Cre-Eco لا يسبب GDP	P=92.68%	لا توجد
Cre-Eco		GDP لا يسبب Cre-Eco	P=36.77%	

المصدر: نتائج E. views9

* نشير فقط أن كل المتغيرات تكون مرة كمتغير تابع ومرة أخرى كمتغير مستقل.

3.3. النتيجة: نلاحظ أن جميع قيم (p. Value)>5% و بالتالي لم نستطع رفض فرضية العدم، بمعنى أنه لا توجد سببية (granger)بين حجم القروض الممنوحة للاقتصاد(Cre-Eco) وحجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP). إذن حسب مفهوم السببية التغيرات الحاصلة في مؤشر النظام المالي و المتمثل في القروض الممنوحة في السنوات الماضية لا تساعد في تفسير التغيرات الحاصلة في حجم الاقتصاد و المقاس بGDP، في المقابل التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي لا تساعد على تفسير التغيرات الحاصلة في مؤشر النظام المالي ، و بالتالي نستنتج بوجود حلقة مفرغة أو ما يعرف (Broken Link)، و من تم ضرورة إعادة النظر في الفلسفة التمويلية للنظام المالي الجزائري.

على هذا الأساس نرى أن التوجه للنظام المالي الإسلامي يعد أحد المداخل من أجل إعادة إحياء العلاقة التفاعلية بين النظام المالي والدائرة الحقيقية. و فيما يلي دراسة تأكيدية، الهدف منها إثبات نجاعة مؤسسات النظام المالي الإسلامي في تسيير الموارد المالية للاقتصاد بما يخدم أهداف التنمية و النمو على حد سواء.

ثانيا: تشخيص الوضعية الحالية للنظام المالي الجزائري

بالإضافة للنتيجة المتوصل إليها عبر الدراسة القياسية أعلاه، فالنظام المالي الحالي يعرف أيضا تنوعا بين ممارسات مالية تقليدية و أخرى إسلامية، و أن النظام بطبيعته مرتبط باقتصاديات المديونية، أي يعتمد أكثر على الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد مع التخلي عن نظام الأسواق المالية و ما يمكن أن توفره من تمويل و سيولة معا. إلى جانب ذلك، يتوفر النظام الحالي على مصارف إسلامية و شركة تأمين تكافلي بالإضافة إلى تنظيم خاص تم استصداره مؤخرا مع نهاية 2018 و المتعلق بالسماح للمؤسسات المالية و المصرفية بممارسة الصيرفة الإسلامية بشروط و كيفيات محددة. دون أن ننسى دور كل من مؤسسات الوقف و الزكاة و دورها في توفير التمويل غير الربحي و الذي من شأنه المساهمة في دعم عدة مشاريع محلية و كذا تنشيط الساحة الاقتصادية. إن هذه الدراسة قد تمت فعلا في الفصول السابقة و بأرقام و إحصائيات دقيقة، سمحت لنا بتأطير الجانب الكمي و الكيفي للنظام المالي الجزائري الحالي خاصة خلال الفترة 2008-2018، فضلا عن دراسة و تشخيص الوضعية الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية للجزائر.

ثالثا: المبادرة بتغيير النظام المالي الحالي

إن معرفة الوضعية الحالية للنظام المالي الجزائري لا يعني بالضرورة الاستلام و الاستمرار في نفس الأداء المالي و النقدي، و عليه، فإننا مطالبون بتغيير هذه الوضعية نحو الأحسن و ذلك بإعادة هيكلة كل من: القوانين و التشريعات المنظمة، المؤسسات النقدية و المالية و السوق المالي، على أن تتم هذه العملية وفق دراسات معمقة

و بتوفير جميع الإمكانيات البشرية و المادية بما يسمح بتجنب الوقوع في حالة فراغ أو حالة أزمة. و عليه، ينبغي اقتراح شكل جديد يتوافق مع ما تم إنجازه من تقدم في مجال النظام المالي الإسلامي في الجزائر، و الذي أثبتت كفاءته المالية بشهادة الأرقام و الإحصائيات المقدمة سابقا و التي تعكس المردودية الجيدة.

رابعا: تقديم النظام المالي الإسلامي الملائم لحالة الجزائر

و تركز هذه المرحلة على وضع إستراتيجية معينة تتلاءم مع طبيعة النظام الاقتصادي و المالي الجزائري، فبحكم أن الجزائر دولة تعتمد على إيرادات المحروقات، فهذا يدفعنا إلى التركيز على استغلال هذه الموارد المالية و إنشاء سوق مالي يسمح بإعادة تمويل مختلف المؤسسات و الأنشطة بما يضمن الحد من اللجوء إلى الاستدانة الخارجية و الوقوع في فخ نقص السيولة، بالإضافة إلى استقطاب الكتلة النقدية الموجودة في السوق الموازية، هذه الأخيرة و التي تميز الاقتصاد الجزائري عامة و الجانب المالي و النقدي خاصة. و عليه، فإننا مطالبون بإعداد نموذج يأخذ في عين الاعتبار الجانب المستقبلي للاقتصاد و يسمح بضمان الشفافية في المنافسة بين مختلف المؤسسات المالية الإسلامية المحلية منها و الأجنبية، بالإضافة إلى تفعيل دور الرقابة و الذي من شأنه أن يساهم في زيادة فعالية النظام المالي الإسلامي في الجزائر.

في المقابل، فإن الشكل الذي نتصوره للنظام المالي الإسلامي في الجزائر، يتم بناؤه استنادا لكل من النظام المالي الحالي من جهة، و كذا النظام المالي في الدول التي سبقتنا إليه، دون أن ننسى الجانب النظري و ما له من دور في صياغة أسس و مبادئ هذا النظام. و عليه، فإننا نقوم بتجسيد مماثل لبقية الأنظمة المالية الإسلامية السائدة و المعمول بها و لو جزئيا، ثم نبدأ في مرحلة المحاكاة من خلال تجميع مكونات النظام ضمن هيكل موحد يتمتع بالمثالية و الواقعية معا. في حين يتطلب بناء النظام بعض العناصر المهمة مثل: تحديد الغاية منه، تحديد دور كل فروع النظام المالي الإسلامي.

المطلب 2: النموذج المقترح لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر

بعد قيامنا برصد نظري و تطبيقي لواقع النظام المالي الإسلامي في العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، و بعد دراسة تجارب مختلف الدول في تبني هذا النظام، نصل إلى مرحلة جد مهمة، ألا و هي إعداد نموذج خاص بالجزائر و يراعي في ذلك الطبيعة القانونية و السياسية و الاقتصادية للبلد، كما سيسمح النموذج المالي للجزائر بالخروج من التبعية المطلقة للبنوك بمختلف أنواعها، و كذا الاستغناء عن الطرق التقليدية و غير التقليدية في التمويل، بحيث يسمح لنا النموذج بتبني آليات جديدة أهمها بورصة الأوراق المالية الإسلامية و التي يمكنها أن تصبح إقليمية و قارية من ناحية استقطاب الادخار و تمويل الاستثمارات، ناهيك عن فتح فرص جديد للحكومة من أجل تمويل ميزانيتها من جهة، و التحكم في الأسواق الموازية من جهة أخرى، أين ستقوم الأجهزة المصرفية و المالية باستقطاب الكتلة النقدية الضخمة الموجودة خارج الاقتصاد توظيفها في الطرق الشرعية و بما يخدم قيمة الاقتصاد و أهداف السياسة المالية و النقدية الإسلامية، خاصة ما تعلق بالحفاظ على قيمة العملة أمام العملات الأجنبية و الحد من ظاهرة التضخم النقدي.

1. نحو بنك مركزي إسلامي " بنك الجزائر الإسلامي ":

إن البنك المركزي الإسلامي في الجزائر مطالب بمراقبة النشاط المصرفي و مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق مبادئ الشريعة في تعاملاتها المالية سواء ما تعلق بالتمويل أو الاستثمار. و قبل ذلك، فهو مطالب بالالتزام بتوجيهات الهيئة الوطنية للرقابة الشرعية فيما يخص عمليات الرقابة و التوجيه اتجاه المنظومة المصرفية ككل، حيث يتوجب عليه حظر التعامل بسعر الفائدة أخذا و عطاء، و تفادي الوقوع في أي تعاملات ربوية. و في ذات السياق، فإنه مطالب بالالتزام بتكييف أدوات السياسة النقدية (المباشرة و غير المباشرة) بما يتوافق مع مبادئ النظام المالي الإسلامي، حيث يحظر التعامل بسعر الفائدة المسبق و كذا سعر إعادة الخصم، و استبدال ذلك

بأدوات و تقنيات متعددة مثل القرض الحسن و الصكوك الإسلامية و غيرها من الأوراق التجارية و المالية المتوافقة مع الشريعة، بما يسمح بخلق سوق نقدي إسلامي خال من سعر الفائدة. كما لا ننسى أن بنك الجزائر الإسلامي مطالب بالحد من الاستعمال المفرط لظاهرة عقود المرابحة، فهذا النوع من العقود يتم اللجوء إليه كثيرا على سبيل القرض الاستهلاكي، و عليه وجب تسقيف التعامل بهذا النوع من التمويل و التركيز على بقية العقود كالمشاركة و المضاربة و التي تعطي قيمة مضافة للاقتصاد أكبر من بقية العقود [1]. أيضا، يجب أن يمارس بنك الجزائر الإسلامي مهام عديدة باعتباره الخزينة المالية للدولة، حيث تودع جميع مخصصات الميزانية العامة للدولة في خزائنه. بالإضافة إلى قيامه بتسيير الموجودات الأجنبية للحكومة، فضلا عن لعب دور المستشار المالي و النقدي لها، دون أن ننسى دوره كمقرض للحكومة لكن بصيغة إسلامية، معتمدا في ذلك على عدة عقود كالمشاركة، أو أوراق مالية كالصكوك [2].

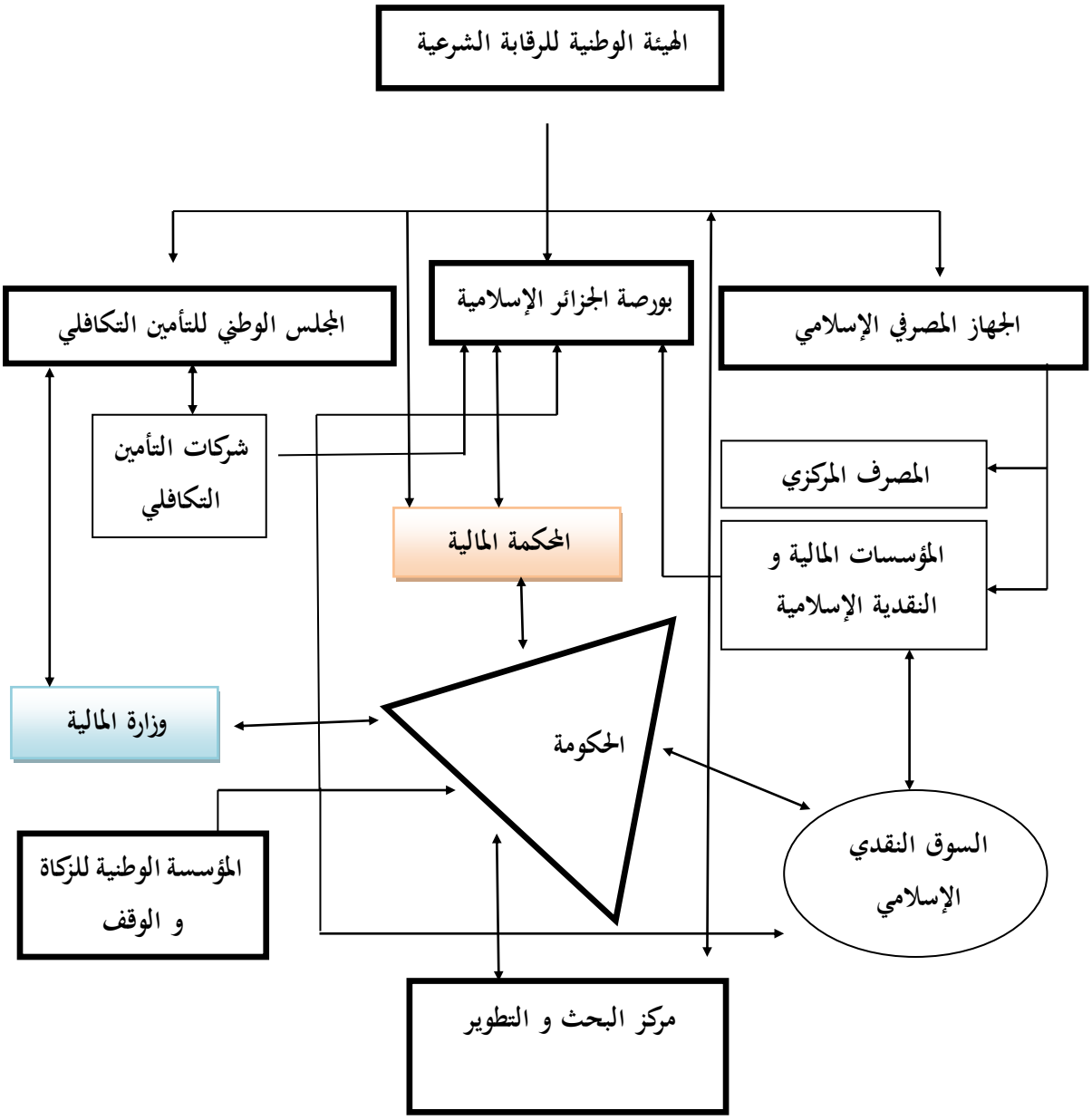
أما على مستوى التعامل الخارجي، فالبنك المركزي مطالب باحترام المعايير الدولية الخاصة بالتنظيم و المراجعة، و عليه التكيف أيضا مع البنوك التقليدية الأجنبية، في انتظار تكون مؤسسة مالية و نقدية دولية تتعامل بمبادئ النظام المالي الإسلامي، حيث ستوفر للبنوك المركزية عامة، و لبنك الجزائر الإسلامي خاصة ملاذا آمنا من أي تعاملات قائمة على سعر الفائدة [3] .

[1] سليمان ناصر (2005)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر. ص: 125.

[2] يحيى محمد حسين شاور التميمي (1987)، نحو مصرف مركزي إسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة .ص: 278.

[3] صالحي صالح (2014)، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024، العدد 14، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. ص: 10.

الشكل (63): النموذج الملائم لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر



2. نحو مصارف إسلامية:

إن تطبيق النظام المالي الإسلامي على الجهاز المصرفي يقتضي إحلال عقود التمويل الإسلامي محل سعر الفائدة، أي تعويض الربا بالربح، على أن يمر ذلك بتأسيس قانوني ملائم، حيث " أوجبت قوانين كل الدول التي تسمح بإنشاء المصارف الإسلامية أن تتخذ هذه البنوك شكل شركة المساهمة من خلال طرح أسهمها للاكتتاب

العام و المباشر ما عدا فروع البنوك الأجنبية التي تعفى من هذا الشرط " [1]. و بعد الفراغ من الجوانب القانونية و التي تعتبر مهمة في دولة كالجزائر، يجب التفرغ للشق المالي للمصارف الإسلامية، و المتمثل في جانبي الميزانية: الأصول و الاستخدامات. فطبيعة العمل المصرفي الإسلامي تقتضي إفراغ كل المعاملات و العقود المالية من شبهة الربا، " ففي جانب مصادر الأموال لدى البنوك يتم تكييف عقد الحساب الجاري إما على أساس أنه عقد وديعة مأذون للبنك باستعمالها، و إما على أساس أنه عقد قرض حسن من العميل إلى البنك " [2]. و يهدف هذا القرار إلى الاستغناء عن التعامل بسعر الفائدة المسبق، و من جهة أخرى يسمح للمصرف الإسلامي بتحقيق أرباحا من استعمال الودائع و إعادة استثمارها وفقا للشريعة، و هو يحاكي إلى حد ما عملية خلق النقود في النظام التقليدي، لكن في حالتنا الأمر مختلف حيث أن أساس نشاط المصرف الإسلامي متوافق مع مبادئ التمويل الإسلامي. " أما الحساب الاستثماري في المصارف الإسلامية فيتم تكييفه على أنه عقد للمضاربة " [3]، أي أن يقوم مجموعة من الأفراد، رجال أعمال أو شركات بوضع أموالهم لدى المصرف الإسلامي و في حساب خاص يسمى حساب الاستثمار، و هو يعني إقرار منهم بالسماح للمصرف باستثمار هذه الأموال بالطرق الشرعية و دون الوقوع في أي مخالفات تتنافى مع مبادئ النظام المالي الإسلامي. في المقابل، يتحصل هؤلاء المستثمرين على نسبة من الربح يتم الاتفاق عليها مسبقا و هذا بعد أن ينجح المشروع الذي باشره المصرف الإسلامي باعتباره مضاربا بهذه الأموال، أما في حالة الخسارة فيبقى رأسمال المودع كما هو.

و عليه، يتحتم على المصارف الإسلامية الالتزام بمبادئ النظام المالي الإسلامي في تعاملاتها، خاصة ما تعلق باستخدام الأموال المتحصل عليها، إما على شكل ودائع أو حسابات استثمار، و الاعتماد على العقود الشرعية كالمضاربة، المشاركة و المرابحة في عمليات التمويل و الاستثمار. من جانب آخر، يجب على الحكومة

[1] شعشاعة لخضر (2007)، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، عدد 5، جامعة غرداية.ص: 169.

[2] حسين كمال فهمي (2006)، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، بحث رقم 63، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة. ص: 33.

[3] نفس المرجع. ص: 33

الجزائرية تكييف كل من القانون التجاري و القانون الجبائي، فالأول يسمح للمصارف الإسلامية بضبط العقود و المعاملات التجارية مع العملاء بصفة شرعية، أما الثاني فيساعدها على تجنب دفع الضريبة المزدوجة عند استخدام عقود كالمرابحة و السلم و الاستصناع و هو ما كان يشكل عائقا لدى المصارف الإسلامية في السابق [1].

3. نحو سوق رأس مال إسلامي:

ينقسم سوق رأس المال الإسلامي بدوره إلى سوق الأوراق المالية و السوق النقدي، و هذا على غرار ما هو معمول به في النظام المالي التقليدي، حيث سنبدأ أولا بسوق الأوراق المالية أو ما يصطلح عليه في الجزائر ببورصة الجزائر، و كيف يتم نمذجة هذا السوق وفق مبادئ النظام المالي الإسلامي.

4. نحو سوق مالي إسلامي " بورصة الجزائر الإسلامية ":

تعتبر الأسهم و الصكوك المالية الإسلامية من أهم الأوراق المالية المتداولة في بورصة الجزائر الإسلامية، بحيث تحاكي نظيرتها في النظام التقليدي: الأسهم و السندات، في حين تختلف معها في المبادئ. فمن ناحية الأسهم، فالشريعة تشدد على أن يكون رأسمال الشركة المصدرة لها حلال، بحيث لا تتعامل بالقروض ذات سعر الفائدة المسبق، و ألا تستثمر في أنشطة محرمة شرعا. أما الصكوك الإسلامية فتأتي كبديل للسندات، بحيث يتم التربح منها من خلال انتظار نتيجة المشروع إما ربحا أو خسارة، و يرتبط إصدار الصكوك بطبيعة النشاط الاستثماري، فنجد بذلك صكوك المشاركة، المضاربة، السلم ... و غيرها. كما نجد أيضا، الصكوك الإسلامية الحكومية و هي مجال آخر للاستثمار المالي الذي تسعى من خلال الحكومة إلى تمويل نفقاتها و العجز المسجل في ميزانيتها من خلالها، أيضا في حالة تمويل المشاريع الكبرى للبنية التحتية، حيث تلجأ إلى طرح الصكوك للاكتتاب في السوق المالي الجزائري الذي يفترض أنه موافق للشريعة. من جانب آخر، يتعين على السلطات النقدية و المالية

[1] وقائع ندوة رقم 34 (1990)، البنوك الإسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المغرب. ص: 438، 440.

في الجزائر الأخذ بعين الاعتبار عدة أمور أثناء تطبيق النظام المالي الإسلامي فيما تعلق منه بالسوق المالي، و منها ضرورة احترام الضوابط الشرعية المنصوص عليها في لائحة التعليمات لدى الهيئة الوطنية للرقابة الشرعية، أيضا ضرورة الارتقاء بأداء الجهاز المصرفي عامة و المصارف الإسلامية خاصة من خلال تشجيع الرسملة و كفاية رأس المال في المصارف و الشركات و تشجيع قيام مؤسسات المساهمة، و كذا تنمية الوعي الاستثماري و الادخاري لدى الأفراد و الشركات و ابتكار أدوات مالية مستحدثة.[1]

من ناحية أخرى، و نظرا لما تعرفه الجزائر من عجز كبير في ميزانيتها السنوية بعد كل انهيار لأسعار النفط، حيث يعتمد جانب الإيرادات بشكل كبير على الجباية البترولية و عائدات المحروقات، إلا أن الحكومات المتعاقبة على السلطة لم تعتبر و لم تهيأ حلول مناسبة لمواجهة الأزمات المستقبلية. و في ذات السياق، فإننا نقترح بديلا ناجعا (الصكوك الحكومية) لمعالجة العجز في الموازنة و بما يتوافق مع النموذج الذي نستشرفه للنظام المالي الإسلامي في الجزائر، حيث يلعب السوق المالي دورا فعالا تبني هذه التقنية و تداول أدواتها عبر آليات السوق المختلفة. ففي نموذجنا هذا فإننا نقترح ما يعرف " بالصكوك الإسلامية الحكومية "، و التي يمكنها أن تلعب دورا هاما في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الجزائرية، فهذا النوع من الأوراق المالية منه ما هو قابل للتداول في السوق المالية الثانوية، و منها ما ليس له هذه الخاصية، و منها ما هو قائم على التملك و منها ما هو قائم على المديونية [2]. و بهذا فإنه يتوجب على الحكومة الجزائرية التي تسعى لتبني النظام المالي الإسلامي تهيئة السوق المالي خاصة الثانوي و تهيئة جميع المؤسسات المالية للتعامل و تداول هذا النوع من الأوراق المالية و الذي يسمح ليس فقط بتسوية العجز في الموازنة و إنما أيضا تمويل مشاريع البنية التحتية و تجنب اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

[1] معارفي فريدة، مرجع سابق. ص: 237.

[2] كردودي صبرينة (2014)، ترشيد الإنفاق العام و دوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر. ص: 222.

أخيرا، و حتى تكتمل بورصة الجزائر الإسلامية، فإنه يجب إنشاء مؤشر مالي إسلامي كبديل للمؤشرات التقليدية. و في هذا الإطار، يمكن الاستعانة بعدة تجارب دولية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مؤشرات داو جونز للسوق الإسلامي في البحرين، و يتكون من 600 شركة عالمية تستجيب لمعتقدات المسلمين، أيضا، نجد مؤشرات بورصة فاينانشيال تايمز الإسلامية العالمية [1].

5. نحو سوق نقدي إسلامي:

يسمح السوق النقدي بصفة عامة بتوفير السيولة، و هو نفس النموذج الذي نقترحه بالنسبة لحالة الجزائر، حيث تتوفر المصارف الإسلامية على فوائض نقدية يمكن استثمارها و التربح منها بشرط وجود الأدوات المالية المناسبة و الموافقة للشريعة. و عليه و بناءا على اجتهادات عدة فقهاء و اقتصاديين إسلاميين، فإننا نقترح عدة أدوات لإدارة السيولة في السوق النقدي الإسلامي في الجزائر، حيث نجد فكرة إنشاء خط للمرابحة، و التي تعتمد على الاستفادة من الفوائض المالية لبقية المصارف الإسلامية الموجودة ضمن الجهاز القطاع المصرفي في الجزائر، على أن يكون النظام المالي الإسلامي هو السائد، و أن يقتصر التعامل فقط مع المصارف الإسلامية سواء محلية أو أجنبية. بحيث يقوم المصرف بتمويل أصول عملائه عن طريقة مرابحة أخرى استنادا على الأرصدة المالية الفائضة عن حاجة المصرف الآخر، أي أنها مرابحة لكن بدخول مصرف أو أكثر على الخط كطرف ثالث، و هو ما يمكن العميل من تمويل أصوله من جهة، و يسمح للمصرف الممول من التربح من الوساطة المالية، و أخيرا يتمكن المصرف أو المصارف الأخرى من استثمار فوائضها المالية و بطريقة شرعية [2]. أيضا، يمكن إنشاء صندوق للعقارات المؤجرة، حيث تتمثل فكرة الصندوق في الاستفادة من الفوائض المالية لدى المصارف الإسلامية من

[1] سهام طرشاني، سامية شارفي (2019)، متطلبات أسلمة الأسواق المالية العربية، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية يومي 17 و 18 ديسمبر 2019، جامعة الشلف، الجزء الأول، الطبعة الأولى 2019، الرقم الدولي المعياري للكتاب: ر.د.م.ك ISBN 978-9931-9618-0-2، المكتبة الوطنية بالحامة الجزائر. ص: 140.

[2] أحسن لحساسنة، فيصل شياد (2014)، منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة، بحث، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ص: 73.

جهة، و من جهة أخرى الاستفادة من سوق العقار الذي يعتبر نشطا جدا في الجزائر. بحيث تقوم المصارف التي لديها فوائض في السيولة باقتناء عقارات و تملكها من ليلة واحدة حتى سنة كأقصى حد، و هو ما يمثل اختزانا لقيمة النقود، و في حالة الحاجة إلى سيولة يقوم نفس المصرف ببيع هذا العقار إلى مصرف آخر لديه سيولة فائضة، و بالتالي يوفر هذا الصندوق طريقة شرعية لتسيير السيولة في السوق النقدي و بطريقة شرعية [1]. كذلك، يمكن الاستعانة بصكوك المضاربة قصيرة الأجل، و التي تسمح باستثمار الفوائض المالية للمصارف الإسلامية من جهة، و تغطية النقص في السيولة لبقية المصارف من جهة أخرى، حيث أن صكوك المضاربة تحاكي إلى حد ما الأسهم من ناحية الأجل و استحقاق الربح، فبمجرد طرحها للاكتتاب في السوق المصرفية الإسلامية المفترضة في الجزائر، فإنها ستلقى إقبالا كبيرا، خاصة إذا كان المضارب و هو المصرف الإسلامي يتميز بقدرات مميزة على الاستثمار و المضاربة [2]. أخيرا، نجد نقترح إنشاء صندوق النقد المصرفي الإسلامي، أين يتم اقتراح صيغتي: القرض الحسن و الوقف الإسلامي كآليات لتغطية العجز في السيولة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر، حيث " يمكن للمصرف المركزي أو المؤسسات المالية التابعة لوزارة المالية المساهمة في إنشاء هذا الصندوق لحل إشكالية السيولة. و يأتي ذلك من منطلق مصلحة المصرف المركزي في رقابة إدارة السيولة في السوق المالية " [3]، فالصفة غير الربحية لصيغ القرض الحسن و الوقف تجعل التعامل بهما سهلا و بدون عراقيل تذكر، ناهيك عن مطابقتهما لمبادئ النظام المالي الإسلامي و عدم مخالفتهما للشريعة، فضلا عن مساهمتهما في تحقيق التوازن و الاستقرار في السوق النقدي المفترض إنشائه في الجزائر.

[1] أحسن لحساسنة، فيصل شياد، مرجع سابق. ص: 74.
[2] نفس المرجع. ص: 75.
[3] نفس المرجع. ص: 76.

6. نحو سوق للتأمين التكافلي:

إن أول ما يجب البدء به في سبيل إرساء صناعة للتأمين التكافلي في الجزائر هو إنشاء " مجلس وطني للتأمين التكافلي "، و هو شرط أساسي ضمن النموذج الذي نقترحه من أجل تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر، حيث يتكون من خبراء في التأمين التقليدي و التكافلي، فقهاء متخصصين في المالية، باحثين اقتصاديين، و رجال قانون متخصصين في التشريع و الإجراءات التنظيمية، على أن يضطلع المجلس بمهام عديدة على رأسها إطلاق تشريع خاص بخدمات التأمين التعاوني، و إرفاقها بقوانين مرافقة. فالشق القانوني يلعب دورا هاما، خاصة إذا علمنا أن مبدأ التأمين قائم على التعاقد بين طرفين أو عدة أطراف، ناهيك عن الخصائص الشرعية لهذه العقود و التي تحتم الاجتهاد في تكييف النصوص الحالية أو إلغائها و استبدالها بأخرى تتمتع بالشمولية القانونية من جهة، و تسمح أيضا بمعالجة جميع النزاعات بما يتوافق مع المحتوى الاقتصادي و الشرعي للعقد. من جانب آخر، يجب العمل على فتح تخصصات عديدة في مجال التأمين التكافلي، و الاعتماد في ذلك على خبراء و مختصين في المجال من أجل دعم الجانب الفني و الشرعي لهذه الصناعة، فضلا عن الاهتمام بالجانب التسويقي، و ذلك من خلال قيام شركات التأمين التكافلي القائمة في الجزائر بتوزيع خدماتها التأمينية سواء عن طريق فتح فروع جديدة أو من خلال الشبابيك البنكية الإسلامية [1].

7. نحو هيئة وطنية للرقابة الشرعية:

إن وجود هيئة مثل هذه يعتبر أمرا حاسما في سبيل تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر، حيث أنها تقف على مدى مطابقة المعاملات التجارية و المالية مع الشريعة، و كذا مرافقة عمليات التحول و الانتقال للمؤسسات النقدية و المالية من نظام مالي تقليدي إلى نظام مالي خال من سعر الفائدة. فهي هيئة مشكلة من

[1] صليحة فلاق (2015)، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي : تجارب عربية، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر. ص: 298.

أعضاء يتم اختيارهم على أعلى مستوى و يتميزون بالكفاءة العالية و الاحترافية اللازمة لمواكبة كافة التغيرات و التطورات التي تحدث نتيجة عملية التطبيق للنظام المالي الإسلامي، بحيث تضم فقهاء متخصصين، بالإضافة إلى اقتصاديين متخصصين في المالية و كذا رجال قانون متخصصين في مختلف الإجراءات المدنية و الجزائية، و بقية الأعضاء يتم اختيارهم على أساس الخبرة كوزراء اقتصاد و مالية سابقين، أو مسيرين لمصارف إسلامية بشرط تمتعهم بالجنسية الجزائرية و ذلك حتى يحافظ النظام المالي الإسلامي على مبادئه من جهة و يراعي طبيعة الاقتصاد و المجتمع الجزائري من جهة أخرى. كما لا ننسى أن الجزائر تتوفر على ما يعرف بالمجلس الإسلامي الأعلى وفق ما ينص عليه الدستور، حيث تتركز مهمتها في معالجة القضايا الإسلامية في الجزائر. و عليه، فإننا نترك الخيار للسلطات في إنشاء هيئة شرعية مستقلة مرافقة للنظام المالي الإسلامي، أو تكييف عمل المجلس الإسلامي الأعلى و تكليفه بمتابعة تطبيق النظام المالي الإسلامي. من جانب آخر، يعتبر وجود هيئة رقابة شرعية خاصة في المؤسسات المالية الإسلامية أحد المتطلبات المهنية و الإشرافية على حد سواء [1]، فمهمة الهيئة الداخلية للرقابة الشرعية لدى المؤسسات المالية تتمثل في التدقيق و المحاسبة و مراجعة كافة العمليات التجارية و المالية للمصرف الإسلامي، و التأكد من التزام المصرف بالشريعة في تعاملاته، و إخطار الهيئة الوطنية للرقابة الشرعية في الجزائر إن كانت هناك تجاوزات أو مخالفات.

8. نحو منظومة قانونية شرعية:

في المقابل، لا يفوتنا التذكير بأن نجاح تجربة النظام المالي الإسلامي في الجزائر تتوقف إلى حد كبير على درجة المرونة التي تتيحها الأنظمة و القوانين التي تسنها البنوك المركزية على المصارف الإسلامية، أيضا يتوقف على مدى ملائمة هذه القوانين لطبيعة الأنشطة التي تمارسها هذه المصارف [2]. كما لا يفوتنا أن نشير إلى ضرورة إنشاء

[1] عبد الباري مشعل (2015)، الإطار العام المتكامل لحوكمة الصناعة المالية الإسلامية، مؤتمر الهيئات الشرعية الرابع عشر، 22-23 مارس 2015، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ص: 129.

[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق. ص: 63.

محكمة عليا تابعة للهيئة الوطنية للرقابة الشرعية، و تكون لها مهام التقاضي و فض النزاعات حول العقود المبرمة و الاستثمارات الكبرى، بحيث يكون لها عدة فروع و محاكم يتم توزيعها بالتخصص. أيضا، يجب التنويه على ضرورة الاجتهاد و العمل على تكييف كل من القوانين التالية: قانون العمل، القانون الضريبي، القانون التجاري، قانون الملكية و غيرها من القوانين ذات الصلة. و هو ما من شأنه إعطاء المصداقية اللازمة لهذه المحاكم بما يتوافق مع مبادئ النظام المالي الإسلامي [1].

9. نحو مؤسسة وطنية للزكاة و الأوقاف:

فيما يخص كل من الزكاة و الوقف، فلابد من الانتقال بهما من أداة تعبدية تابعة لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف إلى إطار مؤسساتي و داعم للنظام المالي الإسلامي، على أن تتمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية التامة، بحيث يتم ضمان الشفافية و النزاهة في استخدام الأموال المجمعة و كذا تصريفها وفق أسس الشريعة.

أما على الصعيد الدولي، فيمكن لهذه المؤسسات أن تصبح عالمية، إذا ما استطاعت استقطاب باقي مؤسسات الزكاة و الوقف الموجودة لدى الدول الأخرى، و تأسيس صندوق دولي للزكاة و الوقف، بحيث يكون دوره التنسيق بين المؤسسات التابعة له بشكل يضمن إدارة رؤوس الأموال بطريقة عادلة و خالية من المخاطر. أيضا يتم من خلال هذا الصندوق تمويل المشاريع في الدول التي تحتاج إلى دعم التنمية فيها دون الحاجة للاقتراض من هيئات مالية عالمية وفق قروض بسعر الفائدة من جهة، و شروط استغلالية قد تمس بسيادة تلك الدول من جهة أخرى.

[1] لطفي عامر بن جديدة و آخرون، مرجع سابق. ص: 820.

10. نحو تمويل إسلامي للحكومة:

يمكن للنظام المالي الإسلامي تمويل الحكومة بجانب قيامه بتمويل الاقتصاد، فهو يتوفر على مؤسسات مالية كالزكاة و الوقف، من شأنها إقراض الحكومة بدون فوائد أو بصيغة القرض الحسن، أيضا يمكن الاعتماد على عدة صيغ و أدوات تمويلية ملائمة كالصكوك المالية بمختلف أنواعها. فضلا عن وجود مصرف مركزي إسلامي يتمتع بسياسة نقدية رشيدة، من شأنها ضمان استحقاق التمويلات لمستحقيها الفعليين دون أية محاباة لجهة أو تكتل سياسي، " و من ثم لا مجال إلى اللجوء إلى الاقتراض بفائدة داخليا أو خارجيا. و إذا ما دعت الحاجة إلى التمويل الخارجي، و قد تنشأ فعلا، فليكن ذلك على أساس منهج المشاركة: مع الدول الإسلامية ذات الفائض أولا، ثم بعد ذلك مع دول و مؤسسات العالم " [1]، و هو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في طرق تمويل العجز لدى الدول، بحيث يكون قائما على أساليب عادلة دون اللجوء إلى إغراق هذه الدول في المزيد من المديونية التي تجبرها عن التنازل عن سيادتها على عدة جوانب سياسية و اقتصادية.

11. نحو صندوق نقدي إسلامي دولي:

حيث يقوم هذا الصندوق بتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء، سواء إسلامية أو لا، على أن تتم هذه التسوية وفق مبادئ النظام المالي الإسلامي، و تحت إشراف و متابعة الهيئة الوطنية للرقابة الشرعية. من ناحية أخرى، فإنه مطالب بتوحيد عملة التبادل، كاختيار الدينار الذهبي كعملة موحدة مثلا، نظرا لما يتمتع به الذهب من استقرار في قيمته، حيث يساهم ذلك في إرساء مقومات التكامل النقدي بين هذه الدول [2].

[1] عبد الحميد الغزالي (1994)، الأرباح و الفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي و الحكم الشرعي، الطبعة الأولى، سلسلة ترجمات الاقتصاد الإسلامي رقم 2، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية. ص: 27.

[2] لحلو بوخاري (2015)، الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية و إرساء نظام نقدي دولي أكثر استقرارا، رسالة دكتوراه علوم، جامعة المسيلة. ص: 201.

المطلب 3: السيناريوهات الممكنة لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر

يعتبر السيناريو من أهم الأدوات المستخدمة في عملية الاستشراف خاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيق النظام المالي الإسلامي على اقتصاد دولة كالجزائر، فهو: " وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، و ذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض " [1]، فالسيناريو يسمح لنا بتصور للنظام المالي الإسلامي الملائم في الجزائر، و بالتالي الانتقال السلس من النظام المالي الحالي إلى النظام المالي المستقبلي الذي نرى أنه الأنسب للاقتصاد الجزائري و لطبيعة مجتمعه، و هو ما من شأنه أن يعزز من مبادئ الثقة بين الحكومة و الأفراد في بناء اقتصاد قوي يتميز بالتنمية المستدامة.

و في ذات السياق، يمكننا تحديد عدة سيناريوهات محتملة للتطبيق وفقا لطبيعة النظام المالي الجزائري و ما إذا كان يعاني من أزمة أم لا، و عليه، يمكننا القول أن السيناريوهات التي سنتبعها ستعتمد بشكل كبير على معالجة الاختلال الموجود في النظام المالي الحالي من جهة، و كذا إتاحة الفرص لمؤسسات النظام المالي الإسلامي لتحل بديلا عن المؤسسات التقليدية. و بالتالي، فقد اخترنا ثلاثة سيناريوهات مختلفة من ناحية الأسلوب و متفقة من ناحية الهدف النهائي، و السبب في اختيار هذه الاستراتيجيات المختلفة، هو ترك الفرصة و المجال واسعا أمام فرص تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر، ففي حال عدم نجاح سيناريو ما، فإن هذا لا يعني التوقف عن خطة التطبيق و إنما تجربة سيناريو آخر و الاستفادة من تجارب السيناريو السابق، مع التأكيد على فعالية التطبيق و نجاحه الذي يعتمد بشكل كبير على دور الدولة في ذلك و مدى تهيئتها للشروط الاجتماعية، السياسية و الاقتصادية لتجسيد نموذج النظام المالي الإسلامي في الجزائر.

[1] إريك دراكسلر، كريس بيترسون (2016)، استشراف المستقبل: ثورة التكنولوجيا النانوية، ترجمة رؤوف وصفي، المركز القومي للترجمة، مصر. ص: 145.

أولا: سيناريو التطبيق الفوري للنظام المالي الإسلامي

و يعتمد هذا السيناريو على التحول الفوري نحو النظام المالي الإسلامي بكل مكوناته، بما في ذلك النظام المصرفي، الأسواق المالية و قطاع التأمينات. و يقع على الحكومة باعتبارها ممثل الدولة و القائم بتصريف أعمالها، يتعين عليها مرافقة و تطبيق هذا التحول. و لتطبيق هذا السيناريو يتعين على السلطات الالتزام بما يلي:

- احترام النموذج المقترح للنظام المالي الإسلامي و التنسيق الموجود بين مختلف مكوناته؛
- التحضير لإنشاء و إعداد مختلف الهيئات و على رأسها الهيئة العليا للرقابة الشرعية، و التي يقع على عاتقها المراقبة الفعلية و العملية لمرحلة التطبيق و الاندماج في الاقتصاد الجزائري؛
- مراعاة الجانب التسويقي للنظام المالي الإسلامي و أثر ذلك على القطاع الاقتصادي، حتى تزول كل المخاوف من هذه المنظومة الجديدة، و يتفاعل معها المجتمع المدني و الاقتصادي بما في ذلك رجال الأعمال سواء المحليين أو الأجانب؛
- ضرورة الإسراع في بعث مشروع السوق المالي الإسلامي بما في ذلك بورصة الأوراق المالية، حتى تتكفل بعملية استقطاب مختلف الشركات و المؤسسات و إدماج أوراقها المالية فيه، بالإضافة لفتح السوق أمام الاستثمار الأجنبي غير المباشر، حتى تتوفر الخبرة اللازمة و التنافسية المعقولة؛
- ضرورة تصفية كل الأعمال السابقة للنظام المالي التقليدي، بما في ذلك رأس المال و مختلف المشاريع القائمة على قروض تقليدية، مع التأكيد على المرافقة و التدقيق الداخلي و الخارجي من لدن الهيئة الوطنية للرقابة الشرعية، و التي يقع على عاتقها تحويل القروض الربوية إلى شرعية؛
- تكوين الإطار البشري و تأهيله بشكل يسمح بتلبية متطلبات النظام المالي الإسلامي من ناحية الفعالية و الكفاءة في تطبيق مختلف الأدوات، و كذا الصيغ التمويلية لدى مختلف المؤسسات و الهيئات الحكومية؛

- ضرورة الاستعانة بالتقنيات الحديثة للصيرفة الإلكترونية، حتى تتمكن المؤسسات المالية و النقدية الإسلامية في الجزائر من الانفتاح على الأسواق المالية العالمية، و تضمن بذلك القدرة على المنافسة.

ثانيا: سيناريو التطبيق التدريجي للنظام المالي الإسلامي

و تعتمد هذه الإستراتيجية على التطبيق الجزئي و الموازي للنظام المالي الإسلامي في الجزائر، و هو ما تلجأ إليه العديد من الدول و المجتمعات، بحيث تتخوف من التحول المباشر و تبعاته الاقتصادية و المالية. لذا فإننا نقترح هذا السيناريو، على أن يتم التنفيذ كالآتي:

- البدء بعملية التطبيق على الجهاز المصرفي، أين يشرف البنك المركزي التقليدي على عملية إحلال المصارف الإسلامية مكان البنوك التقليدية بصفة مدروسة و متأنية، حتى لا يتأثر المناخ الاقتصادي بذلك، و يحافظ السوق المصرفي على أدائه و مجمل الودائع و القروض الممنوحة [1]؛
- الاستعانة بإستراتيجية الشبابيك الإسلامية العاملة في البنوك التقليدية كخيار لانتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- السماح و الترخيص بإنشاء مصارف إسلامية حديثة وفق المعايير التي يحددها البنك المركزي بالتشاور مع الهيئة الوطنية للرقابة الشرعية؛
- السماح بدخول مصارف إسلامية أجنبية إلى السوق المصرفية في الجزائر، من أجل منح الخبرة اللازمة في التسيير و بعث التنافسية في السوق المصرفية؛
- إنشاء أول بنك مركزي إسلامي في الجزائر، ليكتمل بذلك النموذج المالي الإسلامي؛

[1] عبد الحليم عمار غربي، البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير و التطبيق، مرجع سابق. ص: 71.

- الانتقال إلى السوق النقدي الإسلامي كخطوة آلية و مباشرة لتحول الجهاز المصرفي الجزائري نحو النظام المالي الإسلامي، و عليه يشرع البنك المركزي في التعامل في هذا السوق، و كذا تطبيق مختلف أدوات السياسة النقدية المباشرة و غير المباشرة وفق أحكام الشريعة [1]؛
- إطلاق خدمات التأمين التكافلي بالتزامن مع دخول لنظام المالي الإسلامي إلى القطاع المصرفي، و يتم ذلك بإيعاز من المجلس الوطني للتأمين التكافلي، و الذي يسهر على إعداد القانون الخاص بذلك، مع مراعاة الفتاوى و التعليمات التي يصدرها الخبراء من الهيئة الوطنية للرقابة الشرعية؛
- الاعتماد على الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل العجز في الموازنة، و التركيز على الصكوك الإسلامية الحكومية القابلة للتداول في السوق الثانوية، بحيث تعتبر هذه الخطوة كتمهيد لتفعيل السوق المالي الإسلامي في الجزائر و الذي كان ممثلا في بورصة الجزائر، حتى نسمح بتنويع هذا السوق بمختلف الأوراق المالية المطابقة للشريعة [2]؛
- إنشاء و دعم مؤسسات بحثية متخصصة للقيام بتطوير المنتجات المالية الإسلامية [3]؛
- ضرورة الاجتهاد و التنسيق من طرف الحكومة بين مختلف مكونات النموذج المالي الإسلامي، بما في ذلك المصرف المركزي، وزارة المالية، المجلس الوطني للتأمين التكافلي و الهيئة الوطنية للرقابة الشرعية.

ثالثا: سيناريو التحالف الاستراتيجي من أجل تطبيق النظام المالي الإسلامي

غالبا ما يتم التعامل بمصطلح التحالفات الإستراتيجية في حالة المؤسسات الاقتصادية، إلا أننا سنستعين بهذه الإستراتيجية من أجل السماح بتطبيق فعلي و جاد للنظام المالي الإسلامي في الجزائر. حيث يتركز هذا السيناريو

[1] رقية بوحيضر (2012)، إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة المنافسة، رسالة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر. ص: 150.

[2] محمد أيوب (2009)، النظام المالي في الإسلام، أكاديميكا إنترناشيونال، لبنان. ص: 609.

[3] إبراهيم محمد صالح أبو العلا (2012)، محاضرات في الاقتصاد و التمويل الإسلامي: مجلد 1، مختارة من حوار الأربعاء، العام الدراسي:2012/2011 ، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، المملكة العربية السعودية. ص: 363-368.

على قوة و تكامل المؤسسات المالية الإسلامية فيما بينها، حيث " أن تكامل الصناعة المالية الإسلامية يشكل بيئة داعمة للصيرفة الإسلامية، لأنه يقدم خدمات الدعم اللوجستي إضافة لإحكام رقابة تعزز دوره الإيجابي، فالقاعدة الإدارية تقول: بأن من يجلس أعلى يرى أفضل، و الرؤية لابد أن تحقق توسعات و تطورات مستمرة بأساليب علمية تناسب الاحتياجات المستقبلية ..." [1] . و عليه، يتوجب على السلطات النقدية و المالية في الجزائر تبني هذا السيناريو و الذي يعتبر ملائما، و يتم ذلك عبر دعم التكامل بين المؤسسات المالية العاملة في الجزائر و بمختلف فروعها، و اعتبارها منطلقا لتطبيق النظام المالي الإسلامي، حيث أن ذلك يتيح لبقية المصارف التحول السريع و المباشر بناء على ما توفر المؤسسات المالية الإسلامية من خبرة و دعم فني و شرعي. من جانب آخر، فإن الهيئات و المؤسسات المالية في الجزائر مطالبة بالتكامل و التحالف مع المؤسسات المالية العالمية على غرار: البنك الإسلامي للتنمية، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، السوق المالية الإسلامية ... و غيرها، و الهدف كما ذكرنا سابقا هو التمهيد للتطبيق الحقيقي للنظام المالي الإسلامي في الجزائر، خاصة إذا علمنا أن هذه المؤسسات و الهيئات العالمية قد حققت نجاحا و تطورا ملحوظا في الصناعة المالية الإسلامية، و ساهمت في انتشار هذه الصناعة عبر مختلف دول العالم بما في ذلك المجتمعات غير المسلمة و التي بها أقليات مسلمة.

أما من ناحية الابتكار و التطوير، فإن المؤسسات المالية الإسلامية العالمية المنتشرة في عدة دول كالبحرين، ماليزيا، السعودية، ستسمح بمرافقة و تأسيس مختلف هياكل النظام المالي الإسلامي في الجزائر، و خاصة ما تعلق في إعادة بعث بورصة الجزائر و جعلها كقطب إقليمي و قاري للمالية الإسلامية، بحيث تستقطب الادخار الموجود في دول الجوار و شمال إفريقيا بصفة عامة، و تعيد استثمارها و استخدامها في عمليات التمويل بما يتوافق مع توصيات الهيئة الوطنية للرقابة الشرعية بالجزائر. أما بخصوص مهام المراقبة و التدقيق الداخلي و الخارجي،

[1] سامر مظهر قنطقجي، فقه الابتكار المالي: بين التثبت و التهافت، أصوله-قواعده-معاييره، مرجع سابق. ص: 133.

فيمكن للهيئة الوطنية للرقابة الشرعية الاستفادة من تجارب باقي المؤسسات الو الهيئات العالمية في هذا المجال، وكذا و تعزيز الرقابة الشرعية على نشاط المصارف الإسلامية خاصة.

المبحث 2: دور الإرادة السياسية في تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر

إن وجود نموذج مالي متطور يواكب المتغيرات الحديثة للنظام المالي العالمي، يعتبر تحديا كبيرا للدولة الجزائرية فيما يخص تبنيها للنظام المالي الإسلامي، و عليه فإننا سنتطرق لأهم الأدوار الواجب إتباعها من أجل مرافقة مراحل تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر، و ما هي الشروط الواجب توفرها في الدولة و كذا الإصلاحات المطلوبة لذلك.

المطلب الوحيد: الأدوار الأساسية للدولة الجزائرية في ظل الواقع الحالي لها

تعتبر الدولة " شكل من أشكال التنظيم، فهي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة و الطبقات الاجتماعية المحكومة، و هو تنظيم ظهر مع بداية التناقص بين المصلحة الخاصة و المصلحة العامة، متضمنا تركيب الدولة و وظائفها ..." [1]. و لعل هذا التعريف يوضح بشكل فعلي الدور الحقيقي الذي تلعبه أي دولة اتجاه المجتمع و مختلف مؤسساتها، و فيما يخص موضوع النظام المالي الإسلامي، فإن الأمر لا يختلف كثيرا، بحيث يتوجب على الدولة القيام بواجبها في تلبية الحاجة الموجودة لدى الأفراد و المؤسسات في تبني نظام مالي يتوافق مع معتقداتهم الدينية و يجنبهم الوقوع في الحرج و التعامل بسعر الفائدة. كما أن دور الدولة قد تطور في الحياة الاقتصادية و مر بمراحل عديدة، فمن الدولة الحارسة كما يراها الكلاسيكيون إلى الدولة التي يجب أن تتدخل في النشاط الاقتصادي حسب كينز، مرورا بالدولة الاشتراكية و الرأسمالية. كلها مفاهيم جعلتنا نوقن بأن دور الدولة مرتبط بتنفيذها للأهداف السياسية و الاقتصادية على المديين المتوسط و الطويل، و مدى ارتباط ذلك بالمجتمعات المحكومة و عقيدتها. في حين يرى الكثير من الاقتصاديين أن الدولة في المفهوم الشرعي، هي جمع لكل الأدوار السابقة، بحيث تجمع الدولة الإسلامية بين الاشتراكية و الرأسمالية، بين التدخل و الحراسة. فالمبادئ التي تقوم عليها تسمح لها بتطبيق العدل في توزيع الثروة مع السماح بتحقيق المنفعة القصوى، أي أنه لا تعارض

[1] مسعود دراوسي، مرجع سابق. ص:36.

مع تحقيق الأهداف الاقتصادية و التنموية للمجتمع بالموازاة مع تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية و التي من أهمها العدل و المساواة. " فحينما نتحدث عن دور الدولة في تحديد أهداف الاقتصاد الإسلامي نعني بذلك المصطلح الدارج الذي يقصد به السلطة التنفيذية أو الحاكم أو ولي الأمر"[1]. و هذه الوظيفة تعتبر مصطلحا شرعيا له نصوص و أحكام تضبطه من القرآن و السنة. في هذه الحالة يتجلى لنا مفهوم مهم في مجال تطبيق النظام المالي الإسلامية، ألا وهو السياسة الشرعية، و هي تعني أن " الإسلام دين و دولة " [2]، ففي هذه الحالة، فإن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، و هو ما يوجب عليها الالتزام بأحكام الشريعة في كافة أنظمتها السياسية و الاقتصادية و المالية و القانونية و الاجتماعية. و هنا يتجلى أيضا دور مهم الدولة في تطبيق السياسة الشرعية على الجانب المالي، و ذلك عن طريق تطهير الجهاز المصرفي من كافة التعاملات القائمة على سعر الفائدة، و إيجاد البديل الشرعي، أين تختلف العلاقة بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي و تصبح بذلك علاقة تشاركية قائمة على تقاسم المخاطر قبل تقاسم الأرباح.

أولا: معالجة الواقع الحالي للدولة الجزائرية

ما لم يتم معالجة الوضعية الحالية للدولة الجزائرية، و التي تتميز بسوء الحوكمة و العقبات البيروقراطية و الفساد المستشري و غياب التمثيل الشعبي [3]، فإنه يستحيل تطبيق أي نظام كان سياسي أو اقتصادي أو مالي. فالنظام السياسي الجزائري له هيكلة و ديناميكية خاصة به، و له مهمة تاريخية محددة تتمثل أساسا في بناء الأمة و الوطن في محتوى يتميز بضعف العوامل الضرورية لتحقيق اندماج و تحديث وطني داخلي، و تبعية خارجية [4]. أيضا، فقد

[1] زبير محمد عمر زبير (2012)، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، مرجع سابق، ص 12.

[2] فوزي عطوي، مرجع سابق. ص: 46.

[3] دالية غانم (2019)، المداميك المتقلبة للإسلام السياسي في الجزائر، سلسلة دراسات حول الإسلام السياسي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، لبنان. ص: 17.

[4] فريمش مليكة (2012)، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه علوم، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر.ص: 381.

عرفت الجزائر خلال التسعينات أزمة سياسية كبيرة أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي و تقهقر النظام المالي إلى أدنى مستوياته، فالنزاعات المتكررة على السلطة و الحكم تسببت في أزمة سياسية لا تزال الجزائر تعاني من آثارها لحد الآن، و هو ما خلق تخوفا و قلقا من كل ما هو إسلامي خشية إعادة سيناريو الحقبة السابقة، و أوجد صعوبة في تشكيل دولة ديمقراطية ترقى لطموحات الشعب و مبادئه الإسلامية. علما أن ظاهرة الدعوة لأسلمة النظم السياسية و الاقتصادية في الجزائر ليست بالجديدة، حيث ظهرت عدة حركات تدعو إلى الإصلاح، مثل جمعية العلماء المسلمين، و التي " دعت إلى العودة إلى أصول الإسلام من خلال تنقيته من الشوائب التي لحقت بالإيمان جراء نفوذ المرابطين المفسد المفترض و المعتقدات الصوفية، و أيضا من خلال الحفز على التعريب " [1].

في المقابل، يتوجب على الدولة الجزائرية مواجهة عدة تحديات، حيث تتميز الإدارة لديها بالفساد عموما، و يتجسد ذلك في التعاملات البيروقراطية و ما ينجر عنه من تأخر للمشاريع التنموية، الرشوة و إهدار المال العام. بالإضافة إلى ضعف الهيئات البرلمانية و المحلية و التي تتشكل غالبا من منتخبين لا يحملون أي مستوى، فضلا عن التصويت و اتخاذ قرارات لا تخدم الصالح العام و إنما تنفيذا لولاء حزبي أو قبائلي، ناهيك عن اعتماد الإدارة الجزائرية لحد الآن على طرق و أساليب تعود لعهد المستعمر الفرنسي، حيث لم تتخذ إصلاحات شاملة و جدية تتماشى مع طبيعة الشعب الجزائري و معتقداته [2].

ثانيا: الدور المنوط بالدولة الجزائرية

بعد قيامها بالإصلاحات اللازمة و الشاملة في كافة هيكلها و مؤسساتها بما فيها الإدارة، فإنه يتعين على الدولة في الجزائر القيام بعدة أدورا مهمة و متعددة من أجل تطبيق نظام مالي يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

[1] دالية غانم، مرجع سابق. ص: 03.

[2] فريمش مليكة، مرجع سابق. ص: 388، 389.

1. الدور السياسي:

و يكمن دور الدولة هنا في احترام إرادة الشعب الجزائري في وقف التعامل بسعر الفائدة المسبق أو ما يصطلح عليه شرعا "الربا"، و العمل على تجسيد ذلك وفق النظام القانوني و التشريعي المعمول به، و ذلك عبر تمرير مسودة المشروع على البرلمان و دراسة مختلف التعديلات اللازمة التي تضمن تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر بكل احترافية و فعالية ممكنة، مع تسخير كافة الهيئات و المؤسسات لذلك بدءا من وزارة المالية و الخزينة العمومية، مرورا بمختلف الجهات القضائية و الأجهزة التنفيذية وصولا إلى غاية بنك الجزائر [1].

2. دور المرافقة:

على الدولة الجزائرية مراقبة و مرافقة كافة مراحل تطبيق النظام المالي الإسلامي، و ذلك بالاستعانة بمختلف وزاراتها و مؤسساتها الرقابية. فيتم الوقوف على مدى جدية التطبيق عبر مراقبة الصيغ القانونية لذلك و هو من اختصاص وزارة المالية، حيث يسمح ذلك بتوجيه النظام المالي الجديد نحو أهدافه المسطرة له و عدم حدوث تجاوزات أو اختلال في عملية التطبيق، و تدعيم ذلك أيضا بمراقبة صارمة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة بعد أن يتم تحيين وظائفه و تجديدها خدمة للنموذج المقترح للنظام المالي الإسلامي، أين يجب تجنيد القضاة و المحاسبين المختصين و ذلك طبعا بعد الانتهاء من تكوينهم في الجوانب المالية و الشرعية، لتلي ذلك متابعة المخالفات و تصحيحها مع اللجوء للجهات القضائية المختصة بالأمور المالية من أجل فض الخلافات النزاعات التعاقدية إن وجدت. بالإضافة لذلك، فإنه على الدولة استحداث دورات تعريفية بالنظام المالي

[1] أسامة عمر الأشقر (2012)، تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية: في ضوء التجربة الخيرية الغربية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن ص: 152.

الإسلامي و كيفية مراقبته، و كذا استقبال الاقتراحات المتعلقة بتعديل القوانين و الأحكام الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية [1].

3. الدور التنموي:

يتجسد هذا الدور في وضع تصور مستقبلي للنظام المالي الإسلامي في الجزائر، و ذلك عن طريق وضع إستراتيجية وطنية تسمح باستدامة النشاط المالي الإسلامي بما يتماشى مع متطلبات التنمية، حيث يتم خلق المؤسسات و الهيئات اللازمة لذلك، بالإضافة إلى وضع القوانين و تقنينها وفق حاجيات السوق المالية في الجزائر. كما يجب إعداد نموذج واضح لنظام التمويل الإسلامي و عرضه على مختلف الهيئات الدولية من أجل دراسة جدواه و مدى قابليته للتعامل الدولي.

[1] أسامة عمر الأشقر، مرجع سابق. ص: 153.

المبحث 3: فرص و معوقات تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر

يحتاج تطبيق نموذج خاص بالنظام المالي الإسلامي في الجزائر إلى العديد من الاستعدادات، فمنها ما هو سياسي اجتماعي، و منها ما هو اقتصادي مالي، و قبل كل هذا يجب استغلال الفرص المتاحة في الجزائر و محاولة صياغة نموذج مميز و خاص بالجزائر.

المطلب 1: فرص و تحديات تطبيق النظام المالي الإسلامي

يتوفر النظام المالي الإسلامي على عدة فرص و آفاق للانتشار و التطبيق في الجزائر، و في مقابل ذلك، تواجهه عدة تحديات و نذكر أهمها في:

1. **الانتقال من مجرد نظام للمحاكاة إلى نظام قائم على الابتكار و التطوير:**

لا يزال النظام المالي الإسلامي يحاكي إلى حد كبير النظام المالي التقليدي، فوجود النظام المالي الإسلامي يلبي طلب غالبية فئات المجتمع المسلم، إلا أن ذلك يعتبر غير كاف، و يحتاج الأمر إلى مزيد من التطوير و الابتكار. فمعظم المؤسسات المالية الإسلامية بما فيها المصرفية تعتمد على أسلوب قانوني واحد يتمثل في إلغاء مصطلح سعر الفائدة من العقود و المعاملات، في حين تحافظ التعاملات المالية على شكلها التقليدي. هنا نسجل فروقا واضحة بين مبادئ و قيم النظام المالي الإسلامي التي تتميز بالمثالية و بين ممارساته الواقعية، و أن الانتقال من المحاكاة إلى الابتكار و التطوير يتطلب جهودا كبيرة في التنظير و التطبيق، و الاستعانة بالأساليب الحدية للبحث العلمي.

2. التفاعل الدولي للنظام المالي الإسلامي:

إن تفاعل النظام المالي الإسلامي مع المحيط الدولي يعتبر أمرا في غاية الأهمية، فالتبادل التجاري يولد تدفقات مالية بين الدول و المؤسسات، و بحكم المبادئ المميزة للنظام المالي الإسلامي و التي على رأسها تحريم التعامل بسعر الفائدة المسبق و التحريم المضاربة و الاستثمار في القطاعات المحرمة و غيرها، فإن ذلك يمثل شروطا للتعامل التجاري و المالي بالنسبة لعدة مؤسسات نقدية و دولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، حيث تعمل هذه الأخيرة على دراسة علم التمويل الإسلامي و تكييفه وفق متطلبات العصر بما يسمح بممارسة النظام المالي الإسلامي بدون أية قيود، " خاصة و أن الحقائق تظهر أن اعتماد هذه المؤسسات على الإقراض بفائدة بشكل رئيس قد أدى في واقع الأمر إلى إفقار البلدان الأكثر فقرا في العالم بدلا من ثرائها. و لا يمكن التأثير في رؤية هذه المؤسسات حول أدوات التمويل الأنسب، ما لم توجد رؤية بديلة. و يمكن أن تساعد منظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع الاقتصاديات الناشئة في تفعيل هذه الرؤية البديلة و ذلك من خلال تفعيل مبادرات تظهر تفوق العلاقات النقدية و المالية الدولية المبنية على المشاركة على تلك المبنية على الإقراض بفائدة "[1].

3. توحيد المعايير الشرعية للنظام المالي الإسلامي:

يمتلك النظام المالي الإسلامي فرصة كبيرة لتوحيد معاييره الشرعية، و هذا بفضل وجود العديد من الدول الإسلامية و غير الإسلامية المستعدة لتطبيق هذا النظام، إضافة لمجموعة كبيرة من المؤسسات المالية الإسلامية الدولية التي تعمل على حوكمة هذه المعايير و ضمان تطبيقها في مختلف الخدمات و عمليات التمويل. و يتجسد ذلك عمليا عبر مختلف المؤتمرات السنوية و الدورات التكوينية، و التي تسعى في كل مرة لتقريب الفجوة بين مختلف المذاهب الفقهية، و التي تعتبر أساس التشريع القانوني لمختلف العقود المالية الإسلامية. في الأخير، فإن تطوير

[1] لطفي عامر بن جديدة و آخرون، مرجع سابق. ص: 928.

المعايير الشرعية و توحيدها من شأنه أن يعطي المصداقية اللازمة لهذا النظام، يجعله معتمدا و فعالا لدى مختلف الدول التي تطبقه أو تسعى لتطبيقه.

4. توحيد المعايير المحاسبية للنظام المالي الإسلامي:

توصلنا خلال هذه الدراسة إلى وجود تفاوت في تطبيق النظام المالي الإسلامي بين الدول، حيث أن هناك دول استطاعت تطبيق مراحل كبيرة منه، في حين اقتصرت دول أخرى على تطبيق جزء منه في انتظار توافر شروط التطبيق، كما أن دولا أخرى اختارت التطبيق الموازي و تبني نظامين ماليين معا، و هو الأمر الذي يتطلب توحيد الأنظمة المالية المطبقة في هذه الدول و اختصارها في نظام مالي إسلامي شامل و موحد. أيضا، يجب ضمان توحيد الأسس و المعايير المحاسبية التي تعتمدها المؤسسات المالية الإسلامية و مختلف الهيئات الدولية، و بذلك إعطاء المزيد من الشفافية المالية للتقارير المالية التي ترفعها سنويا هذه المؤسسات.

5. حماية الممارسات المالية للنظام المالي الإسلامي ضمن البيئة المالية التقليدية:

يواجه النظام المالي الإسلامي تحديا كبيرا عندما يتم ممارسته ضمن بيئة مالية تقليدية، فهو من جهة مطالب بتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في التمويل، و من جهة أخرى مجبر على التكيف مع الأنظمة القانونية السارية المفعول من طرف الهيئات و السلطات النقدية و المالية التي تتبع نظاما ماليا قائما على سعر الفائدة. و هنا يبرز دور الباحثين و المشرعين الإسلاميين في إيجاد الحلول و البدائل، حيث أن ممارسة التمويل الإسلامي لا يعني بالضرورة عدم البحث عن الربح و إنما يعني تحقيق ذلك بجانب العمل الاجتماعي أو الخيري كما يطلق عليه أحيانا، و هذا يعني تزاوج ثنائية التحفيز و إدارة المخاطر و هو ما يميز المؤسسات المالية الإسلامية عن غيرها.

6. تطوير أسواق مالية إسلامية تتميز بالنشاط و الكفاءة:

يمتلك النظام المالي الإسلامي فرصا عديدة لإقامة سوق مالية إسلامية دولية، أين تتوفر العديد من الدول الإسلامية على فوائض مالية سنوية، بحكم طبيعة اقتصادها الريعي، و عليه يمكن الاستفادة من رؤوس الأموال هذه و استثمارها في سوق موحدة بين مختلف الدول التي تتبنى هذا النظام، و هذا بدلا من استثمارها في أسواق أخرى، قد لا ترقى لطموح و متطلبات الحكومات من ناحية المخاطر و ضمان حصص التمويل.

7. تلبية احتياجات الموارد البشرية:

يعتبر العنصر البشري مهما جدا للنظام المالي الإسلامي، و أهم ما يميزه هو ضرورة تمكنه من العلوم الشرعية و فهمها بما يلاءم طبيعة النشاط المالي الممارس، فسواء تعلق الأمر بالمصرفية الإسلامية، التأمين التكافلي أو الاستثمار في الأسواق المالية الإسلامية، فإنه لابد من تكوين الإطارات البشرية في مبادئ و أسس النظام المالي الإسلامي و ذلك إما عن طريق دورات تكوينية دورية، أو فتح معاهد متخصصة في ذلك بما فيها استقطاب الخبرات الدولية في مجال التمويل الإسلامي.

المطلب 2: معوقات و صعوبات تطبيق النظام المالي الإسلامي

يعاني النظام المالي الإسلامي من عوائق و صعوبات مالية تمنعه من الانتشار و التوسع، ففي معظم الأحيان، تكون السياسات المالية و النقدية و غيرها من السياسات التنظيمية غير قادرة على تلبية متطلبات التمويل الإسلامي، و بالتالي، هناك حاجة إلى إجراء تعديلات هيكلية رئيسة، خاصة في السياسات المالية و النقدية. أيضا، نجد في الكثير من الدول وجود تدخل حكومي، و نظم ضريبية غير فعالة، بالإضافة لوجود أنظمة مالية متشددة، و الافتقار إلى أسواق رأس المال، و عدم توافر الاستقرار الاجتماعي، و عدم وجود إطار تنظيمي

و إشرافي قوي، و قصور الأطر القانونية و المؤسسية التي تراعي أحكام الشريعة سواء في جانب حقوق الملكية أو العقود [1].

1. صعوبات قانونية و تشريعية:

لا تزال الجزائر تسجل لحد الآن غياب التشريعات و القوانين التي تدمج النظام المالي الإسلامي ضمن النظام المالي و المصرفي الحالي، كما تسجل أيضا غياب الجانب التنظيمي و المؤسسي الخاص بتطبيق هذا النظام، حيث لا توجد مصارف عمومية إسلامية، و عدم الاستفادة من المؤسسات المالية الإسلامية في جوانب التنمية و الاعتماد فقط على الريع البترولي [2]. فالجانب القانوني لأي نظام هو حجر الأساس لانطلاقه و تطوره، و عليه، يسعى النظام المالي الإسلامي لتأسيس قاعدة قانونية شرعية تسمح له بتقليص حجم المنازعات في العقود سواء محليا أو دوليا. لكن و في المقابل، نسجل عدة صعوبات تواجه هذا النظام، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمؤسسات المالية الإسلامية التي تنشط ضمن بيئة مالية تقليدية، حيث تصبح عملية التحكيم صعبة نوعا ما بسبب طبيعة العقود و النزاع نفسه. و من بين الحلول المقترحة لذلك، هو توسيع دائرة عمل بعض الهيئات الدولية الداعمة للنظام المالي الإسلامي، بحيث تقوم بإبرام اتفاقيات دولية مخ مختلف الجهات الحكومية و البنوك المركزية للدول، من أجل توسيع دائرة المعرفة بهذا النظام، و بالتالي السماح لمختلف المؤسسات المالية و المصرفية الإسلامية بالتوسع و الانتشار دون خسارة عوائدها و حقوقها المالية.

2. صعوبات الانتقال من نظام مالي تقليدي إلى نظام مالي إسلامي:

إن طبيعة العلاقة الموجودة بين المؤسسة المالية و عملائها، تجعل من الصعب الانتقال من معاملات قائمة على أساس سعر الفائدة إلى معاملات قائمة على مبدأ المشاركة، سواء تعلق الأمر بالتعاملات المحلية أو الدولية،

[1] لطفي عامر بن جديدة و آخرون، مرجع سابق. ص: 930.
[2] صالحي صالحي، مرجع سابق. ص: 05.

فالمنتجات المالية الإسلامية لا تحظى كلها بالتوافق و الإجماع لدى العملاء، أي أنها لا تتمتع بنفس الميزة التسويقية التي تتميز بها المنتجات المالية التقليدية، و هو ما يتطلب مجهودا مضاعفا من طرف المؤسسات المالية الإسلامية من أجل التعريف بمنتجاتها و أدواتها التمويلية. أيضا، يجب تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة بخصوص نشاط المصارف الإسلامية، حيث يراها البعض عبارة عن مؤسسات خيرية لا تحقق ربحا من وراء تمويل العمليات التجارية و الاستثمارية، و هذا خطأ يجب تصحيحه، حيث أنها مؤسسات مالية تسعى إلى تحقيق الربح سنويا، و رفع رأسمالها من أجل المنافسة في السوق المالية [1].

3. غياب مراكز للتكوين و التدريب و البحث العلمي المتخصص:

إن وجود مراكز بحث متخصصة يعتبر أمرا ضروريا لتطبيق النظام المالي الإسلامي، فهي تعمل على التكوين و التدريب و البحث في كل ما له علاقة بالإطار المؤسساتي و الهيكلي للنظام. من جانب آخر، يمكن لهذه المراكز توفير الدعم البشري، عبر تكوين إطارات مؤهلة و قادرة على تسيير و إدارة مختلف المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة لقدرتها على التعامل الدولي في حال توسع دائرة النشاط المالي الاستثماري.

4. مخاطر تواجه المؤسسات المالية الإسلامية:

يعتبر النظام المالي الجزائري ضعيفا حاليا، حيث تغيب عنه التنافسية و الرقمنة، و هو ما قد ينعكس سلبا على مؤسسات النظام المالي الإسلامي في حال انطلاقها في العمل، و يزيد من حدة ذلك المخاطر المالية التي قد تتعرض لها نتيجة عوامل اقتصادية خارجة عن نطاق هذا النظام، و هو الأمر الذي يتطلب الاستعداد لمواجهة مثل هكذا مخاطر عبر تطوير إستراتيجية التطبيق لتتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري.

[1] صالحي صالحي، مرجع سابق. ص: 75- 77.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل و من خلال دراسة قياسية إلى أن النظام المالي الجزائري الحالي غير فعال فيما يخص دوره في تمويل الاقتصاد و تحقيق النمو، حيث أثبتت الدراسة القياسية أن المؤسسات المالية و النقدية بما فيها المصارف الإسلامية لا تقوم بالوظائف الأساسية للتمويل و تقتصر على الائتمان التجاري و الاستهلاكي. في المقابل، تمكنا من إعداد نموذج استشرافي مالي خاص بالنظام المالي الإسلامي في الجزائر، و هو يتكون من مجموعة من المؤسسات، القوانين و الهيئات، و كذا مختلف الأسواق المالية و النقدية، حيث أعطينا أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، بما في ذلك البنك المركزي الإسلامي، و الذي يترأس المصارف الإسلامية الموجودة و يراقب عملها، كما يمكنه تطبيق مختلف أدوات السياسة النقدية المباشرة و غير المباشرة، بالإضافة إلى تحكمه في عرض النقود و التدخل في السوق النقدي بما يتوافق مع الشريعة، حيث يعتمد على أدوات و تقنيات مالية إسلامية كالقرض الحسن و الصكوك الإسلامية. من ناحية أخرى، نجد التأمين التكافلي و كذا الهيئة الوطنية المنظمة له، أين يتم الإشراف على هذه الصناعة الرائدة من طرف وزارة المالية، كما يتم تنظيم سوق التأمين في الجزائر من خلال عدة شركات محلية و أجنبية ترافق النشاط الاقتصادي و المصرفي الإسلامي، و هو ما يسمح لها بالمساهمة في بورصة الجزائر الإسلامية عبر استثمار فوائضها المالية. كما نذكر بوجود جزء مهم في النموذج المقترح، ألا و هو السوق المالي، حيث تتوفر الجزائر على سوقين أساسيين: السوق النقدي و السوق المالي ممثلا في بورصة الجزائر و التي تعمل وفقا الشريعة، كما أنها تساهم في تمويل العجز لدى ميزانية الدولة الجزائرية دون عناء اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، و يتم ذلك عبر الصكوك المالية الإسلامية الحكومية القابلة للتداول في السوق المالي. هذا و ننوه أن بناء النموذج قد تم وفق معايير علمية استشرافية، حيث اعتمدنا فيها على أسس و مبادئ عملية الاستشراف و كذا قمنا بوضع السيناريوهات المحتملة لعملية التطبيق، أين تعمدنا وضع أكثر من إستراتيجية من

أجل تجنب الوقوع في فراغ مالي و قانوني قد يسبب أزمة أثناء تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر، و كذا من أجل إعطاء مرونة أكثر للنموذج و جعله متكيفا مع التغيرات الاقتصادية.

أيضا، تم الإشارة إلى الدور المهم الذي تلعبه الدولة الجزائرية في عملية التطبيق، حيث يقع على عاتقها تطبيق السياسة الشرعية فيما يخص النموذج المقترح، بالإضافة لقيامها بعدة أدورا حصرناها في الدور السياسي، المرافقة و الدور التنموي و التطويري، و أن الأهم من هذا هو إصلاح الإدارة الجزائرية و التي تعرف فسادا كبيرا قد يعرقل عملية التطبيق الحالي للنموذج. و مع كل هذا، فإننا سجلنا عدة تحديات و صعوبات في حال تقرر الاستعانة بالنموذج المقترح لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر، و من أبرز هذه المعوقات نجد الجانب القانوني و التشريعي، حيث يقع على عائق الدولة القيام بإصلاحات شاملة في منظومتها القانونية و تكييف مختلف المؤسسات القضائية و التشريعية للتعامل مع النظام المالي الإسلامي وفق الطرق المحددة سلفا. كما نسجل أيضا صعوبات متعددة كلها تتعلق بعملية الانتقال و التحول. كذلك، فقد سجلنا وجود عدة فرص و مقترحات تمكننا من تطبيق النموذج المقترح و استغلال الإمكانيات التي توفرها الدولة الجزائرية من كادر بشري و إمكانيات مالية تسمح بالتوسع في تطبيق هذا النظام، كما أن لجزائر تتوفر على مقومات حقيقية متمثلة في قطاعات حيوية كالتجارة و الصناعة و الفلاحة و الزراعة، و هم ما من شأنه استيعاب التدفقات المالية عبر عمليات التمويل و الاستثمار الإسلامي.

الخاتمـــة

الخاتمة:

عرف النظام المالي الإسلامي تطورا هاما و ملحوظا من خلال حجم الأصول، رقم الأعمال و كذا الانتشار الكبير للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية عبر مختلف دول العالم، ليتشكل بذلك نظام مالي يعتمد بشكل أساسي على مجموعة من القوانين الشرعية و الفنية التي تنظم عمليات التمويل و الاستثمار، صناعة مستقلة للتأمين التكافلي و كذا أسواق مالية إسلامية. حيث تبنت العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، المسلمة و غير المسلمة، تبنت منهج التمويل الإسلامي، حيث اعتمدت العديد من الاقتصادات منهج التبني الجزئي للنظام المالي الإسلامي و ذلك عن طريق المصارف الإسلامية المستقلة، أو النوافذ و الشبابيك الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية مثل بريطانيا ومصر و غيرها. في حين اعتمدت أخرى على نظامين ماليين موازيين، تقليدي و إسلامي و ذلك نظرا لوجود العديد من الاستثمارات الكبرى لدى هذه الدول، و خشيتها من فقدان الاستقرار الاقتصادي و التجاري جراء تغيير النظام الحالي إلى نظام مالي خال من سعر الفائدة و من بينها نذكر: السعودية، ماليزيا. و مع هذا، فقد انتهجت عدة دول أخرى نظام ماليا إسلاميا خالصا، أين قامت بتحويل النظام التقليدي إلى نظام مالي إسلامي بصفة كلية و مباشرة، و منها: باكستان و السودان.

تحاول الجزائر بدورها التفتح على النظام المالي الإسلامي و ذلك في إطار الإصلاحات المصرفية التي بدأتها منذ التسعينات بالانتقال إلى اقتصاد السوق و فتح السوق المصرفية على الاستثمارات الأجنبية، و هو ما عرف دخول أول مصرف إسلامي على شكل شراكة مع بنك محلي تقليدي، ليتكون لدينا بنك البركة الجزائري و الذي لا يزال يمارس نشاطه لغاية اليوم. إضافة لذلك، تم الترخيص أيضا لمصرف السلام الجزائر، و الذي يعرف بدوره ازدهارا و تطورا كبيرا في الأنشطة التمويلية و الاستثمارية. دون أن ننسى وجود شركة للتأمين التكافلي، و هي شركة سلامة، أين تنافس بدورها ضمن السوق و تحقق أرباحا معقولة. و ما يؤكد استعداد الجزائر لتبني النظام المالي الإسلامي و لو بشكل تدريجي، هو إطلاقها مؤخرا فقط لقانون تنظيمي يحدد كيفية إنشاء الشبابيك

الإسلامية لدى البنوك التقليدية، و قد حدد النظام كافة التعاملات الشرعية الواجب التقيد بها كالمربحة و المشاركة، كما حدد أيضا طريقة تكييف حسابات الاستثمار و الودائع الجارية. و بذلك يكون بنك الجزائر قد ساهم في وضع حجر الأساس لنظام مالي إسلامي حيث يرتقب انتشار التمويل الإسلامي في السوق المصرفية و السوق المالية الجزائرية خلال العشرية القادمة، و هو ما يتزامن مع زيادة الطلب على منتجات الهندسة المالية التي تزداد تطورا يوما بعد يوم. هذا و نذكر بأن الطبيعة السياسية و الاجتماعية للجزائر كانت تشكل عائقا لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر طيلة عقود، إلا أن الإرادة السياسية تمكنت من تخطي ذلك و التأسيس لبناء اقتصاد قوي يتمتع بوجود أنظمة مالية تستجيب للطلب الحالي، خاصة إذا علمنا أن الجزائر تعاني من صدمات مالية عند كل انهيار لأسعار النفط، و هو ما يجعل الاقتصاد الجزائري ضعيفا أمام التحديات الخارجية، حيث تشير مختلف الأرقام و الإحصائيات إلى أن استمرار الوضع الحالي سيؤدي إلى دخول الاقتصاد مرحلة المديونية و بالتالي العودة إلى حقبة الثمانينات، أي الدخول في حلقة مفرغة و ما يترتب عنه من مشكلات اقتصادية كالتضخم النقدي و المستورد، انهيار قيمة العملة الوطنية أمام العاملات الأجنبية، زيادة البطالة و غيرها. و عليه، فقد كان لزاما التحرك و وضع نظام مالي لا يتأثر بالأزمات المالية العالمية، و يكون بعيد كل البعد عن اقتصاديات القروض و المديونية.

و في ذات السياق، توصلنا خلال البحث إلى أن الجزائر قادرة على تبني نظام مالي تشاركي، بحيث تم إعداد نموذج ملائم لطبيعة الاقتصاد الجزائري، و تم وضع سيناريوهات متعددة للتطبيق وفق مدة زمنية كافية تسمح بالحفاظ على مقدرات الوطن و إعادة بعث النشاط الاقتصادي و المالي وفق معايير جديدة تتميز بالأخلاق و الشرعية. إلا أننا خلصنا أيضا لضرورة تدخل الدولة بشكل إيجابي عبر تهيئة الشروط القانونية، التشريعية و المالية لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر، و يبدأ ذلك أولا من خلال تأسيس الهيئة الوطنية للرقابة الشرعية، و التي تعتبر حجر الأساس لبناء نموذج خاص بالنظام المالي الإسلامي، علما أن هناك ما يعرف بالمجلس الإسلامي الأعلى وفق نص الدستور الجزائري، و بذلك فالسلطات لديها كل الحرية في تكييف عمله وفق مبادئ التمويل

الإسلامي أو الشروع في إنشاء الهيئة المنصوص عليها ضمن النموذج و هو الاقتراح الذي نؤيده مع ضمان الاستقلالية لها. إضافة إلى ذلك، فإنه يتعين الإسراع في إعادة بعث بورصة الجزائر من جديد لكن وفق معايير شرعية، على أن يتم تصفية رؤوس أموال الشركات النشطة فيها وفق ما ينص عليه القانون الشرعي للنظام المالي الإسلامي، و تفعيل دور الصكوك الإسلامية في تحريك السوق المالية و كذا أداء دورها الأساسي في تمويل العجز في الموازنة لدى الحكومة عبر الطرق التي تم شرحها بالتفصيل. أيضا، يجب تأسيس بنك مركزي إسلامي يهتم بتنظيم القطاع المصرفي و الترخيص للمصارف الإسلامية الحديثة بمزاولة نشاطها وفق القانون النقد و القرض المعدل وفق الشريعة الإسلامية، حيث سيسمح ذلك بخلق سوق نقدي إسلامي يؤدي نفس الوظائف الرئيسية للأسواق التقليدية بما فيها توفير السيولة النقدية لكن بطرق تتوافق مع تعاليم الشريعة، كما سيتمكن البنك المركزي الإسلامي من ممارسة السياسة النقدية المباشرة و غير المباشرة وفق أساليب شرعية تسمح بالتحكم في عرض النقود. كما لا ننسى أيضا ضرورة إنشاء المجلس الوطني للتأمين التكافلي و الذي تشرف عليه وزارة المالية و تنظم نشاطه وفق القانون الصادر عن الهيئة الوطنية للرقابة الشرعية، كما يسمح لها بالاستثمار في البورصة بالطرق الشرعية و الممكنة. و من ناحية أخرى، فإن يجب عدم إغفال وجود المحاكم المالية بمختلف تخصصاتها و فروعها و ما يسمح بفض النزاعات المالية في العقود و ضمان الشفافية لمنتجات التمويل الإسلامي. كما نؤكد في النموذج المقترح على ضرورة خلق مؤسسات و مراكز للبحث و التطوير في المالية الإسلامية، بحيث تصبح مرافقة لجميع هياكل النظام المالي، أين تقدم الحلول الشرعية و المالية لمختلف الهيئات الحكومية و المؤسسات في كل ما يتعلق بنشاطات الاستثمار و التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى أنها ستلعب دورا حاسما في وضع إستراتيجية مستقبلية للاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بالجانب المالي، حيث تعزز من قدرات التنافسية للمصارف الإسلامية و تتيح لبورصة الجزائر الإسلامية أن تصبح قطبا ماليا قاريا، يقوم بجذب مختلف الادخارات و توفير التمويل اللازم لمختلف المؤسسات و الشركات.

و في الأخير، فإنه لا يفوتنا أن نذكر بوجود صعوبات عديدة و عوائق لدى الحكومة الراغبة في تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر، بحيث تواجهها عدة تحديات قانونية، اجتماعية، ثقافية و اقتصادية سياسية، و لعل من أبرزها عدم الاستقرار السياسي و تغير الحكومات، تعدد القوانين المنظمة للاقتصاد المالي في الجزائر، غياب الوعي التام بمتطلبات إرساء نظام مالي إسلامي مستدام، بالإضافة لضعف الأداء الاقتصادي للجزائر بسبب اعتمادها شبه المطلق على إيرادات المحروقات و هو ما يجعلها في حالة تبعية مطلقة لأسعار النفط. في المقابل، نسجل وجود فرص كبيرة لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر و لعل أهمها: الطلب الفعال و الكبير على كل ما هو إسلامي عندما يتعلق الأمر بتمويل المشاريع و الادخار و الاستثمار، بحيث تتميز الصناعة المالية الإسلامية بابتعادها الكلي عن التعامل بأسعار الفائدة و استبدال ذلك بنظام المشاركة في الأرباح و الخسائر. من جانب آخر، تتوفر الجزائر على بيئة مالية سانحة لتطبيق مختلف أساليب التمويل الإسلامي، بحيث يمكن الاستفادة من الأموال الموجودة في السوق الموازية و إدخالها إلى الدائرة المصرفية ضمن مشاريع كبرى يساهم فيه المدخرون و أصحاب الشركات ممن لديهم فوائض مالية.

كما حاولنا أيضا معاينة مختلف الفرضيات المقترحة في البحث، و كذا التأكد من مدى صحتها و تطابقها مع الواقع الخاص بالنظام المالي الإسلامي و كانت النتائج كما يلي:

– فالفرضية الأولى تمثلت فيما يلي: " النظام المالي الجزائري الحالي غير قادر على أداء وظائفه بالفعالية اللازمة "، وحيث تهدف إلى تشخيص وضعية النظام المالي الجزائري الحالي عبر دراسة تحليلية، بحيث نتمكن من معرفة طبيعة النظام ما إذا كان معتمدا على اقتصاديات القروض و المديونية، أو أنه نظام مرتبط بالأسواق المالية. أيضا، سمحت لنا الفرضية بإجراء دراسة قياسية من أجل معرفة الدور الحقيقي للنظام المالي الحالي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. في الأخير، توصلنا إلى عدم فعالية النظام المالي الجزائري، و قمنا على إثره باقتراح النظام المالي الإسلامي

كبديل ناجع يمكننا من تحقيق أهداف السياسات الاقتصادية المتمثلة أساسا في تحقيق النمو، و هو ما يؤكد صحة الفرضية.

– في حين تمثلت الفرضية الثانية في: " يمكن تجميع كافة الهيئات الشرعية و المؤسسات المالية الإسلامية من مصارف، شركات تأمين تكافلي، قوانين منظمة و أسواق مالية إسلامية ضمن نظام مالي موحد و متوافق مع الشريعة، بحيث يسمح بتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الجزائر "، حيث تناولت هذه الفرضية مدى إمكانية تصور نظام مالي شامل، بحيث يجمع كل مؤسسات و قوانين المالية الإسلامية، بالإضافة للأسواق المالية بكل مكوناتها. حيث توصلت الدراسة إلى صعوبة تحقق ذلك واقعيا، و ذلك بناء على تجارب عدة دول رائدة في النظام المالي الإسلامي، حيث أنه لم تحقق أي دولة أو مجتمع ما النتيجة الكاملة فيما يخص بناء نموذج مالي إسلامي كامل. في حين تتفاوت تطبيقات النظام المالي الإسلامي من دول إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية و المالية و السياسية السائدة. و عليه، فإننا نقر بصعوبة تحقق هذه الفرضية في الوقت الحالي، مع وجود فرص كبيرة لتحققها في حال توفر الشروط اللازمة و المذكورة أعلاه.

1. نتائج الدراسة:

تمكنا من خلال دراستنا هذه من الوصول إلى عدة نتائج قيمة، فمنها ما يتعلق بالجانب النظري، و منها ما يتعلق بالجانب التطبيقي، إلا أننا سندرج جميع النتائج فيما يلي:

- النظام المالي الإسلامي يتميز عن النظام المالي التقليدي و بشكل أساسي في عدم التعامل بسعر الفائدة في عمليات التمويل و الاستثمار و في الأسواق المالية أيضا؛
- يعتمد النظام المالي الإسلامي إلى حد كبير على المصارف الإسلامية المنتشرة عبر العالم، حيث استطاعت هذه الأخيرة التسويق للنظام و تهيئة الظروف اللازمة لتكوين نموذج مالي إسلامي؛

- أصبح للنظام المالي الإسلامي أسواق مالية في العديد من الدول، و ارتفع حجم الأصول المتداولة بشكل كبير، و أصبح لهذه الأسواق أوراق مالية متوافقة مع الشريعة و أهمها الصكوك الإسلامية و التي تحل محل الأسهم و السندات؛
- إن وجود مؤسسات مالية إسلامية بمختلف أنواعها، و كذا وجود أوراق مالية شرعية جعل من السهل تطبيق أدوات السياسة النقدية دون استخدام سعر إعادة الخصم، و تعويض ذلك بوسائل تمويلية أخرى كالقرض الحسن و عمليات المضاربة في الصكوك الإسلامية؛
- أصبح للبورصة الإسلامية مكانة كبيرة في حجم التمويل العالمي بعد أن تركزت في دول الخليج و ماليزيا، كما أصبح لديها مؤشرات خاصة بها؛
- ظهور صناعة جديدة للتأمين التكافلي، سمحت بالانتقال من العمل التقليدي للتأمين إلى العمل التعاوني، أين تصبح شركة التأمين شريكا في المشروع و مرافقا له ضد كل المخاطر، بالإضافة لنشاطها المميز في بورصة الأوراق المالية الإسلامية؛
- انتشرت النظام المالي الإسلامي كثيرا في معظم دول العالم، في حين تفاوتت هذه الأخيرة في درجة تطبيق مبادئ التمويل الإسلامي، فمنها ما اكتفى بالنوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية، و منها ما تبنى و أنشأ مصارف إسلامية خالصة، و منها ما توسع إلى فتح أسواق مالية و أنظمة مصرفية خالية من سعر الفائدة؛
- تلعب الإرادة السياسية الدور الأكبر في تبني النظام المالي الإسلامي، سواء على شكل نظام أو على شكل مجموعة من المؤسسات المالية و الأدوات الشرعية، و تنبع هذه الإرادة من تغليب المصلحة العليا للبلاد، حيث تسعى الكثير من الدول إلى استقطاب الادخار العالمي المتركز لدى المصارف الإسلامية

خاصة العاملة في دول الخليج،و ذلك عبر تشريع قوانين تسمح بممارسة الصيرفة الإسلامية على أراضيها مثل بريطانيا؛

- تسجيل ضعف انتشار النظام المالي الإسلامي في بعض الدول و المجتمعات المسلمة كالجزائر، فعلى الرغم من أن الدستور و العرف و التقاليد هي إسلامية، إلا أننا سجلنا نقص كبير في خدمات التمويل الإسلامي، مع تأكيدنا على أن أغلب هذه الدول تعاني من التخوف من كل ما هو إسلامي، و هو ما يجعلها تتوخى الحيطة و الحذر في تطبيق النظام المالي الإسلامي حتى لا يتم استغلال ذلك سياسيا؛
- بداية ظهور و تشكل هيئات مالية عالمية متخصصة في المالية الإسلامية مثل: البنك الإسلامي للتنمية، و هيئة معايير المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تقوم هاتين المؤسستين بمحاكاة أدوار كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في مراقبة و تجسيد المشاريع بين الدول و المحافظة على النظام المالي الإسلامي و محالة تدويله؛
- تسعى الجزائر كبقية الدول إلى الاستفادة من خدمات التمويل الإسلامي من جهة، و كذا تلبية للطلب الداخلي الكبير على القروض الحلال كما يصطلح عليها، و هي تعني الحصول على تمويل بدون الوقوع في شبهة الربا، و استبدال ذلك بنظام المشاركة و المرابحة و المضاربة؛
- تحاول الجزائر إطلاق قانون خاص بالتأمين، و ذلك بعد أن اصدر بنك الجزائر نظامين خاصين بالشبابيك الإسلامية و كيفية عملها؛
- تسعى الجزائر إلى تنويع اقتصادها المالي عبر تبني حلول إستراتيجية تجنبها اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، و هي ترى في النظام المالي الإسلامي سبيلا لذلك عبر فتح سوق مصرفية و مالية إسلامية توفر السيولة و التمويل اللازمين للحكومة و الخزينة العمومية، و يبقى عائق التخوف السياسي من كل ما هو إسلامي

قائما، إلى حين التفات السلطات إلى الباحثين الأكاديميين المتخصصين في النظام المالي الإسلامي و ما يمكن أن يقدموه من حلول و نماذج مالية قابلة للتطبيق، و هو ما يسمح ببناء نظام مالي مستدام؛

- توصلنا من خلال بحثنا إلى نموذج مالي ملائم و سهل التطبيق نظريا، و يبقى على عاتق السلطات تنفيذه للخروج من الأزمة المالية و ما يمكن أن تتسبب به من مشكلات سياسية و اقتصادية و اجتماعية؛
- يعتمد النموذج المقترح من لدنا على ثلاث قطع رئيسة في النظام المالي الإسلامي، و هي الجهاز المصرفي، التأمين التكافلي و السوق المالي. حيث أن هذا النموذج هو مرحلة أولية، و هو قابل للتوسع و التكيف مع متطلبات الاقتصاد؛
- لا يمكن تجاهل دور الدولة في تطبيق و تجسيد مشروع النظام المالي الإسلامي في الجزائر، حيث أنها المعني الأول بالأمر، في حين يقع على عاتق الأجهزة التنفيذية ممثلة في الحكومة و أذرعها المالية و التشريعية مسؤولية مرافقة مراحل عملية التطبيق و الحرص على عدم الوقوع في فراغ مالي؛
- وجود العديد من العراقيل التي تحد من تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر و أحيانا تجعله مستحيلا، و أهم العوائق هي سياسية، اجتماعية و تشريعية؛
- تتوفر الجزائر على فرص عديدة لفتح سوق مالية إسلامية تتوسط القارة الإفريقية، لتصبح بذلك قطبا ماليا إقليميا، و هو ما يسمح بزيادة التدفقات المالية إلى الجزائر باعتبارها قاعدة للنظام المالي الإسلامي، دون أن ننسى ضرورة العناية بالجانب البحثي و التطويري لهذه الصناعة الرائدة؛
- ضرورة الأخذ بالنتائج و الأبحاث الأكاديمية المتوصل إليها من لدن الباحثين الجزائريين خاصة، و الباحثين العالميين في مجال النظام المالي الإسلامي، و ذلك باعتبار البحث العلمي هو السبيل و المخرج نحو تحقيق الرقي و الازدهار في كافة الجوانب الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية الحضارية؛

- ضرورة الشروع في تبني مشروع وطني للنظام المالي الإسلامي على غرار ما هو معمول به في عدة دول مسلمة و غير مسلمة، حيث سيسمح ذلك بزيادة فرص التمويل و دعم الاقتصاد الحقيقي و تجنب بذلك الأزمات النقدية و المالي المحتملة؛
- الاهتمام و العناية بالجانب البشري باعتباره الركيزة الأساسية لتطبيق و نجاح أي مشروع، و عليه يجب الاستفادة من الإطارات المتخرجة من الجامعات و المعاهد الجزائرية، فمنهم ما هو مختص بالاقتصاد و مهم ما هو مختص بالشريعة، و بالتالي فإن الخامات الملائمة لتطبيق النظام المالي الإسلامي جد متوفرة، و ما يتبقى هو فقط عملية لصهر الكفاءات و القدرات العليمة من أجل تأسيس لنظام بشري داعم و قوي للنظام المالي الإسلامي في الجزائر؛
- ضرورة توفر الاستقرار السياسي في الجزائر، و هو ما من شأنه تمهيد الطريق لتطبيق النظام المالي الإسلامي، خاصة إذا علمنا أن الإرادة السياسية تلعب دورا كبيرا في الانتقال إلى آليات تمويل غير تقليدية و ملائمة لطبيعة المجتمع الجزائري؛
- أهمية الاستفادة من النتائج المحققة في نظام التمويل التقليدي و عدم تضييعها، بحيث ساهمت الأجهزة المصرفية و النقدية و المالية في نجاح العديد من المشروعات الوطنية و الخاصة، و بالتالي يجب تكييف عمل هذه المؤسسات و الهيئات بما يتلاءم مع طبيعة التشريع الإسلامي؛
- إعطاء أهمية قصوى لإنشاء مخابر و مؤسسات بحث متخصصة في النظام المالي الإسلامي، و لما لا تصبح الجزائر قطبا ماليا إسلاميا يهتم بعقد مختلف الورشات العلمية و المؤتمرات العالمية في المجال، بالإضافة إلى القيام بدورات تكوينية دورية اعتمادا على جملة من الخبرات المتخصصة في النظام المالي الإسلامي؛
- ضرورة توعية المجتمع الجزائري بالآليات الضرورية لتبني النظام المالي الإسلامي و على رأسها ضرورة التخلي عن الأسواق الموازية، سواء ما تعلق بالسلع و الخدمات، أسواق العملة الصعبة و غيرها من الظواهر

الاقتصادية السلبية التي لا تخدم بناء نموذج للنظام المالي الإسلامي في الجزائر، و بالتالي اللجوء إلى الادخار الرسمي و تجنب الاكتناز، و البدء في تطبيق التكنولوجيا المالية، كل هذا من شأنه رفع كفاءة النظام المالي الإسلامي و تحقيقه لنتائج فعالة من أول تطبيق. و كل هذا لا يغنينا عن ضرورة التوعية الشرعية للأفراد و المؤسسات بأهمية هذا النظام و ضرورة تطبيقه كمخرج للأزمات المالية الحالية و المحتملة؛

- الاستفادة من إيجابيات العولمة المالية الإسلامية و ما يمكن أن تحدثه من تغيير قوي و داعم للنظام المالي الإسلامي في الجزائر، و ذلك عبر عدة آليات و مشاريع تسمح بنجاعة كل من المؤسسات و الأنظمة القانونية في تهيئة بيئة مالية إسلامية تؤدي وظيفة تمويل الاقتصاد بما يخدم السياسات الاقتصادية للدولة،
- الاستفادة من الميزة النسبية للجزائر في القطاع الفلاحي و الزراعي، على اعتبار أن الاقتصاد الإسلامي عامة و النظام المالي الإسلامي خاصة يركزان على الجانب الحقيقي الاقتصادي و ضرورة دعمه، و عليه فإن هذا النموذج التشاركي سيسمح بتحقيق قفزة نوعية في قطاعات مهمة و منتجة في الاقتصاد الجزائري.

2. صعوبات الدراسة:

واجه الباحث خلال إعداد الدراسة عدة صعوبات منها:

- قلة المراجع العلمية المعتمدة في مجال النظام المالي الإسلامي؛
- التضارب في بعض المفاهيم و المصطلحات بين مختلف المدارس الفقهية؛
- قلة المؤسسات المالية الإسلامية الممارسة في الجزائر؛
- صعوبة الحصول على البيانات و المؤشرات من طرف المصارف الإسلامية العاملة في الجزائر؛

- ظهور جائحة كورونا و هو ما زاد من صعوبة التواصل و الحصول على المعلومات الضرورية من مختلف الشركات و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

3. آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع النظام المالي الإسلامي، اتضحت لنا عدة نقاط و مواقف تستدعي البحث و التعمق، و ما هو ما قد يكون فرصة للباحث نفسه و كل المطلعين على الرسالة من التطرق لها في مختلف المناسبات العلمية القادمة، خاصة إذا علمنا أن الموضوع لا يكفي لتغطية كل الإشكاليات و الفرضيات المتعلقة بالنظام المالي الإسلامي، و على سبيل المثال لا الحصر نذكر:

- صناعة التأمين التكافلي و آليات الانتقال من حماية من المخاطر إلى المشاركة المالية الفعالة؛
- آليات الانتقال من مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي وفق شروط الهيئة الوطنية للرقابة الشرعية في الجزائر؛
- فرص إنشاء سوق مالي إسلامي في الجزائر بين إشكالات التشريع و فرص النجاح؛
- العولمة المالية الإسلامية و آثارها على اقتصاديات الدول مع التركيز على حالات دول الخليج كدراسة حالة؛
- دور البنك الإسلامي للتنمية في نشر ثقافة التمويل الإسلامي من خلال المشاريع التنموية الممولة، دراسة لعينة من الدول المختارة؛
- الاقتصاد القياسي المالي الإسلامي و دوره في توفير نماذج رياضية لقياس فعالية أداء المؤسسات المالية؛
- إشكالية تطبيق صيغة المرابحة بين المفهوم الاقتصادي و المفهوم الشرعي؛
- طبيعة الاختلاف بين المدارس الفقهية و تأثير ذلك على انتشار النظام المالي الإسلامي.

قائمــة المراجـــع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

1. عبد الكريم أحمد قندوز (2019)، التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية، معهد التدريب و بناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
2. عبد الكريم قندوز (2019)، عقود التمويل الإسلامي: دراسات حالة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
3. عبد الكريم أحمد قندوز (2019)، المالية الإسلامية، الدائرة الاقتصادية، صندوق النقد العربي، الإمارات.
4. سامر مظهر قنطقجي (2018)، فقه الابتكار المالي: بين التثبت و التهافت، أصوله-قواعده-معاييره، الطبعة الثالثة، مطبوعات كي، سوريا.
5. عبد الحليم عمار غربي (2018)، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي، مطبوعات كي، سوريا.
6. عبد الحليم عمار غربي (2017)، الأزمات الاقتصادية و المالية و المصرفية : رؤى و حلول، مطبوعات كي، سوريا.
7. عبد الحليم غربي (2017)، مبادئ الأعمال المصرفية : القطاع المصرفي السعودي نموذجا، الطبعة الأولى، مطبوعات كي، سوريا.
8. عبد الحليم عمار غربي (2017)، الأزمات الاقتصادية و المالية و المصرفية : رؤى و حلول، مطبوعات كي، الإصدار الأول- إلكتروني.
9. عبد الحليم غربي (2016)، ماذا تعرف عن هذه المصارف، دار أبي الفداء العالمية، الطبعة الأولى، سوريا.
10. إريك دراكسلر، كريس بيترسون (2016)، استشراف المستقبل: ثورة التكنولوجيا النانوية، ترجمة رؤوف وصفي، المركز القومي للترجمة، مصر.
11. زينب صالح الأشوح (2015)، الاقتصاد الوضعي و الاقتصاد الإسلامي: نظرة تاريخية مقارنة، تم التحميل من الموقع: www.kotobarabia.com.

12. لطفي عامر بن جديدة و آخرون (2014)، النظام المالي الإسلامي: المبادئ و الممارسات، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية مرجع سابق.
13. عبد الحليم عمار غربي (2014)، البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير و التطبيق، مجموعة دار أبي الفداء العالمية، سوريا.
14. لطفي عامر بن جديدة و آخرون (2014)، النظام المالي الإسلامي: المبادئ و الممارسات، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
15. عزالدين خوجة (2014)، أدوات الاستثمار الإسلامي، الطبعة الأولى، مصرف الزيتونة، تونس.
16. أحمد طه العجلوني (2014)، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي و أدواته : مدخل مالي معاصر، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية.
17. عبد الحليم عمار غربي (2013)، مصادر و استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية : على ضوء تجربتها المصرفية و المحاسبية، مجموعة دار أبي الفداء العالمية، الطبعة الأولى، سوريا.
18. خالد الماجد (2013)، التصرف في المال العام: حدود السلطة في حق الأمة، الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث و النشر، بيروت، لبنان.
19. محمد الصحري (2013)، الاقتصاد الاسلامي: رؤية مقاصدية، دار إحياء للنشر الرقمي.
20. سامي بن إبراهيم السويلم (2013)، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
21. حسين محمد سمحان (2013)، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان- الأردن.
22. أشواق بن قدور (2013)، تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن.
23. أسامة عمر الأشقر (2012)، تطوير المؤسسة الوقفية الإسلامية: في ضوء التجربة الخيرية الغربية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن.

24. عبد الحميد محمود البعلي (2012)، أدوات التمويل و الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، مكتبة الاقتصاد، مجموعة البركة المصرفية.

25. رفيق يونس المصري (2012)، التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا.

26. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان (2012)، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية و التطبيقات العملية، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، عمان، الأردن.

27. حيدر يونس الموسوي (2011)، المصارف الإسلامية : أداءها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

28. خالد عبد المنعم (2011)، ملخصات موسوعة الاقتصاد الإسلامي الصادرة عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مركز الدراسات المعرفية، الزمالك، القاهرة.

29. حيدر يونس الموسوي (2011)، المصارف الإسلامية : أداءها المالي و أثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

30. وليد بن هادي (2011)، أصول ضبط المعاملات العصرية، الطبعة الأولى، قطر.

31. فتحي حسن ملكاوي (2011)، منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

32. عبد الله بن محمد بن عبد الله العمراني (2010)، العقود المالية المركبة: دراسة فقهية تأصيلية و تطبيقية، إصدارات المجموعة الشرعية 7، مصرف الراجحي، الطبعة الثانية، دار كنوز اشبيليا، الرياض.

33. مبارك بن سليمان آل فواز (2010)، الأسواق المالية من منظور إسلامي، مذكرة تدريسية، الطبعة الأولى، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

34. محمود حسين الوادي و آخرون (2010)، الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن.

35. رفيق يونس المصري (2010)، الأزمة المالية العالمية: هل نجد لها في الإسلام حلا؟، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا.

36. سامي يوسف كمال محمد (2010)، الصكوك المالية الإسلامية : الأزمة- المخرج، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

37. محمد محمود المكاوي (2009)، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة و السيطرة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر.
38. محمد أيوب (2009)، النظام المالي في الإسلام، أكاديميكا إنترناشيونال، لبنان.
39. عبد الله إبراهيم زيد الكيلاني (2009)، السياسة الشرعية: مدخل إلى تجديد الخطاب الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفرقان، الأردن.
40. محمد محمود المكاوي (2009)، أسس التمويل المصرفي الإسلامي بين المخاطرة و السيطرة، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر.
41. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي (2009)، الاقتصاد الإسلامي: أسس و مبادئ و أهداف، الطبعة الحادية عشرة، مؤسسة الجريسي للتوزيع و الإعلان، الرياض.
42. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد (2007)، الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس، الأردن.
43. أشرف محمد دوابه (2007)، دراسات في التمويل الإسلامي، الطبعة الأولى، دار السلام، مصر.
44. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد (2007)، الشامل في معاملات و عمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الثانية، دار النفائس، الأردن.
45. عوف محمد الكفراوي (2006)، النظام المالي الإسلامي : دراسة مقارنة، الطبعة الثالثة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
46. عصام أبو النصر (2006)، أسواق الأوراق المالية (البورصة) في ميزان الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.
47. حسين كمال فهمي (2006)، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، بحث رقم 63، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة.
48. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي (2004)، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.

49. محمد نجاة الله صديقي (2003)، بحوث في النظام المصرفي الإسلامي، مركز النشر العلمي، الطبعة الأولى، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

50. أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (2002)، صحيح البخاري، طبعة جديدة مضبوطة و مصححة و مفهرسة، دار ابن كثير، دمشق.

51. محمود أحمد مهدي (2001)، نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول و المجتمعات الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة.

52. علي أحمد السالوس (1998)، الاقتصاد الإسلامي و القضايا الفقهية المعاصرة، دار الثقافة، الدوحة–قطر.

53. علي أحمد السالوس (1998)، الاقتصاد الإسلامي و القضايا الفقهية المعاصرة، دار الثقافة، الدوحة–قطر.

54. طارق البشرى (1996)، الوضع القانوني المعاصر بين الشريعة الإسلامية و القانون الوضعي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة.

55. سمير عبد الحميد رضوان (1996)، أسواق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.

56. محمد شوقي الفنجري (1994)، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، مصر.

57. عبد الحميد الغزالي (1994)، الأرباح و الفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي و الحكم الشرعي، الطبعة الأولى، سلسلة ترجمات الاقتصاد الإسلامي رقم 2، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية.

58. أسامة عبد الخالق الأنصاري (1994)، إدارة البنوك التجارية و البنوك الإسلامية، دار الكتب العربية، القاهرة، مصر.

59. عزالدين محمد خوجة (1993)، صناديق الاستثمار الإسلامية، الطبعة الأولى، مجموعة دلة البركة.

60. محمد عمر شابرا (1993)، نحو نظام نقدي عادل: دراسة للنقود و المصارف و السياسة النقدية في ضوء الإسلام، ترجمة سيد محمد سكر، دار البشير، عمان، الأردن.

61. محمد عبد المنعم أبو زيد، البنك المركزي الإسلامي: الوظيفة الرقابية، جامعة اليرموك، الأردن.
62. محمد عمر شابرا (1989)، نحو نظام نقدي عادل: دراسة للنقود و المصارف و السياسة النقدية في ضوء الإسلام، دار البشير للنشر و التوزيع، الأردن.
63. فوزي عطوي (1988)، الاقتصاد و المال في التشريع الإسلامي و النظم الوضعية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.
64. مالك بن نبي (1987)، المسلم في عالم الاقتصاد، الطبعة الثالثة دار الفكر المعاصر، لبنان.

ب.الرسائل الجامعية:

1. احمد رشاد مرداسي (2018)، دور الهندسة المالية الإسلامية في إنشاء و دعم السوق المالية الإسلامية: دراسة حالة السوق المالية الماليزية، رسالة دكتوراه ل م د، جامعة خنشلة، الجزائر.
2. عمر قشيوس (2018)، أثر تطبيق الوقف و الزكاة على المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016، رسالة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان. الجزائر.
3. ابتسام ساعد (2017)، دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي: التجربة الماليزية نموذجا، رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.
4. عتروس صبرينة (2017)، إطار مقترح لتفعيل دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تطوير نشاط المصارف الإسلامية: دراسة حالة عينة من صناديق الأسهم السعودية، رسالة دكتوراه ل.م.د، جامعة بسكرة، الجزائر.
5. عامر عبد الرحيم (2017)، أهمية النظام المالي و الاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه علوم، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
6. محمد عدنان بن الضيف (2016)، الدور التنموي لتكامل المؤسسات المالية الإسلامية، رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
7. عبد الرزاق نذير (2016)، السياسات النقدية في الاقتصاد الإسلامي كأداة لمعالجة التقلبات الاقتصادية، رسالة دكتوراه علوم، جامعة بسكرة، الجزائر.

8. بهاء الدين طويل (2016)، دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي : دراسة حالة الجزائر 1990 – 2010، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر.

9. عبد السلام جندوبي (2016)، التحكيم في المنازعات المصرفية الإسلامية: دراسة فقهية قانونية، رسالة ماجستير في المالية الإسلامية، جامعة الزيتونة، تونس.

10. لحلو بوخاري (2015)، الدينار الذهبي كأداة لتسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية و إرساء نظام نقدي دولي أكثر استقرارا، رسالة دكتوراه علوم، جامعة المسيلة.

11. صليحة فلاق (2015)، متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي : تجارب عربية، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.

12. فريدة معارفي (2015)، إستراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية : دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

13. شافية كتاف (2014)، دور الأدوات المالية الإسلامية في تنشيط و تطوير السوق المالية الإسلامية : دراسة تطبيقية لتجارب بعض الأسواق المالية العربية و الإسلامية، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر.

14. كردودي صبرينة (2014)، ترشيد الإنفاق العام و دوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر.

15. ريمة ذهبي (2013)، الاستقرار المالي النظامي : بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003 – 2011، رسالة دكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

16. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى (2012)، نحو منهج متكامل للرقابة على المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مكتب القاهرة، مصر.

17. فريمش مليكة (2012)، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه علوم، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

18. رقيبة بوحيضر (2012)، إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة المنافسة، رسالة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

19. فتحي بن لدغم (2012)، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه علوم في نقود، بنوك و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر.

20. زياد جلال الدماغ (2010)، الصكوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية : نحو تطبيق مقترح تمويلي لتطوير دور البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه في البنوك الإسلامية و التمويل، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

21. بن شيخ عبد الرحمن (2009)، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد: دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

22. دراوسي مسعود (2005)، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990- 2004، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

23. حميد قرومي (2009)، الموازنة العامة لبيت المال (دراسة مقارنة مع الموازنة العامة في الاقتصاد الوضعي)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

24. عمار مجيد كاظم الوادي (2009)، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة : للمدة 1981 – 2006، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة و الاقتصاد، العراق.

25. محمد بوحديدة (2008)، النظام المالي الإسلامي كنظام مركب : التجارب، التحديات و الآفاق، دراسة استقرائية، تحليلية و نظامية للعلاقات المالية الإسلامية في تفاعلاتها مع الغير، رسالة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر.

26. موسى عمر مبارك أبو محيميد (2008)، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي و علاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، رسالة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية.

27. أحمد جميل (2006)، الدور التنموي للبنوك الإسلامية : دراسة نظرية تطبيقية – 2000 1980، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

28. مسعود دراوسي (2005)، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي : حالة الجزائر 1990 – 2004، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.

29. سليمان ناصر (2005)، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة، الجزائر.

30. يحي محمد حسين شاور التميمي (1987)، نحو مصرف مركزي إسلامي، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ت.المقالات و البحوث:

1. عبد الكريم قندوز، سفيان حمده قعلول (2020)، الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع و التحديات و الآفاق، العدد 01، معهد التدريب و بناء القدرات، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

2. منير ماهر الشاطر (2020)، واقع التمويل الإسلامي في اليابان: الصكوك نموذجا، العدد 12، أفريل 2020، مجلة بيت المشورة، بيت المشورة، قطر.

3. صالحي صالح (2020)، الاقتصاد الإسلامي: الخصائص المنهاجية و المكونات النظامية و المستجدات البحثية في علم الاقتصاد الإسلامي، منشور رقم 01، مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة سطيف 1، الجزائر.

4. سهام طرشاني، سامية شارفي (2019)، متطلبات أسلمة الأسواق المالية العربية، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية يومي 17 و 18 ديسمبر 2019، جامعة الشلف، الجزء الأول، الطبعة الأولى 2019، الرقم الدولي المعياري للكتاب: ISBN 978-9931-9618-0-2 ر.د.م.ك، المكتبة الوطنية بالحامة الجزائر.

5. محمد بن علي القري (2019)، بحوث في التمويل الإسلامي، المجلد الرابع، دار سليمان الميمان للنشر و التوزيع، الرياض، السعودية.

6. محمد بن علي القري (2019)، بحوث في التمويل الإسلامي، المجلد الثالث، دار سليمان الميمان للنشر و التوزيع، الرياض، السعودية.

7. محمد بن علي القري (2019)، بحوث في التمويل الإسلامي، المجلد الأول، دار سليمان الميمان للنشر و التوزيع، الرياض، السعودية.
8. صورية معموري (2019)، البدائل الشرعية و دورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة: التجربة الكويتية، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية يومي 17 و 18 ديسمبر 2019، جامعة الشلف، الجزء الأول، الطبعة الأولى 2019، الرقم الدولي المعياري للكتاب: ر.د.م.ك ISBN 978-9931-9618-0-2، المكتبة الوطنية بالحامة الجزائر.
9. فطوم معمر، ياسين سي لخضر غربي (2019)، معالم النظام المالي الإسلامي و الأطر المؤسسية له، ملتقى وطني حول: النظام المالي و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، يومي: 04 و 05 فيفري 2019، جامعة المسيلة، الجزائر.
10. الويزة أوصغير (2019)، فعالية آليات تدفق الأموال داخل النظام المالي: مع الإشارة لحالة الجزائر، ملتقى وطني حول: النظام المالي و إشكالية تمويل الاقتصاديات النامية، يومي: 04 و 05 فيفري 2019، جامعة المسيلة.
11. عبد الكريم بن أحمد قندوز (2019)، تطوير مقاييس و مؤشرات للقدرة و الاستدامة المالية للأوقاف، الطبعة الأولى، سلسلة دراسات ساعي العلمية (3)، دار مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، مركز البحوث و الدراسات الوقفية، الرياض.
12. دالية غانم (2019)، المداميك المتقلبة للإسلام السياسي في الجزائر، سلسلة دراسات حول الإسلام السياسي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، لبنان.
13. فاطمة تواتي بن علي و مفيدة نادي (2019)، إدارة الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي، كتاب أعمال المؤتمر الدولي الخامس عشر حول: التكامل المؤسسي للصناعة المالية و المصرفية الإسلامية، يومي 17 و 18 ديسمبر 2019 -جامعة الشلف ، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية بالحامة – الجزائر.
14. علي سيد اسماعيل (2018)، التحليل الاقتصادي لكتاب كارثة الفائدة لـ فرايهرفون بيتمان، العدد 77، أكتوبر 2018، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.

15. حبار عبد الرزاق (2018)، الأداء الاقتصادي و المالي لقطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2000- 2016، المجلد 4، العدد 1، مجلة الاقتصاد و المالية، الجزائر.

16. مروان العباسي (2018)، الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية من 1 إلى 5 أفريل 2018، ندوة: دور أسواق رأس المال الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.، البنك الإسلامي للتنمية، تونس.

17. عبد المالك أحمد بضياف، وليد نواري بوعظم (2018)، واقع الصناعة المالية الإسلامية عبر العالم، العدد 5، مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث و الدراسات، فلسطين.

18. بن عبد العزيز سمير، بن عبد العزيز سفيان، دولي لخضر (2018)، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية للفترة 2001-2016، المجلد 4، العدد 3، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر.

19. صالح أوياية، عبد الرزاق خليل (2018)، أثر التغيرات في سعر الصرف و التضخم المحلي على ميزان المدفوعات: دراسة حالة الجزائر 1990-2016، المجلد 15، العدد 2، مجلة دراسات- العدد الاقتصادي، جامعة الأغواط، الجزائر.

20. بلغنو سمية (2018)، دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر، مقال، المجلد 04، عدد 02، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة الشلف.

21. فيصل أوعلي أوبها (2018)، نظرة موضوعية حول المالية التشاركية بالمغرب، العدد 60، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.

22. مروان العباسي (2018)، الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية من 1 إلى 5 أفريل 2018، ندوة: دور أسواق رأس المال الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.، البنك الإسلامي للتنمية، تونس.

23. عثمان علام، عزالدين حملة (2018)، تنشيط العمليات المالية الإسلامية في البورصة: دراسة حالة بورصة البحرين 2010-2015، العدد 74، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.

24. فيصل المناور، منى العلبان (2018)، التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقاربة في الاقتصاد السياسي، مجلة دراسات تنموية، العدد 59، ماي 2018، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

25. فهيمة بديسي، مريم سرارمة (2017)، أثر التحرير المالي على النظام المالي و البنكي الجزائري: إشارة إلى حالة السوق المالي الجزائري، العدد 08، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر.
26. شعور حبيبة (2018)، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة في الجزائر و ديوان الزكاة في السودان، المجلد 5، العدد 1، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، جامعة أم البواقي، الجزائر.
27. عادل زقرير (2017)، دور صيرفة التأمين في تطوير و إنعاش سوق التأمينات: حالة الجزائر، الجزء 1، العدد 10، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، الجزائر.
28. عدنان فرحان الجوارين (2017)، متطلبات نجاح التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي في بيئة عالمية متغيرة (ماليزيا أنموذجا)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 57، 2017.
29. علي سعيد (2017)، أي مستقبل للبنوك التجارية الربوية ذات النوافذ الإسلامية بتونس، العدد 56، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.
30. بوزمارن وسيلة، ناصر المهدي (2017)، تقويم تجربة ماليزيا في الأسواق المالية الإسلامية، المجلد 01، العدد 16، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر.
31. ابتسام ساعد، رابح خوني (2017)، تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا: تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008- 2015، العدد 30، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية، الجزائر.
32. عدنان فرحان الجوارين (2017)، متطلبات نجاح التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي في بيئة عالمية متغيرة (ماليزيا أنموذجا)، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 57، 2017.
33. كريم محمد عبد السميع الزهري (2017)، الصكوك المالية الإسلامية : نظرة مفاهيمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 61.
34. عبد الباري مشعل (2017)، مقدمة في الصكوك، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 59.
35. زهير بن دعاس، مومني اسماعيل (2017)، دور المؤسسات التطبيقية في الاقتصاد الإسلامي في تمويل عجز الموازنة بالجزائر: مؤسسة الزكاة و الأوقاف نموذجا، العدد 6، مجلة بيت المشورة، قطر.
36. علي سعيد (2017)، أي مستقبل للبنوك التجارية الربوية ذات النوافذ الإسلامية بتونس، العدد 56، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية.

37. كريم محمد عبد السميع الزهري (2017)، الصكوك المالية الإسلامية : نظرة مفاهيمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 61.

38. هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI (2017)، المعايير الشرعية: النص الكامل للمعايير الشرعية التي تم اعتمادها حتى نوفمبر 2017، البحرين.

39. العيد قريشي (2017)، محاضرات في التأمين و التأمين التكافلي، مطبوعة دروس، جامعة جيجل، الجزائر.

40. عبد الهادي مسعودي، خيرة مسعودي (2016)، تطبيقات المنتجات المالية الإسلامية في بعض العواصم العالمية: حالة كل من البحرين، دبي، ماليزيا و لندن، الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الإسلامية حول اشكالية ادماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، يومي 12 و 13 أفريل، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

41. عبد الهادي مسعودي، خيرة مسعودي (2016)، تطبيقات المنتجات المالية الإسلامية في بعض العواصم العالمية: حالة كل من البحرين، دبي، ماليزيا و لندن، الملتقى الدولي الثالث للصناعة المالية الإسلامية حول اشكالية ادماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، يومي 12 و 13 أفريل، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

42. عبد الرزاق بلعباس (2015)، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية: مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي، العدد 2، المجلد 19، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.

43. كوديد سفيان (2015)، الدور التكافلي لنظام الوقف في تمويل التنمية المستدامة: إشارة إلى واقع الأوقاف في الجزائر، العدد 13، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم الاجتماعية، جامعة عين تموشنت.

44. عزيز اسماعيل محمد العزي (2015)، الاقتصاد الإسلامي: نظرية أم حقيقة، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي.

45. شاه جيهان نقاب كل (2015)، أصول الاقتصاد الإسلامي بين الإعمال و الإهمال، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي.

46. مادو غي بن سيدي سلا (2015)، ضوابط استثمار الأموال في الشريعة الإسلامية و مقاصده، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي.
47. محمد عبد الحليم عمر (2015)، منزلة المال في الإسلام و ضوابط استخدامه، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي.
48. إسحاق خديجة (2015)، سياسة المالية العامة المضادة للصدمات النفطية، العدد 04، مجلة دفاتر بوادكس.
49. لشهب الصادق و بوريش أحمد (2015)، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، عدد 1، جامعة ورقلة، الجزائر
50. عبد الباري مشعل (2015)، الإطار العام المتكامل لحوكمة الصناعة المالية الإسلامية، مؤتمر الهيئات الشرعية الرابع عشر، 22-23 مارس 2015، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
51. إبراهيم محمد صالح أبو العلا (2015)، محاضرات في الاقتصاد و التمويل الإسلامي: قضايا منهجية، مختارة من حوار الأربعاء العاميين الدراسيين: 2013/2012 – 2014/2013، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، المملكة العربية السعودية.
52. كمال توفيق حطاب (2015)، المعايير الشرعية و المهنية الحاكمة للصناعة المالية الإسلامية، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري، دبي.
53. عبد الباري مشعل (2015)، تقريب هوة الخلاف بين الفتاوى الشرعية: الإنجازات و التحديات، المؤتمر العالمي العاشر لعلماء الشريعة، يومي 03 و 04 نوفمبر 2015، كوالالمبور، ماليزيا.
54. عبد الباري مشعل (2015)، الإطار العام المتكامل لحوكمة الصناعة المالية الإسلامية، مؤتمر الهيئات الشرعية الرابع عشر، 22-23 مارس 2015، هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
55. أحسن لحساسنة، فيصل شياد (2014)، منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة، بحث، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

56. سعد عبد محمد (2014)، العلاقة بين البنك المركزي و المصارف الإسلامية، العدد 40، هيئة التعليم التقني، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.

57. صالحي صالح (2014)، مشروع إقامة أكبر منطقة لتوطين للصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بحجم 150 مليار دولار في آفاق 2024، العدد 14، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

58. أحسن لحساسنة، فيصل شياد (2014)، منتجات سوق النقد بين المصارف الإسلامية: دراسة تحليلية نقدية للتجربة الماليزية مع محاولة تطوير منتجات تمويلية جديدة، بحث، كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

59. نصر فريد محمد واصل (2012)، أسس و مبادئ النظام المالي و الاقتصادي في التشريع الإسلامي، أبحاث و وقائع المؤتمر العام الثاني و العشرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر.

60. إبراهيم محمد صالح أبو العلا (2012)، محاضرات في الاقتصاد و التمويل الإسلامي: مجلد 1، مختارة من حوار الأربعاء، العام الدراسي:2012/2011 ، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، المملكة العربية السعودية.

61. زبير محمد عمر زبير (2012)، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب.

62. إبراهيم محمد صالح أبو العلا (2012)، محاضرات في الاقتصاد و التمويل الإسلامي: مجلد 1، مختارة من حوار الأربعاء العام الدراسي:2012/2011 ، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، المملكة العربية السعودية.

63. وليد سعود (2011)، تجربة سلامة للتأمينات الجزائر في تسويق التأمين التكافلي في السوق الجزائري، ملتقى: مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الأسس النظرية و التجربة التطبيقية، 25 و 26 أفريل 2011، جامعة سطيف 2.

64. محمد محمود عبد الله يوسف (2011)، دراسة عن البنوك الإسلامية في الكويت، رسالة علمية غير منشورة، جامعة القاهرة.

65. إبراهيم عبد الحليم عبادة (2011)، السياسة النقدية: ضوابطها و موجهاتها في اقتصاد إسلامي، ملتقى دولي حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع و رهانات المستقبل، يومي 23 و 24 فيفري 2011، جامعة غرداية، الجزائر.

66. محمد محمود عبد الله يوسف (2011)، دراسة عن البنوك الإسلامية في الكويت، رسالة علمية غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

67. مبارك بن سليمان آل فواز (2010)، الأسواق المالية من منظور إسلامي، مذكرة تدريسية، الطبعة الأولى، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

68. لطف محمد السرحي (2010)، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية: الواقع و آفاق المستقبل، يومي 20 و21 مارس 2010، اليمن.

69. صالح صالحي (2010)، أدوات السياسة النقدية و المالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية، بحوث و أوراق عمل الندوة الدولية، 18-20 أفريل، جامعة سطيف، الجزائر.

70. محمد عواد الفزيع (2010)، دليل إجراءات التدقيق الشرعي، العدد 41، مجلة الشريعة و القانون، الكويت.

71. محمود أحمد مهدي (2009)، نظام الوقف في التطبيق المعاصر: نماذج مختارة من تجارب الدول و المجتمعات الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة.

72. شعشاعة لخضر (2007)، الجوانب القانونية لتأسيس البنوك الإسلامية، مجلة الباحث، عدد 5، جامعة غرداية.

73. حسين كمال فهمي (2006)، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، بحث رقم 63، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة.

74. جمال لعمارة رايس حدة (2006)، تحديات السوق المالي الإسلامي، ملتقى دولي حول: سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات: دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، يومي 21 و 22 نوفمبر 2006، جامعة بسكرة.

75. سعد بن حمدان اللحياني (2006)، النظام المالي و الاقتصادي في الإسلام، كلية التربية للبنات، رسالة علمية غير منشورة.

76. شابرا محمد و عمر حبيب أحمد (2006)، الإدارة المؤسسية في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة مناسبات 6، الطبعة الأولى، ترجمة عثمان بابكر أحمد و عبد القادر شاشي،المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة.

77. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي (2004)، الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية، بحث رقم 66، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.

78. طارق الله خان، حبيب احمد (2003)، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم 5، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.

79. أحمد محي الدين أحمد (2003)، حدود الهيئات الشرعية و إدارات المؤسسات المالية الإسلامية في التأكد من الالتزام بالأحكام الشرعية، المؤتمر الثالث للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية (هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)، 05 و 06 أكتوبر 2003، البحرين.

80. فؤاد عبد المنعم احمد (2001)، السياسة الشرعية و علاقتها بالتنمية الاقتصادية و تطبيقاتها المعاصرة، سلسلة محاضرات العلماء البارزين رقم 24، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية.

81. سعد بن حمدان اللحياني (1997)، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي، بحث رقم 43، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية.

82. عبد الله بن سليمان المنيع (1996)، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، المكتب الإسلامي، مكة المكرمة.

83. منذر قحف (1995)، تمويل العجز في الميزانية العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية: دراسة حالة ميزانية الكويت، بحث رقم 39، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، جدة.

84. عبد الحميد الغزالي (1994)، الأرباح و الفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي و الحكم الشرعي، الطبعة الأولى، سلسلة ترجمات الاقتصاد الإسلامي رقم 2، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية.

85. حسين كامل فهمي (1992)، نحو إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي.

86. وقائع ندوة رقم 34 (1990)، البنوك الإسلامية و دورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، المغرب.

ث. روابط إلكترونية:

- موقع سكاي نيوز العربية (2018)، الرابط: https://www.skynewsarabia.com.
- موقع الغد (2020)، الرابط: https://alghad.com
- أحمد شوقي سليمان (2020)، الرابط: http://kenanaonline.com/ahmed0shawky.
- موقع هيبرس (2018)، الرابط: https://www.hespress.com/orbites/78116.htm .
- بنك الجزائر (2020)، الرابط :https://www.bank-of-algeria.dz.
- المجلس الوطني للتأمينات (2020)، الرابط: https://www.cna.dz.
- بورصة الجزائر (2020)، الرابط: http://www.sgbv.dz.
- بنك البركة الجزائري (2019)، الرابط: https://www.albaraka-bank.com.
- مصرف السلام الجزائر (2019)، الرابط: https://www.alsalamalgeria.com.
- موقع الحوار (2019)، الرابط: https://www.elhiwardz.com.
- موقع الخبر (2016)، الرابط: https://www.elkhabar.com.
- وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف (2019)،https://www.marw.dz.
- وكالة الأنباء الجزائرية (2018)، الرابط: http://www.aps.dz/.

ج. قوانين:

- بنك الجزائر (2018)، نظام رقم 18-02، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات التقليدية، المادة الأولى.

- المرسوم التنفيذي رقم 09-13 الصادر بتاريخ 2009/01/11 الخاص بشركات التأمين ذات الشكل التعاضدي، و الذي يمكن اعتباره أثرا قانونيا لنص المادة 215 من القانون 95-07 المعدل بالقانون 06-04 الصادر عام 2006.
- دستور الجزائر، مارس 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

أ. الرسائل الجامعية:

- Adnan AL RAKIB (2019), Islamic economy: its banking and financing instruments, PhD, Centria University of apllied sciences.
- Abdulkader KAAKEH (2018), Behavioural finance in ismaic finance: a new approach, PhD, UMB university, Barcelone, Spain.
- Abdul Qayyum KHAN (2017), The political economy of Islamic banking and finance in the muslim world: a case study of Pakistan, PhD, International Islamic university, islamabad.
- Elmehdi MAJIDI (2016), La finance islamique et la croissance économique : Quelles interactions dans les pays de MENA ?, PhD, Université de pau et de Pays de l'Adour.
- Peter Lokaro NGRIMWA (2016), An analysis of the emergence and growth of accountancy profession in eveloping economies: the case of Sudan 1956-2010, PhD, RMIT University.
- Maimoona SALEEM (2012), Islamic economic system and its managerial principles, PhD, Qurtuba university.
- Mohammed MATHEW MALLEY (2011), The political impact of Islamic banking in Jordan, PhD, University of Texas.

ب. تقارير:

- Islamic research and training institute, Islamic social finance report (2020), ISDB, Jeddah, KSA. P: 37.
- IFSB (2019), Islamic Financial Services Industry: Stability Report 2019, Islamic Financial Services Board, Malaysia. P: 10
- Islamic Corporation for the Development of the Private Sector (2019), Islamic finance development report 2019. P: 25
- Sudan democracy first group (2018), Banking System in Sudan : political influence and personal interests breed corruption and lack of transparency, Sudan transparency initiative. P: 21
- Mohamed DAMAK (2018), Islamic finance outlook, S and P Global Ratings. P: 05

- Ijlal Ahmed Alvi and others (2018), IIFM Annual Sukuk Report: a Comprehensive Study of Global Sukuk Market, International Islamic Financial Market, Labuan IBFC, Malaysia.
- Aditya Narain, Ross B. Leckow, and Aasim M. Husain (2017), Ensuring Financial Stability in countries with Islamic, Banking, International Monetary Fund.
- Khaled Al Aboodi (2017), China: Forging the next phase of growth, Ibid, P: 41
- Farzana Ismail and others (2017), Global Takaful Report 2017: Market trends in family and general Takaful, MILLIMAN RESEARCH REPORT.
- Bank of khartoum (2016), Sudan islamic finance 2016 : next phase of development. P: 45
- Khaled Al Aboodi (2016), China: The time is now, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector (ICD), Jeddah- Arabie Saudite.
- Khaled Al- Aboodi (2015), Islamic Finance in Africa: a Promising Future, Islamic Corporation for the Development of the Private Sector (ICD), Jeddah, Saudi Arabia.
- Dubai International Financial Centre (2007), A Guide to Islamic Finance In Or From The DIFC, Praesidium LLP refers to the DIFC Incorporated LLP, with registration number 0436, Arabic emirates. P : 12

ت.روابط إلكترونية:

- Trowers and hamlins (2019), link: www.thecityuk.com. P :12
- Research Gate (2020), link: https://www.researchgate.net.
- The Banker (2019), lien: https://www.thebanker.com.
- IDCI (2019), DDCAP Group. Link: http://www.gifr.net.

الفهـــرس

الفهرس

إهداء

شكر و تقدير

الملخص

فهرس مختصر

قائمة الأشكال و الجداول

الفصل الأول: أساسيات حول النظام المالي الإسلامي

المبحث 1: نبذة عن الاقتصاد الإسلامي---------- 2

المطلب 1: مفهوم الاقتصاد الإسلامي ---------- 2

المطلب 2: مبادئ الاقتصاد الإسلامي و خصائصه---------- 4

أولا: ربانية المصدر و الهدف---------- 4

ثانيا: الرقابة المزدوجة---------- 5

ثالثا: اقتصاد أخلاقي و متوازن---------- 5

رابعا: الجمع بين الجانب الربحي و الشق التكافلي ---------- 6

خامسا: إعمال المصلحة العامة و الخاصة---------- 7

سادسا: الواقعية و العالمية---------- 7

سابعا: الأعمال التضامنية و تقاسم المخاطر ---------- 8

المطلب 3: مهام الاقتصاد الإسلامي ---------- 8

أولا: الحرية الاقتصادية ---------- 9

1. مشروعية النشاط الاقتصادي:---------- 9

2. حق الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي:---------- 9

3. التقييد الذاتي:----------10

ثانيا: الملكية في النظام الاقتصادي الإسلامي----------10
1.الملكية الخاصة: ----------11
2. الملكية العامة: ----------12
ثالثا: توزيع الدخل ----------12
1. الميراث: ----------13
2. الزكاة: ----------13
3. نظام المشاركة: ----------13
المبحث 2: ماهية النظام المالي الإسلامي ----------15
المطلب 1: لماذا النظام المالي الإسلامي ؟ ----------15
أولا: الأصول التاريخية للنظام المالي الإسلامي ----------15
1.الخلفية الاستعمارية و علاقتها بتشكل النظام المالي الإسلامي للدول: ----------15
2.أثر الشريعة في تكوين النظام المالي الإسلامي: ----------17
ثانيا: حقيقة النظام المالي الإسلامي----------18
1.الحكمة من تحريم الربا و علاقتها بتشكل النظام المالي الإسلامي: ----------18
2.إشكالية مصطلح " النظام المالي الإسلامي ": ----------21
المطلب 2: مفهوم النظام المالي الإسلامي ----------22
المطلب 3: أهداف و مبادئ النظام المالي الإسلامي ----------24
أولا: أهداف النظام المالي الإسلامي ----------24
ثانيا: مبادئ النظام المالي الإسلامي----------25
1. مبدأ عدم التعامل بالفوائد الربوية ----------26
2.مبدأ المشاركة: ----------27
3.مبدأ تحريم الاكتناز ----------28
4.مبدأ شرعية مصادر الأموال و استخداماتها ----------28

5.مبدأ تحريم المضاربة ----------29
6.مبدأ قدسية العقود ----------29
مبحث 3: أساليب التمويل في النظام المالي الإسلامي ----------31
مطلب 1: أساليب التمويل الإسلامي----------31
أولا: أسلوب التمويل التشاركي التجاري ----------31
1.المشاركة:----------32
2. المضاربة: ----------33
3. المرابحة: ----------33
4. السلم: ----------34
ثانيا: أسلوب التمويل التقاولي و التأجيري: ----------34
1. الاستصناع: ----------34
2. التأجير التمويلي: ----------35
ثالثا: أسلوب التمويل الزراعي----------35
1. المزارعة:----------36
2. المساقاة: ----------36
3. المغارسة: ----------36
مطلب 2: أساليب التمويل التضامني ----------37
أولا: الوقف ----------37
ثانيا: الزكاة----------38
مطلب 3: التمويل عن طريق الصكوك الإسلامية ----------39

الفصل الثاني: الإطار المؤسساتي للنظام المالي الإسلامي

المبحث 1: المؤسسات المالية في ظل النظام المالي الإسلامي----------45

المطلب 1: المؤسسات المالية الإسلامية 45
أولا: البنك المركزي الإسلامي 45
1.الوظائف: 46
ثانيا: المصارف الإسلامية..... 48
1.الأهداف: 49
2.العلاقة مع البنك المركزي التقليدي: 50
3.النوافذ الإسلامية: 51
1.3. الأهداف: 51
ثالثا: شركات التأمين التكافلي..... 52
1. الوظائف: 53
رابعا: الصناديق الاستثمارية 54
1. الأهداف: 55
المطلب 2: المؤسسات المالية الرديفة 56
أولا: المؤسسات المالية غير المصرفية 56
ثانيا: هيئات الاستشارات المالية 57
ثالثا: شركات التأمين على الودائع المصرفية 57
رابعا: مؤسسات تمويل و استثمار غير ربحي 57
خامسا: مؤسسات مالية أخرى مساندة 58
سادسا: مركز إدارة السيولة المالية 58
سابعا: هيئة مراجعة حسابات الاستثمار 58
المطلب 3: المؤسسات المالية العالمية 59
أولا: البنك الإسلامي للتنمية..... 59
1. الوظائف: 59

ثانيا: هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 60
1. الأهداف: 61
ثالثا: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف 62
1. الأهداف: 62
رابعا: السوق المالي الإسلامي الدولي 63
1. الأهداف: 63
خامسا: المجلس العام للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية 64
1. الأهداف: 64
سادسا: مجلس الخدمات المالية الإسلامية 65
1. الأهداف: 65
سابعا: المركز الإسلامي الدولي للمصالحة و التحكيم 66
1. الأهداف: 66
المبحث 2: القوانين، السياسات و الأسواق في ظل النظام المالي الإسلامي----------68
المطلب 1: القوانين، الهيئات و السياسات الشرعية في ظل النظام المالي الإسلامي 68
أولا: القوانين الشرعية 68
ثانيا: المنازعات 70
ثالثا: الهيئات الشرعية 71
1. الوظائف: 72
رابعا: السياسات الشرعية 73
المطلب 2: السياسة النقدية و المالية في ظل النظام المالي الإسلامي 74
أولا: السياسة النقدية في ظل النظام المالي الإسلامي 74
1. الأدوات الكمية: 75
2. الأدوات الكيفية : 76

ثانيا: السياسة المالية في ظل النظام المالي الإسلامي 77
1. الإيرادات العامة: 79
2. النفقات العامة: 79
المطلب 3: الأسواق المالية في ظل النظام المالي الإسلامي 80
الفصل الثالث: الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول في تطبيق النظام المالي الإسلامي
المبحث 1: واقع تطبيق النظام المالي الإسلامي ----------85
المطلب 1: تطبيقات القطاع المصرفي الإسلامي و قطاع التأمين التكافلي 85
أولا: قطاع التمويل الإسلامي ككل 85
ثانيا: القطاع المصرفي 89
ثالثا: قطاع التأمين التكافلي 91
المطلب 2: تطبيقات قطاع الصكوك و الصناديق الإسلامية 92
أولا: قطاع الصكوك الإسلامية: 93
1. قطاع صناديق الاستثمار: 93
المطلب 3: التوزيع الجغرافي لقطاعات النظام المالي الإسلامي 94
أولا: التوزيع الجغرافي لأصول النظام المالي الإسلامي حسب الدول و المناطق 94
ثانيا: التوزيع الجغرافي لأصول القطاع المصرفي الإسلامي حسب الدول و المناطق 97
ثالثا: التوزيع الجغرافي لقطاع التأمين التكافلي حسب الدول و المناطق 98
رابعا: التوزيع الجغرافي لأصول باقي المؤسسات المالية الإسلامية حسب الدول و المناطق 99
خامسا: التوزيع الجغرافي للصكوك المالية الإسلامية حسب الدول و المناطق 101
سادسا: التوزيع الجغرافي لصناديق الاستثمار الإسلامية حسب الدول و المناطق 102
المبحث 2: لمحة عن تجارب بعض الدول في تطبيق النظام المالي الإسلامي ----------103
المطلب 1: تجارب تطبيق النظام المالي الإسلامي لدول مختارة في آسيا و مجلس التعاون الخليجي 103
أولا: النظام المالي الإسلامي في آسيا 103

1. التجربة الماليزية: 103
1.1. لمحة عن تطور النظام المالي الإسلامي في ماليزيا: 104
2.1. القطاع المصرفي: 105
3.1. المؤسسات المالية الداعمة للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا: 107
4.1. السوق المالي: 107
5.1. صناديق الاستثمار: 109
6.1. قطاع التأمين التكافلي: 110
2. التجربة الباكستانية: 111
1.2. تطورات القطاع المصرفي: 112
2.2. أساليب التمويل: 113
3. التجربة اليابانية: 114
1.3. التمويل الإسلامي: 115
2.3. الصكوك الإسلامية: 116
3.3. التشريعات القانونية المتعلقة بالتمويل الإسلامي: 116
ثانيا: النظام المالي الإسلامي في مجلس التعاون الخليجي 117
1. التجربة السعودية: 117
1. 1. الانتقال التدريجي نحو نظام مالي إسلامي عالمي: 119
2.1. تقييم تجربة النظام المالي الإسلامي في السعودية: 119
2. التجربة الكويتية: 120
1.2. التمويل الإسلامي في الكويت: 121
2.2. السندات الموافقة للشريعة: 122
المطلب 2: تجارب تطبيق النظام المالي الإسلامي لدول مختارة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و أوربا و دول أخرى 122
أولا: النظام المالي الإسلامي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا 123

1. التجربة السودانية: 123
2.1. القطاع المصرفي: 124
1.1. صيغ التمويل: 125
3.1. قطاع التأمينات: 126
4.1. الصناديق الاستثمارية: 126
5.1. البورصة: 127
2. التجربة التونسية: 128
1.2. القوانين التشريعية: 128
2.2. القطاع المصرفي: 129
3.2. المؤسسات المالية الإسلامية: 130
3. التجربة المصرية: 132
1.3. القطاع المصرفي: 132
2.3. صناديق الاستثمار: 134
ثانيا: النظام المالي الإسلامي في أوربا 136
1. التجربة البريطانية: 136
1.1. الصكوك الإسلامية: 138
2. تجارب أخرى: 140
المطلب 3: تقييم تجارب الدول السابقة في تطبيق النظام المالي الإسلامي 141
أولا: عوامل النجاح و الفشل في تطبيق النظام المالي الإسلامي 141
ثانيا: تقييم إستراتيجية الدول في تطبيق النظام المالي الإسلامي 143
1. **ترتيب الدول من ناحية حصة الأصول المالية الإسلامية المكتسبة: 143**
2. **تقييم إستراتيجية تطبيق النظام المالي الإسلامي: 145**
1.2. إستراتيجية التطبيق الكلي: 145

2.2. إستراتيجية التطبيق الموازي: 145
2.3. إستراتيجية التطبيق الجزئي: 146
3. تقييم درجة و عمق تطبيق النظام المالي الإسلامي: 146
1.3. النظام المالي الإسلامي محدد جيدا: 146
2.3. النظام المالي الإسلامي في مرحلة انتقالية: 146
3.3. النظام غير محدد: 147

الفصل الرابع: النظام المالي الجزائري

المبحث 1: نبذة عن الاقتصاد الجزائري ---------- 150
المطلب 1: بيئة الأعمال في الجزائر ---------- 150
أولا: البيئة السياسية و الأمنية ---------- 150
ثانيا: البيئة الاجتماعية ---------- 151
ثالثا: البنية التحتية ---------- 151
المطلب 2: الوضعية الاقتصادية الحالية للجزائر ---------- 152
أولا: وضعية إجمالي الناتج الداخلي ---------- 152
ثانيا: وضعية ميزان المدفوعات ---------- 153
ثالثا: التضخم ---------- 154
رابعا: الصرف ---------- 155
المبحث 2: النظام المالي الجزائري ---------- 157
المطلب 1: طبيعة النظام المالي الجزائري و مكوناته ---------- 157
أولا: طبيعة النظام المالي الجزائري ---------- 157
ثانيا: مكونات النظام المالي الجزائري ---------- 158
المطلب 2: أهم إصلاحات النظام المالي الجزائري ---------- 159
أولا: النظام المصرفي ---------- 159
1. مرحلة النظام البنكي الوطني (1962–1986): ---------- 159

2. مرحلة الانفتاح و المشاركة (1988– 2010): ---------- 160
ثانيا: بورصة الجزائر ---------- 161
1. مرحلة النشأة و الانطلاق (1990– 1992): ---------- 161
2. مرحلة التطبيق و الممارسة (1993–1999): ---------- 162
ثالثا: التأمينات ---------- 162
1. مرحلة الانطلاقة الأولية (1962– 1966): ---------- 163
2. مرحلة السيطرة و إلغاء التخصص (1966– 1990): ---- 163
3. مرحلة التحرير (1991– 2006): ---------- 163
المبحث 3: تشخيص وضعية النظام المالي الجزائري ---------- 165
المطلب 1: تشخيص وضعية الجهاز المصرفي الجزائري ---------- 167
أولا: المؤسسات النقدية و المالية في الجزائر ---------- 167
ثانيا: تطور مختلف مؤشرات المنظومة المصرفية في الجزائر ---------- 169
1. تطور حجم الودائع: ---------- 169
2. تطور حجم و هيكل القروض: ---------- 170
3. السيولة المصرفية: ---------- 172
4. تطور الكتلة النقدية: ---------- 173
المطلب 2: تشخيص وضعية قطاع التأمين في الجزائر ---------- 174
أولا: مكونات قطاع التأمين ---------- 175
ثانيا: بنية قطاع التأمين ---------- 176
ثالثا: تشخيص وضعية سوق التأمينات ---------- 177
1. رقم الأعمال: ---------- 178
2. معدل الاختراق: ---------- 179
3. كثافة التأمين: ---------- 180

المطلب 3: تشخيص وضعية بورصة الجزائر ---------- 181
أولا: معدل رسملة البورصة ---------- 182
ثانيا: مؤشر السيولة ---------- 183
ثالثا: عدد الشركات المدرجة ---------- 185

الفصل الخامس: تطبيقات النظام المالي الإسلامي في الجزائر

المبحث 1: القوانين و الهيئات الشرعية ---------- 189
المطلب 1: قراءة في النظام رقم 18-02 الخاص بالمالية التشاركية ---------- 189
1. المالية التشاركية: ---------- 190
2. كيفية ممارسة البنوك و المؤسسات المالية للمالية التشاركية: ---------- 190
3. شبابيك المالية التشاركية: ---------- 191
4. الودائع و حسابات الاستثمار: ---------- 192
5. تقييم النظام 18-02 الخاص بالمالية التشاركية في الجزائر: ---------- 192
المطلب 2: الهيئات الشرعية و علاقتها بالمجلس الإسلامي الأعلى ---------- 193
أولا: نبذة عن المجلس الإسلامي الأعلى ---------- 194
1. الوظائف: ---------- 194
ثانيا: علاقة المجلس الإسلامي الأعلى بالهيئة الشرعية ---------- 195
المبحث 2: المؤسسات المالية الإسلامية ---------- 196
المطلب 1: المصارف الإسلامية ---------- 196
أولا: دراسة حالة مصرف البركة الجزائري ---------- 197
1. تقديم المصرف: ---------- 197
2. تطور نشاطات المصرف: ---------- 198
3. الحوكمة المؤسسية: ---------- 199
4. المسؤولية الاجتماعية: ---------- 200

5. الرقابة الداخلية و الامتثال: ---------- 200
6. إدارة المخاطر: ---------- 200
7. المؤشرات المالية: ---------- 200
1.7. إجمالي الأصول: 201
2.7. حقوق الملكية: 202
3.7. مجموع الودائع: 203
4.7. مجموع التمويلات: 204
5.7. صافي الأرباح: 205
ثانيا: دراسة حالة مصرف السلام الجزائر ---------- 206
1. تقديم المصرف: ---------- 206
2. نشاطات المصرف: ---------- 207
3. التدقيق و المخاطر: ---------- 207
4. التدقيق الشرعي: ---------- 208
5. المسؤولية الاجتماعية: ---------- 208
6. المؤشرات المالية: ---------- 208
1.6. إجمالي الأصول: 209
2.6. حقوق الملكية: 210
3.6. الودائع: 211
4.6. مجموع التمويلات: 212
5.6. صافي الأرباح: 213
المطلب 2: دراسة حالة شركة التأمين التكافلي ---------- 214
أولا: نشاطات شركة سلامة للتأمينات: ---------- 215
ثانيا: آفاق و تحديات الشركة: ---------- 219

المبحث 2: المؤسسات المالية الرديفة ---------- 220

المطلب 1: دراسة حالة صندوق الزكاة ---------- 220

أولا: تقديم صندوق الزكاة ---------- 220

ثانيا: أهم أنشطة صندوق الزكاة ---------- 221

ثالثا: توزيع إيرادات صندوق الزكاة---------- 224

المطلب 2: دراسة حالة الوقف ---------- 227

أولا: إيرادات الوقف في الجزائر---------- 227

ثانيا: الاستثمار الوقفي ---------- 228

المطلب 3 : تقييم تجربة الجزائر في تطبيق النظام المالي الإسلامي---------- 231

الفصل السادس: السيناريوهات الممكنة لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر

ال**مبحث 1: آليات الانتقال نحو نظام مالي إسلامي في الجزائر ---------- 236**

المطلب 1: دراسة فعالية النظام المالي الجزائري الحالي---------- 236

أولا: قياس أداء النظام المالي الجزائري: ---------- 236

1 النموذج الاقتصادي: **---------- 236**

2. **الرسم البياني: ---------- 237**

3.اختبار استقرارية متغيرات الدراسة: **---------- 237**

اختبار المستوى مع القاطع **---------- 237**

اختبار الفرق الأول **---------- 237**

1.3. فترات الإبطاء المناسبة:**---------- 238**

2.3. سببية (Granger) في الأجل القصير: 239

3.3. النتيجة: 240

ثانيا: تشخيص الوضعية الحالية للنظام المالي الجزائري ---------- 241

ثالثا: المبادرة بتغيير النظام المالي الحالي ---------- 241

رابعا: تقديم النظام المالي الإسلامي الملائم لحالة الجزائر ---------- 242
المطلب 2: النموذج المقترح لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر ---------- 243
1. نحو بنك مركزي إسلامي " بنك الجزائر الإسلامي ": -------- 243
2. نحو مصارف إسلامية: ---------- 245
3. نحو سوق رأس مال إسلامي: ---------- 247
4. نحو سوق مالي إسلامي " بورصة الجزائر الإسلامية ": ------- 247
5. نحو سوق نقدي إسلامي:---------- 249
6. نحو سوق للتأمين التكافلي: ---------- 251
7. نحو هيئة وطنية للرقابة الشرعية: ---------- 251
8. نحو منظومة قانونية شرعية:---------- 252
9. نحو مؤسسة وطنية للزكاة و الأوقاف: ---------- 253
10. نحو تمويل إسلامي للحكومة: ---------- 254
11. نحو صندوق نقدي إسلامي دولي: ---------- 254
المطلب 3: السيناريوهات الممكنة لتطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر ---------- 255
أولا: سيناريو التطبيق الفوري للنظام المالي الإسلامي---------- 256
ثانيا: سيناريو التطبيق التدريجي للنظام المالي الإسلامي ---------- 257
ثالثا: سيناريو التحالف الاستراتيجي من أجل تطبيق النظام المالي الإسلامي---------- 258
المبحث 2: دور الإرادة السياسية في تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر **----------261**
المطلب الوحيد: الأدوار الأساسية للدولة الجزائرية في ظل الواقع الحالي لها---------- 261
أولا: معالجة الواقع الحالي للدولة الجزائرية---------- 262
ثانيا: الدور المنوط بالدولة الجزائرية---------- 263
1. الدور السياسي: ---------- 264
2. دور المرافقة: ---------- 264

3. الدور التنموي: ---------- 265

المبحث 3: فرص و معوقات تطبيق النظام المالي الإسلامي في الجزائر ---------- 266

المطلب 1: فرص و تحديات تطبيق النظام المالي الإسلامي ---------- 266

1 الانتقال من مجرد نظام للمحاكاة إلى نظام قائم على الابتكار و التطوير: ---------- 266

2. التفاعل الدولي للنظام المالي الإسلامي: ---------- 267

3. توحيد المعايير الشرعية للنظام المالي الإسلامي: ---------- 267

4. توحيد المعايير المحاسبية للنظام المالي الإسلامي:---------- 268

5حماية الممارسات المالية للنظام المالي الإسلامي ضمن البيئة المالية التقليدية: ---------- 268

6. تطوير أسواق مالية إسلامية تتميز بالنشاط و الكفاءة:----- 269

7. تلبية احتياجات الموارد البشرية: ---------- 269

المطلب 2: معوقات و صعوبات تطبيق النظام المالي الإسلامي ---------- 269

1. صعوبات قانونية و تشريعية: ---------- 270

2.صعوبات الانتقال من نظام مالي تقليدي إلى نظام مالي إسلامي:---------- 270

3.غياب مراكز للتكوين و التدريب و البحث العلمي المتخصص: ---------- 271

4. مخاطر تواجه المؤسسات المالية الإسلامية: ---------- 271

الخاتمة

قائمة المراجع

VectorAutoregressionEstimates

Date: 10/24/19 Time: 22:11

Sample (adjusted): 1983 2016

Includedobservations: 34 afteradjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(GDP)	D(CRE__ECONOMIE)
D(GDP(-1))	0.429292	1.57E-09
	(0.18372)	(2.5E-09)
	[2.33672]	[0.62802]
D(GDP(-2))	0.277994	1.88E-09
	(0.18396)	(2.5E-09)
	[1.51113]	[0.75279]
D(CRE__ECONOMIE(-1))	5207360.	-0.500095
	(1.4E+07)	(0.18464)
	[0.38315]	[-2.70855]
D(CRE__ECONOMIE(-2))	2996426.	-0.270355
	(1.4E+07)	(0.18453)
	[0.22060]	[-1.46513]
C	3.25E+10	12.34426
	(2.1E+10)	(287.783)
	[1.53494]	[0.04289]